



منظمة

الأغذية والزراعة

للأمم المتحدة

الخطة المتوسطة الأجل

للفترة 2014-2017

وبرنامج العمل والميزانية

للفترة 2014-2015

المُقَدَّمَانِ مِنَ الْمَدِيرِ الْعَامِ

C 2013/3

الدورة السابعة والثلاثون
للمؤتمر
15 - 22 يونيو/ حزيران 2013

**الخطة المتوسطة الأجل
للفترة 2014-2017
وبرنامج العمل والميزانية
للفترة 2014-2015
المُقدَّمان من المدير العام**

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة
روما 2013

بيان المحتويات

3	تقديم المدير العام
3	موجز
9	الخطة المتوسطة الأجل 2014-2017
10	ألف- الرؤية المتعلقة بتحول المنظمة
11	باء- إطار منظمة الأغذية والزراعة القائم على النتائج
17	جيم- نهج الرصد
22	دال- الوظائف الأساسية كسبل عمل للمنظمة
25	هاء- الأهداف الإستراتيجية للمنظمة
61	برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015
62	ألف- الملامح الرئيسية لبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015
64	العرض المتكامل للموارد
64	عرض عام لهيكل أبواب الميزانية
66	الانتقال من قرار المؤتمر للفترة 2012-2013 إلى المقترح للفترة 2014-2015
68	عرض عام للموارد المقررة ومصادر التمويل
70	ترتيبات التنفيذ
73	باء- التغييرات التحولية
74	الهيكل التنظيمي
79	اللامركزية
82	التغييرات في الوظائف
84	الوفورات والمكاسب الناجمة عن زيادة الكفاءة
88	رصد الأداء وتقييمه
88	تعبئة الموارد وتخصيصها
89	التغييرات الأخرى
91	جيم- أهم الأبعاد المالية والمتعلقة بالميزانية
91	الزيادات المتوقعة في التكاليف
99	العناصر الكفيلة بتحسين الأوضاع المالية للمنظمة والسيولة والاحتياطي فيها
107	موجز الاحتياجات
111	قرار اعتمادات ميزانية الفترة 2014-2015
113	دال- أطر النتائج وتخصيص الموارد للفترة 2014-2015
113	مجالات التركيز البرامجي وإزالة التركيز
118	خطط عمل الأهداف الإستراتيجية (الأهداف الإستراتيجية 1 - 5)

145	الهدف 6: الجودة الفنية والمعرفة والخدمات
149	موضوعان شاملان: الحوكمة وقضايا الجنسين
156	برنامج التعاون التقني
157	الأهداف الوظيفية من 8 إلى 11
174	الإنفاق الرأسمالي
177	الإنفاق الأمني
180	المصروفات الطارئة
180	التحويل إلى صندوق التسويات الضريبية
	الملاحق في الوثيقة
181	الملحق الأول: الأبعاد الإقليمية
197	الملحق الثاني: اقتراح الميزانية للفترة 2012-2013 بحسب الأهداف الإستراتيجية/الوظيفية والنتائج التنظيمية
200	الملحق الثالث - اقتراح الميزانية للفترة 2014-2015 بحسب الأهداف الإستراتيجية/الوظيفية والأقاليم
	الملحق الرابع - اقتراح الميزانية للفترة 2014-2015 بحسب الأهداف الإستراتيجية/
201	الوظيفية ومصادر التمويل
202	الملحق الخامس: المساهمات الطوعية الأساسية
	الملحق السادس - اقتراح الميزانية للفترة 2014-2015 بحسب الأهداف الإستراتيجية/
206	الوظيفية والإدارات/المكتب
210	الملحق السابع: اقتراح الميزانية للفترة 2014-2015 بحسب الوحدات التنظيمية
215	الملحق الثامن: عدد الوظائف بحسب الرتب والوحدات التنظيمية
220	الملحق التاسع: الهياكل التنظيمية للمقر الرئيسي
	الملحق العاشر - الاعتمادات الصافية للفترة 2014-2015
222	بحسب النتيجة التنظيمية قبل الزيادات في التكلفة وبعدها

تقديم المدير العام

وعلى ذلك، يسرني أن أقدم للأجهزة الرئاسية للنظر ومقترحات بشأن أول خطة متوسطة الأجل وبرنامج عمل وميزانية أضعهما بصفتي المدير العام في سياق الإطار الاستراتيجي المراجع.

ويجسد برنامج العمل الوارد في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 النتائج الملموسة للجهود التي بذلت لإعادة تركيز الاتجاه الاستراتيجي، ويقدم بالاقتران مع إطار النتائج المعزز الوارد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 نهجا برامجيا جديدا وسبل جديدة لعمل المنظمة - كما يركز موارد المنظمة وجهودها على تلك المجالات التي تكون فيها مزايا المنظمة النسبية هي الأكبر، وتهدف إلى تنفيذ النتائج حيثما يكون تأثيرها هو الأعظم.

وسوف يتطلب الطابع القطاعي الشامل للأهداف الإستراتيجية الخمس بجانب الهدف السادس الذي يركز على الجودة التقنية والمعرفة والخدمات، والموضوعين الجامعين المتعلقين بقضايا الجنسين والحوكمة نهجا أكثر تعاونا وتأزرا إزاء الأنشطة الرامية إلى معالجة خطط العمل المتعلقة بكل هدف من هذه الأهداف. وسوف يجمع هيكل المصفوفة لتنفيذ برنامج العمل بين قيادة منسق الهدف الاستراتيجي، وقيادة المديرين العامين المساعدين والمدراء الذين يرأسون الإدارات والشعب.

وعلاوة على تدابير التعزيز المؤسسي التي أدخلت في عام 2012، سوف تؤدي مجموعة نهائية من التغييرات الهيكلية إلى إعادة التوافق بين الأذرع التنظيمية الرئيسية لتوفير الدعم الكامل لتنفيذ برنامج العمل. وسوف يرأس أذرع المنظمة المعرفية والتشغيلية مجموعة من كبار المديرين الذين يرفعون تقاريرهم مباشرة إلى المدير العام الذي سيكون مسؤولا عن إدارة قدرات المنظمة المتعلقة بما يلي: (أ) الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية؛ (ب) التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك الحماية الاجتماعية؛ (ج) التعاون التقني وشبكة المكاتب الميدانية.

لقد كان من أولى أولوياتي منذ توليت منصبني في يناير/كانون الثاني 2012 أن أعيد تركيز الاتجاه الاستراتيجي للمنظمة أمام خلفية تسيطر عليها أزمة اقتصادية عالمية مستمرة. وكان لهذا الجهد هدف واحد في الذهن ألا وهو النهوض بتأثير الخدمات التي نقدمها للبلدان الأعضاء لدعم جهودها صوب قيام مجتمعات مستدامة وخالية من الجوع ولذا فإن من الجدير بالامتنان أن يعمل أعضاء المنظمة على الارتقاء بهدف المنظمة العالمي الأول - من خفض الجوع إلى استئصاله - في عملية مراجعة الإطار الاستراتيجي للفترة 2010-2019.

وقد استرشدت هذه المراجعة بعملية التفكير الاستراتيجي التي أطلقت عام 2012 وأدت إلى وضع خمسة أهداف إستراتيجية جامعة جديدة لعمل المنظمة في المستقبل، وهي عملية استغرقت عاما كاملا من التحليل والحوار بدأت بنظر وتحديد أحد عشر اتجاهها سياسيا واجتماعيا اقتصاديا عالميا جامعا تركزت في سبعة تحديات رئيسية يتوقع أن تواجهها البلدان الأعضاء في قطاعات الأغذية والزراعة.

وبالمقابل، جرى تحليل صفات المنظمة الأساسية ومزاياها النسبية في مواجهة هذه التحديات في سياق بيئة التعاون الإنمائي الناشئة مما أدى إلى مراجعة وظائفنا الأساسية التي هي وسائل عملنا - وضع المعايير والمواصفات، والبيانات والمعلومات، والحوار من أجل السياسات، وتنمية القدرات والمعارف والتكنولوجيا والشراكات والدعوة والاتصال.

والمنظمة فريدة من نوعها من حيث ما تظطلع به من ولاية عريضة تضم طائفة من المجالات التقنية بالغة الأهمية، وشبكة مرموقة من المكاتب الميدانية. وشهد عام 2012 سلسلة من التدابير والتغييرات التشغيلية والتعديلات على الهيكل الداخلي لتأكيد التركيز على تحويل خبرات المنظمة المعيارية إلى تأثيرات معززة على المستوى القطري، وتحويل مواردها المعرفية العالمية إلى تغيير ملموس في السياسات والممارسات.

تكاليف الموظفين الشامل بنسبة 75 في المائة من الاعتماد الصافي للفترة المالية 2014-2015 أي زيادة عن مستوى الفترة 2000-2001 البالغ 70 في المائة.

ونظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه الكثير من البلدان الأعضاء، والحاجة إلى زيادة نسبة الموارد المتاحة للأنشطة البرامجية، أدرك أن هذه الزيادة في تكاليف الموظفين غير مستدامة. ولذا التزم بوضع تدابير خلال السنوات القادمة لخفض عنصر تكاليف الموظفين في الاعتماد الصافي دون أي إضرار بقدره المنظمة على الاستجابة لاحتياجات الأعضاء وأولوياتها. وفي هذا الصدد، تستكشف الأمانة بالفعل بعض البدائل، وسوف تقترح الخيارات للأجهزة الرئاسية للنظر بالتوازي مع برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة المالية 2014-2015.

وتمثل الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 وبرنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2014-2015 المقدمان للأجهزة الرئاسية قفزة هائلة في الطريقة التي تعمل بها المنظمة، محطة بذلك عقلية الصوامع القائمة منذ فترة طويلة، وتركيز الموارد على تحقيق الأهداف التي تحددها الدول الأعضاء. وسوف تتمكن المنظمة بفضل النهج البرامجي الجديد وطرائق العمل من تركيز جهودها وأنشطتها على تحقيق الأهداف المشتركة للبلدان الأعضاء، فهو عبارة عن خارطة طريق لتحويل المنظمة حقيقة إلى منظمة للمعرفة بقدرة ثابتة على الأرض. وتستجيب المقترحات الواردة في هذه الوثيقة، قبل كل شيء، بصورة معقولة للطموح والهدف المتجددين للمنظمة وأعضائها للتصدي للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

جوزيه غرازيانو دا سيلفا

المدير العام

وسيجري تعزيز وظائف الدعم المتعلقة بالشراكات والاتصال فضلا عن النهج المتكامل إزاء تعبئة الموارد وتخصيصها المتوافق بصورة مباشرة مع الأهداف الإستراتيجية فضلا عن التركيز على التعاون بين بلدان الجنوب لاستكمال الأشكال التقليدية الأخرى للتعاون.

وسوف تتطلب التعديلات والتعزيزات الهيكلية المقترحة، والتعزيزات البرامجية لتنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2014-2015 متابعة للأهداف الإستراتيجية للمنظمة مخصصات إضافية في الموارد تبلغ ما يقرب من 31.5 مليون دولار أمريكي لثلاثة مجالات رئيسية هي: (1) برنامج التعاون التقني المعزز الذي يقترب بمخصصاته من الهدف المحدد البالغ 14 في المائة من الاعتماد الصافي الذي حدده المؤتمر؛ (2) تعزيز قدرة المنظمة في مجال الحماية الاجتماعية ضمن إطار الهدف الاستراتيجي 3؛ (3) تدعيم وظائف الاتصال والشراكات لتعزيز عمل جميع الأطراف المعنية في تحقيق أهدافنا.

وفي حين أن نسبة كبيرة من هذه الموارد الإضافية قد حددت من خلال إعادة تخصيص الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة، و الصندوق المتعدد التخصصات وموارد خطة العمل الفورية لمرة واحدة، فإن تنفيذ برنامج العمل للفترة المالية 2014-2015 سوف يحتاج إلى مبلغ إضافي صغير قدره 10 ملايين دولار أمريكي أو زيادة حقيقية بنسبة 1 في المائة في الاعتماد الصافي عن مستوى ميزانية الفترة المالية 2012-2013.

وفي نفس الوقت، فإن ارتفاع التكاليف في الفترة المالية 2014-2015 خضع لتحليل دقيق وحسب على أساس ارتفاع لفترة السنتين بنسبة 5.4 في المائة. ويتعلق العنصر الأكبر في هذه الارتفاعات في تكاليف خدمات العاملين بما في ذلك مبلغ 21 مليون دولار أمريكي لمستحقات ما بعد الخدمة. ويمثل ذلك عنصر

موجز

تقدم هذه الوثيقة الخطة المتوسطة الأجل لأربع سنوات وبرنامج العمل والميزانية لفترة سنتين اللذين اقترحهما المدير العام لتوجيه عمل المنظمة اعتباراً من عام 2014. وتكمل هذه الوثيقة الإطار الاستراتيجي للفترة 2010-2019 الذي روجع كجزء من نظام التخطيط والبرنامج والميزانية الراسخ تحت إشراف عملية التفكير الاستراتيجي التي أطلقت في عام 2012.

وتوفر الخطة المتوسطة الأجل/برنامج العمل والميزانية خط واضح للرؤية بدءاً من الأهداف العالمية المراجعة للمنظمة مروراً بالأهداف الإستراتيجية الجامعة الجديدة وخطط العمل المتصلة بها حتى النتائج والنواتج القابلة للقياس التي تلتزم المنظمة بتحقيقها بزيادة حقيقية صغيرة مقترحة في الموارد المتوافرة تحت تصرفها. وتقدم مجموعة منقحة من الوظائف الأساسية فضلاً عن نهج برامجي جديد تدعمه تدابير تحويلية مصممة لتعزيز تأثير قدرة المنظمة التقنية والتشغيلية.

الاتجاهات العالمية والتحديات الرئيسية في قطاعات الأغذية والزراعة

تشمل الاتجاهات العالمية الرئيسية التي ستشكل التنمية الزراعية في الأجل المتوسط: ارتفاع الطلب على الأغذية، استمرار انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، بما في ذلك زيادة مستويات السمّة، والفقر في المناطق الريفية، وتزايد تعقيد نظم الزراعة والأغذية وتدفقات وقواعد التجارة الزراعية الأكثر دينامية، وتغير المناخ والحاجة إلى تحسين الحوكمة لمعالجة تزايد تعقيد التنمية الزراعية.

وبعد أخذ هذه الاتجاهات العالمية فضلاً عن ولاية المنظمة العريضة في الاعتبار، سيكون لسبعة تحديات إنمائية رئيسية أهمية خاصة للبلدان الأعضاء، وغيرها من العناصر الإنمائية الفاعلة في مسارها نحو زيادة الإنتاج الزراعي مع العمل في نفس الوقت على ضمان إدارة النظم الأيكولوجية المستدامة وتغير المناخ، واستئصال انعدام الأمن الغذائي والنقص في المغذيات وعدم سلامة الأغذية وتحسين الجودة والتوازن بين استهلاك الأغذية والتغذية، والنهوض بسبل معيشة السكان في المناطق الريفية وضمان نظم الأغذية والزراعة الأكثر شمولاً، وزيادة صمود سبل المعيشة أمام الأخطار والصدمات، وتعزيز آليات الحوكمة.

إطار النتائج في المنظمة

وبغية التصدي للتحديات الإنمائية الرئيسية، جرى تحديد خمسة أهداف إستراتيجية جديدة تبين التأثيرات اللازمة للتصدي للتحديات في البلدان الأعضاء، فضلاً عن وسائل المنظمة لتحقيق تدخلات القيمة المضافة من خلال سبع

وظائف أساسية وموضوعين جامعين بشأن الجنسانية والحوكمة، وهدف سادس بشأن الجودة التقنية والمعارف وأربعة أهداف وظيفية توفر البيئة الممكنة.

ويوفر إطار النتائج المراجع عددا من النتائج التنظيمية المخفضة بدرجة كبيرة تقاس من خلال الأهداف والمؤشرات مما سيساعد في تحقيق الأهداف الإستراتيجية بتدخلات المنظمة وشركائها: تسهم في استئصال الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وزيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة، وخفض الفقر في المناطق الريفية، والتمكين من نظم الزراعة والأغذية الأكثر شمولاً وكفاءة على المستويات المحلية والوطنية والدولية، وزيادة صمود سبل المعيشة أمام الأخطار والأزمات.

وسوف تنفذ المنظمة النتائج التنظيمية وفق نهج برامجي جديد مزود بإطار رصد أكثر قوة. وسيتولى قياس إدارة برامج الأهداف الإستراتيجية منسقون للأهداف الإستراتيجية مزودون بالصلاحيات. وستضمن الإدارات والشعب التقنية التي يرأسها مدير عام مساعد ومدراء الجودة التقنية والمعارف واستحداث مجالات نوعية للعمل في وضع المعايير والمواصفات. وستركز المكاتب الميدانية عملها في إطار النتائج التنظيمية على الأولويات المحددة في أطر البرمجة القطرية. وستنفذ تدخلات المنظمة من خلال تطبيق الوظائف الأساسية التي روجعت في ضوء صفات المنظمة الأساسية ومزاياها النسبية ضمن سياق بيئة التعاون الإنمائي الناشئة. وسيشمل إطار الرصد المؤشرات والأهداف، وينتقل من النتائج الإنمائية العالمية إلى المؤشرات الخاصة بالتغييرات على المستوى الوطني والنواتج التي تحققها المنظمة.

التغييرات التحولية

تتمتع المنظمة بولاية فريدة، وقدرة تقنية وتشغيلية عريضة وخبرات مرموقة تتعلق بالأعمال المعيارية، وإنتاج المواد المعرفية العالمية فضلا عن شبكة متينة من المكاتب الميدانية في كافة أنحاء العالم. واستنادا إلى الإصلاحات السابقة، ومراجعة الإطار الاستراتيجي، أدخلت تدابير تحويلية تهدف إلى تعزيز وتحسين التوافق بين هيكل المنظمة ووظائفها للتنفيذ بصورة فعالة اعتبارا من 2014 بمقتضى الاتجاه الاستراتيجي المعاد توجيهه.

ويقترح برنامج العمل والميزانية المزيد من تعديلات التغييرات التحولية على هيكل المنظمة فضلا عن بيان التزام المدير العام بالعمل باستمرار على إيجاد تدابير لزيادة المساءلة، والقيمة مقابل حسن الأداء، والكفاءة. ونظرا للارتفاع الشديد غير المسبوق في الوفورات التي تحققت في 2012 والتي تتطلب فترة من الدمج والاستيعاب الداخلي، أدرجت الوفورات الإضافية ومكاسب زيادة الكفاءة البالغة 10 ملايين دولار أمريكي في برنامج العمل والميزانية.

الاحتياجات من الموارد

يقدم برنامج العمل والميزانية نظرة متكاملة عن الاحتياجات من الموارد الكلية للاضطلاع ببرنامج العمل من أجل تحقيق أهداف السنتين بموجب إطار النتائج بواسطة الاعتماد الصافي للميزانية والمساهمات الطوعية.

ويجسد الاعتماد الصافي في الميزانية الاحتياجات المقترحة للتمويل من الاشتراكات المقدرة للأعضاء. وبدءاً من مستوى ميزانية الاعتماد الصافي للفترة 2012-2013 البالغ 1 005.6 مليون دولار أمريكي، حدد مخصص إضافي من الموارد قدره 31.5 مليون دولار أمريكي لمجالات الأولوية العالمية وهي: تدعيم برنامج التعاون التقني (15.8 مليون دولار أمريكي)؛ وتعزيز وظائف الاتصال والشراكات (7.0 ملايين دولار أمريكي)؛ وتدعيم قدرات الحماية الاجتماعية بشأن الهدف الاستراتيجي 3 (5 ملايين دولار أمريكي)؛ وزيادة ميزانية مكتب التقييم (1.1 مليون دولار أمريكي) للوصول إلى نسبة 0.8 في المائة من الاعتماد الصافي؛ ومجالات أخرى من بينها الشبكات التقنية للإدارات، والإحصاءات، والمطبوعات الهامة والمراجعة والتخطيط الاستراتيجي (2.4 مليون دولار أمريكي)؛ ومبلغ صغير من الموارد المرحلية للمدير العام المنتخب (0.2 مليون دولار أمريكي). ويقترح تغطية هذه الاحتياجات الإضافية من إعادة تخصيص الموارد في إطار قاعدة برنامج العمل والميزانية، ومبلغ إضافي قدره 10 ملايين دولار أمريكي يمثل زيادة حقيقية بنسبة 1 في المائة من ميزانية 2012-2013.

وتقدر ارتفاعات التكاليف بمبلغ 54.4 مليون دولار أمريكي للمحافظة على القوة الشرائية تتألف من 46.6 مليون دولار أمريكي زيادات في تكاليف الموظفين و7.8 مليون دولار أمريكي في تكاليف السلع والخدمات. وعلى ذلك، فإن إجمالي الاعتماد الصافي في الميزانية المقترح للتمويل من الاشتراكات المقدرة يبلغ 1 070.1 مليون دولار أمريكي أي بزيادة 6.4 في المائة عن مستوى الاعتماد الصافي لميزانية 2012-2013.

وتجسد المساهمات الطوعية تقديرات الموارد من خارج الميزانية البالغة 1 437.4 مليون دولار أمريكي تتألف من: مساهمات طوعية أساسية تبلغ 164.9 مليون دولار أمريكي من الموارد التقديرية للمشاريع ولغير المشاريع لتوفير الدعم المباشر لبرنامج العمل ومساهمات طوعية أخرى من خارج الميزانية تبلغ 1 272.5 مليون دولار أمريكي تتألف من دعم البرنامج الميداني ومساعدة الدول الأعضاء بما يقدر بمبلغ 572.5 مليون دولار أمريكي، وحالات الطوارئ بمبلغ 700 مليون دولار أمريكي.

وستؤدي الموافقة على الاعتماد الصافي في الميزانية المقترح وتحقيق المساهمات الطوعية التقديرية إلى وضع 2 507.4 مليون دولار أمريكي تحت تصرف المنظمة لتنفيذ برنامج العمل للفترة 2014-2015.

الخطة المتوسطة الأجل 2014-2017

ألف- الرؤية المتعلقة بتحوُّل المنظمة

- 1- تشكّل مراجعة الإطار الاستراتيجي الحالي لمنظمة الأغذية والزراعة جزءاً من النظام المقرر للتخطيط والبرمجة ووضع الميزانية الذي أدخله المؤتمر في دورته السادسة والثلاثين في نوفمبر/تشرين الثاني 2009¹. وهذا النهج يوجّه أيضاً إعداد وثيقتي التخطيط ذاتي الصلة، وهما: الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015. ومراجعة الإطار الاستراتيجي وإعداد الخطة المتوسطة الأجل هما حجر الزاوية في الرؤية المتعلقة بالتغيير التحويلي في منظمة الأغذية والزراعة، الذي يستند إلى الإصلاحات التي أجريت في السنوات المتعددة المنصرمة وتعجل به القرارات والإجراءات المتخذة في عام 2012.
- 2- وسيساعد التغيير التحويلي على تحسين إنجاز وأثر البرامج الداعمة لهدف المنظمة الشامل المتمثل في مكافحة الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي بتحويل عملها المعياري تحويلاً فعالاً إلى تأثير على الصعيد القطري، وتحويل نواتجها المعرفية العملية إلى تغيير ملموس في السياسات والممارسات.
- 3- وتستند عناصر عملية التغيير التحويلي جميعها إلى توجّه استراتيجي واضح وأكثر تركيزاً، يقوم على تحسُّن قدرة وأداء شبكة المكاتب الميدانية التي تعمل بطريقة كلية ومتعاضة مع المقر الرئيسي. وللمضي قدماً بذلك، يلزم تعزيز مؤسسي هادف إلى جانب تدابير إضافية للحصول على قيمة أكبر مقابل النقود.
- 4- وقد أيد المجلس، في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة، الرؤية العامة لتغيير المنظمة التحويلي. كما نظر المجلس في المبادرات المتعلقة بزيادة قيمة النقود، بما في ذلك تحديد وفورات جديدة بقيمة 19.3 مليون دولار أمريكي، وأيد المقترحات الخاصة بإعادة تخصيصها في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 باتجاه شبكة المكاتب الميدانية، والتخطيط الاستراتيجي، والعمل المتعدد التخصصات، والأمن.
- 5- وحصل المجلس على معلومات حديثة في ديسمبر/كانون الأول 2012² بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير، جنباً إلى جنب مع مبادرات جديدة للتعزيز المؤسسي التي أقرت. وأيد المجلس - إدراكاً منه أن الرؤية المتعلقة بالتغيير التحويلي المنظمة استفادت أيضاً من التوجيهات السابقة للأعضاء والفوائد التي نجمت عن إصلاح المنظمة والتقييم الخارجي المستقل وخطة العمل الفورية - القرار الذي يهدف إلى الانتهاء من عمليات إصلاح المنظمة.
- 6- وقد طورت عملية التفكير الاستراتيجي التوجهات والأولويات الإستراتيجية للمنظمة في المستقبل في سياق الرؤية المتعلقة بالتغيرات التحويلية خلال سنة 2012، وهو ما دفع إلى إعادة النظر في الإطار الاستراتيجي القائم، وإعداد الخطة المتوسطة الأجل 2014-2017 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015.

1 قرار المؤتمر 2009/10

2 الوثيقة CL 145/3

7- سمحت هذه العملية بتحديد ما يلي، من خلال سلسلة من الخطوات التحليلية والاستشارية المتكررة التي استغرقت عاماً كاملاً بشأن: (1) 11 اتجاهاً عالمياً في المجالات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية؛ (2) 7 تحديات رئيسية ينتظر أن تواجه الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة؛ (3) استعراض المزايا الأساسية للمنظمة، والوظائف الأساسية والمزايا النسبية مقابل التحديات الرئيسية. وبناء على ذلك تم استقراء خمسة أهداف إستراتيجية جديدة مقترحة، تمثل المجالات الرئيسية لعمل المنظمة لتركيز جهودها في السعي نحو تحقيق رؤيتها وأهدافها³.

8- ونتيجة العملية التي أوصى بها المجلس⁴، تم تغيير الهدف الأول من الأهداف العالمية للمنظمة من "الحد من الجوع" إلى "استئصال الجوع". وأعيد النظر في الوظائف الأساسية للمنظمة في إطار هيكل التنمية العالمي الناشئ، باعتبارها أدوات في يد المنظمة لكي تنظم وتطور عملها، وكذلك باعتبارها وسائل للعمل في تحديد المعايير والمستويات، وجمع المعلومات والبيانات، وحوار السياسات، وتنمية القدرات، والمعرفة والتكنولوجيات، والشراكات، والدعوة، والاتصالات.

9- إن طبيعة الأهداف الإستراتيجية العابرة للقطاعات، والهدف السادس المتعلق بتوفير الجودة الفنية، والمعرفة والخدمات، والموضوعان الشاملان عن قضايا الجنسين والحوكمة، والأهداف الوظيفية المعدلة، تطرح كلها نهجاً جديداً للبرمجة وطرقاً جديدة لعمل المنظمة في تنفيذ برنامج العمل للفترة 2014-2015. كما أن هذه العملية سمحت بظهور نموذج قوي جديد للنتائج، وإطار للرصد، يشكلان العمود الفقري للخطة المتوسطة الأجل 2014-2017.

باء- إطار منظمة الأغذية والزراعة القائم على النتائج

السياق

10- أقرت الأجهزة الرئاسية رؤية منظمة الأغذية والزراعة والأهداف العالمية باعتبارها جزءاً من الإطار الاستراتيجي الحالي.

11- وقد أرسى المؤتمر، في دورته السادسة والثلاثين التي عُقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، نهجاً متجدداً لبرنامج عمل وميزانية منظمة الأغذية والزراعة يقوم على النتائج ويتسق مع الإجراءات المنبثقة من خطة العمل الفورية بشأن أولويات المنظمة وبرامجها. وتطبق الخطة المتوسطة الأجل ذات الأربع سنوات المبادئ والعناصر الرئيسية لهذا النهج المحسن القائم على النتائج، الذي يتألف، على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي، مما يلي:

- **أهداف إستراتيجية** تمثل النتائج التنموية التي تساهم في تحقيق الأهداف العالمية؛

³ الوثيقة CL 145/4

⁴ الفقرة 15(1) من الوثيقة CL 145/REP

- **أهداف وظيفية** تهيئ البيئة التمكينية لعمل منظمة الأغذية والزراعة؛
- **وظائف رئيسية** بوصفها وسائل العمل البالغة الأهمية التي يجب أن تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق النتائج؛
- **نتائج تنظيمية** (كانت تسمى سابقاً باللغة الانكليزية "Organizational Results") تحدد نتيجة عمل منظمة الأغذية والزراعة، وتُقاس بمؤشرات وأهداف، تساهم في تحقيق الأهداف.

12- واستناداً إلى عملية التفكير الاستراتيجي التي بدأت في يناير/كانون الثاني 2012، فضلا عن تجربة اتباع نهج قائم على النتائج أثناء الفترة 2010-2011، يجري إدماج عدة مجالات للتحسين في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017. وهذه المجالات تتعلق بما يلي: (1) خفض عدد الأهداف الإستراتيجية الشاملة لمختلف القطاعات والمركزة والنتائج التنظيمية التي تتقرر مع وجود صلة واضحة لها بالأهداف العالمية من خلال غايات النتائج والنواتج مقيسة بمؤشرات وأهداف؛ و(2) إدخال هدف لكفالة المعرفة الفنية والجودة والخدمات من جانب الإدارات؛ (3) إيلاء اهتمام محدد لمجالى عمل شاملين لمختلف القطاعات، يتعلقان بالشؤون الجنسانية والحوكمة، وتعميمهما في جميع الأهداف الإستراتيجية؛ و(4) تعديل الأهداف الوظيفية؛ و(5) استعراض الوظائف الأساسية وتطبيقها تطبيقاً أقوى.

الأهداف الإستراتيجية

13- تعبر الأهداف الإستراتيجية عن النتائج التنموية، في البلدان والأقاليم وعالمياً، المتوقع تحقيقها خلال إطار زمني طويل الأجل (عشر سنوات) بمعرفة الأعضاء، استناداً إلى تدخلات منظمة الأغذية والزراعة التي تضيف قيمة. والأهداف الإستراتيجية المحددة في الإطار الاستراتيجي المراجع تتسم بسمات متعددة ستحسن تركيز نتائجها: فهي مرتبطة بالأهداف العالمية ارتباطاً مباشراً بدرجة أكبر؛ وهي أقل عدداً (خمسة مقابل 11 في الإطار الاستراتيجي الحالي)؛ وستكون هناك مؤشرات لتحقيقها (انظر أدناه)؛ وستصف خطط عمل ملموسة النهج العام الذي ستتبعه منظمة الأغذية والزراعة لمعالجة القضايا والمشاكل المحددة في إطار الأهداف الإستراتيجية. والأهداف الإستراتيجية الخمسة هي:

- 1- استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
- 2- زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات من قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة
- 3- الحد من الفقر في الريف
- 4- التمكين من وجود نُظم للأغذية والزراعة أكثر شمولاً وكفاءة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي
- 5- زيادة صمود سبل المعيشة في مواجهة التهديدات والأزمات

خطط العمل

14- تصف خطط العمل الإستراتيجية العامة التي ستتبعها منظمة الأغذية والزراعة للعمل بشأن القضايا والمشاكل المحددة لكل هدف استراتيجي، على النحو الموجز في الجزء هاء من الخطة المتوسطة الأجل والجزء دال من برنامج العمل والميزانية، وكما يرد بالكامل في ملحق الويب الثاني عشر. وسيجري تنفيذ خطط العمل باعتبارها برامج مؤسسية تكملها مبادرات إقليمية برامجية. وكل خطة عمل سيوجهها منسق للهدف الاستراتيجي.

15- وستكون خطط العمل أيضا بمثابة مجالات التركيز المؤثرة المتوقعة في قرار المؤتمر 2009/10، أي المجالات ذات الأولوية لتوجيه تعبئة موارد من خارج الميزانية، وتيسير الإشراف على هذه الموارد في مجالات التأثير الأساسية، وزيادة الاتساق بين الأنشطة الممولة من البرنامج العادي والأنشطة الممولة من الموارد من خارج الميزانية.

المعرفة الفنية والجودة والخدمات

16- سيتناول هدف سادس توفير المعرفة الفنية والجودة والخدمات لعمل المنظمة، بما يشمل العمل المعياري الأساسي.

17- وستساهم الإدارات في المقر الرئيسي تحت إطار الهدف السادس في مجالات محددة للعمل الفني والمعباري والمتعلق بوضع المواصفات، بما في ذلك خدمة اللجان الفنية وإعداد المطبوعات الرئيسية. وستدير أيضاً الشبكات الفنية التي سيجري تنظيمها حسب التخصصات الرئيسية في جميع المواقع كأداة لتنمية قدرات الموارد البشرية. وسيكون هذا إضافة إلى تكليف الموظفين العاملين في الإدارات الفنية بالمقر الرئيسي بقضاء جزء كبير من وقتهم في العمل على تقديم دعم مباشر لتحقيق الهدف الاستراتيجي تحت إشراف منسقي الأهداف الاستراتيجية وبتوجيه منهم.

الموضوعان الشاملان لمختلف القطاعات المتعلقة بالشؤون الجنسانية والحوكمة

18- ستوضع خطط العمل وتنفذ، مع إيلاء الاهتمام الواجب لموضوعين شاملين لمختلف القطاعات يتعلقان بالشؤون الجنسانية والحوكمة، وذلك لكفالة إدماج منظوراهما وتُهجهما إدماجاً تاماً في عمل المنظمة البرنامجي. وستوضع خصيصاً لكل هدف استراتيجي مجالات تركيز منبثقة من هذين الموضوعين الشاملين لمختلف القطاعات، وستتناول خطط العمل ذات الصلة الجوانب المتعلقة بالشؤون الجنسانية والحوكمة بمساعدة مؤشرات قابلة للقياس أو نواتج محددة. وسيكفل هذا المواءمة الكاملة للمتطلبات المتعلقة بالشؤون الجنسانية والحوكمة في مراحل شتى: الإعداد والتنفيذ والرصد والإبلاغ.

19- ويوفر هذا النهج قدراً أكبر من الشفافية وضماناً لإدماج الشؤون الجنسانية والحوكمة في جميع أنشطة المنظمة. وسيكون متسقاً مع قرار⁵ المؤتمر، الذي قرر، عند إدخال نظام البرنامج والميزانية الممنوح للمنظمة في عام 2009: "أن يُدمج المنظور الجنساني إدماجاً كاملاً في الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل، وألا تظل هناك خطة عمل منفصلة بشأن المنظور الجنساني والتنمية".

الأهداف الوظيفية

20- تشكل الأهداف الوظيفية جانباً أساسياً من جوانب البيئة التمكينية داخل منظمة الأغذية والزراعة لدعم تحقيق الأهداف الإستراتيجية. وهي تنص على تقديم الخدمات بفعالية، مع إيلاء العناية الواجبة للكفاءة.

21- وكانت الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 تتضمن هدفين وظيفيين: الهدف الوظيفي ذال، الذي يرمي إلى الإدارة المتسمة بالكفاءة والفعالية ويضم الميزانية الإدارية للمنظمة؛ والهدف الوظيفي خاء: "التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن"، الذي يرمي إلى إيجاد توجهٍ وتعزيز وتركيز استراتيجي على المزايا النسبية، وحوكمة عمليات منظمة الأغذية والزراعة في مجملها والإشراف عليها على نحو أكثر فعالية.

22- وفي الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017، سيجري الإبقاء على الهدف الوظيفي المتعلق بالإدارة المتسمة بالكفاءة والفعالية (الهدف الوظيفي ذال حالياً)، مع التحديد الواضح للموارد المكرسة للعمل الإداري⁶ وتوفير مؤشرات للأداء تتعلق بالكفاءة والفعالية.

23- وقد أعيدت صياغة الهدف الوظيفي خاء مع التعبير بمزيد من الوضوح عن الخدمات التمكينية المقدمة، بما يشمل الموارد المخصصة للنشر وتكنولوجيا المعلومات، والحوكمة في المنظمة، والإشراف والتوجيه. وسيتناول هذا، في جملة أمور، الشواغل التي أعرب عنها الأعضاء في الماضي وهي أن المعلومات المتعلقة بالهدف الوظيفي خاء غير واضحة⁷.

الوظائف الأساسية

24- تمثل الوظائف الأساسية، باعتبارها سبيل العمل البالغة الأهمية التي يجب أن تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق النتائج، أنواع التدخلات التي ستعطي لها المنظمة أولوية في خطة عملها. وقد جرى تناول مفهومي المزايا النسبية والوظائف الأساسية تناولاً مستفيضاً في عدد من الوثائق المؤسسية، من قبيل الإطار الاستراتيجي للفترة

5 الفقرة 1(ب) (2) من منطوق قرار المؤتمر 2009/10.

6 الفقرة 1(ج) من منطوق قرار المؤتمر 2009/10.

7 الفقرة 7 من الوثيقة CL 141/8 والوثيقة CL 141/9.

2000-2015 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013. وجرى بحث مفهوم الوظائف الأساسية، فضلاً عن المزايا النسبية، مرة أخرى من خلال عملية التفكير الاستراتيجي. وتوصف في الجزء دال من الخطة المتوسطة الأجل مجموعة منقحة تضم سبع وظائف أساسية مقترحة.

النتائج التنظيمية

25- في إطار الأهداف الإستراتيجية، يجب قياس نتائج تنظيمية أكثر تحديداً بواسطة مؤشرات ذات أهداف من المتوقع تحقيقها على مدى فترة أربع سنوات من خلال استخدام البلدان والشركاء لنواتج منظمة الأغذية والزراعة وخدماتها. وقد جرى تخفيض عدد هذه النتائج التنظيمية المدرجة في إطار الأهداف الاستراتيجية تخفيضاً كبيراً مما يوفر أساساً لمزيد من التركيز وتحديد الأولويات.

26- وعلى هذا المستوى تؤخذ في الاعتبار مباشرةً الأولويات المعرب عنها من المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية عند صياغة مجالات التركيز والنواتج التي يجب إنتاجها. وعلاوة على ذلك، تهتدي أيضاً عملية تحديد مجالات العمل ذات الأولوية على الصعيدين شبه الإقليمي والإقليمي، بما في ذلك عن طريق المؤتمرات الإقليمية واللجان الإقليمية المتخصصة، بأطر البرمجة القطرية، التي توضع مع الحكومات المعنية لتركيز جهود منظمة الأغذية والزراعة على أولويات وطنية محددة تحديداً جيداً. وهذا النهج الشامل المتدرج من أسفل إلى أعلى قد أفاد عملية التفكير الاستراتيجي وصياغة الأهداف الإستراتيجية والنتائج التنظيمية.

المؤشرات والأهداف

27- طلب المجلس والمؤتمر، عند مراجعتهما الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013، من الأمانة مواصلة تحسين صياغة مؤشرات وأهداف للإنجاز، وذلك لتوفير أساس سليم لإدارة الأداء والإبلاغ عنه. وكانت هناك عدة قضايا يجب معالجتها في هذا الصدد: فالأهداف الإستراتيجية الحالية لم تكن قد صيغت مع مؤشرات ذات صلة بها؛ والمؤشرات على مستوى النتائج التنظيمية لم تكن بوجه عام مؤشرات "للناتج" أو تتغير نتيجة للإجراءات التي تتخذها المنظمة؛ وكان يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لصياغة مؤشرات قابلة للقياس ولها أسسها؛ ويجب موازنة تكلفة قياس الأداء مع الفوائد التي تتحقق.

28- وهذه القضايا تُعالج بطريقة منهجية من خلال عملية تشاورية وتعاونية أثناء إعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017، بما يشمل تنقيح نموذج سلسلة النتائج المؤسسية لتوضيح مسارات الأثر التي تساهم من خلالها منظمة الأغذية والزراعة في النتائج التنموية على مستوى الأهداف الإستراتيجية (أنظر الجزء جيم من الخطة المتوسطة الأجل). وسيتواصل العمل المرتبط بذلك خلال عام 2013.

29- ويتضمن الجدول التالي العناصر الرئيسية للإطار الاستراتيجي المراجع والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017:

إطار النتائج في المنظمة: العناصر الرئيسية

رؤية المنظمة	
عالم خال من الجوع وسوء التغذية حيث تسهم الأغذية والزراعة في النهوض بمستويات المعيشة للجميع وخاصة أشد الفئات فقرا بطريقة مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.	
الأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء	
•	استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتزايد ضمان عالم يكون فيه لجميع الناس في جميع الأوقات أغذية مأمونة ومغذية كافية لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية لممارسة حياة نشطة ومفعمة بالصحة؛
•	القضاء على الفقر، والانطلاق قدما نحو تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع مع زيادة الإنتاج الغذائي وتعزيز التنمية الريفية وتوفير سبل المعيشة المستدامة؛
•	إدارة واستخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، بما في ذلك الأراضي والمياه والهواء والمناخ والموارد الوراثية لفائدة الأجيال الحالية والقادمة.
الأهداف الإستراتيجية	
1-	الإسهام في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
2-	زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة
3-	الحد من الفقر في المناطق الريفية
4-	التمكين من النظم الزراعية والغذائية الشاملة والتي تتسم بالكفاءة على المستويات المحلية والوطنية والدولية
5-	زيادة صمود سبل المعيشة أمام الأخطار والأزمات
الهدف الإضافي	
الجودة التقنية والمعرفة والخدمات	
الموضوعان الشاملان	
الجنسانية	
الحوكمة	
الوظائف الأساسية	
1-	تيسير ودعم عمل البلدان في وضع وتنفيذ الصكوك المعيارية ووضع المواصفات مثل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات التقنية وغير ذلك.
2-	تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها ورصدها وتحسين فرص الحصول عليها في المجالات ذات الصلة باختصاصات المنظمة
3-	تيسير وتعزيز ودعم الحوار من أجل السياسات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية
4-	إسداء المشورة ودعم تنمية القدرات على المستويات القطرية والإقليمية لتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والاستثمارات والبرامج القائمة على الأدلة
5-	أنشطة المشورة والدعم التي تجمع المعارف والتكنولوجيات والممارسات الجيدة وتنشرها وتحسن من تطبيقها في مجالات اختصاص المنظمة
6-	تيسير إقامة الشراكات، في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية، بين الحكومات وشركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص
7-	الدعوة والاتصال على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في مجالات اختصاص المنظمة.
الأهداف الوظيفية	
الخدمات الإرشادية	
تكنولوجيا المعلومات	
حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه	
الإدارة التي تتسم بالكفاءة والفعالية	

جيم- نهج الرصد

30- سعيًا وراء ترجمة الأهداف الإستراتيجية المعدلة إلى مجموعة من النتائج ذات الدلالة القابلة للقياس، بدأت المنظمة في اتخاذ تدابير مؤسسية لإتمام التحول من صياغة النتائج بحسب نهج إطار منطقي ثابت، إلى نهج أكثر إستراتيجية "للإدارة من أجل تحقيق النتائج".

31- وقد أسفر التغيير في الفكر عن الإسراع بنهج جديد تماماً: من برمجة المدخلات ثم تحليل نتائجها المحتملة، إلى التركيز على النتائج المرجوة على المستويين القطري والعالمي ثم تحديد الأعمال المطلوبة لتحقيق هذه النتائج. وقد استلزم هذا التغيير في التركيز أساساً قوياً لإدارة الأداء وكتابة التقارير عن النتائج واستخدام المعلومات لتحسين صنع القرارات.

32- ويقدم هذا الجزء نموذجاً للنتائج التي حققتها المنظمة وإطاراً لرصدها، على أن تتم بلورته بقدر أكبر خلال سنة 2013.

النموذج القائم على النتائج

33- يقوم نموذج النتائج التي حققتها المنظمة على أساس المصطلحات المستخدمة عادة، ويستفيد من دروس الفترة 2010-2012 في تنفيذ مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج في المنظمة:

المساءلة ⁸	التعريف	مستوى النتيجة	سلسلة النتائج
	التأثير	التأثير	الأهداف العالمية للمنظمة
	تتحقق النتائج الإنمائية من خلال مساهمات مشتركة لكل من الحكومات والفاو ووكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين.	الآثار طويلة الأجل (10 سنوات) التغيير الذي تساهم فيه النتائج التنظيمية.	الأهداف الإستراتيجية
	تتحقق النتائج ضمن شراكة مباشرة مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين وهم مسؤولون بصورة متبادلة.	الآثار المتوسطة الأجل (4 سنوات) التغيير الناجم عن استخدام مخرجات المنظمة، وغيرها	النتائج التنظيمية ⁹
	تنتج الفاو النواتج وتكون مسؤولة عنها بصورة مباشرة.	مجموعة من الأمور التي يمكن تحقيقها وتنجم عن تدخلات المنظمة (العمليات التي تقودها المنظمة، والمنتجات والخدمات الملموسة).	النواتج
	تضطلع الفاو بالأنشطة وتكون مسؤولة عنها بصورة مباشرة.	مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الفاو من أجل تحقيق المخرجات.	الأنشطة
		العمليات التي تحول المدخلات إلى مخرجات	

⁸ المسؤولية: منطقة تأثير، المساءلة: منطقة تحكم.

⁹ النتائج التنظيمية في الخطة المتوسطة الأجل 2010-2013.

34- وما زالت مستويات نموذج النتائج دون تغيير إلى حد كبير. ما يتغير هو صياغة النتائج الإنمائية، إلى مستوى أعلى بأشواط، حتى يمكن فهم التغيير على المستويين القطري والعالمي، والمؤشرات ذات الصلة. ويركز هذا النموذج على دور المنظمة في الإسهام في تحقيق منافع للبلدان من خلال مؤازرة جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وسوف تعطي مؤشرات النتائج الإنمائية رؤية واضحة لتخطيط الأنشطة والنواتج والمخرجات المرحلية باعتبارها مدخلاً إلى التغيير.

35- وقد وُضع النموذج الجديد بحيث يضم مفهوم النتائج المرحلية والنتائج الإنمائية وهو يقرّ بوضوح بأنّ النتائج الإنمائية الأرفع مستوى لن تتحقق إلا خارج نطاق النفوذ المباشر للمنظمة، عن طريق الالتزام مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة والمشاركة معهم. وفي ما يلي رسم بياني لتطبيق النموذج الجديد للنتائج في المنظمة على الأهداف الإستراتيجية.

الشكل 1: نموذج سلسلة نتائج منظمة الأغذية والزراعة

36- تم تقليل عدد النتائج والنواتج مقارنة بالخطة متوسطة الأجل 2010-2013. ومن شأن ذلك أن يجعل عملية الرصد ذات دلالة وأكثر سهولة. كما أن تقليل عدد النتائج هو اعتراف بأن الأهداف الإستراتيجية تعمل معاً لتحقيق النتائج، وبذلك تشجع التعاون بين المجالات الفنية.

37- إن النتائج التنظيمية هي المجالات البرمجية الرئيسية للعمل في ظل الأهداف الإستراتيجية. فأفرقه الأهداف الإستراتيجية ستكتفي ببرمجة النتائج واستراتيجيات التنفيذ المرتبطة بها مما يلزم ويكفي لكي تصل المنظمة إلى النتائج التنظيمية. وبهذه الطريقة، لابد من الربط المباشر بين جميع النتائج والإسهام بقدر مهم في واحد أو أكثر من هذه النتائج التنظيمية. وقد يتطلب هذا النهج أنشطة ونتائج في مجالات عمل جديدة لم تمارسها المنظمة من قبل، أو مجالات عمل موجودة بالفعل ولكنها تحتاج إلى قدر أكبر من التركيز عما هو الآن.

إطار الرصد

38- ضماناً لرصد النتائج بصورة أفضل ورفع تقارير عنها، يتم حالياً تحديد مؤشرات خاصة بالأهداف الإستراتيجية (النتائج الإنمائية) والنتائج التنظيمية، والمخرجات.

رصد مستوى الأهداف الإستراتيجية، آفاق النتائج

39- الأهداف الإستراتيجية هي أهم الأهداف الإنمائية العالمية التي اتفق المجتمع الدولي وبلدان العالم والمنظمة على التعامل معها. فالمنظمة واحدة من العديد من شركاء التنمية التي تساعد الحكومات الوطنية في سعيها نحو تحقيق هذه الأهداف. فالإنجازات على هذا المستوى لا يمكن أن تنسب إلى شريك بعينه في مجال التنمية، وإنما هي نتيجة تدخلات مجموعة من أصحاب المصالح. وتسهم المنظمة في تحقيق أي تقدم تمشياً مع ولايتها وميزاتها النسبية، ولكن لا يمكن أن ينسب إليها السبب المباشر في ذلك.

40- ستشرع المنظمة في العمل على رصد التطورات على مستوى الأهداف الإستراتيجية من خلال عينة مختارة من المؤشرات. وستعطي هذه المؤشرات خطأً للرؤية والأفق لتقدير التقدم الحادث في العالم في المجالات المتعددة التخصصات التي التزمت فيها المنظمة بتحقيق نتائج ومحور تركيز لمجالات التعاون مع الشركاء. ويشير مسح لمجموعة المؤشرات الإنمائية المتوافرة في العالم إلى أنه ليس هناك مؤشر واحد بإمكانه أن يصف وصفاً كاملاً النتائج الإنمائية الإشارية للأهداف الإستراتيجية. والتكاليف الباهظة لجمع مؤشرات إنمائية جديدة، بالإضافة إلى الوقت الذي ستستغرقه مثل هذه المؤشرات قبل أن تصبح مقبولة عالمياً، يؤكد الحاجة إلى نهج جديد.

41- ولهذه الأسباب سيتم جمع مجموعة من المؤشرات لكل هدف استراتيجي كتدبير مقابل بما يشمل البُعد الرئيسي لظاهرة التنمية. وستضم كل مجموعة مؤشرات فردية، وفهارس للقياسات الحالية والمستنبطة، مع الاهتمام في هذه الخيارات بما يلي:

42- عند إعطاء الطابع الرسمي لمعايير الاختيار في جميع الأهداف الإستراتيجية، سيكون بالإمكان اتباع نهج منسق لقياس التقدم. فهذا النهج المنسق سوف يسمح بفهم الطابع المتعدد التخصصات للأهداف الإستراتيجية، مع ضمان إطار منسق للرصد والتقييم في جميع الأهداف الإستراتيجية.

43- تم تحديد قائمة مبدئية للمؤشرات على مستوى الأهداف الإستراتيجية (انظر القسم دال من برنامج العمل والميزانية)، ويجري الآن التوسع فيها. وسوف تجري عملية رصد مجموعة المؤشرات المختارة على مستوى الأهداف الإستراتيجية كل سنة، مع رفع تقرير عن ذلك في نهاية كل خطة متوسطة الأجل كل أربع سنوات.

النتائج التنظيمية ورصد مستوى المخرجات

44- تقوم النتائج التنظيمية بتقييم التغييرات على المستوى القطري التي تسمح بتهيئة البيئة اللازمة لتبني إنجاز هدف استراتيجي بعينه. فالنتائج التنظيمية تجيب على السؤال: ما هي العوائق الرئيسية على المستوى القطري أو على المستوى الدولي، في مجالات ولاية المنظمة ووظائفها الأساسية التي تحول دون تحقيق الهدف الاستراتيجي المرجو؟

45- هناك أوجه شبه قوية بين الأهداف الإستراتيجية في النهج المستخدم في تصميم مؤشرات النتائج التنظيمية. فبالنسبة إلى كل هدف من الأهداف الإستراتيجية، تم تجميع مؤشرات النتائج التنظيمية في ضوابط رئيسية للنجاح، حيثما كان ذلك مجدياً، وهي تضم عادة بعض الجوانب المتصلة بالوظائف الأساسية للفاو مثل علاقتها بما يلي: (1) أطر السياسات والبرمجة، (2) مستوى الموارد والاستثمارات الملتمزم بها (3) مستوى التنسيق/الشراكات والقدرة على الاضطلاع بها؛ (4) والقدرة على توفير واستخدام المعلومات لصنع القرارات.

46- وهكذا تقيس مؤشرات النتائج التنظيمية التقدم الحادث من حيث الالتزامات والقدرات التي توفرها البلدان لتحقيق الأهداف الإستراتيجية في المجالات التي تسهم فيها المنظمة. فمؤشرات النتائج التنظيمية تعطي صورة مركبة لكل بلد (ومجموعات البلدان) تسمح هي الأخرى بالاتصال بالبلدان والشركاء فيما يتعلق بكيفية معالجة المنظمة للقضايا المختلفة التي تم تحديدها كموضوعات أساسية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية. وهذا النهج مجد بنوع خاص للربط بين أولويات التنمية على المستوى القطري المشار إليها في أطر البرمجة القطرية وبين الأهداف الإستراتيجية.

47- وسيتم قياس التقدم من حيث مدى اكتساب البلدان للقدرات المطلوبة لتحقيق النتائج التنظيمية المرجوة، أو مدى ما أحرزه المجتمع الدولي من تقدم لتحسين البيئة المشجعة (عن طريق وضع معايير ومواصفات ومنافع عامة واتفاقات لازمة، مثلاً). والعمل جارٍ حالياً على تحديد مجموعة من المؤشرات لكل نتيجة تنظيمية في كل هدف من الأهداف الإستراتيجية. ولا يزال يتعين الانتهاء من تحديد خطوط أساسية واقعية ولها دلالتها مع الأهداف المصاحبة لها بالنسبة إلى أغلب الأهداف الإستراتيجية الجديدة، وهو ما سيتطلب عملاً إضافياً في سنة 2013. وتأتي البيانات

المتعلقة بهذه المؤشرات في أغلبها من مصادر ثانوية وعن طريق مسح آراء الخبراء على المستوى القطري، بالإضافة إلى الإحصاءات الوطنية.

48- وفي ما يتعلق بالنتائج، فإنها تمثل الإسهام المباشر للمنظمة من حيث العمليات والمنتجات والخدمات في النتائج التنظيمية. وهي تمثل النتائج التي تنسب إلى المنظمة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية والتسليمات الملموسة لتدخلات المنظمة الممولة من البرنامج العادي أو بموارد من خارج الميزانية.

الهدف الخاص بالمعرفة الفنية والجودة والخدمات والأهداف الوظيفية

49- الأعمال التي لم ترد تحديداً في أحد الأهداف الإستراتيجية، وردت تحت الهدف 6 لضمان الجودة الفنية والمعرفة والخدمات؛ و4 أهداف وظيفية توفر بيئة مشجعة لتنفيذ أعمال المنظمة بكفاءة وفعالية. ويشمل نموذج بديل للنتائج جرى تعديله لقياس أداء هذه الوظائف بياناً شاملاً للنوايا والتحديات والأولويات لفترة الخطة المتوسطة الأجل القادمة، بما في ذلك التقدم المقرر لتحسين الأداء وبيانات واضحة عن النتائج التنظيمية. والمنظمة مسؤولة مسؤولية كاملة عن تحقيق بيانات النتائج التنظيمية وما يتعلق بها من مجموعة مؤشرات الأداء الرئيسية. وسوف تتولي المكاتب المسؤولة عن هذه الخدمات، تحديد مجالات تحسين الأعمال التي تكفل تحقيق الغايات.

رصد الموضوعات الشاملة والوظائف الأساسية (الوظائف الأساسية)

50- تتيح الموضوعات الشاملة فرصة للقيام بعمليات رصد مشتركة ومبتكرة لجميع الأهداف الإستراتيجية. ولأطر الرصد الذي سيستخدم في الموضوعات الشاملة بعدان مختلفان:

(أ) كجزء من بيان نتائج الهدف 6، والمخرجات والمؤشرات التي ترسم صورة مسؤولية المنظمة لضمان الجودة الفنية والمعرفة والخدمات، وإستراتيجية ونهج متماسكة لموضوعين شاملين، وللوظائف الرئيسية التي لم تدخل ضمن الأهداف الوظيفية؛

(ب) التعريف والتصنيف المنهجين للنتائج التنظيمية أو لمؤشرات النواتج ضمن كل هدف من الأهداف الإستراتيجية بما يمكن من القيام بعملية الرصد لمختلف الأهداف الإستراتيجية.

قدرات الرصد الداخلية

51- سيجري تيسير الرصد والإبلاغ الفعالين عبر النطاق الكامل لإطار النتائج من خلال القدرات الداخلية المعززة والمعاد تشكيلها. وعلى وجه الخصوص، صمم هيكل الحوكمة الداخلية المعاد تنظيمه لتحسين عملية صنع القرار الإداري، وتساوق السياسات المؤسسية، ورصد القضايا البرمجية والإدارية وتحديد أوجه التآزر وتبادل المعلومات التنظيمية. وسوف يتألف هذا الهيكل من فريق الإدارة التنفيذية المؤلف من المدير العام ونائب المدير العام ومدير ديوان

المدير العام والمدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستشار القانوني، والاجتماع الحالي للإدارة العليا للنظر في السياسات المؤسسية، ومجلس جديد لرصد البرامج المؤسسية المؤلف من المدير العام ونائب المدير العام ومدير ديوان المدير العام، والمدير العام المساعد ومكتب الإستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد ومنسقي الهدف الاستراتيجي والمجلس الحالي للمشورة بشأن البرامج والسياسات لتقاسم المعلومات فيما بين جميع المدراء والمديرين في المستويات العليا.

52- وعلاوة على ذلك، سيجري دعم عملية رصد النتائج من خلال قدرات معززة في مكتب الإستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، الذي تم تدعيمه كجزء من التغييرات التحولية التي وافق عليها المجلس في 2012 لإسداء المشورة وتدعيم الدعم بشأن وضع محور للنتائج أكثر قوة، والتقنيات المعززة لإدارة الميزانية، ووضع إطار أكثر فعالية لرصد الأداء المؤسسي والإبلاغ عنه. وسوف يوفر نشر النظام العالمي لإدارة الموارد خلال 2013 عملية أعمال لدعم قدرات الرصد في المنظمة لأغراض الإدارة في الوقت الذي ستوضع فيه نظم لتوفير المعلومات عن النتائج لدعم عملية صنع القرار ذات الصلة بالرصد والإدارة.

دال- الوظائف الأساسية كسبل عمل للمنظمة

53- تُعرّف الوظائف الأساسية للمنظمة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 بأنها "سبل العمل البالغة الأهمية التي يجب أن تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق النتائج" وبناء على ذلك، فهي تمثل أنواع التدخلات التي ستعطي لها المنظمة الأولوية في خطة عملها. وقد تطورت الوظائف الأساسية بمرور السنين وفي وثائق التخطيط المختلفة.

54- ومع مراعاة البيئة التنموية المتطورة وتوصيف واضح للخصائص التنظيمية الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة، يتم التوصل إلى مجموعة منقحة من الوظائف الأساسية¹⁰. وتماشياً مع التقييم الخارجي المستقل لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن هذه هي الوظائف الأساسية هي "التي لا يمكن لأي منظمة أخرى أن توفرها على نحو ملائم" ولذا تبرر وضع منظمة الأغذية والزراعة الذي يؤهلها للعمل في الميدان. وهي تقابل مجالات عمل منظمة الأغذية والزراعة التي حددها التقييم الخارجي المستقل والتي يلزم تغييرها تغييراً جذرياً "إذا قُدر لمنظمة الأغذية والزراعة أن تختفي من الوجود غداً". وإضافة إلى ذلك، ثمة مجالات أيضاً يُنتظر فيها من منظمة الأغذية والزراعة أن تلعب دوراً قيادياً، ولكنه ليس بالضرورة دوراً حصرياً. وفي هذه الحالات، من اللازم أن تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع الشركاء وينبغي أن تضاعف جهودها لإقامة وتفعيل شراكات إستراتيجية. وقد أدى تقييم للخصائص الأساسية المحددة أعلاه إلى التوصل إلى الوظائف الأساسية التالية:

(1) تيسير، ودعم البلدان في، إعداد وتنفيذ صكوك معيارية وصكوك تحدد المواصفات من قبيل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات الفنية وغيرها. وهذا العمل سيجري القيام به على كل من الصعيد

¹⁰ الفقرات 29-33 من الوثيقة CL 145/4.

- العالمي والإقليمي والوطني من خلال آليات للحوكمة العالمية، وإجراء حوار بشأن السياسات، وتقديم الدعم والمشورة المقرونين بوضع السياسات الضرورية وتنمية القدرات المؤسسية اللازمة لتنفيذها على الصعيد القطري.
- (2) جمع بيانات ومعلومات في المجالات ذات الصلة بمهمة منظمة الأغذية والزراعة، وتحليل تلك البيانات والمعلومات ورصدها وتحسين إمكانية الحصول عليها. وهذا يشمل استحداث اتجاهات ومنظورات وإسقاطات عالمية وإقليمية وما يرتبط بذلك من استجابات الحكومات وغيرها من الجهات المعنية (من قبيل السياسات والتشريعات والإجراءات)؛ والقيام أيضاً بتوجيه الدعم المقدم للبلدان في مجال تنمية القدرات المؤسسية للاستجابة للتحديات المحددة والخيارات الممكنة.
- (3) تيسير الحوار بشأن السياسات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري والترويج له ودعمه. ومنظمة الأغذية والزراعة، باعتبارها منظمة حكومية دولية، مهياً تماماً بوجه خاص لمساعدة البلدان على الصعيدين الوطني والدولي على تنظيم أنشطة للحوار بشأن السياسات موجهة إلى تحسين فهم القضايا الهامة وإقامة اتفاقات بين الجهات المعنية و/أو البلدان.
- (4) إسداء المشورة وتقديم الدعم لتنمية القدرات على الصعيدين القطري والإقليمي من أجل استحداث سياسات واستثمارات وبرامج مستندة إلى أدلة وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وهذا يشمل إسداء المشورة وتقديم الدعم لأنشطة الموجهة إلى التعزيز المؤسسي وتنمية الموارد البشرية وإسداء المشورة المباشرة لتنفيذ البرامج.
- (5) إسداء المشورة وتقديم الدعم للأنشطة التي تجمع المعارف والتكنولوجيات والممارسات الجيدة في مجالات مهمة منظمة الأغذية والزراعة وتنشرها وتحسن استيعابها. ومن اللازم أن تكون منظمة الأغذية والزراعة، باعتبارها منظمة معرفية، في صدارة المعرفة والتكنولوجيا في جميع مجالات مهمتها وأن تكون مصدراً وأداة تنظيمية لدعم البلدان في مجال الاستفادة من المعرفة والتكنولوجيات المتاحة تحقيقاً للأغراض التنموية.
- (6) تيسير الشراكات الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية بين الحكومات والشركاء في التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومنظمة الأغذية والزراعة لديها مهمة واسعة النطاق تشمل مشاكل تنموية رئيسية من اللازم استهدافها من منظور عريض وشامل. بيد أن منظمة الأغذية والزراعة ستركز عملها على المجالات التي لديها فيها اختصاص خاص، وستقيم شراكات قوية مع منظمات أخرى لتغطية الإجراءات التكاملية الأخرى اللازمة.
- (7) الترويج والإبلاغ على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في مجالات مهمة منظمة الأغذية والزراعة. لمنظمة الأغذية والزراعة مسؤولية رئيسية في تقديم خدمات الاتصال والمعلومات في جميع مجالات مهمتها إلى البلدان والجهات العاملة في مجال التنمية، والترويج بقوة لمواقف المنظمة فيما يتعلق بالقضايا التنموية الهامة والعاجلة.

55- والأهم من ذلك، أن هذه الوظائف الأساسية تتسق مع رؤية التقييم الخارجي المستقل وهي أن: "هدف المنظمة هو أن تكفل في إطار مجالات مهمتها إمكانية حصول البلدان، أيا كانت مستويات تنميتها، لا سيما أشد البلدان فقراً،

على المعرفة والمنافع والخدمات العامة التي تحتاج إليها". وهذا الهدف المعلن يقتضي من منظمة الأغذية والزراعة أن تكون واضحة للسياسات وميسرة وشريكة ومنسقة، وكذلك فاعلة على صعيد عالمي.

56- ولأداء هذه المهام، ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة: (أ) أن تركز على خبرتها الفنية ومعرفتها، وأن تروج للممارسات الجيدة المتاحة على الصعيد القطري؛ و(ب) أن تؤدي دوراً قيادياً عندما تكون الأنشطة مرتبطة بمهمتها؛ و(ج) أن تستفيد من قدرتها على التواصل الشبكي وعلى إقامة شراكات. وعلاوة على ذلك، في بعض الحالات سيكون من اللازم أن تعزز منظمة الأغذية والزراعة قدراتها، التنظيمية وأيضاً المتعلقة بالموارد البشرية، لكي تكون قادرة على أداء الوظائف الأساسية السبع أداءً كاملاً، لاسيما لإعادة تأكيد مكانتها باعتبارها الجهة الفاعلة العالمية الرئيسية في مجال توفير المنافع العامة وإسداء المشورة بشأن السياسات في مجالات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات.

57- ومع أن الوظائف الأساسية المختارة هي أهم الأدوات التي ستنظم منظمة الأغذية والزراعة وتطور عملها استناداً إليها، يجسد كل هدف من الأهداف الإستراتيجية الخمسة المذكورة أدناه المشاكل التنموية التي ستركز منظمة الأغذية والزراعة عملها فيها. وبناء على ذلك، يمكن تصور تنظيم ومحور تركيز عمل المنظمة كمصفوفة للأهداف الإستراتيجية والوظائف الأساسية، بحيث يجري تنفيذ العمل المنصوص عليه تحت كل هدف استراتيجي من خلال تطبيق الوظائف الأساسية السبع.

هاء- الأهداف الإستراتيجية للمنظمة

58- تمثل الأهداف الإستراتيجية الخمسة مجالات العمل الرئيسية التي ستركز عليها المنظمة خلال الفترة 2014-2017 لتحقيق النتائج التنظيمية التي تقاس بالمؤشرات والأهداف. وفيما يلي السياق والأساس المنطقي والعناصر الرئيسية الكامنة وراء تصميم كل هدف استراتيجي بما يؤدي إلى تحديد النتائج التنظيمية. وسيتم توفير أطر النتائج والمؤشرات في الجزء دال من برنامج العمل والميزانية. وترد خطط العمل الكاملة في ملحق الإنترنت الثاني عشر.

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

السياق والأساس المنطقي

59- توجد قدرة كافية في العالم لإنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام الجميع بدرجة كافية؛ ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق خلال العقدين المنصرمين، ما زال 870 مليون شخص يعانون من الجوع المزمن. وفي صفوف الأطفال، يقدر أن 171 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء تغذية مزمن (متقزمو النمو)، وأن 104 ملايين طفل ناقصو الوزن، وأن نحو 55 مليون طفل لديهم سوء تغذية حاد (هزال). وعلاوة على ذلك، يعاني من نقص في المغذيات الدقيقة، أو "الجوع الخفي"، أكثر من ملياري شخص على نطاق العالم، مما يعوق التنمية البشرية والاجتماعية - الاقتصادية ويسهم في إدامة دورة مغلقة من سوء التغذية ونقص التنمية. وفي الوقت نفسه، يقدر أن 1.4 مليار شخص يعانون من الوزن الزائد وأن 500 مليون شخص يعانون من البدانة. وعدا عن الأبعاد الأخلاقية لهذه المشكلة المعقدة، فإن تكاليفها البشرية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بوجه عام هائلة من حيث فقدان الإنتاجية والصحة والرفاه وانخفاض القدرة على التعلم وانخفاض درجة تحقيق الإمكانيات البشرية.

60- وتزداد صعوبة قبول استحكام الجوع وسوء التغذية في مواجهة القفزات الكبرى التي تحققت في مجالات من قبيل النمو الاقتصادي والعلم والتكنولوجيا وتوافر الأغذية. وما يلزم هو وجود التزام أقوى كثيراً، وعمل أكثر استهدافاً واتساقاً بين القطاعات ومختلف جماعات أصحاب الشأن، ووجود مسؤولية أكبر. وهذا يعني أيضاً أن أهداف الأمن الغذائي والتغذية، والإجراءات اللازمة، تؤخذ في الاعتبار تماماً في استراتيجيات التنمية، وتنفذ على النحو الصحيح، وتمول تمويلاً كافياً.

61- ومن اللازم أن يضم هذا المسعى مجموعة متنوعة من أصحاب الشأن، مع مراعاة التحديات الجديدة، التي لم تُفهم بعد تماماً: مثل أثر العولمة، وسرعة التحضر، والتحول في نظم الأغذية والزراعة؛ والتغيرات الواسعة النطاق في أساليب الحياة؛ وتغيّر المناخ وغيره من الأخطار التي تهدد البيئة؛ وأوجه التقدم التكنولوجي والعلمي التي تغيّر طابع الاتصالات وإنتاج وتوزيع الأغذية والمنافع الزراعية؛ وتقلّب أسعار الأغذية والطاقة.

62- ومن بين أركان إطار العمل هذا الأساسية وجود فهم مشترك للمشاكل والحلول، وتوافر بيانات ومعلومات يمكن التعويل عليها، وتوافر قدرة كافية في مجالات تحليل السياسات والبرامج وتخطيطها وتنفيذها، ووجود نظم فعالة للمساءلة مع الرصد المنتظم للتقدم المحرز ومع تقييم الأثر. وهو يقتضي أيضا وجود آليات مؤسسية شاملة وشفافة ومستندة إلى الحقوق ووجود نظم للحوكمة قابلة للاستدامة.

العوامل الرئيسية الكامنة وراء تصميم الهدف الاستراتيجي 1

63- يعزى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المقام الأول إلى الافتقار إلى الإمكانات المادية والاقتصادية للحصول على الموارد اللازمة لتأمين ما يكفي من الغذاء، واستهلاك وجبات غذائية مناسبة من الناحية التغذوية، من حيث الكمية (الطاقة) والتنوع (التنوع، والاختلاف، والمحتوى التغذوي، وسلامة الأغذية). وهذا يشمل عدم كفاية الدخل أو عدم إمكانية الحصول على أصول الإنتاج والموارد الأخرى التي من شأنها أن تسمح للفقراء والمستضعفين والمهمشين شراء الأغذية أو إنتاجها.

64- وتؤدي الأزمات الاقتصادية وغيرها إلى تفاقم الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وإن الكوارث من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية لا تعرض للإمكانات الاقتصادية فحسب، وإنما أيضا المادية للحصول على الأغذية، وتقوض إجمالي القدرة على الصمود أمام التهديدات والأزمات في المستقبل. وتواجه المرأة على وجه الخصوص تحديات في الحصول على الأصول وكسب دخل كاف. وحتى عندما لا تشكل الإمكانات الاقتصادية للحصول على الأغذية عائقا، فإنه يمكن للأفراد المعاناة من سوء التغذية بسبب الوجبات الغذائية الفقيرة من حيث الكمية والتنوع. وغالبا ما يكون هذا نتيجة لسوء فهم أو عدم معرفة الآثار الصحية الخطيرة المحتملة لاستهلاك وجبات غذائية سيئة النوعية.

65- وتقتضي معالجة الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية عددا من العناصر وهي: الالتزام السياسي؛ وفهم مشترك للمشاكل والحلول؛ وآليات حوكمة مناسبة والتنسيق الملائم؛ ومواءمة السياسات والبرامج والاستثمارات؛ الارتقاء بنظم الأغذية والزراعة لتحسين التغذية؛ ومعالجة الفجوة بين الجنسين. وتشكل هذه العناصر ركائز الهدف الاستراتيجي 1.

الالتزام السياسي

66- خلال العقدين المنصرمين، قدم القادة وصناع القرار تعهدات في مناسبات شتى رفيعة المستوى بأن يحدوا من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بينما تصدر الأمن الغذائي جداول أعمال المؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية والعالمية وتجمعات البلدان (من قبيل مجموعة العشرين ومجموعة الثماني). ويمثل إنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي مبادرات أساسيتين تبرزان أهمية الأمن الغذائي في جداول

الأعمال الإنمائية العالمية والإقليمية وضمن منظومة الأمم المتحدة. بيد أن الحقيقة في الميدان معقدة، حيث أن الالتزامات والإجراءات وتعبئة الموارد من جانب الجهات المعنية والشركاء غير كافية أو غير منتظمة. ومن هذا المنطلق، أهاب الأمين العام للأمم المتحدة بالقادة الذين اجتمعوا في مؤتمر قمة ريو + 20 أن يواجهوا "تحدي القضاء على الجوع"، وهو نداء أقرته وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقرها في روما، واليونسيف، والبنك الدولي. وينبغي للهدف الاستراتيجي 1 أن يتناول في المقام الأول كيفية توليد التزام سياسي أقوى وقدرة على تعبئة الموارد على جميع المستويات، ولكنه ينبغي أن يتناول أيضا إقامة شراكات فعالة داخل البلدان وفيما بينها، ومع المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

67- وينبغي أن تتضمن الالتزامات وضع أهداف وسياسات وبرامج أكثر صراحة بشأن الأمن الغذائي والتغذية، وآليات للرصد والمساءلة في استراتيجيات التنمية الوطنية. ويجب أيضا التعهد بالالتزامات راسخة بتحسين الوجبات الغذائية ورفع مستويات التغذية، مع تحسين وضع المرأة والأطفال والفقراء والفئات المستضعفة من السكان.

وجود فهم مشترك للمشاكل والحلول

68- بإمكان الاقتصاد بوجه عام، وقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والقطاعات الاجتماعية وغيرها، الإسهام بطرائق متعددة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. ويجب أن تفهم هذه التفاعلات فهماً أفضل من جانب القادة وصنّاع القرار وغيرهم من أصحاب الشأن. فكثيراً ما يُنظر إلى الحد من الجوع وإلى تحقيق الأمن الغذائي على أنهما يتوقفان حصرياً تقريباً على الزراعة ولا سيما إنتاج الأغذية بينما كثيراً ما يفهم الأمن الغذائي على أنه الاكتفاء الذاتي من الأغذية. ولا تلقى الجوانب المتعلقة بالحصول على الغذاء والتغذية الاهتمام المناسب. وغالبا ما تكون هناك معلومات منفصلة أو مجزأة أو ما لا تكون هناك أي معلومات عن حالة الأمن الغذائي والتغذية، وعن الإجراءات المتخذة في مختلف القطاعات من جانب العديد من أصحاب الشأن، وعن أثر تلك الإجراءات. وينبغي أن يسهم الهدف الاستراتيجي 1 في توليد البيانات والإحصاءات والمعلومات الأساسية وتشجيع إيجاد فهم مشترك متين للمشاكل والحلول.

69- ويتمثل جزء أساسي من استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بطريقة مستدامة في تبادل المعرفة والتجارب بين البلدان وفيما بين أصحاب الشأن على جميع المستويات. ويمكن استخدام الدروس المستخلصة من النجاح في مكافحة الجوع وسوء التغذية من قبل البلدان التي ما زال فيها الجوع والفقر المدقع يمثلان حقيقتين تشكلان تهديداً. وتوجد إمكانات كبيرة لمواصلة سد الثغرات التكنولوجية والسياسية، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وغير ذلك من أشكال تبادل المعرفة.

آليات الحوكمة والتنسيق

70- يعتبر الأمن الغذائي مفهوماً متعدد الوجوه ويشمل أبعاد توافر الأغذية، وإمكانية الحصول عليها، واستقرارها، واستخدامها. كما أن التغذية الجيدة تتوقف على اتخاذ إجراءات فعالة في مختلف القطاعات، بما في ذلك تحسين إمكانية الحصول على أغذية متنوعة، وممارسات مناسبة للرعاية والتغذية، والتمتع بمستوى مناسب من الصحة والإصحاح. ومن ثم، يتوقف إحراز التقدم في هذا المجال الواسع النطاق على وجود نظم حوكمة فعالة تشجع تعددية التخصصات ومشاركة الكثير من أصحاب الشأن، وتستند إلى المشاركة والشفافية والإنصاف والمساءلة كمبادئ أساسية. وستؤدي نظم الحوكمة هذه إلى عمليات سياسية تتسم بالشمول والشفافية والمساءلة وتقوم على الأدلة، تدعمها تشريعات ملائمة ومؤسسات تؤدي عملها على نحو جيد.

71- والتحديات الرئيسية الحالية المتعلقة بارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها وتدهور الموارد الطبيعية والعملة والتحضر وتغير المناخ هي مجرد بضعة أمثلة للمجالات التي يمكن فيها لتعزيز آليات الحوكمة والتنسيق الفعال إحداث فرق. والأمثلة الواضحة لتحسين حوكمة الأمن الغذائي والتغذية على مختلف المستويات هي كالاتي: مبادرات بلدان مجموعة العشرين ومجموعة الثماني، وفرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي، ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، والأهم لجنة الأمن الغذائي العالمي، في الوقت الذي توجد فيه أيضاً مبادرات إقليمية مهمة، مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

مواثمة السياسات والبرامج والاستثمارات

72- من وجهة نظر الأمن الغذائي والتغذية، يجب معالجة عدد من الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتجزؤ والتضاربات الموجودة في المجموعة الحالية لسياسات وبرامج الاقتصاد الكلي والسياسات والبرامج القطاعية والمشاركة بين القطاعات، فضلاً عن نقص الاستثمار في مجالات الأمن الغذائي والتغذية الأساسية. وينبغي تصميم وتنسيق سياسات التنمية والحد من الفقر على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وأيضاً الاستراتيجيات والبرامج على الصعيد الوطني الفرعي، باستخدام عدسة الأمن الغذائي والتغذية لكفالة اتخاذ إجراءات ذات مغزى وهادفة لتحقيق نتائج الأمن الغذائي المنشودة. وينبغي أن تكون السياسات والاستثمارات مدعومة بنظم معلومات وآليات مناسبة لرصد التقدم المحرز وتقييم الأثر.

73- وينبغي متابعة القرارات المتخذة على صعيد السياسات بإجراءات تنفيذ ملموسة، يدعمها تخصيص الموارد اللازمة مصحوبة بحوافز ملائمة للاستثمارات الهادفة. ويجب اعتماد أطر سياسية وبرامجية وخاصة بالاستثمارات تطبق "نهج المسار المزدوج" في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لدور تدابير الحماية الاجتماعية في معالجة أوجه النقص في الاستهلاك بالترافق مع إجراءات تجعل الفقراء والمستضعفين أكثر صموداً وأكثر اعتماداً على أنفسهم وأكثر تمتعاً بالأمن الغذائي، وأفضل تغذية في الأجلين القصير والطويل.

74- ويجب على نهج متماسك وشامل لوضع السياسات لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية أن يأخذ في الاعتبار مساهمة قاعدة الموارد الطبيعية للنظم الغذائية والزراعية، بما فيها الأراضي والمياه والأسمك والغابات، وإدارتها المستدامة. ونظرا لعدم وجود ما يلزم من معارف وضعف تنسيق القطاعات (ولا سيما بين قطاعي الأغذية والزراعة وقطاعات الغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية)، فإنه لا ينظر إلى الأدوار الأساسية لهذه الموارد الطبيعية بشكل كاف في القرارات السياسية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. كما ينبغي مواءمة السياسات والمؤسسات لإدارة الموارد الطبيعية بطريقة تجعلها تساهم في تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

75- وغالبا ما لا يفهم أن الغابات والأشجار في المزارع هي على السواء مصدر مباشر وغير مباشر للأغذية لقرابة مليار من أشد الناس فقرا في العالم، حيث توفر كلا من الأغذية الأساسية والتكميلية، والأغذية الغنية بالمغذيات مثل الفواكه وأوراق الأشجار القابلة للأكل والجوز. كما تمثل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني بالنسبة إلى 17 في المائة من سكان العالم وقرابة الربع في البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي والدول الجزرية الصغيرة النامية.

76- كما يجب على مواءمة السياسات لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية أن تأخذ في الاعتبار مساهمة النظم الزراعية التقليدية التي لا تزال توفر الأغذية لقرابة مليارين من السكان وأن تساهم في التنوع البيولوجي الزراعي.

مساهمة نظم الأغذية والزراعة في التغذية

77- يجدر تسليط الضوء على التحديات المتعلقة بالتغذية، لا سيما في سياق "استراتيجية ورؤية عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال التغذية" الجديتين. ولكفالة التغذية الجيدة، يجب أن تكون إمكانية الحصول على كمية ونوعية ملائمتين من الأغذية، لا سيما من جانب صغار الأطفال، مقرونة بممارسات جيدة للرعاية والإطعام (بما في ذلك توافر خيارات أغذية مغذية أمام الكبار)، إلى جانب إمكانية الحصول على الخدمات الصحية وتوافر بيئة صحية. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تكون التأثيرات السلبية لسوء التغذية المزمن ولنقص المغذيات الدقيقة على القدرات العقلية والحالة الجسدية وإنتاجية العمل خفية في السنوات القلائل الأولى من العمر، وقد لا تصبح ظاهرة تماما إلا بعد مضي سنوات. ومن ثم، فإن هذا قد يقلل من الطابع الملح السياسي لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

78- وقد تعتبر الحكومات والقطاع الخاص والوكالات الإنمائية الحالة التغذوية مؤشراً، لا عاملاً رئيسياً في تصميم سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونتيجة أساسية لتلك السياسات. وقد يعتبر أيضاً صناع القرار سوء التغذية قضية متعلقة بالصحة في المقام الأول، لا تحدياً يجب أيضاً التصدي له من خلال توفير إمكانية الحصول على غذاء متوازن. وهذا يمكن أن يفضي إلى إفراط في التشديد على التدخلات القصيرة الأجل على حساب الأهداف الأطول أجلا. ومن ثم يقتضي استئصال سوء التغذية تعزيز الالتزام السياسي وتحسين المعرفة، وتنسيق السياسات والبرامج، وتوافر

القدرة لدى أصحاب الشأن على معالجة الأسباب الأساسية لسوء التغذية. وفي هذا السياق، ينبغي النظر في اعتماد سياسات وبرامج لتعزيز مساهمة نظم الأغذية والزراعة في تحسين النتائج التغذوية.

79- كما تكتسي الفوائد الخاصة لأغذية معينة، مثل الأسماك، التي هي غنية بالأحماض الأمينية الأساسية وزيوت الأوميغا 3 والمغذيات الدقيقة، أهمية حيوية بالنسبة لصحة الإنسان ونمو الدماغ، خاصة بالنسبة للأطفال والنساء الحوامل.

80- ومن المهم الاستفادة من الإمكانيات الكاملة لنظم الأغذية والزراعة فيما يتعلق بمشكلة سوء التغذية، واغتنام الفرص الموجودة، بحيث تزيد تلك النظم من قدرتها على تحقيق نتائج تغذوية جيدة، وربط مساهمات الأغذية والزراعة بالمساهمات في مجالي الصحة والرعاية. ويمكن في إطار السياسات والبرامج والاستثمارات اتخاذ إجراءات تشمل النظام بأكمله، بدءاً من الإنتاج إلى التسويق والتخزين والتصنيع والاستهلاك، وأن تحسّن تلك السياسات والبرامج والاستثمارات الصلات مع القطاعات الأخرى، وعمليات الحوكمة، وبيئة السياسات، لتشكيل نظم أغذية وزراعة أكثر فعالية وأكثر مراعاة للتغذية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضاً دعم السياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة الإفراط في التغذية الذي يؤدي إلى مشاكل صحية.

“الفجوة بين الجنسين” وانعكاساتها على الأمن الغذائي والتغذية

81- تضطلع المرأة بأدوار متعددة في الأسر الزراعية - أدوار إنتاجية وإنجابية واجتماعية - ولذلك فإن مشاركتها الكاملة ضرورية للغاية لترجمة التنمية الزراعية بشكل فعال إلى أمن غذائي وتغذية على المستويين الفردي والأسري. ولكن لا تزال المرأة تواجه إجحافاً كبيراً بحكم تمثيلها المحدود في عمليات صنع القرار. وتتعلق هذه الأشكال من الإجحاف بشكل خاص بالحصول على موارد الإنتاج والخدمات وفرص العمل والدخل والتحكم فيها. وتفرض هذه “الفجوة بين الجنسين” تكاليف باهظة على القطاع الزراعي، وتعيق أوجه عدم مساواة قائمة على نوع الجنس على طول سلسلة الإنتاج الغذائي “من المزرعة إلى مائدة الطعام” تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية. وتبين مجموعة كبيرة من الأدلة أنه من الضروري إشراك المرأة في السياسة والتخطيط لتعزيز دورها كمنتجة زراعية وراعية أساسية للأسرة. ولذلك ينبغي اتخاذ إجراءات سياسية مناسبة، بالاستناد إلى معلومات دقيقة وتحليل دقيق، للمساعدة على سد “الفجوة بين الجنسين” ومعالجة الآثار المترتبة على عدم المساواة بين الجنسين في جميع أبعاد الأمن الغذائي.

الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية

82- بالنظر إلى التحضر السريع في مختلف أنحاء العالم، من اللازم معالجة الشواغل المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الحضرية بقدر معالجتها في المناطق الريفية. وينبغي لسياسات وبرامج الاستثمار هذه أن تعالج

الاحتياجات معالجة تامة، مع تعزيزها أيضا الصلات بين المناطق الحضرية والريفية وكفالة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من أجل سكان الحضر وسكان الريف على حد سواء.

خطة العمل

83- لقد تمت صياغة ثلاث نتائج تنظيمية لتنفيذ الهدف الاستراتيجي 1:

- (أ) تعهد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بالتزامات سياسية صريحة وتخصيص الموارد اللازمة لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- (ب) اعتماد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية وتنفيذها لآليات حوكمة شاملة ومستندة إلى الأدلة من أجل استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- (ج) قيام البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بصياغة سياسات وبرامج واستثمارات وتشريعات لاستئصال انعدام الأمن الغذائي والتغذية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

84- وتستند هذه النتائج إلى القدرة التي تنفرد بها منظمة الأغذية والزراعة على التفاعل والعمل مع البلدان والشركاء في التنمية، لا سيما كمنتدى مستقل وحكومي دولي، ولكنه متعدد أصحاب المصلحة أيضا، للنقاش والتفاوض بشأن جميع القضايا المتعلقة بالأغذية والتغذية والزراعة. وهذا يشمل دور منظمة الأغذية والزراعة في دعم لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعددة الشركاء، وأيضا في اجتماع ودعم الأجهزة الفنية والتي تضع السياسات (من قبيل لجنة الزراعة ولجنة مصائد الأسماك ولجنة الغابات) والبرامج التي تضع المعايير. والمناصرة والعمل التحفيزي لدعم الأمن الغذائي والتغذية يخدمهما جيدا أيضا وجود منظمة الأغذية والزراعة في البلدان والأقاليم، وكذلك منافعها العامة العالمية، ومن بينها في جملة أمور قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة ومطبوعاتها الرئيسية (من قبيل وثائق "حالة...")، التي تساندها حملات اتصال قوية.

85- وينبغي أيضا لمنظمة الأغذية والزراعة، باعتبارها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المكلفة بجمع المعلومات والمعارف المتعلقة بالأغذية والزراعة وتحليلها وتفسيرها ونشرها، أن توفر التحليل الضروري المستند إلى الأدلة الذي يفضي إلى التعهد بالتزامات سياسية، والمناصرة.

86- ومن شأن قدرة منظمة الأغذية والزراعة على العمل "كوسيط أمين" داخل عدد من القطاعات الفنية ذات الصلة بشواغل الأمن الغذائي والتغذية أن تيسر مواءمة السياسات بين هذه القطاعات، وأن توجه آليات حوكمة تتسم بالشفافية والخضوع للمساءلة (مثلاً عن طريق إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء، وبشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني).

87- وتعتبر الخبرة المتعددة التخصصات للمنظمة فيما يتصل بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والتنمية الريفية المستدامة، المقرونة بسمعتها كشريك موثوق به للحكومات والشركاء الآخرين في التنمية، ميزة مهمة للغاية فيما يتعلق بالنتيجة التنظيمية الثالثة. وتشكل قدرتها الراسخة على نشر وتبادل الخبرة الفنية، باعتبارها منظمة معرفية عالمية، ميزة نسبية رئيسية فيما يتعلق بتنمية القدرات المؤسسية والفردية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

الهدف الاستراتيجي 2: زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة

السياق والأساس المنطقي

88- يتوقع أن يزيد عدد سكان العالم إلى 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050 حيث تصل أفريقيا وحدها إلى ملياري نسمة في ذلك التاريخ. وسوف تؤثر قوى اجتماعية واقتصادية وبيئية ضخمة على هذا المستقبل المكتظ بالسكان والذي ينطوي على الكثير من العناصر المجهولة. غير أن عالما خاليا من الجوع يتطلب زيادة كبيرة في الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد، والتحول إلى قطاعات زراعية أكثر استدامة في جميع أشكالها¹¹. وتنطوي الزيادة والتحسين اللازمين في القطاعات الزراعية على نُهج مبتكرة لتفيد السكان وتحافظ على قاعدة الموارد الطبيعية. كما أن النمو في القطاعات الزراعية يمثل أيضا أكثر الوسائل فعالية للحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في معظم البلدان. ويتطلب ذلك المشاركة الفعالة من لأصحاب الحيازات الصغيرة، والنساء والرجال والشعوب الأصلية والفئات المحرومة والمهمشة.

89- وتواجه المنظمة ودولها الأعضاء تحديا غير مسبوق يتمثل في تحقيق التحسينات التي تمس الحاجة إليها بشدة في القطاعات الزراعية، وفي إدارة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها، وتوفير الغذاء للسكان المتزايدين وتوفير قاعدة انطلاق للحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وفي السابق، كانت استراتيجيات التنمية الزراعية تميل إلى التركيز على تعظيم الإنتاج دون اعتبار كاف لخسائر ما بعد الحصاد، وللأضرار التي تلحق بقاعدة الموارد الطبيعية وللخدمات الأخرى التي توفرها النظم الايكولوجية أو للاستهلاك المستدام. وتسهم خدمات النظم الايكولوجية هذه في الكفاءة والمقاومة عبر نظم المحاصيل وتربية الحيوان والغابات ومصايد الأسماك فضلا عن تحقيق منافع لبيئية ومعيشية واجتماعية كبيرة.

العوامل الرئيسية الكامنة وراء تصميم الهدف الاستراتيجي 2

90- يتسم تصميم الهدف الاستراتيجي 2 بطابع ابتكاري بالنظر إلى تركيزه على (1) تجميع عمل المنظمة معا بشأن "الركائز" الثلاث للتنمية المستدامة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية) (2) الوسائل اللازمة لتحقيق التحول واسع النطاق المطلوب إلى ممارسات أكثر استدامة. ويجسد هذا النطاق أيضا نتائج مؤتمر ريو + 20 ومساهمة القطاعات الزراعية في مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدامين. وفي ما يلي موجز للعوامل الرئيسية الأخرى التي أخذت في الاعتبار.

¹¹ يشمل مصطلح "القطاعات الزراعية" في هذه الوثيقة المحاصيل وتربية الحيوانات والغابات ومصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية.

شح قاعدة الموارد الطبيعية وتدهورها

91- يتوقع أن يحدث بعض من أعلى معدلات النمو السكاني في المناطق التي تعتمد بشدة على القطاعات الزراعية والتي تعاني بالفعل من أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي. وفي نفس الوقت، يتوقع أن يزيد التنافس على الموارد الطبيعية نتيجة للتوسع والتكثيف في القطاعات الزراعية وكذلك للزيادة في الطلب الحضري والصناعي على الموارد الطبيعية. وستتسارع وتيرة مسائل الشح بدرجة أكبر بفعل تغير المناخ ولا سيما في المناطق المحرومة بالفعل. ويؤدي ذلك في كثير من المناطق إلى استبعاد المستخدمين التقليديين من الحصول على الموارد والوصول إلى الأسواق.

أهمية خدمات النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي

92- يمثل فهم وتطبيق مفاهيم الاستدامة في القطاعات الزراعية عنصرا بالغ الأهمية في زيادة توفير السلع والخدمات. وقد حدد تقرير المنظمة الأول عن حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة¹² نظما رئيسية للإنتاج تتعرض للمخاطر، ودعا إلى تحول نموذجي صوب الزراعة المستدامة. ويتعين إجراء المزيد من البحوث لتحسين الفهم بالدور الذي يمكن أن تضطلع به خدمات النظم الايكولوجية في تحسين نظم الإنتاج في القطاع الزراعي أو حيثما يمكن "استكشاف النقاط" المتعلقة بوظائف النظم الايكولوجية. وعلاوة على ذلك، يتعين مواصلة تطوير سبل تقييم قيمة خدمات النظم الايكولوجية (من الغابات مثلا) والاستفادة منها في نظم الإنتاج الزراعي لفائدة طائفة من المنافع لسبل العيش والاستدامة البيئية الطويلة الأجل.

آثار تغير المناخ والهجرة

93- تعتبر القطاعات الزراعية مساهما رئيسيا في تغير المناخ إلا أنها تتأثر منه بشدة أيضا. فهذه القطاعات تنتج غازات الاحتباس الحراري بصورة مباشرة وتستخدم كميات كبيرة من الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري. ومن المحتمل أن يؤثر تغير المناخ أيضا في قدرة صمود نظم الإنتاج ومجتمعاتها المحلية المعتمدة عليها. كما أنها عامل من عوامل تدهور الموارد الطبيعية. ويتوقع أن يصبح ارتفاع درجات الحرارة، وتغير نظم هطول الأمطار، وزيادة وتيرة الأحداث الشديدة أكثر حدة في العقود القادمة. وفي نفس الوقت، توفر القطاعات الزراعية إمكانات كبيرة لمعالجة تحديات تغير المناخ.

94- وتمثل الهجرة عاملا آخر مسببا للتعقيدات. فالتغيرات الاجتماعية والسكانية الجوهريّة في المناطق الريفية تتسبب بالفعل في تأثيرات على اليد العاملة المتوافرة للإنتاج في كثير من البلدان. ويمكن أن تحدث تنقلات السكان بفعل الفقر وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة ونقص فرص اكتساب الدخل، والمناخ وتزايد التنافس على موارد الأراضي والمياه الشحيحة.

¹² تقرير حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة، المنظمة 2011

الأخطار الجديدة

95- علاوة على ذلك قد تتسبب مضاعفات التغير البيئي بما في ذلك تغير المناخ، وزيادة حركة السكان والسلع، والتغييرات في ممارسات الإنتاج الأساسية، في حدوث أخطار جديدة نتيجة لمسببات المرض (مثل أنفلونزا الطيور شديدة الأمراض) أو الأنواع الغازية (مثل ذبابة فاكهة التفيريتيد). ولهذه الأخطار تأثيرات على سلامة الأغذية وصحة البشر وإنتاجية النظم التي قد تتفاقم نتيجة لعدم كفاية السياسات والقدرات التقنية مما يعرض كامل سلسلة الأغذية لمخاطر.

نقاط الضعف في الحوكمة وصنع السياسات

96- في حين تنطوي الاتفاقات والصكوك الدولية على إمكانية تحقيق تحسن كبير في إدارة الموارد الطبيعية، فإن الخبرات المتوافرة تثبت الآن أنها نادرا ما نفذت على نحو كامل. وكثيرا ما يتم الفصل بين جدول أعمال السياسات وصكوك الحوكمة الخاصة بالإنتاج من ناحية، وتلك الخاصة بحفظ الموارد من ناحية أخرى. ويتفاقم ذلك لأن الحدود القصوى للنظم الايكولوجية و/أو المناظر الطبيعية نادرا ما تتوافق مع الحدود الإدارية.

الحاجة إلى التعامل مع طائفة عريضة من الأوضاع المحلية

97- تتباين طبيعة وحجم التحديات المشار إليها أعلاه بحسب نظم الإنتاج المعنية التي تتأثر بدورها بالأحوال الإيكولوجية الزراعية والاقتصادية الاجتماعية. ويدعو ذلك إلى تكييف الحلول الفعالة (فلا يوجد نهج واحد يصلح للجميع). وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد ملاحظة ثلاثة أنواع من النظم:

(أ) النظم والمناظر الطبيعية المكثفة لإنتاج السلع (نظم الري والمعتمدة على الأمطار الصغيرة النطاق إلى الكبيرة، وتربية الأحياء المائية، والمزارع الحرجية، والغابات شبه الطبيعية وغير ذلك) في كل من البلدان المتقدمة والنامية، وهنا، فإن التحديات الرئيسية تتعلق باستنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها وما يرتبط بها من ارتفاع التكاليف فضلا عن زيادة مستويات التلوث ذات الصلة؛

(ب) نظم الإنتاج والمناظر الطبيعية المكثفة (المدخلات الخارجية المنخفضة)، والتي غالبا ما تكون موطن المنتجين الذين يحققون عائدات منخفضة وغير مستقرة من الإنتاج، والمحرومين نتيجة لعدم الحصول على الموارد لتحسين الإنتاج والحد من تدهور الموارد؛

(ج) النظم البرية (مثل مصايد الأسماك) والمناطق التي تركز على توفير خدمات النظم الايكولوجية الأخرى (التي لا تتعلق بالأغذية) بما في ذلك، ضمن جملة أمور، النظم الايكولوجية مثل الغابات الطبيعية والأراضي العشبية والأراضي الرطبة، وبعض المحيطات وغير ذلك من المسطحات المائية والتندرا. وتشكل الاستخدامات المتنافسة تحديا كبيرا بالنسبة لهذه المناطق.

الحاجة إلى عملية ابتكار دينامية

98- ينبغي معالجة الاستدامة على أنها عملية تحسين مستمرة وليست غاية محددة بصورة منفردة يتعين تحقيقها. ويتطلب ذلك بدوره وضع أطر تقنية وسياساتية وخاصة بالحوكمة والتمويل تدعم المنتجين في مختلف أنحاء القطاعات الزراعية والقائمين على إدارة الموارد المشاركين في عملية دينامية للإدارة التكيفية والابتكار والتحسينات المستمرة.

أربعة مبادئ إرشادية

99- يمكن أن يستخلص من التحليل السياقي الوارد أعلاه أربعة مبادئ رئيسية تسترشد بها النهج الجديدة لتحسين نظم الإنتاج في القطاع الزراعي.

- (أ) زيادة كفاءة استخدام الموارد أي من أجل تحقيق مستوى أعلى من الإنتاجية بمستويات منخفضة من المدخلات، مع خفض العناصر الخارجية السلبية إلى أدنى حد ممكن؛
- (ب) إدارة المخاطر الأيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بنظم الإنتاج في القطاع الزراعي بما في ذلك الآفات والأمراض وتغير المناخ؛
- (ج) تحديد وتعزيز دور خدمات النظم الأيكولوجية، ولا سيما من حيث تأثيراتها على كفاءة استخدام الموارد والتصدي للمخاطر فضلا عن مساهمتها في الاستدامة البيئية؛
- (د) تيسير الحصول على المعلومات اللازمة بما في ذلك بشأن التكنولوجيات.

خطة العمل

100- بشكل عام، سيتطلب تحقيق النتائج المتوخاة في إطار هذا الهدف الاستراتيجي العمل بالدرجة الأولى في أربعة مجالات:

- (أ) دعم استحداث التكنولوجيات والنهج المفيدة محليا وتقاسمها وتكييفها مع طائفة من الشركاء مع التركيز على معالجة الاقتصاديات والحوافز المؤسسية والمالية أمام تطبيقها على نطاق واسع؛
- (ب) اعتماد أطر تمكينية لنظم الإنتاج السليمة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا التي تتضمن كفاءة استخدام الموارد، والتنوع، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وخدمات النظم الأيكولوجية وإمكانية الحصول عليها؛
- (ج) تعزيز آليات وصكوك الحوكمة الدولية والوطنية ذات الصلة بالاستخدام المستدام للموارد مع تركيز خاص على جدواها وقدرات البلدان النامية على المشاركة فيها؛
- (د) بناء القدرات على الحصول على الأدلة واستخدامها لدعم القرارات المتعلقة بالسياسات والتخطيط.

101- وفي هذا الصدد، وضعت أربع نتائج تنظيمية، وهي:

- (أ) اعتماد المنتجين والقائمين على إدارة الموارد الطبيعية لممارسات تزيد وتحسن توفير السلع والخدمات في نظم إنتاج القطاع الزراعي بطريقة مستدامة؛
- (ب) تعزيز أصحاب المصلحة في البلدان الأعضاء للحكومة - السياسات والقوانين وأطر الإدارة والمؤسسات اللازمة لدعم المنتجين والقائمين على إدارة الموارد الطبيعية - في العملية المؤدية إلى زيادة استدامة نظم الإنتاج في القطاع الزراعي؛
- (ج) وضع أصحاب المصلحة واعتمادهم وتنفيذهم ما يلزم من آليات حوكمة دولية وما يتصل بذلك من صكوك (المواصفات والخطوط التوجيهية والتوصيات وغير ذلك) لتحسين وزيادة توفير السلع والخدمات في نظم إنتاج القطاع الزراعي بطريقة مستدامة؛
- (د) اتخاذ أصحاب المصلحة لقرارات تعتمد على الأدلة في تخطيط وإدارة القطاعات الزراعية والموارد الطبيعية لدعم التحول إلى نظم الإنتاج المستدامة في القطاع الزراعي من خلال الرصد والإحصاءات والتقييم والتحليل.

102- وسوف تستفيد هذه النتائج، رغم طموحها، من وصول المنظمة المميز إلى صانعي السياسات المعنيين في مختلف أنحاء القطاعات الزراعية بدءاً من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. وتحتاج المنظمة إلى بناء القدرة على تيسير التحول الكبير اللازم إلى نهج أكثر استدامة بخبراتها الواسعة النطاق - عبر التخصصات وفيما بين البلدان والأقاليم - وتحقيق الاستنارة للقرارات الإستراتيجية لصانعي السياسات الرئيسيين. ولدى المنظمة الخبرات الواسعة في إدراج اعتبارات إدارة الموارد الطبيعية في الإستراتيجية الشاملة للأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر والتنمية الريفية.

الإطار 1: وضع رؤية مشتركة لشكل "أكثر استدامة"

يتمثل الشرط الأساسي المسبق للنجاح بمقتضى الهدف الاستراتيجي 2 في أن تكون المنظمة وشركاؤها واضحين فيما يقصد بالاستدامة في القطاعات الزراعية، والكيفية التي يمكن أن توضع بها الاستراتيجيات المتفق عليها على نطاق واسع لإجراء التحسينات المستمرة في مجال الاستدامة، وتنفيذها على مختلف المستويات. وسيتعين أن ينصب التركيز على الابتكارات المتسارعة في الممارسات والسياسات، واستحداث الحوافز لزيادة التحسينات في الاستدامة.

وتعتمد عملية وضع استراتيجيات الاستدامة وتنفيذها على عملية الحوكمة الشاملة التي تضم صانعي السياسات والباحثين والمنتجين والمجتمع المدني وشركاء التنمية. وينبغي على وجه الخصوص أن يعالج هذا الفهم المشترك الأهداف المتضاربة والمبادلات في القطاعات الزراعية.

فعلى سبيل المثال، يتعين التوفيق بين تعظيم الإنتاج، وخفض الانبعاثات وتحسين نوعية المياه أو استعادة خدمات النظم الأيكولوجية على مختلف المستويات (وحدة الإنتاج ومستجمعات المياه والمناظر الطبيعية والمستويات الوطنية والإقليمية والعالمية). وبناء على ذلك، يحتاج وضع تعريف مشترك للاستدامة يحتاج إلى إدراج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الاعتبارات البيئية. ويتعين أن يحدد هذا العمل المفاهيمي أيضا ويقيم المرات الممكنة صوب مستقبل أكثر استدامة.

وعلى العموم، فإن المطلوب هو تقييم دقيق للممارسات (بما في ذلك التكنولوجيات والسياسات) بشأن الأبعاد الثلاثة للاستدامة حتى يتسنى العمل بصورة مشتركة مع الشركاء في وضع رؤية للاستدامة في نظم الإنتاج في القطاع الزراعي. وسيتعين تحديث هذه الرؤية وتنقيحها بصورة دورية كلما توافر المزيد من البيانات والخبرات.

وسوف يسفر ذلك عن وضع منهجيات يمكن بواسطتها لصانعي السياسات تنقيح أولوياتهم بشأن الإنتاج واستخدام الموارد الطبيعية وإجراء عمليات تقييم متعددة التخصصات لاستدامة مختلف الخيارات المتاحة لهم. وسيكون وضع هذه المنتجات أحد مجالات التركيز الرئيسية للعمل بمقتضى الهدف الاستراتيجي 2 في فترة السنتين 2014-2015 للتنفيذ خلال الفترة 2016-2017.

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

السياق والأساس المنطقي

103- بينما حدث تراجع واسع النطاق في معدلات الفقر في مختلف أنحاء العالم، يميل الفقر المدقع إلى التركيز في المناطق الريفية وتتباين الحالة تباينا شديدا فيما الأقاليم وداخل البلدان. ففي عام 2010، كان زهاء 35 في المائة من مجموع سكان الريف في البلدان النامية مصنفيين باعتبارهم يعانون من الفقر المدقع، بعد أن كانت هذه النسبة تبلغ 54 في المائة في عام 1988. ويعزى بالأساس هذا التراجع العام المرحب به إلى حدوث انخفاض هائل في مستويات الفقر في المناطق الريفية في شرق آسيا (حيث ما زال 15 في المائة من سكان المناطق الريفية يعانون من فقر مدقع). و يبلغ الفقر في الريف أعلى معدلاته في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (60 في المائة)، تليها جنوب آسيا (45 في المائة). وداخل كل إقليم، شهدت بعض البلدان تراجعا في الفقر أكثر من غيرها. وتؤثر أيضا الاتجاهات العالمية المتعلقة بتغير المناخ وتزايد الضغط على الموارد الطبيعية (بما في ذلك التربة والمياه ومسايد الأسماك والغابات) والنمو السكاني والهجرة في توزيع الفقر بين الأقاليم وفي كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء.

104- ويتركز الفقر في الريف على الأغلب في أوساط الأسر المعيشية لصغار منتجي زراعة الكفاف والمزارعين الأسريين، والصيادين، والرعاة، والأشخاص الذين يعتمدون على الغابات، والفقراء المعدمين الذين يعملون في منشآت ريفية زراعية وغير زراعية، وغيرهم من سكان الريف غير القادرين على الحصول على فرص إنتاج من أي نوع (من قبيل ذوي الإعاقة وكبار السن). وتعيش نسبة كبيرة من الأطفال في هذه الأسر. وغالبا ما تكون المرأة من بين أشد الفئات تهميشا وتحتاج إلى تعزيز حقها في الحصول على الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها.

105- ورغم أن الحدود الفاصلة بين هذه الفئات ليست واضحة المعالم، فإنه يمكن التمييز بين ثلاث فئات عرضة من سكان الريف الذين يعانون الفقر المدقع:

- (أ) الأسر المعيشية المنتجة الصغيرة والمزارعون الأسريون (بما ذلك صغار منتجي المحاصيل، والصيادون، ومربو الماشية والأشخاص المعتمدون على الغابات) الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى بعض الأنشطة القائمة على الموارد الطبيعية ولكنهم يعانون من معوقات أخرى تؤثر في إنتاجيتهم وتحد من دخلهم؛
- (ب) العمال في المناطق الريفية، ومن بينهم العمال المأجورون في قطاعات الزراعة ومسايد الأسماك والغابات، والذين يعملون لحسابهم الخاص والعمال المأجورون في أنشطة خارج المزارع الذين يتحملون ظروف عمالة غير مستقرة ومستويات أجر منخفضة؛
- (ج) شرائح السكان الذين يجدون صعوبة في الحصول على فرص عمل في المزرعة وخارجها على حد سواء.

106- وينبغي لاستراتيجيات الحد من الفقر أن تقر بالعوائق المختلفة التي تواجهها هذه الفئات من العمال في العيش حياة كريمة.

107- ويتمثل أحد التطورات الهامة التي شهدتها السنوات الأخيرة في تزايد حصة الدخل من خارج المزرعة بالنسبة لمجموع دخل الأسر المعيشية الريفية في جميع الأقاليم. فمعظم الأسر المعيشية الريفية تحصل على مداخيل من وظائف داخل المزرعة وخارجها على حد سواء، رهنا بالسياق، وأيضا من التحويلات الاجتماعية والتحويلات المالية. وبالإضافة إلى انخفاض الدخل، ثمة عادة خصائص مجحفة أخرى مشتركة بين الذين يعانون من الفقر المدقع في المناطق الريفية: تشمل التهميش الاجتماعي والسياسي، والاستبعاد والتمييز، وانخفاض مستويات الصحة والتعليم، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى أصول الإنتاج، والحواجز الثقافية واللغوية، رغم أن الأسباب قد تتباين بتباين السكان والأقاليم. وينبغي التصدي لأوجه التفاوت هذه من خلال عمليات شاملة للتنمية الريفية يتم تشجيعها عن طريق سياسات تعالج العوائق التي تواجهها كل فئة من هذه الفئات الثلاث في مجالي الدخل والعمالة، وتضمن زيادة إمكانية الوصول إلى البنية الأساسية والطاقة والخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية. ويحتاج الفقراء في المناطق الريفية، ولا سيما النساء، إلى المعارف والمهارات اللازمة التي تمكنهم من الابتكار وتحديد الفرص الاقتصادية الجديدة واستغلالها وإدارة المخاطر.

العوامل الرئيسية الكامنة وراء تصميم الهدف الاستراتيجي 3

عدم ملاءمة استهداف السياسات

108- لقد حدث تراجع كبير في الفقر في المناطق الريفية في الفترات الأخيرة في سياقات النمو الاقتصادي السريع، ولكن النمو الاقتصادي العام لم يترجم إلى انخفاض في الفقر بالنسبة للجميع. ففي العديد من السياقات، يتزايد انعدام المساواة بين الفئات الاجتماعية والفوارق الجغرافية. كما أن بعض شرائح السكان، لا سيما المنتجون والعمال في المنشآت الزراعية وغير الزراعية الصغيرة، والنساء، والشباب، والشعوب الأصلية، ما زالت عرضة للاستبعاد من موارد الإنتاج والخدمات، والتمثيل السياسي والاجتماعي، والعمالة، وبرامج الدعم العامة. وما يزيد الطين بلة المسافة الآخذة في الاتساع بين المناطق الاقتصادية الرئيسية والضواحي (المناطق الريفية عموما) وهو ما ينعكس أيضا في وجهة الاستثمارات. وإن السياسات التي تحد من الإنفاق العام، وتفرض ضرائب مفرطة على المنشآت الريفية، وتحبذ المعونة الغذائية على الاستثمارات، وتحقق في تأمين إدارة سليمة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية ولا تعطي الأولوية للمساواة والمشاركة، قد تؤدي إلى تفاقم المشكلة. وعلاوة على ذلك، فحتى السياسات والبرامج التي يُقصد بها تحسين سبل معيشة صغار المنتجين الفقراء (من قبيل الإعانات المقدمة للمدخلات) قد تعود بالفائدة على كبار المنتجين أكثر مما تعود بالفائدة على المستفيدين المقصودين بها. كما قد تؤدي إلى نتائج عكسية إذا لم تتم معالجة مسألة إدارة الموارد المشتركة. ومن ثم، من الضروري وجود تدخلات صريحة على صعيد السياسات لمعالجة الاستبعاد وأوجه التفاوت.

109- وثمة مشكلة أخرى تتمثل في أن نُظْم المعلومات والمؤشرات غالباً ما تولي اهتماماً غير كاف لإبراز أوجه التفاوت الرئيسية، سواء أكان ذلك بحسب العُمُر أو نوع الجنس أو العرق أو نوع المهنة أو الموقع، مما يعوق فهم نطاق الفقر في المناطق الريفية وطابعه. كما أن القدرات على تحديد الأهداف ورصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالفقر في المناطق الريفية ضعيفة، وكثيراً ما تعطي الحكومات، في الممارسة العملية، الأولوية لمصالح سكان الحضر القريبين على حساب سكان المناطق الريفية والذين يعيشون في مناطق نائية. ونتيجة لذلك، كثيراً ما تعاني السياسات من تحيز لصالح المناطق الحضرية.

انعدام أو تفاوت إمكانية الحصول على أصول وموارد الإنتاج

110- يعتمد فقراء الريف اعتماداً شديداً على "رأس المال الطبيعي" في تأمين معيشتهم، بما في ذلك موارد الملكية المشاعية من قبيل مصيد الأسماك والمراعي والغابات والمياه. وانعدام إمكانية الحصول الآمن على هذه الموارد يحد من إنتاجية صغار المنتجين والمزارعين الأسريين، وهذه مشكلة تزداد بفعل المطالب من القطاعات الأخرى وزيادة شح الموارد بشكل عام. ويؤدي ضعف أو انعدام حوكمة حيازة الأراضي ومصيد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية إلى الإفراط في صيد الأسماك، وإزالة الغابات وتدهورها، واستنزاف طبقات المياه الجوفية، وفقدان جودة التربة. وتديم نظم الحيازة السيئة التصميم أو غير الملائمة التفاوتات في إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية، وتقلل من أمن الحيازة أو تؤدي إلى تفاقم النزاعات، مما يؤدي إلى زيادة التأثير على توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها. ومن ثم فإن التفاوت في الحصول على الموارد وإدارتها غير المستدامة يحدان من المشاركة في طائفة متنوعة من الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية فضلاً عن عمليات صنع القرار ذات الصلة.

111- ومن الأرجح أن تواجه النساء والشباب والشعوب الأصلية إمكانية حصول محدود على موارد الإنتاج، مما يضطرهم في بعض الأحيان إلى ترك قطاع الزراعة أو الهجرة إلى أماكن أخرى بحثاً عن فرص أفضل. فعلى سبيل المثال، ما زالت النساء يشكلن نسبة لا تتجاوز ما يتراوح بين 10 و20 في المائة من جميع حائزي الأراضي، وتميل الأراضي التي يملكنها إلى أن تكون حيازات صغيرة ذات نوعية سيئة وتتسم بحقوق أكثر هشاشة. كما أن إمكانية حصول الشعوب الأصلية¹³ على أراضيها ومصيد أسماكها وغاباتها وأقاليمها التقليدية، وغيرها من موارد الملكية المشاعية، غالباً ما تكون غير آمنة أو معدومة أو تحت التهديد.

¹³ حسب البنك الدولي، يوجد على نطاق العالم ما يقدر بما يبلغ 370 مليون فرد من الشعوب الأصلية في أكثر من 70 بلداً. ورغم أن الشعوب الأصلية تشكل 5 في المائة فحسب من العدد الكلي لسكان العالم، فإنها تشكل أكثر من 15 في المائة من فقراء العالم وتتخلف مستويات دخلها ومؤشرات تنميتها البشرية (الصحة والتعليم وغيرهما) باستمرار عن مستويات غير جماعات الشعوب الأصلية.

إمكانية الحصول على الخدمات

112- في مناطق كثيرة، تواجه نظم الخدمات الريفية القائمة المتعلقة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك والاستهلاك والرعاية المنزليين "التحدي الثلاثي" المتمثل في فشل السوق والدولة والمجتمع المحلي. فهذه النظم لا تكون، في أفضل الحالات، مكيفة تكيفاً جديداً مع احتياجات فقراء الريف، وقد تتجاوزهم تماماً في أسوأ الحالات، مما يقوض ليس تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية فحسب، وإنما أيضاً قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في الأنشطة الإنتاجية. وتشمل المدخلات البالغة الأهمية الخدمات المالية والقانونية والتسويقية والتكنولوجية والبحوث والإرشاد والتثقيف الزراعي والمعلومات والطاقة وخدمات بنوك الأغذية والبذور، فضلاً عن خدمات أخرى تيسر المشاركة في الأنشطة الإنتاجية (كرعاية الأطفال على سبيل المثال).

113- وبالإضافة إلى ذلك، يميل الفقراء في المناطق الريفية إلى العيش في مناطق تتسم ببنية أساسية أشد سوءاً (الطرق، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والري، وقدرات التخزين، والمدارس، والمراكز الصحية، وغير ذلك) ووصول محدود أو منعدم إلى الطاقة الحديثة، وهو ما يزيد من إعاقة نمو الإنتاجية الزراعية وتطوير الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية وخلق فرص العمل ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك يعيق التنمية الاجتماعية من خلال عدم كفاية فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والإمداد بالمياه. وتحتاج المرأة بشكل خاص إلى قضاء المزيد من الوقت من أجل إيجاد مصادر الطاقة والمياه للأسرة أو السفر إلى مرافق نائية للخدمات الاجتماعية، مما يعرض للخطر فرصها في الحصول على الدخل.

114- وتشكل هذه العوامل سمة معوقات الطلب¹⁴ والعرض¹⁵ التي تعترض سبيل توفير الخدمات لقطاع الأغذية والزراعة والمناطق الريفية بشكل أعم. وبينما يساهم القطاع الخاص مساهمة كبيرة في تقديم الخدمات، فإن المصالح التجارية عادة ما تكون أقل اهتماماً بتلبية احتياجات الزبائن من فقراء المناطق الريفية نظراً لانخفاض الأرباح وارتفاع المخاطر. كما أن استحداث تكنولوجيات أنسب للفقراء من الرجال والنساء والشباب والشعوب الأصلية في المناطق الريفية لا يلقي ما يكفي من الاهتمام. وكثيراً ما يتعذر على المنظمات غير الحكومية ومقدمو الخدمات على مستوى المجتمع المحلي، من جهة أخرى، تقديم خدمات بشكل فعال إلى الفقراء بسبب محدودية القدرات التنظيمية، واحتمال وجود المحسوبية، والموارد المحدودة. وتنوء مؤسسات الدولة، التي غالباً ما تكون هي الجهات الرئيسية التي تقدم الخدمات التي تستهدف فقراء الريف في البلدان النامية تحت عبء إجراءات بيروقراطية ونقص في القدرات التنظيمية والتمويل.

¹⁴ تشمل المعوقات المتعلقة بجانب الطلب ما يلي: بُعد المسافة، وتكاليف المعاملات، ومتطلبات معرفة القراءة والكتابة، وانخفاض نوعية الخدمات وانخفاض إمكانية التمويل عليها واستجابتها عند تقديمها، وافتقار صغار المنتجين إلى معرفة عن الخدمات المتاحة وعدم قدرتهم على إرسال إشارات إلى الأسواق عن احتياجاتهم.

¹⁵ تشمل المعوقات المتعلقة بجانب العرض ما يلي: صعوبة تقديم خدمات تتسم بجذوى التكلفة والربحية والاستدامة لسكان متناثرين ذوي قدرة شرائية محدودة، وقلة معرفة مقدمي الخدمات عن طابع المطالب وتركزها.

ضعف أو انعدام المنظمات (رأس المال الاجتماعي)

115- يعاني العديد من الفقراء وصغار المنتجين والصيادين من العزلة وبُعد المسكن ومواقع الإنتاج. ويفتقرون أيضاً عادة إلى فرص الوصول المناسب إلى الأسواق، وهو ما يحد من فرصهم لتوليد الدخل. ورغم انتشار الكثير من أشكال المنظمات الاجتماعية التقليدية، فإنها غالباً ما تفتقر إلى صوت وفرص للتأثير في عملية صنع القرارات السياسية والاقتصادية أو المشاركة فيها. وقد جرت العادة على أن تعيش مجتمعات السكان الأصليين بصفة خاصة في مناطق ريفية نائية تنسم بظروف بيئية صعبة وبصعوبة الوصول إلى مراكز السلطة السياسية أو النشاط الاقتصادي. وإن المنظمات القائمة على العضوية الموجودة في المناطق الريفية تنمو وتقدم خدمات متزايدة الصلة إلى أعضائها. ولكن تحسين معرفة الأعضاء وفهمهم لحقوقهم وواجباتهم أمر لا غنى عنه لتقليل تحكم النخب المحلية وتمكين النساء والشباب والشعوب الأصلية من المشاركة بشكل أكثر نشاطاً في عملية صنع القرارات.

انخفاض فرص العمالة وعدم وجود ظروف عمل لائقة

116- إن العديد من "العمال الفقراء" (الذين يكسبون أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم) هم من العمال المعدمين، الأسر العاملة في المزارع، بالإضافة إلى العمال الذين يقومون بأنشطة ريفية خارج المزرعة. ويواجه معظمهم ظروف عمل هشة. فعلى سبيل المثال، تشكل الغابات عادة، بالنسبة للعمال في المناطق الحرجية النائية، المصدر الوحيد للدخل والعمل، لكن سبل كسب عيشهم تخضع لتهديد مستمر بفعل إزالة الغابات وتدهورها. وعلى الصعيد العالمي، يعيش قرابة ثمانية من كل عشرة من العمال الفقراء الذين يعيشون في مناطق ريفية وينفقون نسبة عالية من دخلهم الذي يمكن التصرف فيه على الأغذية. وإن توفير العمالة اللائقة أمر أساسي لتحقيق الأمن الغذائي. إلا أن البطالة والعمالة الناقصة وقلة الأجر وسوء ظروف العمل والتعرض للأخطار المهنية ما زالت سائدة في كثير من المناطق الريفية. وتبين الأدلة أيضاً أن هناك فرصاً محدودة للعمالة المنتجة واللائقة بالنسبة للشباب والشعوب الأصلية في القطاع الزراعي والأنشطة الريفية خارج المزرعة. ونتيجة لذلك، يترك العديد من الشباب الزراعة والمناطق الريفية للهجرة إلى المراكز الحضرية، على الصعيد الوطني أو إلى الخارج. وعمل الصعيد العالمي، توجد نسبة 60 في المائة من عمالة الأطفال في القطاع الزراعي حيث يقوم الكثير من الأطفال بأنشطة خطيرة ومحفوفة بالمخاطر يمكن أن تعرّض صحتهم ونماتهم وتعليمهم للخطر.

عدم كفاية الحماية الاجتماعية

117- تواجه العديد من الأسر الريفية حالات ضعف تتعلق بالدخل لأنها تعيش في مناطق ذات أسواق غير مكتملة أو منعدمة و/أو تعول على الزراعة البعلية التي لا يمكن التنبؤ بها لكسب رزقها. ونتيجة لذلك، يواجه عملها ودخلها وإنتاجها خطراً مستمراً نظراً لعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ من جراء تقلب الأسواق والتعرض لصدمات متغيرة وغير منتظمة، قد تدفعها إلى الاقتراب أكثر من دائرة الفقر والحرمان والمجاعة بل حتى الموت قبل الأوان. وللحؤول دون وقوع ذلك، تسعى الحكومات إلى توفير برامج للحماية الاجتماعية تقترن بأهداف للحد من الجوع والفقر، تعمل على

أساس مصادر مختلفة من الاستحقاق: الإنتاج (مثلاً الإعانات المقدمة إلى المدخلات)، والعمالة (برامج الأشغال العامة)، والتجارة (إعانات أسعار الأغذية، وإدارة احتياطي الحبوب) والتحويلات الاجتماعية (التغذية المدرسية، والتغذية التكميلية، والتحويلات النقدية).

118- بيد أن المساهمة الممكنة لتدابير الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر لا تُستغل حالياً استغلالاً كافياً في المناطق الريفية. ويعزى ذلك في معظمه إلى الاحتياجات غير الملباة وعدم كفاية استجابة الحماية الاجتماعية. ويتمثل أحد العوائق الرئيسية التي تعترض سبيل اعتماد الحماية الاجتماعية وتنفيذها بشكل كامل في الافتقار إلى الموارد المالية في خضم التنافس فيما بين الأولويات السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن الحماية الاجتماعية وحدها لا تكفي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والطويلة الأجل. ومن ثم ينبغي تكملة احتياجات الحماية الاجتماعية وتنسيقها و/ أو تكاملها مع التدخلات الزراعية والتنمية الريفية الأوسع نطاقاً من أجل تعظيم أوجه التآزر وتجنب النزاعات المحتملة. وتتعلق التحديات الأخرى الماثلة أمام استجابة ملائمة وفعالة للحماية الاجتماعية بقضايا التصميم والتنفيذ مثل الاستهداف وحجم المنافع وطرائق التنفيذ، والتخرج، وإمكانية التوسع والمساءلة.

خطة العمل

119- عند السعي إلى التعبير عن مجال بالغ التعقيد بوضع كلمات، يتعين على البيئات التي تمكّن من الحد من الفقر في الريف أن تجمع بين عناصر بالغة الأهمية على النحو التالي:

(أ) نهج سياسي متناسق للحد من الفقر في المناطق الريفية يدرج في إستراتيجية أوسع نطاقاً لتحقيق التنمية الريفية المستدامة¹⁶؛

(ب) تعزيز المؤسسات الريفية ومنظمات المنتجين ومنظمات المجتمع المحلي لضمان الحصول المنصف والآمن على موارد الإنتاج وتحسين سير عمل أسواق العمل والمنتجات، وتيسير نقل المعرفة والتكنولوجيا وكفالة تقديم الخدمات الأساسية بطريقة أكثر فعالية، بما في ذلك من خلال تعزيز الأطر السياسية والقانونية لإدارة الموارد

¹⁶ سيوضع النهج خصيصاً لسياقات محددة بالنظر إلى الأهمية النسبية والظروف التي تواجهها الفئات الواسعة الثلاث من فقراء الريف. وسيسعى إلى تحسين سبل المعيشة في المناطق الريفية من خلال استهداف تدخلات ترمي إلى تنشيط الاقتصاد الريفي وتنويعه عموماً. ومن ثم، سيجري تعزيز دعم أصحاب الحيازات الصغيرة والجهود المبذولة لزيادة الإنتاجية الزراعية بطرق مستدامة كجزء من تنمية اقتصادية واجتماعية أوسع للأقاليم الريفية المحددة، بما في ذلك من خلال تحسين البنية الأساسية الريفية (بما يشمل الطرقات والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوفير الطاقة الري وإدارة المياه، وقدرات التخزين، وغير ذلك) وخدمات الدعم (التعليمية والمالية والمتعلقة بالتأمين والتجارية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية) والتي من شأنها أن توفر بدورها فرص جديدة للعمل اللائق. وبالإضافة إلى ذلك، سيحدد النهج الخيارات لتحفيز خلق فرص العمل والدخل في أدنى سلسلة القيمة الزراعية وأنشطة أخرى في المزرعة وخارجها. وسيكتسي تعزيز الروابط الاقتصادية عبر الأنشطة أهمية حاسمة لضمان الحد من الفقر الريفي بطريقة مستدامة. كما ستكون برامج الحماية الاجتماعية وغيرها من الوسائل لتعزيز الدخل والأمن الغذائي ولتوفير شبكة أمان حاسمة أيضاً في كفالة عملية متوازنة للتنمية الريفية، وستوفر الحماية في نهاية المطاف للذين ليست لديهم أية فرص في سوق العمل، وستشجع الاستثمارات في رأس المال البشري، وستدفع بعجلة تنويع سلس.

الطبيعية، وتحسين حوكمة حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، واعتماد نُهج مبتكرة لضمان توافر التكنولوجيات المناسبة، وتسهيل إقامة منظمات جامعة للمنتجين، وغير ذلك؛

(ج) كفاءة ترجمة النمو الاقتصادي إلى زيادة فرص العمالة الريفية اللائقة في المزرعة وخارجها بالنسبة للرجال والنساء والشباب؛

(د) تعظيم أوجه التآزر بين سياسات الحماية الاجتماعية والتنمية الريفية مما يكفل وجود مجموعة فعالة من الأدوات ويفضي في نهاية المطاف إلى آثار إيجابية على الحد من الفقر في الريف، والأمن الغذائي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

120- وفي الوقت ذاته، تستحق عدة مواضيع ومبادئ شاملة اهتماماً عن كثب: (1) تعزيز المساواة بين الجنسين والنُهج المراعية للمنظور الجنساني؛ (2) دعم الفئات ذات أعلى مستويات خطر الضعف؛ (3) الاعتراف بالتنوع من حيث البيئات الزراعية والإيكولوجية، والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والمؤسسية؛ (4) الإقرار بالاختلافات القطاعية بين الزراعة ومصايد الأسماك والغابات والأنشطة خارج المزرعة ودورها في الحد من الفقر في المناطق الريفية؛ (5) بناء مستودع معلومات متين قائم على الأدلة، بما في ذلك الدروس المستفادة وتحليل أثر السياسات المتعمدة في الماضي؛ (6) كفاءة الأمن التغذوي من خلال سياسات وبرامج واستثمارات مراعية للتغذية في جميع القطاعات؛ (7) تحسين نظم الحوكمة على جميع المستويات لكي تكون الجهود الرامية إلى الحد من الفقر مستدامة وفعالة.

121- وفي حين أنه من الواضح أن منظمة الأغذية والزراعة هي إحدى الجهات الفاعلة الكثيرة التي تعمل على الحد من الفقر، فإن ميزتها النسبية تكمن في: دعمها لإعداد وتنفيذ المدونات والمواصفات والمعايير والممارسات الجيدة المتفق عليها دولياً¹⁷؛ وخبرتها المستفيضة في صياغة سياسات مستندة إلى الأدلة وتحديد الدروس المستفادة بما في ذلك مع مجموعة كبيرة من الشركاء؛ وتشجيع تبادل البحوث والمعرفة، بالتعاون مع السلطات الوطنية على تنمية القدرات؛ ووضع وتجريب نماذج وخيارات للتدخل؛ والرصد والتقييم.

122- وستساهم منظمة الأغذية والزراعة في الحد من الفقر في الريف من خلال تحقيق ثلاث نتائج:

(أ) إنشاء أو تحسين البيئة التمكينية حتى يكون للفقراء في المناطق الريفية صوت وفرص وصول عادل إلى الموارد والخدمات والمؤسسات والعمليات السياسية للخروج من دائرة الفقر.

(ب) تهيئة بيئة تمكينية في البلدان الأعضاء أو تحسينها من أجل زيادة وصول الفقراء في الريف إلى فرص العمالة اللائقة في المزرعة وخارجها؛

¹⁷ على سبيل المثال، الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والاتفاقيات المعنية بعمالة الأطفال.

(ج) تهيئة أو تحسين بيئة تمكينية للحماية الاجتماعية الفعالة من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بالنسبة للفقراء في المناطق الريفية؛

الهدف الاستراتيجي 4: التمكين من وجود نظم زراعة وأغذية أكثر شمولاً وكفاءة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي

السياق والأساس المنطقي

123- مع تزايد العولة تشهد نظم الزراعة والأغذية (بما في ذلك مصائد الأسماك والغابات) تغييرات ثورية: فقد أصبح القطاع الأولي عنصراً يشهد تكاملاً متزايداً في سلاسل الإمداد؛ وأصبح قطاع ما بعد الإنتاج، لا سيما التصنيع والبيع بالتجزئة، ذا طابع صناعي وأكثر تركيزاً؛ وتمثل مؤسسات القطاع الأولي في كثير من الأحيان جزءاً من سلاسل قيمة متكاملة أو محكومة بطريقة رأسيّة. وكون القطاع الأولي أكثر تخصصاً يعني ضمناً أيضاً أن المدخلات الجديدة (من قبيل المياه والأسمدة والطاقة والبذور والأعلاف والآلات والمعدات) تتطلب نماذج إمداد واستخدام جديدة. وتؤدي تكنولوجيات المعلومات ووسائط التواصل الاجتماعي إلى تحديث كبير في قنوات التسويق، بحيث تيسر مشاركة حتى أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق العالمية. وهذه الاتجاهات تغير أسلوب الحياة وفرص العمالة في المناطق الريفية تغييراً هائلاً، ويمكن أيضاً أن تؤدي، في بعض الهياكل الزراعية القائمة، إلى تركيز حيازة الأراضي.

124- وتصبح أيضاً نظم الزراعة والأغذية أكثر كثافة لاستخدام العلم ورأس المال بحيث تتطلب مهارات ومعارف جديدة من المنتجين والمصنعين والمديرين والعمال على امتداد سلسلة الإمداد بأكملها. وهذا يقتضي أيضاً استثمارات كبيرة في البحث والتطوير مما يؤدي في كثير من الحالات إلى وجود حواجز تنافسية أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكن تقديم تعويض لها بواسطة الأموال العامة (وخاصة البلدان النامية)، مما يساهم في اتساع الفجوة المعرفية الكبيرة بالفعل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. ولذا، يصبح نقل التكنولوجيا وحماية حقوق الملكية الفكرية قضيتين أساسيتين من قضايا تنمية الزراعة والصناعات الغذائية.

125- وإضافة إلى ذلك، يؤدي التحضر إلى أنماط جديدة في السلوك والاستهلاك الغذائيين بالنسبة إلى غالبية سكان العالم، مما يجعل الصلات بين الإنتاج والاستهلاك أكثر تنوعاً وتعقداً، ومما يستدعي وجود بنية تحتية أكثر تطوراً. ويزداد اندماج الأسواق الزراعية العالمية ومع التوسع في تجارة المستقبلات، ستصبح الأسواق أيضاً أكثر خضوعاً للتكهن وأكثر خطورة بالتالي. وثمة خطورة متأصلة تتمثل في عدم الامتثال لشروط ومعايير الأسواق مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة الأسواق. وواضعو المعايير العامة والخاصة هم جهات فاعلة هامة لها مساهمتها على كل من الساحة الوطنية والإقليمية والعالمية وإضافة إلى شركات الأعمال الزراعية الخاصة الكبيرة وشركات الصناعات الحرجية المنخرطة حالياً في عمليات ابتكار ووضع لمعايير على كل من الساحة الوطنية والإقليمية والعالمية. ومن المهم أيضاً الاضطلاع بعمليات الإنتاج الغذائي والزراعي والتصنيع والاستهلاك بطريقة آمنة ومستدامة.

126- ويجب على نظم الأغذية والزراعة أن تحسن مسألة الشمول¹⁸ بربط صغار المزارعين والعاملين في الغابات وصيادي الأسماك ومنظماتهم بمؤسسات الأعمال الزراعية وبسلاسل الإمداد من أجل مشاركتهم الفعالة والمستدامة في الأسواق العالمية والإقليمية والوطنية التي تتغير بسرعة. ولذا، تواجه البلدان وصناع القرار تحديات وفرصاً جديدة وباستطاعة منظمة الأغذية والزراعة أن تقدم ما تشتد إليه الحاجة من معلومات تحليلية ومشورة ودعم قائمين على الأدلة في مجال السياسات.

127- وفي هذا السياق، يطلب من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين القيام باختيارات إستراتيجية يتزايد تعقيدها فيما يتعلق بتعزيز نظم الأغذية والزراعة، وإدارة التغييرات في الهياكل الزراعية، وتحسين أنشطة الإنتاج وما بعد الإنتاج، والآليات المؤسسية، وتقديم الخدمات، والوصول إلى الأسواق، والبيئة، فضلاً عن التكنولوجيات ذات الصلة.

العوامل الرئيسية الكامنة وراء تصميم الهدف الاستراتيجي 4

ضعف البيئات التمكينية

128- يؤدي وجود سياسات وقوانين وأنظمة عفا عليها الدهر وتفتقر إلى الكفاءة وتكون متضاربة في بعض الأحيان، إلى جانب وجود تصورات غير مؤكدة لدى الحكومات بشأن أدوار ومسؤوليات القطاعين العام والخاص، وصعوبة الحصول على الخدمات المالية، وضعف البنية التحتية، إلى إعاقة الاستثمارات اللازمة لتحسين الشمول والكفاءة في الأسواق العالمية والإقليمية والوطنية بطريقة مستدامة.

129- كما يوجد نقص أو تشتت أو عدم تماثل في إمكانية الحصول على: المعلومات، والمعرفة (بما في ذلك المعرفة بشأن حقوق الملكية الفكرية) والعلاقات والبنية التحتية التجارية، مما يحد غالباً من قدرة صغار المزارعين¹⁹ والمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة على المشاركة بفعالية في أسواق يتسارع تغييرها وتتسارع عولمتها. وقد تعوق معوقات مماثلة الجهود الوطنية الرامية إلى كفاءة توافر الخدمات التنظيمية اللازمة للصحة النباتية والحيوانية، وسلامة الأغذية وجودتها والإمداد القانوني والمستدام لمنتجات الغابات. وهذه المعوقات قد تحد أيضاً من قدرة البلدان على المشاركة في الأسواق العالمية والمنتديات الدولية ذات الصلة لمعالجة الاهتمامات والشواغل الوطنية معالجة وإفية. وعدم التماثل هذا في إمكانية الحصول على المعلومات والمعرفة هام أيضاً بالنسبة للمستهلكين وأدوارهم الأساسية في تشكيل نظام الأغذية

¹⁸ تُظم الأغذية والزراعة الشاملة حسب ما يرد في إطار الهدف الاستراتيجي 4 هي تلك التي تمكّن مشاريع الإنتاج والتصنيع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم من المشاركة في الأسواق بطريقة مستدامة. وينطوي هذا أيضاً على شمول البلدان النامية وأصحاب المصلحة (بما في ذلك المستهلكين) في عمليات التفاوض بشأن وضع المعايير وبشأن التجارة وتحسين الصلات بين الريف والحضر.

¹⁹ يُعرّف "المزارع الصغير" في إطار الهدف الاستراتيجي 4 بأنه المزارع أو صياد الأسماك أو الحراج الذي يشارك في العمل اليومي للإنتاج وفي إدارته ويملك أو يستأجر أصول إنتاجه، أو أسرة ذلك المزارع أو صياد الأسماك أو الحراج التي ينطبق عليها ذلك أيضاً.

والزراعة. وسيلزم حتماً استجابة المنتجات الغذائية والزراعية التي تُطرح في السوق لتوقعات واختيارات المستهلكين والتعبير عنها. ولكن المستهلكين كثيراً ما يفتقرون إلى إمكانية الحصول على المعلومات ذات الصلة لتوظيف الخيارات لصالحهم (ومن ذلك مثلاً الاختيار المستنير وفقاً للمحتوى التغذوي).

130- وتتمثل مشكلة جديدة مستمرة في أن قرابة ثلث الأغذية التي تُنتج من أجل الاستهلاك الآدمي تُفقد أو تُهدر على صعيد العالم، مما يتسبب في وجود ضغط لا داعي له على الموارد الطبيعية للتعويض عن الفجوة. ولمدة عقود، كان التركيز الرئيسي للجهود الرامية إلى الحد من فاقد الأغذية وهدرها ينصب على تحسين عمليات ما بعد الحصاد. ولم يُعترف إلا مؤخراً بأن الحد من فاقد الأغذية يتطلب استثمارات لتحسين الاتساق والكفاءة بين الإمداد والاستخدام على امتداد مجمل سلاسل الإمداد بالأغذية. ومع أن سلاسل الإمداد الحديثة المتسقة يكون الفاقد منها أقل كثيراً عموماً، ما زال هناك هدر مفرط للأغذية، لا سيما في مراحل البيع بالتجزئة والاستهلاك. ويؤدي التحضر أيضاً إلى زيادة تعقيد عمليات التوزيع والتعبئة وإلى جعلها ممتدة بشكل مفرط وذات استخدام مكثف للطاقة، مما يغير عادات استهلاك الأغذية، ومما يعني بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، ولا سيما النساء، إنفاق وقت إضافي وتحمل تكلفة إضافية للحصول على الإمدادات الغذائية. ومن اللازم أن تكفل الحكومات، عاملة مع غيرها من الجهات المعنية، زيادة أداء البيئات بواسطة إدارة المخاطر والتهديدات المرتبطة بالقضايا والاتجاهات المذكورة أعلاه والتخفيف منها.

قدرة القطاع الخاص ومشاركته

131- يتحمل القطاع العام والخاص مسؤولية مشتركة عن ضمان نظم غذائية وزراعية فعالة وشاملة، بما في ذلك من خلال التقليل إلى أدنى حد من تفشي الأمراض والآفات الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وإلى حدوث خسائر، ويسفر عن تأثيرات سلبية على صحة الإنسان والحيوان والنبات. ويؤدي القطاع الخاص، بدرجة متزايدة، دوراً هاماً في تشكيل السياسات فضلاً عن هياكل التجارة والسوق من خلال تنمية سلاسل القيمة. والشركات الغذائية والزراعية على جميع المستويات توجهها الضغوط التنافسية المتغيرة التي تدفع إلى إدخال ممارسات وتكنولوجيات أعمال لتحقيق الاتساق بين نظم الإمداد وخفض التكاليف. ويساعد تزايد صرامة شروط التوريد وما يرتبط بها من انتشار معايير طوعية خاصة وأخرى، لا سيما فيما يتعلق بسلامة الأغذية وجودتها وصحة الحيوان، ووضع العلامات الإيكولوجية وأسواق المنتجات الحرجية على تحسين الكفاءة، ولكنه يخلق أيضاً حواجز يمكن تجنبها أمام دخول الأسواق. وعلى الرغم من تزايد إدراك الشركات الغذائية - الزراعية والحرجية أن تعميم الممارسات المسؤولة أصبح عاملاً من عوامل المنافسة، لم تنجح سوى قلة من الشركات حتى الآن في تحديد ووضع نماذج للأعمال تتسم بالشمول والكفاءة.

132- وبالنظر إلى أن القطاع الخاص يطرح حلولاً ومخاطر على حد سواء لتحسين شمول وكفاءة نظم الأغذية والزراعة، من اللازم أن تتعامل المؤسسات الحكومية مباشرةً مع جهات فاعلة على جميع المستويات من القطاع الخاص الشديد التنوع. بيد أن معظم مسؤولي القطاع الخاص ووكالاته لديهم قدرة وأدوات محدودة لإجراء حوار وتعاون توجيهه النتائج مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وبناءً على ذلك، فإن تعزيز الحوار والتعاون بين القطاعين العام والخاص

أمر جوهري لتحسين شمول وكفاءة نظم الأغذية والزراعة. كذلك، يجب على منظمة الأغذية والزراعة أن تنخرط بفعالية أكبر مع الأمم المتحدة ومجموعة الثماني/مجموعة العشرين والمبادرات العالمية الأخرى لتعزيز الحوار والعمل التعاوني مع القطاع الخاص، لا سيما الشركات المتعددة الجنسية، بشأن اعتماد تكنولوجيات شاملة وبشأن الأسواق العادلة. وسيكون لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات دور هام في هذا الصدد.

133- ويلزم القيام بعمل على الصعيدين العالمي والإقليمي لتعزيز حلقات العمل مع منظمات القطاع العام وشركاته التي تترك آثاراً على الشمول والإنصاف والاستدامة في كثير من الأقاليم والبلدان. ويجب أن تُدرك نظم حوكمة المنظمات والشركات التي تضع معايير طوعية خاصة وأخرى الصالح العام وتأخذ في الاعتبار. ويجب على الشركات العالمية ذات التأثيرات العالمية أن تعمم مبادئ ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات وآلياتها لكفالة المساءلة.

وجود نظم أسواق عالمية تتسم بالشمول والكفاءة

134- يمكن للاتفاقات الدولية أن تيسر وجود بيئة تمكّن من الحفاظ على الأسواق القائمة، وإيجاد فرص أسواق جديدة، والتحفيز على توظيف الاستثمارات اللازمة لإيجاد تجارة تتسم بالشمول والكفاءة، لا سيما من أجل البلدان ذات الدخل المنخفض. وينبغي الإقلال إلى أدنى حد من الاختلافات في الفرص المتاحة والمشاركة الفعلية للبلدان في وضع وتنفيذ هذه الاتفاقات (نتيجة مثلاً لأوجه عدم التماثل في إمكانية حصولها وقدرتها على استخدام أدلة في تقييمها لعواقب الاتفاقات التي تكون من الدول الموقعة عليها).

135- ومن اللازم أن تحصل الحكومات وغيرها من الجهات المعنية على معلومات مناسبة وحسنة التوقيت لتمكينها من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المخاطر الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية المرتبطة بالتجارة لمعالجة قضايا الوصول إلى الأسواق وكذلك قضايا سلامة الأغذية وصحة النبات والحيوان. ويجب، بوجه أعم، أن يكون لدى الحكومات ومنظمات المنتجين التي تمثل مصالح صغار المشاركين في نظم الأغذية والزراعة والأسر المشاركة في تلك النظم والمشاركين الضعفاء فيها وعي أكبر بشأن التطورات في الأسواق الزراعية الدولية والسياسات التجارية والقواعد التجارية وما يرتبط بها من تطورات فيما يتعلق بالعرض والطلب والأسعار والاستهلاك، وأن تكون لديهم قدرة أكبر على تحليل تلك التطورات.

136- وعلى الصعيد الدولي، من اللازم أن تكون لدى البلدان المستوردة والبلدان المصدرة على حد سواء استراتيجيات وسياسات وتدابير وطنية محددة ومختلفة للاستفادة من التجارة الدولية، وتحسين سبل المعيشة، والسعي إلى تحقيق أهدافها المتعلقة بالأمن الغذائي، مع مراعاة احتياجات الأمن الغذائي في أماكن أخرى. وتمثل قدرة أي بلد على الاستفادة من الأسواق الإقليمية هدفاً هاماً في معظم المواقع، ولكنها كثيراً ما تكون مقيّدة نتيجة لضعف الصلات بين الأسواق الإقليمية وعدم قدرة بلد و/أو منتجين على الامتثال لقواعد ومعايير دولية متزايدة الصعوبة، لا سيما فيما يتعلق

بسلامة الأغذية وصحة النبات والحيوان، والحوكمة، والبيئة. ولم تنعكس بعد التكاليف البيئية للإنتاج والتصنيع في الاتفاقات التجارية، وقد تؤدي إلى زيادة تكاليف الامتثال.

137- ولا توجد أسواق تنافسية إلا عندما تقدّر قيمة جميع السلع والخدمات حسب تكلفة الفرصة الضائعة الخاصة بها بالنسبة للمجتمع. وهذا يعني أن التنافسية يجب تقييمها من خلال تحليلات تأخذ في الاعتبار التكاليف والفوائد الكاملة التي تنجم عن أنشطة الإنتاج والتجارة والاستهلاك بما في ذلك العوامل الإيجابية والسلبية الاجتماعية والجنسانية والبيئية المرتبطة بالإنتاج الغذائي والزراعي (ومن ذلك مثلاً حدوث زيادة أو نقصان في التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية) واستخدام المدخلات (ومن ذلك مثلاً الطاقة الأحفورية، وانبعاثات الكربون وإزالة الأحراج). وإدراكاً لحدوث معظم التجارة في السلع الزراعية في إطار ترتيبات تعاقدية لا في معاملات سوق فورية، يلزم أيضاً اتخاذ إجراءات لكفالة أن تكون الظروف التجارية التي يواجهها أصحاب المصلحة ذوو الصلة شفافة وعادلة. ويتعين على البلدان والمنظمات الإقليمية والعالمية أن تكفل وجود تنافسية فعلية في الأسواق ووجود أسعار عادلة لكل من المنتج والمستهلك.

138- ويجب أيضاً تحسين إمكانية حصول المنتجين والصناعات الغذائية والحرورية الذين يعملون على نطاق صغير أو متوسط على الخدمات المالية. ويمكن أن يتحقق هذا من خلال: وجود رابطات منتجين/رابطات تسويق تتسم بالكفاءة ومحكومة جيداً؛ وتنفيذ استراتيجيات لإدارة المخاطر من قبيل آليات التأمين والادخار والضمان؛ وتعزيز وتحديث المؤسسات المالية والآليات الاستثمارية الريفية؛ والقيام، من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي، بوضع مبادئ للاستثمار المسؤول²⁰. ويلزم وجود نهج جديدة، من قبيل تمويل سلاسل القيمة، واستحداث منتجات جديدة أقل اعتماداً على الضمان التقليدي، واستخدام تكنولوجيات جديدة لخفض التكاليف والمخاطر. وهذه الاستجابات يجب أن تلبي الاحتياجات الخاصة للنساء والشباب.

139- ويعد عدم الحصول على الأراضي أو عدم كفاية الحصول عليها عاملاً مهماً يقيد فرص صغار المزارعين للمشاركة في النظم الغذائية الحديثة. وتؤثر الهياكل الزراعية الثنائية والتجزؤ الشديد لحيازات الأراضي على قدرة تجهيز المنتجات الزراعية والبائعين بالجملة والباعة بالتجزئة لإصدار الأغذية بكفاءة للمستهلك الحضري. وحفزت التغييرات السريعة في النظم الغذائية إعادة هيكلة النظم الزراعية القائمة، في كثير من الأحيان في اتجاه تركيز أكبر للحصول على الأراضي وملكيتهما وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي والاضطراب الاجتماعي. والعلاقة بين التحول في النظم الغذائية والهياكل الزراعية هي علاقة مهمة ستستمر في استقطاب اهتمام المنظمة.

20 يمكن أن تتولى اللجنة الاستشارية للمنتجات الوردية والخشبية دوراً مماثلاً فيما يتعلق بالقطاع القائم على الغابات.

خطة العمل

140- بينما سيتعين بالضرورة على السلطات والمؤسسات الوطنية أن تتولى قيادة عملية التغيير، التي تكون شاقّة في الأغلب، نحو أوضاع يمكن في ظلها أن ينتعش أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الشاملة والتعاونية، باستطاعة منظمة الأغذية والزراعة أن تستفيد من الحوار المتزايد بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص وغيره من المبادرات بما في ذلك السنة الدولية للتعاونيات (2012) والسنة الدولية للزراعة الأسرية (2014) لدعم هذه الجهود. وستظل المنظمة أيضا شريكا متميزا: للمؤسسات المالية الدولية دعما لتوفير سلع وخدمات القطاع العام ذات الصلة وتهيئة الظروف المواتية للاستثمار؛ ول مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية في المسائل المتصلة بأسواق السلع والتجارة؛ ومراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بشأن تحليل السياسات ووضع الاستراتيجيات؛ ومنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالعمل بشأن سلامة الأغذية والدستور الغذائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن تنمية سلاسل القيمة والخدمات المالية، وللشراكة التعاونية التابعة للأمم المتحدة في مجال الغابات بشأن الإدارة المستدامة للغابات؛ ولبرنامج الأغذية العالمي بشأن النظم الآمنة لتوزيع الأغذية.

141- وستسهم المنظمة في تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولا وكفاءة على المستويات المحلية والوطنية والدولية من خلال تحقيق ثلاث نتائج: .

- (أ) تحسين السياسات والأطر التنظيمية والمنافع العامة لشمولية وكفاءة نظم الأغذية والزراعة والحراجة.
- (ب) توطيد التعاون بين القطاعين العام والخاص على التصدي للتحديات والمخاطر التي يواجهها المشاركون الصغار والمحرومون في نظم الأغذية والزراعة.
- (ج) تعزيز الاتفاقات والآليات الدولية لأسواق تتسم بالشمول والكفاءة.

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة صمود سبل المعيشة في مواجهة التهديدات والأزمات

السياق والأساس المنطقي

142- في كل عام، يواجه ملايين من البشر الذين يعتمدون على إنتاج وتسويق واستهلاك المحاصيل والثروة الحيوانية والأسماك والمنتجات الحرجية وغيرها من الموارد الطبيعية كوارث وأزمات. وهذه الكوارث والأزمات يمكن أن تحدث فجأة - من قبيل زلزال أو حدوث انقلاب يتسم بالعنف - أو تحدث ببطء - من قبيل دورات الجفاف - الفيضان. ويمكن أن تحدث بشكل منفرد، أو يمكن أن تؤدي إلى كارثة أو أزمة أخرى²¹، أو يمكن أن تحدث معاً كوارث وأزمات متعددة وتتفاعل في الوقت نفسه بحيث تكون لها تأثيرات متلاحقة ومتضخمة²². وهذه الطوارئ تهدد إنتاج الغذاء والحصول عليه على الصعيدين المحلي والوطني، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي في بعض الأوقات.

143- وكثيراً ما تكون النظم العامة والخاصة التي تقدم الدعم وتحمي سبل المعيشة والحقوق غير كافية، لا سيما في بلدان الدخل المتوسط المعرضة للكوارث والتي تشهد أزمات ممتدة. ويتأثر بذلك بدرجة غير متناسبة الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية، بحيث يكون الفقر بمثابة قوة محركة ونتيجة في الوقت ذاته لقصور سبل المعيشة. وقد يكون سوء التغذية أثراً مباشراً للأزمات وما يتصل بذلك من استراتيجيات تأقلم تضطر الأسر المعيشية إلى إتباعها، ويكون في الوقت ذاته عاملاً محركاً يهدد مرونة سبل المعيشة.

144- وعدم قدرة الأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات على استباق الأزمات والكوارث أو امتصاصها أو استيعابها أو التعافي منها أو التكيف معها في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالكفاءة والاستدامة يمثل جوهر هذا الهدف الاستراتيجي. فضعف القدرة على الصمود يؤدي إلى دوامة هبوطية، بحيث تتعرض للخطر سبل معيشة الأسرة المعيشية ومكاسب التنمية الوطنية التي استغرق تحقيقها سنوات، وقد تتحطم في بعض الأحيان²³.

21 تشمل الأمثلة سرعة انتشار أنفلونزا الطيور الشديدة الأمراض، الفصيلة الفرعية H5N1، من فييت نام والصين في أوائل عام 2004 إلى أكثر من 60 بلدا وإقليماً، أو الانتشار العابر للحدود لفيروس متلازمة البقعة البيضاء في تربية الجمبري.

22 تشمل الأمثلة الزلزال والتسونامي والكوارث النووية في اليابان عام 2011 أو طوارئ الجفاف والتزاع والجراد في منطقة الساحل في عام 2012.

23 بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة، "المرونة" هي القدرة على منع وتخفيف أثر الكوارث والأزمات والتكهن بها أو امتصاصها أو استيعابها أو التعافي منها في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالكفاءة والاستدامة. وهذا يشمل حماية نظم الأغذية والزراعة في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها الزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (والصحة العامة المتصلة بذلك)، وإعادة تلك النظم وتحسينها.

العوامل الرئيسية الكامنة وراء تصميم الهدف الاستراتيجي 5

كوكب معرّض للمخاطر - تصاعد الكوارث والأزمات

145- إن العوامل المحركة للكوارث والأزمات وما يتصل بها من أنماط مخاطر تواجه السكان والسلطات الوطنية معقدة ودينامية. وهي تشمل: تغيّر المناخ، ونمو السكان وفقدهم، والعوامل الديمغرافية من قبيل الهجرة والتحضر، وانعدام الاستقرار السياسي، والقوى الاقتصادية، والتحول الإحيائي المفاجئ في الممرضات وتكيّفها، وعجز النظم الإيكولوجية عن أداء وظائفها، والتدهور البيئي المرتبط بشح الأراضي والمياه والطاقة بين موارد طبيعية أخرى. فتزايد الكثافة السكانية في النظم الإيكولوجية الريفية والحضرية الهشة والمعرّضة للخطر (من قبيل المناطق الساحلية والجبلية والغابات والأراضي الجافة) يعني تعرّض أعداد متزايدة من السكان لقبلية أكبر للتأثر بحيث يكونون بذلك تحت رحمة الكوارث والأزمات.

146- وفيما يلي تصنيف بسيط للصدمات:

- (أ) الكوارث الطبيعية (من قبيل أحوال الطقس السيئة الجغرافية - المناخية التي تنبع من أخطار طبيعية، هي حالات الجفاف والفيضانات والحرائق والانهيّارات الأرضية وثوران البراكين وموجات التسونامي والزلازل والعواصف ودرجات الحرارة المفرطة وعواصف البرد، وغيرها)؛
- (ب) طوارئ السلسلة الغذائية المتعلقة بالتهديدات العابرة للحدود أو التكنولوجية (من قبيل أمراض وآفات النباتات والغابات والحيوانات والأمراض والآفات المائية والحيوانية العابرة للحدود، والأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية، والطوارئ الإشعاعية والنووية، وحالات فشل السدود، والتلوث الصناعي، وعمليات انسكاب النفط، وغيرها)؛
- (ج) الأزمات الاجتماعية - الاقتصادية (من قبيل أزمة أسعار الغذاء العالمية في عام 2008 وأخيرا الهزات المالية)؛
- (د) النزاعات العنيفة (من قبيل الاضطرابات المدنية، وتغيّر نظم الحكم، والنزاعات داخل الدول، والحروب الأهلية، وما إلى ذلك)؛
- (هـ) الأزمات الممتدة (أي الطوارئ المعقدة الممتدة التي تجمع بين جانبيين أو أكثر من الأزمات المذكورة أعلاه).

147- ولا يوجد إقليم في العالم ليس معرضاً لتهديد واحد أو أكثر من هذه التهديدات. ومن المتوقع أن تزداد شدة الكوارث الطبيعية بفعل تغيّر المناخ. وقد باتت التأثيرات واضحة بالفعل: فعالمياً، بلغت الخسائر ذات الصلة في عام 2011 ما مجموعه 264 مليار دولار أمريكي، أي ضعف مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. وتتزايد أيضاً طوارئ السلسلة الغذائية التي تنجم عن تهديدات الآفات النباتية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود، ويتزايد أيضاً تلوث السلسلة الغذائية وسميتها نتيجة لنظم الإنتاج الغذائي الحديثة وعولمة التجارة. ففي خلال العقد المنصرم، كانت الثروة الحيوانية والحيوانات والنباتات البرية هي مصدر أكثر من 75 في المائة من الأمراض المستجدة التي أصابت البشر.

والتهديدات لصحة البشر والحيوانات والبيئة من الأمراض الموجودة والمستجدة تتسبب فيها عوامل متعددة كثيراً ما تكون مترابطة تتعلق باتجاهات التنمية العالمية (النمو السكاني، والتحضر، وتزايد الطلب على المنتجات الحيوانية، وتكثيف نظم الزراعة، والتغير في استخدام الأراضي، وزيادة تنقل البشر، وتحرير التجارة، وغير ذلك).

148- ومنذ الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت في الفترة 1997-1998، كان للصدمات الاجتماعية - الاقتصادية أثر واضح على سبل معيشة الفقراء في المناطق الريفية والحضرية وعلى أمنهم الغذائي وتغذيتهم. وقُدِّر أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي حدثت في عام 2008 دفعت 100 مليون شخص إضافيين إلى هوة الجوع في عام 2009²⁴. ومنذ عام 2007، أشار رقم منظمة الأغذية والزراعة القياسي لأسعار الأغذية إلى حقبة جديدة من ارتفاع الأسعار وتقلبها غير المسبوق²⁵.

149- أما البلدان التي تخرج من نزاع فهي كثيراً ما تنزلق إليه مرة أخرى. فالاتجاه الهبوطي في عدد النزاعات منذ بلوغه ذروة هائلة في أوائل تسعينيات القرن الماضي انعكس في عام 2004. ومع أن انعدام الأمن الغذائي لا يكون عادةً سبباً مباشراً للعنف، فإنه يمثل بالفعل مضاعفاً لتهديدات النزاع العنيف عندما تقترن به عوامل أخرى من قبيل انخفاض معدل التنمية، ووجود "زيادة كبيرة في عدد الشباب"، وارتفاع مستويات انعدام المساواة الاجتماعية - الاقتصادية²⁶. وغالباً ما يجري تجريد الفقراء ومن لا حول لهم ولا قوة من الأصول عنوة - أي من المدخرات والثروة الحيوانية والمحاصيل الموجودة والمخزونات الغذائية - وينزحون من المناطق التي توجد فيها بيوتهم. ففي عام 2012، كان هناك 42 مليون شخص يعيشون كلاجئين أو مشردين داخلياً، نتيجة بصفة رئيسية للكوارث والنزاعات.

150- والبلدان المنكوبة بأزمات ممتدة والبلدان الهشة والمتضررة من النزاعات ليست بالضرورة هي نفس البلدان، ولكن يوجد عموماً تداخل شديد بين هذه وتلك. كذلك، تتلاقى بشدة خصائص الدول التي تعاني من أزمات ممتدة والدول الهشة - وهي ضعف القدرة المؤسسية، وضعف شرعية الدولة، وسوء الحكم، وانعدام الاستقرار السياسي، واستمرار العنف أو تراث العنف السابق - لا سيما عندما تتأثر تلك الدول أيضاً بمخاطر طبيعية، وآفات نباتية وأمراض حيوانية عابرة للحدود، و/أو صدمات اجتماعية - اقتصادية. ففي عام 2010، كان أكثر من 166 مليون شخص ناقصي التغذية يعيشون في بلدان تشهد أزمات ممتدة، يمثلون 20 في المائة تقريباً من ناقصي التغذية في العالم. ويلزم وجود نموذج تنموي مختلف في هذه البلدان، كما أكدت ذلك على سبيل المثال بلدان مجموعة السبعة + البلدان المشاركة في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة²⁷.

24 منظمة الأغذية والزراعة: الأمن الغذائي والأزمة المالية، <http://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/018/k6360e.pdf>

25 منظمة الأغذية والزراعة: ارتفاع أسعار الأغذية وتقلباتها: دعم منظمة الأغذية والزراعة للتخطيط للطوارئ على الصعيد القطري (2012).

26 (Brinkman/Hendrix)

27 <http://www.g7plus.org/new-deal-document/>

وجود أنماط متغايرة للسمود والهشاشة

151- في أوقات الكوارث والأزمات، يضطر الكثير من الأشخاص إلى الاعتماد على مواردهم لحماية أرواحهم وسبل معيشتهم وأسرهم ومجتمعاتهم. وقد يتبعون استراتيجيات تأقلم جديدة ضارة أو محفوفة بالمخاطر، من قبيل الإقلال من جرعة الأغذية المتناولة أو من تنوعها، أو قطع أشجار لإنتاج الفحم النباتي، أو زرع الخشخاش للحصول على الأفيون، أو ذبح ماشية التناسل الأساسية، أو دفع أفراد الأسرة إلى هجرة ممتدة ومحفوفة بالمخاطر بحثاً عن فرص العمل أو المراعي أو الحطب أو الماء (أو قد يسرعون وتيرة اعتمادهم على تلك الاستراتيجيات). وهذه الاستراتيجيات قد تكون فعالة في الأجل القصير أو داخل منطقة محدودة، ولكنها يمكن أن تقوّض سمود النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية.

152- ويؤدي استخدام عمالة الأطفال في قطاع الزراعة بوجه خاص إلى هشاشة الأطفال والشباب عندما تضطر الأسر المعيشية إلى زيادة اعتمادها على استراتيجيات التأقلم مع الصعاب. وبعض استراتيجيات البقاء على قيد الحياة لها عواقب سلبية شديدة بالنسبة لمن هم الأشد هشاشة داخل الأسر المعيشية: وهم الأطفال الذين يجري إخراجهم من المدارس، وكبار السن المحرومون من الغذاء، والنساء المحرومات من الحصول على الرعاية الصحية، والشباب الذين يُزج بهم في القوات المسلحة، والفتيات اللاتي يُجبرن على ممارسة البغاء، وغيرهم. ويُقدم كثيرون على الاستدانة التي لا يمكن التحكم فيها وبحيث لا تكون أمامهم أي إمكانية لسداد الديون، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى مصادرة أصولهم، من قبيل الأراضي، أو إلى سجن المدينين، أو إلى الزواج القسري للأطفال كملاذ أخير.

153- وطابع الكوارث والأزمات وتواترها وشدها وتألفها ومدتها هي أمور تؤثر على طابع آثارها على المجموعات المختلفة والنظم الإيكولوجية الهشة. وآثار الكوارث والأزمات تشكلها بقوة أيضاً عوامل من قبيل الجنس والعمر والمستوى التعليمي والمعرفي والوضع الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي وعوامل أخرى تحكم الحصول على الموارد. وتحتاج البلدان التي تشهد أزمات ممتدة اهتماماً خاصاً في إطار جدول أعمال للسمود، بالنظر إلى الدور الاستثنائي الذي تؤديه الزراعة والموارد الطبيعية والاقتصاد الريفي في بقاء الناس على قيد الحياة فضلاً عن الضرر الذي يلحق بالأغذية والزراعة والتغذية نتيجة للأزمات الممتدة.

154- وتتباين القدرة على الصمود في مواجهة الهزات المختلفة بين الأسر المعيشية وداخلها، والمجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية، والنظم الإيكولوجية، والبلدان، والأقاليم. وهذا يرجع إلى حد كبير إلى استراتيجيات البلدان واستثماراتها بمرور الوقت في الحد من مخاطر الكوارث (من قبيل الجهود الناجحة للحد من المخاطر والتأهب للكوارث في بنغلاديش التي قللت كثيراً من معدلات الوفيات التي تنجم عن الأعاصير الحلزونية الكبيرة).

الاحتياجات غير الملّية

155- لقد كان النداء الذي وجهته الأمم المتحدة في عام 2012 من أجل المساعدة الإنسانية الخارجية هو الأكبر على الإطلاق: فقد طلبت فيه 7.7 مليار دولار أمريكي لمساعدة 51 مليون شخص. وخلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2010 كانت نداءات الأمم المتحدة تموّل تمويلًا ناقصًا بمقدار الثلث في المتوسط سنويًا، مع اجتذاب الكوارث الطبيعية التي تبدأ فجأة استجابات من الجهات المانحة أكثر من الاستجابات التي اجتذبتها الأزمات الممتدة. والنداءات الدولية لتلبية احتياجات المعونة الغذائية هي التي يجري تمويلها بأقصى درجات الاستمرارية، ولكن النداءات المتعلقة بسبل المعيشة القائمة على الزراعة تكون عادة أقل تمويلًا، بحيث تتلقى في المتوسط أقل من نصف التمويل المطلوب. وتخضع المساهمات لأوجه عدم اليقين المرتبطة بوجود فترة اهتمام دولي تقل باستمرار ووجود أساس تمويلي متناقص ينتقل من أزمة إلى الأزمة التي تليها، تاركا الأزمة الأخيرة بدون حل (والطوارئ المنسية) بدون معالجة.

تحديات الحماية الإنسانية والانتقالية والمساعدة التنموية

156- لقد تولدت عن البحوث والممارسات الميدانية ابتكارات لدعم الحد من المخاطر وإدارتها من أجل الزراعة والأمن الغذائي، ولكن يوجد انفصال بين المعرفة والممارسة. فالصلات الإستراتيجية بين المبادرات الإنسانية والتنموية والاستثمارية لا يعبر عنها تعبيراً وافياً أو تلقى دعماً وافياً في إطار بنية متسقة للمساعدة الدولية. فالاستثمارات في الحد من المخاطر والتأهب لها تتقزم عند مقارنتها بحجم الاحتياجات. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بأكثر من 20 دولة حصلت على مساعدة إنسانية خلال العقد المنصرم كان 0.62 دولار أمريكي فقط من كل 100 دولار أمريكي أنفقت يُستثمر في التأهب في جميع القطاعات، بما في ذلك الزراعة.

157- وعلى الرغم من وجود توافق في الآراء على ضرورة ربط الاستراتيجيات والمساعدة الإنسانية الإنعاشية والتنموية، توجد ثغرات كبيرة في تمويل البرامج الانتقالية²⁸ ويوجد تنسيق غير كافٍ بين الجهات الفاعلة في حالات الطوارئ والجهات الفاعلة في مجال التنمية. والنتيجة هي في كل من حالات الطوارئ والبيئات الانتقالية (بما في ذلك الأزمات الممتدة) وجود انعدام توازن شديد في نهج "المسار المزدوج" الذي تتبعه الوكالات التي توجد مقارها في روما، الذي يجب به معالجة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وسبل المعيشة على الأجلين القصير والطويل بشكل متكامل وفي آن واحد. وإضافة إلى ذلك، يوجد اهتمام غير كافٍ بالأثر المحتمل للاستجابة التي يحركها جانب العرض على صمود المنتجين والأسواق، ويوجد عدم توازن في الدعم المقدم لمختلف أبعاد الأمن الغذائي وهي: التوافر وإمكانية الحصول والاستقرار والاستخدام. وعلى الرغم من توظيف استثمارات كبيرة في إدارة أعراض سوء التغذية الحاد في حالات الأزمات، لم يُنجز الكثير لمعالجة أسبابه الكامنة من خلال تدخلات إنسانية وتنموية تكاملية.

28 الشبكة الدولية المعنية بالنزاع وهشاشة البلدان 2009، والفريق العامل المعني بقطاع الإنعاش المبكر 2008: دراسات عن تمويل عملية الانتقال.

158- ومع تزايد تآكل القدرة على الصمود وتزايد الهشاشة نتيجة لمزيج من الهزات والأزمات، كثيراً للغاية ما تكون الاستجابات للطوارئ المحلية والوطنية والإقليمية والدولية قاصرة أو غير مناسبة حتى مع أن الاستثمارات الداعمة للزراعة ولسبل المعيشة المستندة إلى الموارد الطبيعية هي وسيلة مجدية التكلفة لإدارة المخاطر. وثمة حاجة عاجلة إلى حدوث تحول في النموذج عن تدابير الاستجابة للأزمات إلى تدابير الحد من المخاطر من جانب جميع الجهات الفاعلة المعنية، وكفالة أن تكون سبل المعيشة القادرة على الصمود شرطاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

العناصر الرئيسية لتحسين القدرة على الصمود أمام الصدمات

159- يجب أن يكون تحسين القدرة على الصمود أمام الصدمات محور تركيز المزيد من الإرادة السياسية والاستثمارات والتنسيق والخبرة الفنية والقدرات والابتكار وإدارة المعرفة والمسؤولية المشتركة عن الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات من جانب البلدان والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع الدولي. ويجري النظر في أربعة مكونات رئيسية.

160- أولاً، يتعين تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان وأصحاب المصلحة الآخرين على إدارة المخاطر (أي منعها والتأهب لها والتخفيف من آثارها والاستجابة لها والتعافي منها وإعادة التأهيل) على جميع المستويات. ويشمل هذا القدرة على تحسين تنسيق وتفصيل المساعدة العامة والخاصة والدولية قبل الأزمة وأثناءها وبعدها. فبعض البلدان قادرة على إدارة الأزمات على نحو أفضل من غيرها نتيجة لاستثمارات موارد مالية وفنية وسياسية مستمرة لمعالجة المخاطر المتعددة التي تتعرض لها معالجة فعالة.

161- ثانياً، تلزم تحسينات متواصلة في نظم إدارة المعلومات والإنذار المبكر وتحليل المخاطر ومراقبة مخاطر الأخطار المتعددة فيما يتعلق بالزراعة والتنمية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة) ولذلك لتوفير إنذارات دقيقة وعملية وفي وقت أنسب لفائدة سكان الريف والحضر. ومن اللازم رصد وتحليل ديناميات المخاطر وعواقب الأزمات وكذلك الصلات مع المؤسسات والعمليات التي تؤدي باستمرار إلى اتخاذ إجراءات مبكرة ومناسبة وفعالة رسداً وتحليلاً أدق. والأفضل هو أن تكون هذه النظم مستندة إلى تركيز استباقي على المعارف التقليدية والعلوم والتكنولوجيات والممارسات الجيدة والنهج.

162- ثالثاً، رغم الأخطار أمر لا يمكن تجنبه، فإنه لا يلزم بالضرورة أن تصبح كوارث. فالكوارث، والنزاعات، والتهديدات لصحة الإنسان المرتبطة بالحيوان والماء، وأزمات السلسلة الغذائية، والأزمات الاجتماعية - الاقتصادية يمكن - وينبغي - منعها والتخفيف من آثارها. وبذل جهود قوية للتخفيف من المخاطر المحددة من أجل الإقلال من أثر الكوارث يمثل ضرورة، لا سيما عندما تندمج تلك الجهود وتتآلف مع جهود التكيف مع تغيّر المناخ²⁹. ويمكن

²⁹ يهيب إعلان ريو + 20 بالجهات المعنية الرئيسية أن "تلتزم بتوفير موارد كافية وفي الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها للحد من مخاطر الكوارث من أجل تحسين قدرة المدن والمجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الكوارث".

وينبغي تعزيز القدرة على الصمود سلفاً، فضلاً عن إعادتها بعد الأزمات، من أجل تحمّل التهديد التالي الحتمي على وجه أفضل. ويجب حماية وتعزيز قدرة سبل المعيشة على الصمود وحتى وسط الأزمات والكوارث الممتدة، يجب ضمان استمرار إنتاج الأغذية وحماية المستهلكين.

163- رابعاً، عندما تكون الأزمات أكبر من قدرات الناس، من اللازم أن يكونوا قادرين على الاعتماد على استجابات طارئة محلية ووطنية ودولية فعالة، بما يشمل المساعدة والحماية الإنسانيين، وشبكات السلامة الاجتماعية القابلة للتوسع، ونظم التأمين على المحاصيل، وأشكال الحماية الاجتماعية الأخرى المكيفة لتقديم المعونة للسكان المعرضين للمخاطر. وهذا يتطلب زيادة اتساق وتكامل الاستراتيجيات الإنسانية والتنموية والاستثمارية لدعم المؤسسات المحلية والوطنية، بمساندة شبكة عالمية فعالة من الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية المنسقة.

محورية الشراكات الإستراتيجية لتحقيق نتائج

164- يتطلب بناء قدرة سبل المعيشة على الصمود أمام الصعاب في البيئات المؤسسية الصعبة توافر خبرة شديدة التخصص، وتحسين الشراكات بين جميع مجموعات أصحاب المصلحة والقدرة والالتزام المؤسسين. وثمة أدوار حيوية وتكاملية للبحوث والتكنولوجيا وإدارة المعرفة والاتصال والترويج في الحد من المخاطر وإدارة الأزمات المتعلقة بالزراعة والأغذية والتغذية. والتنمية الشاملة للقدرة لتحسين المهارات الفنية والوظيفية المتعلقة بإدارة المخاطر في مجالات الزراعة والأغذية والتغذية على المستويات الفردية والتنظيمية والسياسية هي أمر محوري لتحقيق نتائج مجدية ومستدامة.

خطة العمل

165- يستند الهدف الاستراتيجي 5 إلى أشكال التعاون بين التخصصات المتعددة التي استند إليها البرنامج الإطاري لمنظمة الأغذية والزراعة للحد من مخاطر الكوارث من أجل الأمن الغذائي والتغذوي. وتظل زيادة مرونة نظم سبل المعيشة القائمة على الزراعة والموارد الطبيعية هي الهدف الأسمى والمنطق الموجّه في متواليّة المساعدة الإنسانية - التنمية وتقديم ما يرتبط بذلك من دعم للبلدان، مثلما سعت إلى ذلك المنظمة باستمرار.

166- وبهذه الروح وتماشياً مع المزايا النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة وخبرتها الميدانية المستفيضة، تركز خطة العمل هذه على تنمية وحماية وإعادة سبل المعيشة القادرة على الصمود بحيث لا تتعرض سلامة المجتمعات التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية لتهديد بفعل الأزمات. وهي تتقيد بنهج "المسار المزدوج" المتمثل في اتخاذ خطوات فورية لدعم الأمن الغذائي والتغذية، مع القيام في الوقت ذاته بمعالجة العوامل الكامنة وراء الكوارث والأزمات. وسوف تيسر إدراج الحد من المخاطر والتأهب لها والوقاية منها والتخفيف من آثارها والاستجابة لها والتعافي منها في قطاعات الزراعة والأغذية والتغذية عن طريق عمليات برمجة استراتيجية محلية

ووطنية وإقليمية ودولية تضم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وفي مجالي التنمية والاستثمار قبل الأزمة وأثناءها وبعدها.

167- وستستغل منظمة الأغذية والزراعة علاقتها الفريدة بالوزارات المسؤولة عن الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والبيئة. وستستفيد من قدرتها التي أثبتت فعاليتها على القيادة والمساهمة في البرامج والآليات الدولية الأساسية للمشاركة الجماعية في إدارة المخاطر. كما ستسخر بشكل كامل ما لديها من تدابير مختبرة كثيرة لإدارة المخاطر، بما في ذلك لتحليل المخاطر (تحديد الأخطار، وتقدير المخاطر، وتحليل خيارات الاستجابة وتنفيذها) والاتصال بشأن المخاطر، ونظمها الراسخة للمعلومات والإنذار المبكر بشأن الأمن الغذائي وسلامة الأغذية. وستشارك مشاركة نشطة، استناداً إلى تقييماتها المحايدة والدقيقة لآثار الأزمات وما يتصل بها من احتياجات للأغذية والزراعة، في آليات من قبيل نداءات الأمم المتحدة وتقديرات حالات الطوارئ، والتقديرات المشتركة بعد الكوارث وبعد النزاعات، وتقييمات المحاصيل والأمن الغذائي. وستواصل المنظمة الترويج لجدول أعمال موسع عنوانه "صحة واحدة" من أجل اتباع نهج تعاونية ومشاركة بين القطاعات ومتعددة التخصصات لمعالجة التهديدات التي تشكلها الأمراض المعدية التي تحدث على مستوى العلاقة بين الثروة الحيوانية/الحياة البرية - الإنسان - النظم الإيكولوجية.

168- ستواصل المنظمة الإسهام في زيادة صمود سبل المعيشة أمام التهديدات والأزمات من خلال تحقيق أربع نتائج تنظيمية:

- (أ) اعتماد البلدان والأقاليم لنظم قانونية وسياساتية ومؤسسية وأطر تنظيمية لإدارة مخاطر الكوارث والأزمات المتعلقة بالأغذية والزراعة والتغذية،
- (ب) تقديم البلدان والأقاليم معلومات منتظمة واتخاذها إجراءات في الوقت المناسب لمواجهة المخاطر المحتملة والمعروفة والناشئة التي تهدد الزراعة والأغذية والتغذية؛
- (ج) تطبيق البلدان تدابير الوقاية والتخفيف من وطأة الآثار التي تحد من المخاطر على نظم الأغذية والزراعة والتغذية؛
- (د) تأهب البلدان والأقاليم للكوارث والأزمات المتضررة منها والتي تؤثر في الزراعة والأغذية والتغذية وإدارتها لاستجابات فعالة.

برنامج العمل والميزانية للفترة

2015-2014

ألف- الملامح الرئيسية لبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015

المقدمة

169- أدت رؤية التغيير التحولي إلى استعراض الإطار الاستراتيجي للمنظمة عن طريق عملية التفكير الاستراتيجي حتى يمكن إعادة توجيه جهود المنظمة ومواردها بصورة مركزية. ويتكون الإطار الاستراتيجي المراجع من خمسة أهداف إستراتيجية جديدة، وهدف سادس خصص لتقديم الجودة الفنية والمعرفة والخدمات، بالإضافة إلى موضوعين شاملين عن الشؤون الجنسانية والحوكمة، جنباً إلى جنب مع برنامج التعاون التقني وأربعة أهداف وظيفية.

170- وسوف تقود الأهداف والموضوعات - التي سبق وأن أقرها المجلس - عقلية موجهة نحو الأهداف داخل إطار النتائج الأكثر دقة كما جاء في الخطة المتوسطة الأجل. ونظراً للطبيعة المتعددة القطاعات للأهداف الإستراتيجية، فإن برنامج العمل للفترة 2014-2015 سيكون مدفوعاً بنهج برامجي جديد، وممارسات تعاونية جديدة في مجال تصريف الأعمال تنال من طريقة العمل بشكل منعزل عن الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعديلات الهيكلية التي أدخلت على الإجراءات التحولية في عام 2012، سوف تدعم تنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015.

171- وقد أُدرج الهيكل المنقح بباب الميزانية ضمن سياق إطار النتائج الجديد الأمتن حتى يمكن مواصلة العمل في الخطط المرتبطة بكل هدف من الأهداف الإستراتيجية، وبالهدف السادس أيضاً. ويتضمن هيكل باب الميزانية أيضاً الأهداف الوظيفية، ومجالات أنشطة وعلميات للمنظمة لازمة لدعم تنفيذ برنامج العمل.

172- وأجري تحليل مدروس للاحتياجات من الموارد للنهج البرنامجي الجديد والتعديلات الهيكلية في عمليات التنفيذ على ضوء الأهداف الجديدة، وهي ترد في سياق هيكل باب الميزانية المراجع. وقد سمح ذلك بتحديد المستوى العام للاعتمادات الصافية المطلوب لتنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عناصر في باب الميزانية المخصصة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 قد وضعت على أساس الاحتياجات من الموارد في الفترة 2014-2015 بحسب المستوى المعدل في باب الميزانية.

173- وجرى، بالاستناد إلى هذا التحليل، تحديد الموارد التي ستخصص للمجالات ذات الأولوية القصوى في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 بمبلغ 31.5 مليون دولار أمريكي على النحو التالي:

(أ) برنامج التعاون التقني (15.8 مليون دولار أمريكي)، الذي سيزيد في الفترة 2014-2015 وفقاً لتوجيهات المجلس في دورته الخامسة والأربعين بعد المائة لضمان المزيد من الاتساق مع الأهداف الإستراتيجية وتحسين التنفيذ والتأثير لتلبية الاحتياجات على المستوى القطري. كما أن ذلك سيمكن مستوى اعتمادات برنامج

التعاون التقني في الفترة 2014-2015 من تحقيق الهدف الذي أقره المؤتمر والممثل في نسبة 14 في المائة من الاعتمادات الصافية³⁰؛

(ب) تعزيز وظائف الشراكات والاتصالات (7 ملايين دولار أمريكي)، حيث أبرز الأعضاء أهمية هاتينوظيفتين أثناء المناقشات التي دارت حول التغيير التحويلي للمنظمة، كما أن تعزيزهما سوف يستفيد من الإجراءات التحويلية التي أقرتها الأجهزة الرئاسية في 2012 كدعم مهم للأهداف الإستراتيجية الجديدة التي ظهرت أثناء العام؛

(ج) تعزيز الهدف الاستراتيجي 3/الحد من الفقر في الريف (5 ملايين دولار أمريكي)، الذي سيضم مجالات أنشطة تتطلب إقامة قدرات جديدة في المنظمة، لاسيما فيما يتعلق بأنشطة الحماية الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية؛

(د) زيادة ميزانية مكتب التقييم بمبلغ 1.1 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 0.8 في المائة من الاعتمادات الصافية، إعمالاً للإجراء 2-78 لخطة العمل الفورية على النحو الذي أكدته المؤتمر في 2011؛

(هـ) المجالات الأخرى، بما في ذلك تعزيز الشبكات التقنية والإحصاءات والمطبوعات الرئيسية والمراجعة الداخلية والتخطيط والرصد الاستراتيجيين (2.4 مليون دولار أمريكي)؛

(و) مبلغ صغير من الموارد الانتقالية للمدير العام المنتخب (0.2 مليون دولار أمريكي) على النحو الذي قرره المجلس³¹.

174- ويُقترح سد هذه الاحتياجات الإضافية من خلال إعادة تخصيص الموارد داخل برنامج العمل والميزانية، مع زيادة فعلية صغيرة في الاعتمادات الصافية قبل زيادات التكاليف. وعلى وجه التحديد، يقترح إعادة تخصيص مبلغ 21.5 مليون دولار أمريكي من الوفورات الناجمة عن الكفاءة، والصندوق المتعدد التخصصات، وموارد خطة العمل الفورية لمرّة واحدة، وإلغاء مكتب المدير العام المساعد للإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة. وبناء على ذلك، ثمة حاجة إلى مبلغ إضافي قيمته 10 ملايين دولار أمريكي لتحقيق برنامج العمل في الفترة 2014-2015، وهو ما يمثل زيادة فعلية بنسبة 1 في المائة قياساً إلى مستوى ميزانية الفترة 2012-2013.

175- ويعرض هذا الجزء لمحة عامة لهيكل الميزانية المنقح، والاحتياجات من الموارد لبرنامج العمل والميزانية في الفترة 2014-2015 بما في ذلك الاعتمادات الصافية الشاملة، بالإضافة إلى مقارنة باعتمادات برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013.

³⁰ قرار المؤتمر 89/9.

³¹ الفقرة 36(ز) من الوثيقة CL 145/REP.

العرض المتكامل للموارد

176- يقترح برنامج العمل والميزانية برنامج عمل لمدة سنتين يمول من ميزانية الاشتراكات وتقدير للتمويل الطوعي من خارج الميزانية، على النحو الذي أجازته المؤتمر في إصلاح عملية وضع البرامج والميزانية بموجب خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة. ويستند برنامج العمل إلى الاحتياجات اللازمة لتحقيق أهداف السنتين بموجب أطر النتائج بالنسبة لأهداف المنظمة، جنبا إلى جنب مع الاحتياجات المرتبطة بها لبرنامج التعاون التقني والمصروفات الطارئة والنفقات الرأسمالية والأمنية.

177- وتشمل هذه الرؤية المتكاملة لإجمالي الاحتياجات من الموارد مصدرين مختلفين من التمويل. يتمثل أحد مصدري التمويل في الاشتراكات المقررة على الأعضاء (استنادا إلى جدول الاشتراكات الموافق عليه) التي تمول الاعتمادات/الصفية (التي تعدل بحسب الإيرادات المتنوعة التقديرية) والتي يصوت عليها المؤتمر في قرار اعتمادات الميزانية. والمصدر الرئيسي الآخر للتمويل ينشأ عن المساهمات الطوعية التي يقدمها الأعضاء والشركاء الآخرون على أساس طوعي من خلال الدعم المباشر للمنظمة أو عن طريق المساعدات التقنية وفي حالات الطوارئ التي تقدم للحكومات لأغراض محددة بوضوح ترتبط بالخطة المتوسطة الأجل.

178- وتخضع هذه الموارد، من خلال النهج المستند إلى النتائج، لنفس ترتيبات التخطيط والإشراف باعتبارها برنامج عمل موحد. ويوصي المجلس بأطر النتائج ومستوى الميزانية المقررة، ويقدم للمؤتمر تقديرا للتمويل من خارج الميزانية. ويصوت المؤتمر على الاعتماد/الصفية الذي سيمول من الاشتراكات المقررة، ويشجع إضافة إلى ذلك الأعضاء على تقديم المساهمات الطوعية التقديرية من خارج الميزانية لتيسير تنفيذ برنامج العمل الموحد.

عرض عام لهيكل أبواب الميزانية

179- سوف يتيح إطار النتائج الجديد الذي ينشأ عن استعراض الإطار الاستراتيجي³² والتدابير التحويلية التي اتخذت خلال الفترة 2012-2013 للمنظمة تركيز عملها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية بطريقة تتسم بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية ووفقا لخطوط مساءلة واضحة.

180- ويتمثل أحد العناصر الهامة لإطار النتائج في هيكل أبواب الميزانية الذي يوافق المؤتمر من خلاله على ميزانية فترة السنتين ويرسي الأساس لعملية التخطيط والرصد والإبلاغ. ويوفر هيكل أبواب الميزانية الجديد الوارد في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 إطارا لتنفيذ الأهداف الإستراتيجية الخمسة، وهدف سادس يتعلق بتوفير النوعية التقنية والمعارف والخدمات وأربعة أهداف وظيفية، وتأثيراتها.

181- وقد أحتفظ بالهدف الوظيفي المتعلق بالإدارة التي تتسم بالكفاءة والفعالية، مع تحديد واضح للموارد المخصصة للعمل الإداري³³، وتوفير مؤشرات الأداء ذات الصلة بالكفاءة والفعالية. وجرى الاستعاضة عن الهدف الوظيفي خاء بثلاثة أهداف وظيفية منفصلة مما سيميز بوضوح بين الخدمات المواتية المقدمة، بما في ذلك الموارد المخصصة ويضع تدابير أداء واضحة تعالج بعض الشواغل التي مفادها أن المعلومات المتعلقة بالهدف الوظيفي خاء في برنامج العمل والميزانية 2012-2013 غير واضحة³⁴.

182- وفيما يتعلق بموارد شبكة المكاتب القطرية للمنظمة، احتفظ بالنهج الدائم³⁵، مع إبراز جميع موارد المكاتب القطرية في كافة الأهداف الإستراتيجية الخمسة استنادا إلى التوزيعات الإقليمية. ومع استكمال وتحليل أطر البرمجة القطرية، ستضع المكاتب القطرية خطط عمل مستندة إلى النتائج للفترة 2014-2015 في الجزء الأخير من 2013 مما قد يسفر عن بعض التعديلات في مخصصات الموارد للمكاتب القطرية فيما بين أبواب الميزانية خلال عملية التنفيذ.

183- وباختصار، فإن برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 يحتوي على 14 بابا في الميزانية (قياسا إلى 17 بابا في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013) على النحو التالي:

- **الأبواب 1-5: الأهداف الإستراتيجية** - وهي أبواب محددة تتضمن الموارد المخصصة لتنفيذ خطط العمل بموجب الأهداف الإستراتيجية الخمسة.
- **الباب 6: النوعية التقنية والمعارف والخدمات** - يشمل القيادة التقنية الأساسية والأنشطة المعيارية وضمان الجودة على النحو المتمثل في الموارد المتعلقة بعمل المديرين العاميين المساعدين للإدارات الفنية، واللجان الفنية، والمطبوعات الرئيسية، ورئيس الإحصائيين والموارد الأساسية للمجالات الشاملة المتعلقة بالشؤون الجنسانية والحوكمة.
- **الباب 7: برنامج التعاون التقني** - يتضمن موارد برنامج التعاون التقني التي تسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- **الأبواب 8-11: الأهداف الوظيفية:**
- **الباب 8: الخدمات الإرشادية** - وتشمل الموارد الخاصة بالدعوة والاتصال والشراكات وتعبئة الموارد ومكاتب الاتصال
- **الباب 9: تكنولوجيا المعلومات** - التي تدعم عمل شعبة رئيس موظفي المعلوماتية وموظفي تكنولوجيا المعلومات في المكاتب الميدانية.
- **الباب 10: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه** - يشمل تكاليف خدمة الأجهزة الرئاسية الرئيسية (بما في ذلك المؤتمرات الإقليمية)؛ ومكاتب التقييم والمفتش العام؛ والمراجع الخارجي؛ ومساهمة المنظمة في وحدة

³³ الفقرة التنفيذية 1(ج) من منطوق القرار 2009/10

³⁴ الفقرة 7 من الوثيقة CL 141/8 والفقرة 35 من الوثيقة CL 141/9

³⁵ الفقرتان 55 و56 من الوثيقة C 2011/3

التفتيش المشتركة؛ ومكاتب المدير العام؛ ونائبي المدير العام؛ والممثلين الإقليميين؛ والمستشار القانوني؛ وإدارة الإستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد وتقديم الدعم لتطبيق اللامركزية.

- الباب 11 : الإدارة - يتضمن الموارد المخصصة للأعمال الإدارية.
- الأبواب من 12 إلى 14 : تمثل الأبواب الخاصة القائمة المتعلقة بالمصروفات الطارئة والإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني على التوالي التي تدار طبقاً للائحة المالية.

الانتقال من قرار المؤتمر للفترة 2012-2013 إلى المقترح للفترة 2014-2015

184- منذ موافقة المؤتمر على قرار اعتماد ميزانية الفترة 2012-2013، حدثت سلسلة من التنقيحات والتغييرات التحويلية خلال فترة السنتين 2012-2013³⁶ على النحو الذي وافق عليه المجلس. وبعد ذلك لدى الانتقال إلى الفترة 2014-2015 بموجب الإطار الاستراتيجي المراجع، تغيرت أسس التخطيط بصورة جذرية مع تركيز على تحديد الأولويات فيما بين الأهداف الإستراتيجية الجديدة الخمسة المبينة أعلاه (والتي تتألف من 17 نتيجة تنظيمية) بدلا من 11 هدفا استراتيجيا (مع 49 نتيجة تنظيمية) لفترة السنتين 2010-2011 وفترة السنتين 2012-2013، بالإضافة إلى الأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة.

185- ويبرز الجدول 1 التعديلات من قرار المؤتمر لفترة السنتين 2012-2013 إلى التغييرات التحويلية في فترة السنتين 2012-2013 (CL 145/3). ويذكر أن تنقيحات الفترة 2012-2013 والتغييرات التحويلية قد قدمت في سلسلة من الوثائق للمجلس ووافق عليها في عامي 2011 و2013³⁷.

³⁶ القرار 2011/5، الوثيقة C 2011/REP

³⁷ التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 (الوثيقة CL 143/3) والمزيد من التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 (الوثيقة CL 143/4) والتغييرات التحويلية في الفترة 2012-2013 (الوثيقة CL 143/3).

الجدول 1: تحول الموارد من قرار المؤتمر للفترة 2012-2013 (CR 5/2011) إلى التغييرات التحولية (الوثيقة CL 145/3)

(بآلاف الدولارات الأمريكية)			
التغييرات التحولية (CL 145/3)	التغيير	2013-2012 قرار المؤتمر 2011/5	الأهداف الإستراتيجية/الوظيفية للفترة 2013-2012 (أبواب الميزانية)
60,191	115	60,076	ألف- تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام
37,145	(1,957)	39,102	باء- زيادة الإنتاج الحيواني المستدام
67,614	(665)	68,279	جيم- إدارة مصائد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام
33,022	982	32,040	دال- تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية
51,410	(423)	51,833	هاء- الإدارة المستدامة للغابات والأشجار
72,250	1,729	70,521	واو- الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة
48,223	1,625	46,598	زاي- تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة
95,196	4,576	90,620	حاء- تحسين الأمن الغذائي والتغذية
8,177	(763)	8,940	طاء- زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال
21,756	5,502	16,254	كاف- المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية
39,885	9	39,876	لام- زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية
207,784	(26,040)	233,824	خاء- التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن
95,111	(19,192)	114,303	ذال- الإدارة الكفوءة والفعالة
116,027	0	116,027	برنامج التعاون التقني
600	0	600	المصرفات الطارئة
26,439	0	26,439	الإنفاق الرأسمالي
24,809	0	24,809	الإنفاق الأمني
0	34,502	(34,502)	المكاسب الناشئة عن زيادة الكفاءة، الوفورات لمرة واحدة، واستخدام الرصيد الحر للفترة 2013-2012
1,005,639	0	1,005,639	مجموع الاعتمادات (الصافية)

186- وفي حين تم تحديد الأهداف والنتائج الخاصة لعام 2014 وما بعده، وصياغتها دون إشارة إلى هيكل النتائج الحالي، تم التوصل إلى مقارنة برامجية للاعتماد الصافي لفترة السنتين 2013-2012 مقابل الميزانية المقترحة لفترة السنتين 2014-2015. وللتمكن من إجراء مقارنة بين موارد فترة السنتين 2013-2012 والمقترح الجديد، تم الاضطلاع برسم خرائط لاحق لموارد النتائج التنظيمية القديمة للتحول إلى الأهداف الإستراتيجية والوظيفية الجديدة استناداً إلى مجال العمل الذي يحظى بالدعم. ويوفر الجدول 2 مقارنة للموارد استناداً إلى عملية رسم خرائط الاعتماد الصافي بين برنامج العمل والميزانية للفترة 2013-2012 (التغييرات التحولية) وبرنامج العمل والميزانية المقترح للفترة 2014-2015 عند مستوى الهدف الاستراتيجي/ الوظيفي (باب الميزانية). وينبغي تفسير المقارنة الناشئة عن ذلك على أنها إرشادية في أفضل الأحوال، وذلك نتيجة لعدم الدقة الكافية المرتبطة بأطر التخطيط القديمة والجديدة والتي تنطوي على نهج وافتراضات متباينة.

187- ويرد وصف للتغييرات للوصول إلى مقترح فترة السنتين 2014-2015 في مختلف أجزاء الوثيقة. ويوجز القسم المتعلق بموجز الاحتياجات من الميزانية جميع التغييرات ويصف التأثيرات على الاشتراكات المقررة للأعضاء.

الجدول 2: مقارنة الاعتماد الصافي بين فترة السنتين 2012-2013 وبرنامج العمل والميزانية المقترحة للفترة 2014-2015 (قبل الزيادات في التكلفة)

(بملايين الدولارات الأمريكية)				
باب الميزانية	الأهداف الإستراتيجية/ الوظيفية	التغييرات التحويلية في الفترة 2012-2013 (المخططة للهيكل الجديد)	التغيير	مقترح 2014-2015
1	الإسهام في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	94,841	(2,165)	92,675
2	زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة	197,119	(4,090)	193,030
3	الحد من الفقر في المناطق الريفية	61,259	3,612	64,870
4	التمكين من النظم الزراعية والغذائية الشاملة والتي تتسم بالكفاءة على المستويات المحلية والوطنية والدولية	114,270	(2,254)	112,017
5	زيادة صمود سبل المعيشة أمام الأخطار والأزمات	37,467	(850)	36,617
6	الجودة التقنية والمعرفة والخدمات	51,403	184	51,587
7	برنامج التعاون التقني	116,027	15,826	131,853
8	الخدمات الإرشادية	58,299	8,097	66,396
9	تكنولوجيا المعلومات	46,215	(2,106)	44,108
10	حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه	85,542	706	86,249
11	الإدارة التي تتسم بالكفاءة والفعالية	91,348	(2,753)	88,596
12	المصرفيات الطارئة	600	0	600
13	الإنفاق الرأسمالي	26,439	(4,207)	22,232
14	الإنفاق الأمني	24,809	0	24,809
	مجموع الاعتمادات (الصافية)	1,005,639	10,000	1,015,639

عرض عام للموارد المقررة ومصادر التمويل

188- يوفر الجدول 3 موجزا للاحتياجات من الموارد في الفترة 2014-2015 بحسب الهدف الاستراتيجي/ الوظيفي (باب الميزانية) ومصادر التمويل أي الاعتماد الصافي والمساهمات من خارج الميزانية.

189- ويجسد الاعتماد الصافي للاحتياجات قبل الزيادات في التكلفة المقترح تمويلها من الاشتراكات المقررة بواسطة الأعضاء ابتداء من المستوى الاسمي لميزانية الفترة 2012-2013 (1 005.6 مليون دولار أمريكي). ويمثل الاعتماد الصافي المقترح البالغ 1 015.6 مليون دولار أمريكي (قبل ارتفاع التكاليف) نسبة 41.4 في المائة من الاحتياجات الشاملة من الموارد. وسيجري الاحتفاظ بالقوة الشرائية للاشتراكات المقدرة بتحديث تكاليف الوحدة من خلال تقدير

الارتفاع في التكاليف (54.4 مليون دولار أمريكي، انظر الجزء جيم من برنامج العمل والميزانية)، مما يسفر عن اعتماد صاف قدره 1 070.1 مليون دولار أمريكي مع الزيادات في التكلفة.

190- وتجسد الموارد من خارج الميزانية تقديرات المساهمات الطوعية التي تتألف من 58.6 في المائة (1 437.4 مليون دولار أمريكي) من إجمالي الاحتياجات من الموارد. وتشمل المساهمات الطوعية طائفة من آليات التمويل التي تقع في فئتين رئيسيتين على النحو المبين في الملحقين الرابع والخامس التي وردت أدناه.

191- والمساهمات الطوعية الأساسية هي الاحتياجات المقدرة من الموارد من خارج الميزانية المقررة في برنامج العمل ضمن أطر النتائج والتي تدار بصورة وثيقة مع الاعتماد الصافي. ويمثل 6.7 في المائة (164.9 مليون دولار أمريكي) من الاحتياجات الشاملة من الموارد (11.5 في المائة من جميع المساهمات من خارج الميزانية) وتشمل: مشاريع حسابات الأمانة التي تدعم الأنشطة الأساسية على المستويين العالمي والإقليمي؛ والمساهمات غير المقدمة للمشاريع من الشركاء (مثل برنامج التعاون مع البنك الدولي، ومساهمة منظمة الصحة العالمية في الدستور الغذائي).

الجدول 3: مقترح ميزانية الفترة 2014-2015 بحسب الهدف الاستراتيجي/الوظيفي ومصادر التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية بأسعار 2012-2013)					
باب الميزانية	الأهداف الإستراتيجية/ الوظيفية	الاعتماد الصافي	الطوعية الأساسية	المساهمات الأخرى من خارج الميزانية	المجموع
1	الإسهام في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	92,675	19,944	132,815	245,435
2	زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة	193,030	75,262	195,898	464,190
3	الحد من الفقر في المناطق الريفية	64,870	5,498	48,952	119,320
4	التمكين من النظم الزراعية والغذائية الشاملة والتي تتسم بالكفاءة على المستويات المحلية والوطنية والدولية	112,017	47,943	82,902	242,863
5	زيادة صمود سبل المعيشة أمام الأخطار والأزمات	36,617	7,426	787,861	831,904
6	الجودة التقنية والمعرفة والخدمات	51,587	58	34	51,679
7	برنامج التعاون التقني	131,853	0	0	131,853
8	الخدمات الإرشادية	66,396	159	1,286	67,841
9	تكنولوجيا المعلومات	44,108	4	0	44,112
10	حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه	86,249	1,170	22,691	110,110
11	الإدارة التي تتسم بالكفاءة والفعالية	88,596	7,210	68	95,873
12	المصروفات الطارئة	600	0	0	600
13	الإنفاق الرأسمالي	22,232	0	0	22,232
14	الإنفاق الأمني	24,809	181	0	24,990
	مجموع الاعتمادات (الصافية)	1,015,639	164,856	1,272,507	2,453,002

192- وتمثل المساهمات الأخرى من خارج الميزانية تقديرات المساهمات الطوعية (1 272.5 دولار أمريكي) للبرامج والمشاريع التي تسهم في أطر النتائج والخطة المتوسطة الأجل وتوفر الدعم للبرنامج الميداني، والمساعدات التقنية المقدمة للبلدان) (أي التعاون التقني) والمساعدات لحالات الطوارئ وإعادة التأهيل.

المساهمات الطوعية - مستوى الضمانات

193- وفي حين سيعرف مستوى الاشتراكات المقررة في بداية فترة السنتين استناداً إلى قرار اعتماد الميزانية الذي يوافق عليه المؤتمر، فإن حجم الموارد الطوعية من خارج الميزانية وتوقيت وصولها وتخصيصها ستتعرض كلها لبعض المخاطر. وقد جرى في عملية التخطيط للفترة 2014-2015 التخفيف من وطأة هذه المخاطر من خلال استخلاص تقديرات الموارد من خارج الميزانية على أساس حالة المشاريع الممولة من خارج الميزانية مع مستويين من الضمان:

- مستوى أعلى من الضمانات: (أ) المشاريع التي هي قيد التشغيل في الوقت الحاضر والتي لديها موارد معتمدة في الميزانية في الفترة 2014-2015؛ (ب) مقترحات المشاريع قيد الإعداد التي يجري التفاوض بشأنها ويحتمل الموافقة عليها مع ميزانيات في 2014-2015 حيث إنها تمثل تمويلاً مضموناً بصورة أساسية.
- مستوى أدنى من الضمانات: التوقعات المعتمدة على أفكار المشاريع والاتصالات الإيجابية مع الجهات المانحة.

194- وببين الملحق الرابع أن هذه المنهجية لتقدير الموارد من خارج الميزانية أسفرت عن مستوى معقول من الضمان الشامل مع فروق فيما بين الفئات الفرعية للمساهمات الطوعية. ويقدم النسبة المئوية للموارد الطوعية المقررة مقابل كل هدف من الأهداف الإستراتيجية والوظيفية، والتي هي في الفئة المضمونة بدرجة مرتفعة من المشاريع التشغيلية أو قيد الإعداد. وبصفة إجمالية يمكن تصنيف 31.6 في المائة من المساهمات الطوعية من خارج الميزانية المقدر على أنها في الفئة المضمونة بدرجة مرتفعة والتي تتراوح بين 5 في المائة لحالات الطوارئ إلى 46.3 في المائة لدعم البرنامج الميداني والمساعدات التقنية إلى 93.9 في المائة للمساهمات الطوعية الأساسية.

195- ويمكن الإطلاع على وجهات نظر أخرى للموارد في الملحق، حيث يوفر الملحقان الأول والثالث تفاصيل الموارد بحسب الإقليم، بينما يوفر الملحق الثاني تفاصيل الموارد بحسب مستوى النتيجة التنظيمية.

ترتيبات التنفيذ

196- ستعتمد المنظمة هيكل مصفوفة لتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية اعتباراً من عام 2014. وسيتألف هذا الهيكل من مجموعتين مختلفتين من الأدوار تشمل على التوالي إدارة خطط عمل الأهداف الاستراتيجية وإدارة الوحدات التنظيمية. وسيتم وضع أدوار المصفوفة خلال 2013 لتنفيذ انطلاقاً من عام 2014.

إدارة خطط عمل الأهداف الإستراتيجية

197- يفقد عملية إدارة خطط عمل الأهداف الإستراتيجية منسق الأهداف الإستراتيجية الذين يتولون ما يلي:

(1) تحديد الفرص المتاحة للمنظمة لتنفيذ النتائج عالية التأثير (النتائج التنظيمية) في مجال اختصاصاتها، وتأمين الاتفاقات لهذه الفرص من أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ (2) تحديد مواصفات العمل (النواتج) اللازمة لتنفيذ تلك النتائج والتفاوض بشأن مساهمات الموظفين مع قادة الإدارات والاتفاق عليها، وتخصيص الميزانيات ورصد التقدم والموافقة على التعديلات حسب مقتضى الحال؛ (3) توضيح وإعلان الإنجازات؛ (4) التطلع إلى تحديد المتطلبات لتلبية الاحتياجات في المستقبل؛ (5) المشاركة في عملية تأمين الموارد من خارج الميزانية.

إدارة الوحدات التنظيمية

198- تستند الوحدات التنظيمية إلى الإدارات والشعب التي يرأسها على التوالي المديرين والمديرون العامون المساعدون. وستكون وظائفهم الرئيسية: (1) المحافظة على جوانب القوة التقنية والقدرة على التنفيذ في مجالات اختصاصها، وتعزيزها؛ (2) وضع وتنفيذ مجالات نوعية من العمل المعياري التي تخضع للمسؤولية المباشرة للإدارة أو الشعبة؛ (3) التفاوض مع منسقي الأهداف الإستراتيجية بشأن إسهامات الموظفين اللازمة لتنفيذ خطط العمل والاتفاق عليها؛ (4) تمثيل المنظمة في المناسبات الدولية وغيرها من الأنشطة التمثيلية؛ (5) المشاركة في عملية تأمين الموارد من خارج الميزانية.

إدارة الموارد

199- ستكون موارد الموظفين وغير الموظفين في المقر الرئيسي في إطار الأهداف الإستراتيجية الخمسة تحت إشراف منسقي الأهداف الإستراتيجية، في حين يتولى الممثلون الإقليميون مسؤولية تخطيط موارد الأقاليم بما في ذلك ممثلات المنظمة وتنفيذها ورصدها، للإسهام في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الخمسة بالتشاور مع منسقي الأهداف الإستراتيجية. وخلال تخطيط العمل الأكثر تفصيلاً التي سيجري في الجزء الأخير من عام 2013، سيستعرض منسقو الأهداف الإستراتيجية تخصيص الموارد، وسيعدلون حسب الاقتضاء النواتج التنظيمية وسيتفاوضون بشأن الاحتياجات من الموظفين مع الإدارات الفنية، بما في ذلك الإنجازات الرئيسية والإطار الزمني للتنفيذ.

200- ويتولى المديرين العامون المساعدون إدارة الموارد المدرجة في إطار الباب 6 "النوعية التقنية والمعارف والخدمات". وتقوم الأقاليم بإدارة موارد برنامج التعاون التقني في حين تسند الموارد المدرجة تحت إطار الأهداف التنظيمية إلى الإدارات/المكاتب المعنية التي تتولى إدارتها.

إدارة الموارد الخاصة بالأجهزة المنشأة بموجب الاتفاقيات والمعاهدات

201- سيتولى إدارة التزامات التمويل من المنظمة لمختلف الأجهزة المنشأة بموجب الاتفاقيات والمعاهدات رئيس الإدارة المعنية أو المكتب المعني بالاقتران مع الأمانة المعنية. وتدرج الموارد الخاصة بهذه الالتزامات تحت الهدف الاستراتيجي ذي الصلة على النحو التالي:

- هيئة الدستور الغذائي: 7.1 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 4)
- الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات: 5.9 مليون دولار أمريكي (الهدفان الإستراتيجيان 2 و4)
- اتفاقية روتردام: 1.5 دولار أمريكي (الهدفان الإستراتيجيان 2 و4)
- المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة: 2.0 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)
- الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط: 125 000 دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)

باء- التغييرات التحولية

202- تركز التغييرات التحولية التي طبقت في الفترة 2012-2013 على الإصلاحات التي أجريت خلال السنوات العديدة الماضية بما في ذلك إصلاح المنظمة والتقييم الخارجي المستقل. وسوف يؤدي عدد من التغييرات المترابطة إلى تعزيز تنفيذ وتأثير البرامج دعماً لهدف المنظمة الجامع المتعلق بمكافحة الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي عن طريق تحويل عملها المعياري بفعالية إلى تأثيرات على المستوى الوطني وتحويل مواردها المعرفية العالمية إلى تغيير ملموس في السياسات والممارسات.

203- وتستند جميع عناصر عملية التغيير التحولي إلى اتجاه استراتيجي واضح وأكثر تركيزاً قائم على تحليل رئيسي، وعلى قدرات معززة وعمل شبكة المكاتب الميدانية التي تعمل بطريقة شمولية ومتبادلة الدعم مع المقر الرئيسي. وتقوم هذه التغييرات على التعزيز المؤسسي الموجه بجانب متابعة تدابير القيمة مقابل المال.

204- وخلال عام 2012، أيدت الأجهزة الرئاسية للمنظمة الرؤية الخاصة بالتغيير التحولي للمنظمة، ووافقت على تدابير تتعلق بالاتجاه الاستراتيجي واللامركزية والكفاءة والتغييرات الهيكلية.

205- وفي هذا السياق، عرضت مبادرات لتعزيز القيمة مقابل المال على المجلس في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة التي أعرب فيها عن تقديره لتحديد وفورات أخرى بمبلغ 19.3 مليون دولار أمريكي وذلك بالدرجة الأولى من خلال زيادة الكفاءة في المجالات الإدارية. ووافق المجلس على إعادة تخصيص هذه الوفورات في نطاق برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 في شبكة المكاتب الميدانية، والتخطيط الاستراتيجي، والعمل المشترك بين التخصصات والأمن. وتتسق المبادرات المتعددة التخصصات لعام 2013 مع الأهداف الإستراتيجية الجديدة وصممت لضمان التحول السلس صوب الإطار الإستراتيجي المراجع وخاصة المبادرات البرامجية الإقليمية.

206- وقد استخدمت رؤية التغيير التحولي في 2012-2013 كمحرك لمبادرات تهدف إلى تعزيز عمل شبكة المكاتب الميدانية وهيكلها، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين التخطيط وتحديد الأولويات وشبكة المكاتب الميدانية الأكثر مرونة والنموذج المتكامل لتنفيذ البرامج وإطار أكثر قوة للرصد والإشراف.

207- وعلاوة على ذلك، طبقت في عام 2012 تدابير لتحقيق التعزيز المؤسسي دعماً لعملية التغيير التحولي وذلك على وجه الخصوص فيما يتعلق بما يلي: (1) وظيفة إدارة الموارد البشرية؛ (2) قدرات الاتصال والشراكات؛ (3) خدمات الأمن؛ (4) إدارة التعاون التقني وتأثيرها على الإدارات والمكاتب الأخرى، بما في ذلك قدرة المساعدة في مجال السياسات وتعبئة الموارد الخارجية والتعاون بين بلدان الجنوب وأنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل؛ (5) التغذية وسلامة الأغذية والخبرة في وضع المواصفات؛ (6) إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ (7) تبادل المعارف وقدرات البحوث والإرشاد؛ (8) دعم الأمانة لحوكمة المنظمة واتصالها مع الأعضاء وممثليهم.

208- وسوف تؤدي التغييرات التحويلية التي طبقت خلال الفترة 2012-2013 إلى طريقة للعمل المشترك بين القطاعات داخل المنظمة في الفترة 2014-2015. وسوف يحرك الإطار الاستراتيجي المراجع الذي يتألف من عدد قليل من الأهداف الإستراتيجية الأكثر شمولاً عملية تفكير موجهة نحو تحقيق الأهداف في سياق إطار للنتائج أكثر تحديداً مبيّن في الخطة المتوسطة الأجل. ولذلك، فإن نجاح تنفيذ برنامج عمل الفترة 2014-2015 سوف يتطلب تحولا جوهريا في ممارسة الأعمال تستند إلى تحطيم عقلية العمل كل واحد بمعزل عن الآخر بدعم من تعديلات هيكلية ضرورية.

الهيكل التنظيمي

209- يتمثل المبدأ التوجيهي لتدابير التعزيز المؤسسي التي وضعت في الفترة 2012-2013، فضلا عن التعديلات الأخرى في هيكل المنظمة اعتبارا من 2014 في الحاجة إلى زيادة القدرة التقنية والتشغيلية للمنظمة بغرض توفير أفضل دعم للاتجاه الاستراتيجي الجديد. ويتعين، على وجه الخصوص، تنظيم خبرات المنظمة لكي تحقق الأهداف الإستراتيجية الشاملة وتحافظ على الجودة التقنية والمعارف والخدمات وتعززها.

مجالات الاختصاصات الرئيسية

210- وافق مؤتمر عام 2009 على تطبيق هيكل منقح للمقر الرئيسي تم بمقتضاه ترتيب إدارة مجالات الاختصاص الرئيسية للمنظمة في ذراعين متميزين يغطيان قاعدة معارف المنظمة من ناحية والجوانب التشغيلية لعملها من ناحية أخرى. وأسندت مسؤولية إدارة هذين المجالين من مجالات الاختصاصات الرئيسية إلى نائب المدير العام (المعرفة) ونائب المدير العام (العمليات) على التوالي.

211- وتمت الموافقة على هذا الهيكل المنقح للمقر الرئيسي في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 تحت إشراف خطة العمل الفورية، التي نصت أيضا على أن ينقح الهيكل التنظيمي في 2012 (الإجراء 3-103 لخطة العمل الفورية). واستنادا إلى الإصلاح الذي أجري بمقتضى خطة العمل الفورية، قادت عملية التفكير الاستراتيجي تطبيق التغييرات الهيكلية التحويلية في عام 2012، ووفرت الاستنارة للعناصر الرئيسية للإطار الاستراتيجي المراجع الذي وافق عليه المجلس في دورته الخامسة والأربعين بعد المائة.

212- وقد نشأ موضوعان رئيسيان في عام 2012 خلال مراجعة الإطار الاستراتيجي الذي دعا إلى إدخال تعديلات على الهيكل التنظيمي المتعلق بجانب المعرفة: (1) الحاجة إلى تعزيز وتدعيم القدرات والخبرات المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث جرى تدعيم إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بالمساعدات في مجال السياسات، والتغذية والحماية الاجتماعية، وقدرات الحوكمة في الفترة 2012-2013؛ (2) ضرورة تحسين التنسيق

والانساق بشأن الأنشطة في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات ضمن سياق جامع للموارد الطبيعية على النحو الذي أكده المجلس³⁸.

213- وعلى ذلك، تتطلب التغييرات في الهيكل التنظيمي لجانب المعرفة تحول الجانب المتعلق بالموارد الطبيعية فضلا عن، حسب مقتضى الحال، عناصر منفصلة إلى عنصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي تعزز بالفعل في 2012. ولا تقترح أي تعديلات هيكلية جديدة للجانب التشغيلي.

214- وتبعاً لذلك، وبغية تحول المبدأ التوجيهي إلى هيكل يتسم بالفعالية والكفاءة، ستقود مجموعة ثلاثية، بتوجيه من المدير العام ابتداء من عام 2014 ثلاثة مجالات رئيسية للاختصاصات هي: (أ) التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ (ب) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ (ج) الجوانب التشغيلية التي تشمل التعاون التقني وشبكة المكاتب الميدانية. وسوف يحظى عمل هذه المجالات الثلاثة بالدعم جراء تعزيز الخدمات الإرشادية عن طريق خبراء الاتصال والشراكات والخدمات المؤسسية والأكثر كفاءة وتكنولوجيا المعلومات وتحسين قدرات التقييم والإشراف الداخلية.

(أ) المدير العام المساعد، منسق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

215- ستعاد تسمية وظيفة المدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتصبح المدير العام المساعد، منسق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسيرفع شاغل هذا المنصب تقريره إلى المدير العام مباشرة لتجسيد الأهمية الفريدة لهذا المنصب وللإدارة في توفير المعايير والإحصاءات والمعلومات فضلا عن تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للمنظمة. ويتسق فصل إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في خطوط الإبلاغ عن قدرات الموارد الطبيعية مع الموضوعات التي نشأت خلال مراجعة الإطار الاستراتيجي.

216- وفي إطار إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سيعاد تسمية شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية إلى شعبة الحماية الاجتماعية لكي تجسد بصورة أفضل الطائفة العريضة من مسؤولياتها بشأن تحقيق التقدم في التنمية الاجتماعية تماشياً مع الأهداف الإستراتيجية الجديدة.

(ب) نائب المدير العام، منسق الموارد الطبيعية

217- أكدت الأجهزة الرئاسية لدى استعراض الإطار الاستراتيجي للمنظمة، أهمية الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في ميادين الزراعة ومصايد الأسماك والغابات والتراث الزراعي والموارد الوراثية. ولذا فإنه إدراكاً للحاجة إلى الاستخدام المتساق لخبرات المنظمة التقنية المتنوعة في هذه الميادين، سوف يعاد تحديد موقع شعبة الأراضي والمياه، وشعبة المناخ

³⁸ الفقرتان 31 و32 من الوثيقة CL 144/REP، والفقرة 16 من الوثيقة CL 145/REP.

والطاقة والحياسة وقدرات البحوث والإرشاد في الإدارة الحالية لإدارة الموارد الطبيعية والبيئة بإلحاقها بالمهام الجامعة للمكتب الحالي لنائب المدير العام للمعرفة الذي سيعاد تسميته ليصبح نائب المدير العام منسق الموارد الطبيعية.

218- وسيتمكن هذا الارتقاء المنظمة من زيادة وتحسين تنسيق الخبرات والأنشطة التقنية في إدارات الزراعة وحماية المستهلك ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات ضمن سياق أوسع نطاقاً لإدارة الموارد الطبيعية. وسوف يرفع رؤساء هذه الإدارات الثلاث تقاريرهم إلى نائب المدير العام منسق الموارد الطبيعية. وسيجري إلغاء وظيفة ومكتب المدير العام المساعد للإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة وسترفع شعبة الأراضي والمياه وشعبة المناخ والطاقة وحياسة الأراضي تقاريرهما إلى نائب المدير العام منسق الموارد الطبيعية.

219- وعلاوة على ذلك، وبالارتكاز على الاستعراض الذي أجري كجزء من التغييرات التحويلية في الفترة 2012-2013³⁹، سيجري دمج وظائف وموارد مكتب تبادل المعرفة في وظائف الاتصال والشراكات في المنظمة (انظر أدناه).

220- وكجزء من السعي إلى تحسين أداء خبرة المنظمة لإدارة الموارد الطبيعية، ستوضع أمانات عدد من الأجهزة الدستورية المنشأة بموجب المادة 14 من الدستور بصورة مباشرة في مكاتب المدير العام المساعد لإدارات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات. ولن تجري عملية إعادة التسمية هذه إلا بالنسبة لتلك الأجهزة التي لا يكون لقدراتها المعاونة أي تكامل كامل مع وظائف شعبة معينة.

(ج) نائب المدير العام، العمليات

221- سيظل دور نائب المدير العام للعمليات واختصاصاته ومسؤولياته التراتبية دون تغيير عن تلك التي سبق أن وافقت عليها الأجهزة الرئاسية. ولن تكون هناك أية تغييرات هيكلية أو تغييرات في المسؤوليات التراتبية عن تلك التي وافق عليها الأعضاء في 2012 لشبكة المكاتب الميدانية وإدارة التعاون التقني.

الوظائف المعاونة

222- علاوة على التعديلات الهيكلية المدخلة على مجالات الاختصاص الرئيسية المبينة أعلاه، يجري تعزيز أربع وظائف تدعم الأنشطة الأساسية للمنظمة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 هي: الاتصالات والشراكات والخدمات المالية وديوان المدير العام. وسيجري خلال فترة السنتين 2014-2015 متابعة التدابير الأخرى لتعزيز المؤسسي لتحسين دعم تنفيذ برنامج العمل، ضمن جملة أمور، من بينها إنشاء قدرة للتقييم الداخلي وترشيد حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتوفير الدعم للإدارة المؤسسية لنظم المعلومات والرقابة والرصد.

³⁹ الفقرات 60-69 من الوثيقة CL 145/3

الاتصال والشراكات والدعوة

223- جرى تعزيز وظائف الاتصال والشراكات للمنظمة بطريقة متكررة كجزء من المزيد من التعديلات على برنامج العمل و الميزانية والتغييرات التحولية في فترة السنتين 2012-2013. وسيجري خلال فترة السنتين 2014-2015 مواصلة التعزيز المؤسسي لهذين المجالين والذي يتركز حول فصل وظيفة الاتصال المؤسسي عن المكتب الحالي للاتصال والشراكات والدعوة وذلك كجزء من التطور الطبيعي للتغييرات التحولية التي وافق عليها الأعضاء في 2012. وسوف تستفيد وظيفتا الاتصال والشراكات في المنظمة، من جملة أمور، منها دمج مكتب تبادل المعرفة الذي سيتوقف عن الوجود كمكتب منفصل.

224- وفي حين سيسفر هذا الفصل عن زيادة مسؤولية في المسؤوليات التراتبية المباشرة إزاء المدير العام، فإنه سيدعو رسمياً إلى الضرورة الواقعية إلى وضع مسؤوليات تراتبية مفصلة وجوهرية بشأن وظائف الاتصال والشراكات على التوالي. ومن ثم، ستبقى المسؤولية الإدارية المباشرة العامة للمدير العام دون تغيير وستظل متسقة مع أفضل الممارسات.

مكتب الاتصال في المنظمة

225- دعماً للحاجة إلى الاعتراف بالمنظمة من جانب أصحاب المصلحة فيها باعتبارها مركز امتياز في مجالات اختصاصها، وافقت الأجهزة الرئاسية في 2012 على تحول مهمة الاتصال المؤسسي للمنظمة للعمل بطريقة تكرارية من خلال دمج الموارد ذات الصلة واللازمة والقضاء على الازدواجية.

226- وسوف يتواصل في الفترة 2014 - 2015 تطبيق مبدأ التعزيز المؤسسي لتحويل فرع الاتصال في مكتب الاتصالات والشراكات والدعوة إلى مكتب منفصل يرفع تقاريره للمدير العام. وسوف يضم المكتب الجديد أيضاً القدرات المحولة من مكتب تبادل المعرفة التي تسهم في وظيفة الاتصال المؤسسي للمنظمة وخاصة فيما يتعلق بتحقيق وإدارة موارد المعلومات. وعلاوة على ذلك، سوف يتيسر إنشاء وظيفة برتبة مدير 2 لرئاسة مكتب الاتصال المؤسسي بإلغاء مكتب تبادل المعرفة ووظيفة المدير برتبة مدير 2 الذي كان يرأسها.

227- وتبعاً لذلك، فإن مكتب الاتصال المؤسسي الجديد سيكون بمفرده مسؤولاً عن جميع أنشطة الاتصال المؤسسية والداخلية للمنظمة. وسيضمن التجانس والاتساق في نواتج المنظمة من الرسائل والاتصال، فضلاً عن التمكين من تحقيق مردودية التكاليف في استخدام الموارد ذات الصلة بالاتصال في كافة أنحاء المنظمة.

مكتب الشراكات والدعوة وتنمية القدرات

228- أدرك أعضاء المنظمة حاجة المنظمة إلى استيعاب الشراكات الهامة والإستراتيجية لتحقيق غاياتها وأهدافها. وعلى ذلك، وافقت الأجهزة الرئاسية في 2012 على تعزيز ودمج الشراكات وقدرات الدعوة في مكتب الاتصال والشراكات والدعوة. وسيجري تدعيم ذلك في فترة السنتين 2014-2015 بتحويل خبرات الدعم ذات الصلة المتوافرة في مكتب تبادل المعرفة إلى تنمية القدرات التي تجري من خلال تعزيز أنشطة التعلم مع الشركاء الداخليين والخارجيين.

229- ونتيجة لفصل وظيفة الاتصال ودمج خبرات تنمية القدرات، سيتضمن مكتب الشراكات والدعوة وتنمية القدرات المحول قدرات معززة فيما يتعلق بما يلي: (1) إقامة وتعزيز الشراكات الخارجية لتيسير تنفيذ اختصاصات المنظمة؛ (2) الدعوة إلى تمكين النساء والمساواة بين الجنسين، والتحالف ضد الجوع وسوء التغذية، والحق في الغذاء؛ (3) العلاقات مع الأمم المتحدة بما في ذلك مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها؛ (4) المعارف والقدرات على التنمية.

شعبة الخدمات المالية

230- تماشياً مع السعي المتواصل إلى ضمان القيمة مقابل المال، سيعاد تنظيم شعبة الخدمات المالية داخلياً في الفترة 2014-2015 للنهوض بدعم التغييرات التحويلية التي وافقت عليها الأجهزة الرئاسية. وسيجري تدعيم الرقابة الداخلية على العمليات المالية والمحاسبية في المقر الرئيسي والمواقع الميدانية وستحسن شعبة الخدمات المالية من وظائفها الرئيسية الخاصة بالمحاسبة والإبلاغ والعمليات المتكاملة. وسيؤدي تحول شعبة الخدمات المالية إلى خفض الميزج الشامل لهيكل الرتب في الشعبة من خلال الإلغاء الصافي لثلاث وظائف فنية ووظيفة برتبة مدير في المقر الرئيسي، ووضع موظف مالية مخصص منتدب في كل مكتب إقليمي لدعم جهود المنظمة في تطبيق اللامركزية.

ديوان المدير العام

231- سيجري تعزيز الدور الرئيسي لديوان المدير العام في معاونته المدير العام في ضمان الاتساق والتجانس على المستوى المؤسسي في إدارة المنظمة، وسيجري ترقية وظيفة مدير ديوان المدير العام إلى رتبة المدير العام المساعد. وسيتم تسير ذلك من خلال إلغاء وظيفة المدير العام المساعد في الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة، ولن تجري أية تغييرات صافية في العدد الشامل للوظائف في ديوان المدير العام.

232- ويقدم الملحقان السادس والسابع وجهات نظر تنظيمية للميزانية بينما يقدم الملحق التاسع الهيكل التنظيمي للمنظمة.

اللامركزية

233- سيتمثل الهدف الرئيسي لسياسة اللامركزية في المنظمة خلال فترة السنتين 2014-2015 في ضمان أن تحقق جهود المنظمة على المستويات القطرية والإقليمية والإقليمية الفرعية أكبر إسهام ممكن في تحقيق أهداف المنظمة الإستراتيجية. ولذا سوف تتركز تدخلات المنظمة القطرية حيث تتمتع المنظمة بميزة نسبية واضحة، على تحقيق الترابط بين الأهداف الإنمائية القطرية، وأولويات إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية وأهداف المنظمة الإستراتيجية.

234- وسوف يتطلب الإطار الاستراتيجي الجديد إسهامات متعددة التخصصات ونهج متكامل يشمل المنظمة بأكملها بصرف النظر عن موقع الموظفين المعنيين، ويتعين أن يستمر موظفو المنظمة التقنيون العاملون بطريقة متعددة التخصصات في إجراء الاتصالات اليومية وتبادل المعارف وفرص العمل التعاونية مع نظرائهم. وسيتعين عليهم المحافظة على أحدث المعارف في مجال عملهم وتعزيز الابتكارات المستمرة. وسيتواصل تطوير الشبكات التقنية لتعزيز قدرات المنظمة التقنية والمتخصصة.

235- وتعتبر فعالية عملية اللامركزية في المنظمة ثمرة عدد من التدابير المستهدفة التي تشمل تحسين نظم المعلومات، وتنقل الموظفين، والنهوض بإقامة الشبكات التقنية، والتغييرات في أنماط التفويض بالسلطة والمسؤولية الواضحة، وقدرات الموظفين وغير ذلك. وسوف يولي مكتب دعم اللامركزية جنبا إلى جنب مع رؤساء المكاتب الميدانية وتحت إشراف نائب المدير العام (العمليات) الاهتمام اللازم لتوفير ظروف ممكنة تتيح للمكاتب الميدانية متابعة العمل بفعالية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة بالتوافق مع الأهداف الإنمائية القطرية. وسوف ينطوي ذلك أيضا على بذل الجهود لتنمية القدرات المؤسسية لتحسين الأداء بما في ذلك تدريب الموظفين في المكاتب الميدانية بشأن التخطيط القطري الاستراتيجي وتعبئة الموارد وإدارة المشاريع.

236- وستقدم المنظمة الدعم، في البلدان المتضررة من النزاعات، بشأن"الاتفاق الجديد للانخراط في مساعدة الدول الضعيفة". وتؤكد المنظمة محورية الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الزراعية في جهود البلدان للخروج من النزاعات والضعف، وستقدم الدعم لها في تعميم الأمن الغذائي ضمن أولويات إقامة السلام وبناء الدولة.

237- وقد يكون لنتائج عمليات تقييم المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية للمنظمة في أوروبا وآسيا الوسطى، وأفريقيا تأثير على جدول أعمال المنظمة بشأن اللامركزية خلال الفترة 2014-2015 حيث سترتكز المنظمة على توصيات عمليات التقييم.

المكاتب الإقليمية

238- سيتواصل في الفترة 2014-2015 تدعيم المكاتب الإقليمية للاضطلاع بأدوارها كمراكز تقنية وتشغيلية وإدارية، وستصدر المكاتب القطرية عملية زيادة التأثيرات من خلال ما يلي: تحويل معارف المنظمة إلى نتائج ملموسة

ووضع برنامج أكثر إستراتيجية وتكاملا يغطي كلا من التدخلات الإنمائية وحالات الطوارئ، والنجاح في تطبيق الوسائل المبتكرة لتعبئة الموارد.

239- كما أشير في هيكل وعمل شبكة المكاتب الميدانية اللذين أيدهما المجلس في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة المنعقدة في يونيو/حزيران 2012، تم دمج المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا مع المكتب الإقليمي لأفريقيا في آرا، غانا. وعقب هذا الدمج سيكون جميع الموظفين الذين كانوا يعملون في المكتب الفرعي تحت مسؤولية المكتب الإقليمي. وسيؤدي ذلك إلى أن يصبح هيكل المكتب الإقليمي لأفريقيا ماثلا للمكاتب الإقليمية في الأقاليم الأخرى.

240- وستؤدي مذكرة تفاهم جديدة إلى تكثيف تعاون المنظمة مع لجان الأمم المتحدة الاقتصادية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية على المستويين الإستراتيجي والتقني. وستشارك المنظمة أيضا بصورة استباقية في آليات التنسيق الإقليمية التي تقودها لجان الأمم المتحدة الإقليمية للإسهام في الاستعراض المشترك لقضايا السياسات الإقليمية والإقليمية الفرعية وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة.

241- وستكون المكاتب الإقليمية خلال الفترة 2014-2015 مسؤولة عن جميع الموارد المخصصة للإقليم، من الاشتراكات المقررة والتمويل من خارج الميزانية، بما في ذلك تلك الخاصة بالاستجابة لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل وما يرتبط بذلك من دور إشرافي معزز. وتنشئ المكاتب الإقليمية بالتدرج وحدات للدعم التشغيلي المتكامل لمعالجة عمليات التخطيط وترتيب الأولويات ورصد وتقييم نتائج وموارد البرامج المتكاملة مما يتيح للممثلين الإقليميين درجة أكبر من المرونة في تخصيص الموارد إلى المجالات الأكثر احتياجا.

242- وسيظل مزيج المهارات وتجمعات المكاتب الإقليمية الفرعية قيد الاستعراض، وسيتم عند الاقتضاء بعد التشاور مع المؤتمرات الإقليمية، تحويلها إلى محاور تقنية.

المكاتب القطرية

243- ستشهد الفترة 2014-2015، بناء على القرارات التي اتخذها المجلس في دورته المنعقدة في يونيو/حزيران 2012، توسعا متواضعا في حضور المنظمة الميداني تمشيا مع إعادة تخصيص وفورات الفترة 2012-2013 والمساهمات المعززة من البلدان المتوسطة الدخل.

244- وقد بدأت المفاوضات مع عدد من البلدان المتوسطة الدخل لإقامة شراكات ومكاتب اتصال جديدة أو تغيير وضع المكاتب الحالية. وتشمل الشراكات ومكاتب الاتصال الجديدة على أساس كل حالة على حدة: (1) تمثيل المنظمة وتوفير المساعدات التقنية للبلدان وذلك أساسا من خلال ترتيبات حسابات الأمانة الأحادية؛ (2) الاتصال مع منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية والإقليمية الفرعية بشأن المسائل ذات الصلة باختصاصات المنظمة؛ (3) الاتصال مع

منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك وحدات الأمم المتحدة الإقليمية والإقليمية الفرعية؛ (4) التفاوض وإنشاء وإدارة حسابات أمانة لتوفير المساعدات التقنية للبلدان في المجالات ذات الأولوية للإقليم الفرعي أو غيرها من المجالات ذات الأولوية؛ (5) تحديد الفرص المتاحة للتعاون بين بلدان الجنوب؛ (6) تعزيز التعاون مع وكالات التعاون الوطنية.

245- وسوف تيسر اختبارات القدرات، والتدريب وسياسات التنقل المنقحة تحويل الموظفين من المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية إلى المكاتب القطرية. وبذلك يصبح التعيين في وظيفة الممثل القطري جزءاً عادياً من نظام التوظيف في المنظمة. وستواصل المنظمة إجراء مسوحات الموظفين العادية لرصد تطور التغييرات في الثقافة والإدارة.

246- وقد تطلب نقل المسؤوليات من المقر الرئيسي إلى المكاتب الميدانية فيما يتعلق بإدارة عمليات مشاريع الطوارئ تطبيق نموذج جديد لتوزيع تكاليف خدمة المشاريع. وسيخصص الآن للمكاتب القطرية 40 في المائة من تكاليف خدمة مشاريع الطوارئ استناداً إلى المهام التي تنفذها في مجال العمليات. وكان نصيب هذه المكاتب في النموذج السابق يبلغ نحو 15 في المائة أدرج جزء منها بصورة مباشرة في الاعتماد الصافي للمكاتب القطرية (4 ملايين دولار أمريكي)، وهو الجزء الذي حذف من الميزانية بعد تطبيق النموذج الجديد.

التخطيط وتحديد الأولويات وتعبئة الموارد

247- سيولى الاهتمام الواجب لضمان ملكية البلدان لتدخلات المنظمة على المستويات القطرية والإقليمية والإقليمية الفرعية. وستجري متابعة العمليات التشاركية للتخطيط وتحديد الأولويات من خلال أطر البرمجة القطرية على المستوى القطري. وسيقام تعاون وثيق على المستوى الإقليمي الفرعي مع منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية في استعراض وتدعيم ومعالجة الأولويات القطرية المشتركة التي يجري تحديدها من خلال عمليات مختلفة من بينها إطار البرمجة القطرية. وعلى المستوى الإقليمي سوف تتيح عملية الإعداد للمؤتمرات الإقليمية إجراء استعراض جماعي للأولويات الإقليمية المشتركة. وسيؤدي الدعم القوي المتواصل للمؤتمرات الإقليمية إلى مواصلة تحسين المدخلات الإقليمية في عملية تحديد الأولويات المؤسسية.

248- وتماشياً مع تنفيذ استراتيجية تعبئة الموارد وإدارتها وكجزء من دعم البرمجة القطرية الفعالة المقدمة للمكاتب الميدانية، سيستمر إتاحة التدريب لربط تعبئة الموارد بأطر البرمجة القطرية، وأطر النتائج الإقليمية، وللتمكن من تعبئة الموارد وإدارتها على المستوى الميداني. وسيُنصب تركيز خاص على تعبئة الموارد لأغراض التعاون بين بلدان الجنوب. وسيتم تيسير ذلك من قبل شبكة من جهات الاتصال بشأن تعبئة الموارد في المكاتب الميدانية.

النظم والإجراءات

249- بعد استكمال تنفيذ النظام العالمي لإدارة الموارد في النصف الأول من عام 2013، وتحديد فترة استقرار لما تبقى من العام، سوف تشهد الفترة 2014-2015 جهداً يرمي إلى إقامة نظام معلومات متكامل معتمد على الشبكة لتحقيق

التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي ووضع الميزانيات والرصد والإبلاغ فى جميع المواقع فى المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. وستقيم المنظمة النظام الأساسي الذي تقيس على أساسه أداء العمليات الرئيسية على المستوى القطري (مثل تعبئة الموارد والأمن وإدارة المشاريع).

250- وخلال الفترة 2014-2015، ستكفل إجراءات إدارة دورة مشاريع المنظمة التركيز الاستراتيجي لمشاريع المنظمة وجودتها. وفي حين سيجري تعديل دليل دورة المشاريع وتنقيحه لتحقيق متطلبات الأعمال الناشئة، سيستمر في الارتكاز على المبادئ التالية: (1) لا بد أن تدعم جميع المشاريع الوطنية الأولويات الموجودة في إطار البرمجة القطرية؛ (2) وستقر المكاتب الإقليمية المشاريع الوطنية والإقليمية الفرعية؛ (3) ينبغي أن يقيس رصد المشاريع المساهمات في النتائج المتفق عليها في إطار البرمجة القطرية؛ (4) ينبغي توفير الدعم الخارجي من أقرب موقع متخصص من المشروع؛ (5) دمج مشاريع الطوارئ والتنمية في برنامج واحد؛ (6) التوافق مع عمليات إصلاح الأمم المتحدة؛ (7) الالتزام بمعايير الثقة لدى شركاء الموارد.

251- وستقوم المنظمة بمواصلة توحيد وتحسين الإطار القانوني الذي تعمل بمقتضاه على المستوى القطري. وستغطي الاتفاقات المنقحة المقترحة مع البلد المضيف طرائق تنفيذ البرنامج القطري الذي يمول من المساهمات الطوعية ومن ثم إتاحة المزيد من التنفيذ الدينامي وحسن التوقيت للنشاطات ذات الصلة وعمليات التفاوض المبسطة. وعلاوة على ذلك، سوف تيسر عملية ترشيد مستوى المساهمات المستحقة على كل بلد مضيف، استناداً إلى التصنيف القطري الذي وضعه البنك الدولي، تسوية المساهمات وتحسين التنبؤ بالموارد في المكاتب القطرية.

252- وبعد استكمال التقييم المستقل "لتوحيد الأداء" وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2012 بشأن الاستعراض الرباعي السنوات الشامل للسياسات، سيجري اعتماد مبادرة توحيد الأداء باعتبارها أحد النماذج الرئيسية لتنسيق الأمم المتحدة على المستوى القطري. وقد شاركت المنظمة بصورة كاملة في العملية التجريبية، وتعمل الآن مع وكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة لوضع إجراءات تشغيلية موحدة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ومن المتوقع أن يزيد عدد الأفرقة القطرية للأمم المتحدة التي ستطبق، خلال الفترة 2014-2015، توحيد الأداء بمشاركة كاملة من مكاتب المنظمة القطرية والإقليمية.

253- وستشهد الفترة 2014-2015 أيضاً استعراض الإجراءات الخاصة بإسناد المسؤولية عن الدعم التقني واسترداد تكاليفه لمشاريع المنظمة لإدراج هذه الإجراءات بصورة أفضل في عمل الشبكات التقنية.

التغييرات في الوظائف

254- تبرز مقترحات التوظيف في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 التأثير الكامل للتغييرات التحويلية التي طبقت في فترة السنتين 2012-2013، جنبا إلى جنب مع المقترحات الإضافية التي وضعت في فترة السنتين 2014-2015 على النحو المبين أعلاه.

255- ويقدم الجدول 4 لمحة عامة لتطور الوظائف المدرجة في الميزانية بحسب الموقع والفئة في مرحلتين: (1) من وثيقة برنامج العمل والميزانية الأصلية للفترة 2012-2013 حتى الهيكل النهائي للفترة 2012-2013 على النحو الوارد في وثيقة التغييرات التحولية في الفترة 2012-2013 والتي وافق عليها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2012؛ (2) التغييرات الإضافية المقترحة في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2014-2015. ويبين الملحق الثامن عدد الوظائف الناشئة بحسب الرتبة والوحدة التنظيمية.

الجدول 4: تطور الوظائف المدرجة في الميزانية بحسب الموقع والفئة

فئة الرتبة	برنامج العمل والميزانية للفترة 2013-2012 (الوثيقة C2011/3)	التغييرات في الفترة 2012-2013	النهائي في الفترة 2013-2012 (الوثيقة CL 145/3)	التغييرات في الفترة 2014-2015	برنامج العمل والميزانية في الفترة 2014-2015
المقر الرئيسي	927	(15)	912	(1)	911
الفئة الفنية والفئات العليا	776	(84)	692	(5)	687
الخدمات العامة	1,703	(99)	1,604	(6)	1,598
مجموع المقار المكاتب الميدانية	529	44	573	4	577
الفئة الفنية والفئات العليا	885	(13)	872	0	872
الخدمات العامة	1,414	31	1,445	4	1,449
مجموع جميع المواقع	1,456	29	1,485	3	1,488
الفئة الفنية والفئات العليا	1,661	(97)	1,564	(5)	1,559
الخدمات العامة	3,117	(68)	3,049	(2)	3,047
المجموع					

ملاحظة: يشمل عدد الوظائف الفنية في المكاتب الميدانية في 2014-2015 عدد 32 موظفا منتدبا: 1 موظف اتصال، 4 مراجعين داخليين و5 موظفين للخدمات المالية و14 موظف استثمار و7 موظفين من شعبة تكنولوجيا المعلومات وموظف واحد صحة حيوان. وأدرجت الوظائف الخاصة بالموظفين المساعدين البالغة 25 في المائة في الأعداد الخاصة بالمقر الرئيسي.

256- وأدخلت المقترحات الواردة في الفترة 2014-2015 تغييرات محدودة على العدد الإجمالي للوظائف والمواقع في انتظار تقديم تخطيط العمل المفصل خلال 2013. وتأتي الوظائف الفنية الإضافية في المواقع الميدانية نتيجة لانتداب خمس وظائف لموظفين للخدمات المالية في المكاتب الإقليمية وعودة وظيفة موظف إعلام إلى المقر الرئيسي. ويعزى الانخفاض في الوظائف في المقر الرئيسي بالدرجة الأولى إلى تدابير الكفاءة الناشئة من إلغاء المكتب المباشر للمدير العام المساعد/الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة ومن تدابير الكفاءة في شعبة الخدمات الإدارية المتعلقة بالخدمات المعمارية ومركز الهاتف. وأضيفت ثلاث وظائف لتعزيز مكتب الشركاء والدعوة وتنمية القدرات.

الوفورات والمكاسب الناجمة عن زيادة الكفاءة

257- مازالت الوفورات والمكاسب الناشئة عن زيادة الكفاءة تمثل أولوية قصوى بالنسبة للمنظمة. ففي التغيير التحويلي الذي أدخله المدير العام في المنظمة، جعل ضرورة ترسيخ عقلية خاصة بقيمة النقود هي العنصر الأساسي في هذا التغيير، والسعي بالتالي إلى مواصلة تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في الطريقة التي تعمل بها المنظمة. وينعكس هذا التركيز بوضوح في الاستعراض الذي لم يجر من قبل لمستوى الكفاءات الذي بدأ منذ يناير/ كانون الثاني 2012، والذي يقدر تأثيره في فترة السنتين بنحو 67.6 مليون دولار أمريكي، كما يتبين من الجدول التالي⁴⁰:

الجدول 5: المكاسب الناجمة عن زيادة الكفاءة والوفورات في عام 2012

المبلغ في فترة السنتين	
(بآلاف الدولارات)	مكاسب الكفاءة والوفورات التي وردت في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 (الوثيقة C 2011/3)
	مكاسب الكفاءة والوفورات في خطة العمل الفورية
1,120	تبسيط إجراءات الموارد البشرية
2,460	تحديث السجلات والأرشيف
3,610	فريق المشتريات الموحد ونموذج المشتريات والعقود الجديد
2,000	تخفيض تكاليف السفر
600	مرفق الطباعة والتوزيع
760	تحسين حوكمة تكنولوجيا المعلومات
10,550	المجموع الفرعي لخطة العمل الفورية
	مكاسب الكفاءة والوفورات الأخرى
4,300	تجميد المكافآت واستخدام المتقاعدين
1,600	تنفيذ سياسة الإجازات الإجبارية بدل ساعات العمل الإضافية
1,500	تخفيض تكاليف السفر والمصروفات المتنوعة
4,000	تحسين عملية استرداد التكاليف
11,400	المجموع الفرعي للوفورات الأخرى
21,950	المجموع التقديري لترتيبات الكفاءة في فترة السنتين
	مكاسب الكفاءة والوفورات التي ساهمت في تحقيق 34.5 مليون دولار التي حددها المؤتمر
	<i>الوفورات التي تحددت في تعديلات برنامج العمل والميزانية (الوثيقة CL 143/3)</i>
5,000	التعديل المقترح في إنشاء الوظائف
3,000	التخفيض في حجم السفريات المقرر
2,000	تحسين التخطيط للمطبوعات
6,000	تحسين عملية استرداد تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية
6,000	تحسين عملية استرداد تكاليف خدمات الدعم التقني
	<i>الوفورات التي تحددت في تعديلات إضافية في برنامج العمل والميزانية (الوثيقة CL 144/3)</i>
1,000	تقليل أعداد الهواتف المحمولة
1,400	تطبيق نظام اللامركزية على أنشطة المشتريات
1,050	مبادرات التعاقد الخارجي والاستعانة بعناصر خارجية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وميزانية/ تسديد برنامج التعاون التقني، وغرفة البريد، والمحاضر الحرفية)، وتكامل خدمات اللغات
850	تمديد دورة تغيير المركبات والحواشيب الثابتة والمحمولة
26,300	المجموع الفرعي
	الوفورات الإضافية في الفترة 2012-2013 الناجمة عن الاستعراض المفصل للوظائف
11,800	الاستعراض المفصل للوظائف
2,100	وفورات الوظائف من مكتب الاتصالات والعلاقات الخارجية
5,400	وفورات أخرى من الوظائف الملتغاة في الوثيقة CL143/3
19,300	المجموع الفرعي
67,550	المجموع الكلي

⁴⁰ تحققت أيضاً مكاسب ملموسة ناجمة عن زيادة الكفاءة والوفورات في الفترة من عام 1994 إلى عام 2011، تقدر في مجموعها بنحو 111.9 مليون دولار سنوياً.

258- في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012 – 2013، قدرت تدابير الكفاءة في البداية بنحو 26.5 مليون دولار أمريكي، بما فيها الوفورات المتكررة خلال فترة السنتين وقيمتها 10.6 ملايين دولار أمريكي نتيجة لإجراءات تمت عن طريق خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة⁴¹. وقد تم تعديل هذا الرقم فيما بعد ليصبح 21.95 مليون دولار كما يتبين من الجدول أعلاه، ليعكس بذلك الوفورات التي لم تتحقق بسبب: (1) الإبقاء على مركز الخدمات المشتركة كما هو (1.9 مليون دولار) كما قرر المؤتمر⁴²، (2) إعادة سقف الأجور السابق المطبق على موظفي الأمم المتحدة المتقاعدين لجذب الأفراد المؤهلين منهم (2.6 مليون دولار أمريكي).

259- ولدى الموافقة على اعتمادات الميزانية للفترة 2012-2013، دعا المؤتمر في يوليو/ تموز 2011 إلى تحقيق المزيد من مكاسب الكفاءة، ووفورات لمرة واحدة، واستخدام الرصيد الذي لم ينفق في الفترة 2010-2011 وقيمته 34.5 مليون دولار⁴³. أما المزيد من مكاسب الكفاءة التي تم تحديدها، فلم تكن لتتحقق على حساب تنفيذ البرامج، وإنما تحققت أساساً في الهدفين الوظيفيين خاء وذال. ووصل المبلغ الإجمالي للوفورات ومكاسب الكفاءة الجديدة إلى 26.3 مليون دولار (أنظر الجدول 5). وتحقق الجزء الباقي من الرقم المستهدف عن طريق ترحيل رصيد لم ينفق في الفترة 2010-2011 وقدره 8.2 ملايين دولار، تم توجيهه إلى مصروفات المرة الواحدة في خطة العمل الفورية للفترة 2012-2013.

260- وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من توجه المدير العام نحو تحقيق "القيمة مقابل المال"، وبناء على توجيهات الأعضاء بتحديد المزيد من الوفورات، بدأ العمل في استعراض دقيق لإنشاء الوظائف في عام 2012، بتركيز خاص على الوظائف الشاغرة وتلك التي يمكن إلغاؤها نتيجة تبسيط إجراءات هذه الوظائف وتحقيق وفورات جديدة في مجال الكفاءة، في المجالات الإدارية على الأخص. وقد أسفر ذلك عن إلغاء 76 وظيفة أخرى، أغلبها يقع ضمن الهدفين الوظيفيين خاء وذال. وتحققت وفورات أيضاً عن طريق تعديل هيكل المكتب السابق للاتصالات والعلاقات الخارجية في المنظمة، وعن طريق نقل الموارد المخصصة لغير الموظفين المرتبطة بالوظائف التي ألغيت عند تعديل برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013⁴⁴ (بلغ مجموع الوفورات 19.3 مليون دولار أمريكي).

261- وأعيد تخصيص هذه الوفورات الإجمالية الإضافية البالغة 19.3 مليون دولار في التعديلات الأخرى المدخلة على برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 من أجل: (1) تعزيز هياكل وأعمال المكاتب اللامركزية لتحسين عمليات تحقيق النتائج على المستوى القطري؛ (2) إنشاء قدرة تخطيط استراتيجية؛ (3) معالجة الاحتياجات الإضافية

⁴¹ الفقرات 199-218 من الوثيقة C 2011/3

⁴² الفقرة 96(د) من الوثيقة C 2011/REP

⁴³ الفقرة 3 من القرار 2011/5.

⁴⁴ الفقرات 34 – 39 من الوثيقة CL 143/3

إلى الموارد من أجل العمل المتعدد التخصصات من خلال التمويل متعدد التخصصات؛ (4) الحفاظ على مستوى التمويل في مرفق الإنفاق الأمني⁴⁵.

وفورات الكفاءة في الفترة 2014-2015

262- كما حدث في الماضي، سوف يكون نطاق العمل من أجل تحسين الكفاءة شاملاً جامعاً في 2014-2015، ليغطي المنظمة بأسرها، حيث أنه ليست هناك بالطبع أي مجالات تطرح نفسها للاستثناء من الاستعراضات التي تجرى لإضافة القيمة أو لتبسيط العمليات.

263- وفي البداية، لا بد من فترة للتجميع ضمناً لإجراء التغييرات المطلوبة في طريقة تنفيذ المنظمة للبرامج، بحيث يمكن جعل المستويات العليا للكفاءات التي تم تحديدها منذ عام 2012 أمراً داخلياً تاماً. ففي الفترة 2014-2015 على سبيل المثال، سيستمر التركيز على تخفيض الحجم المقرر للأسفار، من خلال تحسين إدارة مقترحات الأسفار من جانب الإدارات والمكاتب، وعقد الاجتماعات بطريقة المؤتمرات عن بُعد وعقد المؤتمرات بواسطة الفيديو كلما كان ذلك ممكناً، دون الإضرار ببرنامج العمل. وعند تخصيص المبالغ لعام 2014، سيتم تحديد أهداف محددة لتكاليف السفر، وحصدها كجزء من وظائف مكتب الإستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد.

264- كما ستكون هناك متابعة دقيقة على مستوى المنظمة للخبراء الاستشاريين الذين يتم التعاقد معهم وغيرهم من الموارد البشرية من غير الموظفين، حتى يتسنى استخدام هذه الموارد أحسن استخدام. ويوفر استخدام الموارد البشرية من غير الموظفين المرونة اللازمة للاضطلاع بالأنشطة البرمجية، ولذلك من المهم توافر تمويل شامل كاف في هذا الصدد. وسيضمن تحسين الرصد والرقابة استخداماً أكثر إستراتيجية للموارد البشرية من غير الموظفين التي تدعم تنفيذ خطط العمل الخاصة بالأهداف الإستراتيجية.

265- ونظراً للطبيعة المنفردة للعملية التي سمحت بتحديد مستوى مرتفع للكفاءات لم يسبق له مثيل في عام 2012، ومع ضرورة فترة التجميع السابق ذكرها، يجري الآن تحديد تدابير واقعية لوفورات الكفاءة الإضافية للفترة 2014-2015، مع توقع وفورات قيمتها عشرة ملايين دولار في هاتين السنتين. وقد تم تعديل ميزانيات الإدارات/المكاتب على أساس الوفورات المتوقعة وإعادة تخصيص هذه الموارد كما يتبين من القسم جيم في برنامج العمل والميزانية "موجز/احتياجات".

⁴⁵ الفقرات 52-67 من الوثيقة CL 144/3

التعاقد الخارجي والاستعانة بعناصر خارجية في الخدمات المالية والإدارية

266- سيجري استعراض عدة مهام مالية وإدارية لمعرفة إمكانية التعاقد الخارجي والاستعانة بعناصر خارجية في الاضطلاع بها. واتباعاً لممارسة الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها، من المنتظر أن توكل خدمات التحويل الهاتفي إلى دائرة الأمن ومن ثم تخفيف الحاجة إلى إنشاء قدرة إدارية مكرسة لهذا الغرض.

267- وعلى امتداد السنوات العشر الأخيرة، انتقلت المنظمة بشكل متزايد من الاعتماد على قدرة داخلية دائمة للخدمات المعمارية والهندسية إلى الاحتفاظ بفريق رئيسي صغير. وسيتم المضي قدماً في السعي إلى تحقيق المزيد من الوفورات في هذه المجالات.

268- وقد انخفض عدد موظفي المشتريات في المقر الرئيسي خلال فترة السنتين 2012-2013. وسيطلب تطبيق اللامركزية على المشتريات وتمكين المكاتب القطرية تركيز وظيفة المشتريات في المقر الرئيسي بدرجة أكبر على التدعيم والرصد. وسوف تتيح مواصلة تبسيط العملية فضلاً عن بناء القدرات المحلية وزيادة عدد موظفي المشتريات الدوليين على المستوى الوطني الفرص لخفض الأنشطة المعتمدة على المعاملات في المقر الرئيسي.

تعاون وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها في أعمال الإدارة والتشغيل

269- يحرز أيضاً تقدم في التعاون في عمليات الإدارة وتصريف الأعمال بين وكالات الأمم المتحدة الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها، وكمثال، فإن أي جدول جديد لمرتبات موظفي الخدمة العامة سوف ينفذ بصورة مشتركة، وسوف تواصل مجموعة العمل الاستشارية المشتركة دراسة الخطة الحالية لإنهاء خدمة موظفي الخدمة العامة لمواءمتها مع الخطة الوطنية؛ كما تم تشكيل مجموعة عمل لاستعراض إعانة الإيجار الحالية في روما، بحيث تتسق مع النظام الموحد للأمم المتحدة.

الوظائف من مستوى مدير

270- لدى متابعة تدابير القيمة مقابل المال، وتحسين توازن الوظائف الإدارية داخل المنظمة، سيجري استعراض تحليلي للوظائف من مستوى مد 1 في الفترة 2014-2015. وسيرتكز هذا الاستعراض على مبادئ مبادرة خفض المناصب العليا التي أدت إلى إلغاء 40 وظيفة من مستوى مدير، وتنفيذ الإجراء 3-71 من خطة العمل الفورية الذي يهدف إلى إقامة نظام متنسق للرتب المزدوجة للوظائف ف5/مد 1 ومد 1/مد 2. وعلاوة على ذلك، سيجري أيضاً استكشاف فرص توسيع نطاق الرتب من الرتب الفنية.

الوفورات الإضافية من إجراءات خطة العمل الفورية والوفورات الأخرى

271- من المنتظر أيضاً تحقيق وفورات إضافية من إجراءات خطة العمل الفورية التي بدأت في فترة السنتين 2012-2013، في مجالات المشتريات، وإدارة السجلات، وعمليات الموارد البشرية.

رصد الأداء وتقييمه

272- يطرح النموذج المستند إلى النتائج وإطار الرصد اللذين تم وضعهما (انظر الجزء جيم من الخطة المتوسطة الأجل) أساساً لتصميم نظام لرصد الأداء التنظيمي ودعمه، وهو النظام الذي سيضعه مكتب الإستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد في عام 2013. وسوف يقوم النظام على الخبرة ونهج تنقيح مصفوفة الإدارة والتقدير الحالي لوظيفة التقييم.

273- وفضلاً عن ذلك، أخذت الأجهزة الرئاسية علماً في عام 2012 ببدء تقدير سريع لوظيفة التقييم في المنظمة بغرض معالجة ما يلي: (1) عدم وجود تغطية للتقييم الداخلي تركّز على التعلم لكي تستخدمها الإدارة، (2) مشكلات التداخل والتناقض وكفاءة جميع وظائف الرقابة في المنظمة.

274- يؤدي التقييم دوراً هاماً في المنظمة من خلال بلورته لفهم مشترك لنقاط القوة والضعف، ويقوم بدور تحفيزي لإدخال تحسينات تنظيمية مستمرة. وهو عنصر رئيسي في وظائف الرقابة في المنظمة، يوفر المساءلة أمام الأعضاء وأمام المدير العام، ويسهم في التعلم المؤسسي بتحويل الدروس إلى حلقة قوية من المعلومات المرتدة.

275- وتقع المسؤولية الوظيفية عن التقييم في المنظمة على عاتق مكتب التقييم الذي أنشئ بشكله الحالي لكتابة تقارير ثنائية في عام 2010 كجزء من عملية الإصلاح التي خرجت من التقييم الخارجي المستقل. ويركز مكتب التقييم على عمليات التقييم الإستراتيجية والمواضيعية للأجهزة الرئاسية والتقييمات على المستوى القطري، وتلك التي تمول من المساهمات الطوعية. وتماشياً مع الإجراء 2-78 من خطة العمل الفورية وحسب ما أكدته المؤتمر في 2011 يجري الوصول بالموارد الخاصة بمكتب التقييم إلى مستوى 0.8 في المائة من الاعتماد الصافي في الفترة 2014-2015.

تعبئة الموارد وتخصيصها

276- أفضت رؤية التغيير التحولي إلى استعراض الإطار الاستراتيجي للمنظمة باستخدام عملية التفكير الاستراتيجي من أجل إعادة توجيه جهود المنظمة ومواردها بطريقة مركزة. فتحديد عدد أقل من الأهداف الإستراتيجية الشاملة المدرجة في إطار قوي للنتائج يتطلب إيجاد طريقة جديدة للعمل تقوم على نهج أكثر تعاونية وتآزراً في الأنشطة، يكون مدعوماً بتعميم لعمليات الأعمال والتعديلات الهيكلية، ومدفوعاً بقدر أكبر من التكامل في عمليات التخطيط والبرمجة واستخدام الموارد.

277- وبناء على ذلك، فإن موازنة تعبئة الموارد وتخصيصها مع الإطار الاستراتيجي المراجع سيكون أساسيا في 2014-2015. ولكي يكون لعملية الموازنة دلالتها، فإن المنظمة ستستفيد من الإستراتيجية الحالية لتعبئة الموارد وإدارتها، وستزيد من أولوية الأهداف الإستراتيجية، وستنظم القدرات والحوكمة الداخلية المناسبة لتعبئة الموارد وتخصيصها على أفضل وجه، وستواصل إقامة قاعدة صلبة وموسعة للشراكات في موارد المنظمة، مع التركيز على زيادة نصيب التمويل المجمع والتمويل المخصص دون قيود.

278- وستكون الأهداف الإستراتيجية الجديدة للمنظمة القوى المحركة لمجالات التركيز المؤثرة في هذه المجالات الحاسمة الأهمية. وسيسمح ذلك بالتنسيق والوضوح في التواصل مع تيسير الاتصالات المعززة لوظائف الدعم.

279- وبالإضافة إلى زيادة القدرات في مجالي الاتصالات والشراكات، فإن تعزيز الأدوار والمسؤوليات عن تعبئة الموارد والتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي دخلت كلها في التغيير التحولي لإدارة التعاون التقني في الفترة 2012-2013، سيؤدي إلى تحسين جهود تعبئة الموارد، بما في ذلك على المستوى الميداني.

280- وستسمح الإجراءات المذكورة أعلاه للمنظمة بأن تسعى إلى الاستفادة من مجال أوسع للموارد من المساهمات الطوعية، واستخدام الموارد بطريقة أكثر إستراتيجية وتكاملاً، وتجميع الجهود، واتساق الأنشطة دعماً لأهداف المنظمة وأغراضها.

التغييرات الأخرى

خدمات اللغات

281- وافق المجلس، في دورته الأربعين بعد المائة في ديسمبر/ كانون الأول 2010، على نموذج تشغيلي جديد لتحسين خدمات اللغات، أقرته لجنة المالية في دورتها الخامسة والثلاثين بعد المائة في أكتوبر/ تشرين الأول 2010، ونصت الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 على تنفيذ تدابير مبدئية في الفترة 2010-2011، بما يؤدي إلى التنفيذ الكامل لهذا النموذج في السنوات التالية. ويقترح برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 تخفيض التكاليف الإدارية المرتبطة بالمجموعات، بتوفير أموال لوظائف رؤساء مجموعات اللغات، ومن ثم تقليل معدلات التكاليف المستردة.

العملية المحسنة لاسترداد التكاليف

282- أدرجت العملية المحسنة لاسترداد التكاليف التي أقرها المجلس في دورته الثالثة والأربعين بعد المائة في ديسمبر/ كانون الأول 2011⁴⁶ ضمن ميزانية الفترة 2014-2015. ولعلنا نذكر أن هذه العملية قد وضعت استجابة لطلب المؤتمر العام للمنظمة، الذي حث المنظمة في يوليو/ تموز 2011 على أن تطبق بحزم إجراءات إدارية وتشغيلية محسنة لدعم استرداد التكاليف من أنشطة ممولة من خارج الميزانية، بما في ذلك من مجالات مثل التكاليف على المستوى القطري، والأمن، ونظم المعلومات والتكنولوجيا. كما طلب من المنظمة وضع آليات جديدة، للاستفادة من خبرات وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لاسيما زيادة تكاليف موظفي المشاريع لاسترداد تلك التكاليف التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى العاملين في البرامج والمشاريع.

283- ويقدر المبلغ الناجم عن العملية المحسنة لاسترداد التكاليف في الفترة 2014-2015 بنحو 12.5 مليون دولار، منها 6 ملايين دولار مخصصة لتحقيق هدف تحسين استرداد تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي، أما الاسترداد الإضافية فسوف يعاد توزيعها لدعم الوحدات ذات الصلة (وفي مقدمتها شعبة تكنولوجيا المعلومات وإدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية).

⁴⁶ الفقرة 27 من الوثيقة CL 143/REP

جيم- أهم الأبعاد المالية والمتعلقة بالميزانية

284- يحسب هذا الجزء الاحتياجات اللازمة للتمويل الكامل لبرنامج العمل الممول من الاشتراكات المقررة بالمحافظة على القوة الشرائية للاعتمادات/الصادفة المقترحة. وهو يصف تقدير الزيادات في التكاليف والتغيرات الإضافية الأخرى في الانتقال من فترة السنتين 2012-2013 إلى فترة السنتين 2014-2015.

الزيادات المتوقعة في التكاليف

المنهجية والسياق

285- تتبع منهجية حساب الزيادة في التكاليف في برنامج العمل والميزانية 2014-2015 النهج الذي سبق أن وافق عليه كل من لجنة المالية والمجلس والمؤتمر. وتغطي تقديرات الزيادة في التكاليف إعادة حساب تكاليف مدخلات البرنامج العادي من المستوى الذي كانت عليه في الفترة 2012-2013 إلى المستوى الذي ستكون عليه في الفترة 2014-2015 لتنفيذ برنامج العمل، أي ما يتعلق بشؤون الموظفين والسلع والخدمات. وتوضع تقديرات الزيادات في التكاليف على أساس كل سنتين من خلال: تسويات التكاليف الفعلية التي تجري في فترة السنتين الحالية (توزيع التكاليف على فترة السنتين)؛ والتسويات المتوقعة في تكاليف الوحدة التي ستسري في فترة السنتين التالية (التضخم)؛ وعنصر انقضاء الوقت في ما يتعلق بالوظائف الثابتة.

286- توزيع التكاليف على فترة السنتين هو الأثر المالي الإضافي في الفترة 2014-2015 المترتب على تسويات تكاليف الموظفين التي تحدث في الفترة 2012-2013. وهو نتيجة لعاملين هما:

- إدراج اعتمادات غير كافية أو زائدة في الميزانية للتكاليف في فترة السنتين الحالية (2012-2013)، أي الاختلاف في تكاليف الموظفين الفعلية لكل شهر عمل عن تقديرات الميزانية التي أعدت قبل عامين؛
- تطبيق تسويات التكاليف الجارية (2012-2013) التي سرى مفعولها في مرحلة زمنية ما أثناء فترة السنتين 2012-2013 (وكانت مدرجة أو غير مدرجة في الميزانية) على فترة 24 شهراً كاملة في فترة السنتين 2014-2015.

287- وهكذا، فإن توزيع التكاليف على فترة السنتين يعكس بطريقة موضوعية الأثر المالي للأحداث التي وقعت بالفعل أو المتوقع وقوعها قبل تنفيذ ميزانية الفترة 2014-2015. ومعظم التغيرات في تكاليف الموظفين التي تُنفذ أثناء فترة السنتين هي نتيجة لتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتحركات الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية في المكاتب الميدانية تساهم أيضاً في توزيع التكاليف على فترة السنتين بقدر ما تختلف عن أسعار الصرف المعمول بها في فترة السنتين السابقة. وبناء على ذلك، فإن الانعكاسات المالية لتوزيع التكاليف على فترة السنتين هي في الأساس مسألة واقع ومسألة حساب، وليست مسألة

حدس أو تخطيط طويل الأجل. وتستند تقديرات التكاليف الحالية لما بعد انتهاء الخدمة إلى آخر نتائج التقييم الاكتواري لخطط الالتزامات الخاصة بالموظفين (التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، وصندوق التعويضات). وتقوم كل منظمة من المنظمات التي تتخذ من روما مقراً لها بإجراء هذا التقييم الاكتواري في كل سنة.

288- ويمثل/التضخم أثر التكاليف في الفترة 2014-2015 الناشئ عن تلك التسويات المتوقع أن تحدث في أوقات مختلفة في فترة السنتين التالية. وتقديرات التضخم المتعلقة بالمرتبات والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية والبدلات مستمدة من التنبؤات الخارجية حديثة العهد (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، والأرقام الدليلية للأجور الاسمية، وسعر الصرف حسب الموقع) الصادرة عن وحدة المعلومات الاقتصادية، والبيانات التي تنشرها أجهزة موثوقة من قبيل لجنة الخدمة المدنية الدولية، والتحقق المستقل.

عرض عام لتقديرات الزيادات في التكاليف

289- لقد حُسبت الزيادات في التكاليف من أجل الاعتمادات الصافية المقترحة للفترة 2014-2015 بمبلغ قدره 54.4 مليون دولار أمريكي، أي زيادة في التكاليف لفترة السنتين بنسبة 5.4 في المائة، تعادل زيادة سنوية بنسبة 3.5 في المائة.

290- ويتمشى مجموع الزيادات في التكاليف مع الزيادات في التكاليف المتعلقة بفترات السنتين السابقة، كما هو مبين في الجدول 6.

الجدول 6: التسلسل الزمني للزيادات في التكاليف*

(بملايين الدولارات الأمريكية)			
فترة السنتين	إجمالي الميزانية المعتمدة	منها إجمالي الزيادات في التكاليف	النسبة المئوية لصافي زيادات التكاليف في الميزانية
2013-2012	1,005.6	37.8	3.9%
2011-2010	1,000.5	47.9	5.0%
2009-2008	929.8	101.4	12.2%
2007-2006	765.7	44.6	6.2%
2005-2004	749.1	33.0	4.6%
2003-2002	651.8	47.7	7.9%
2001-2000	650.0	31.3	5.1%

* مصدر هذه البيانات هو كما يلي

2013-2012: قرار المؤتمر 2011/5

2011-2010: قرار المؤتمر 2009/3

2009-2008: الجدول 5 في الفقرة 225 من الوثيقة C2007/3 وقرار المؤتمر 2007/3

2007-2006: الحاشية 29 في الوثيقة C 2005/3

2005-2004: حُسبت من جدول برنامج العمل والميزانية المنقح الوارد في الفقرة 10 (الوثائق JM04.1/2 - FC 107/14 - PC91/3)

2003-2002: مستمدة من الجدولين الواردين في الفقرتين 162 و197 من الوثيقة C 2001/3

2001-2000: الجدول الوارد في الفقرة 141 من الوثيقة C 99/3

291- ويرد تلخيص للزيادات المقدرة في التكاليف للفترة 2014-2015 حسب فئة المدخلات في الجدول 7 وخدمات الموظفين مسؤولة عن الغالبية العظمى (46.6 مليون دولار أمريكي أو 6.1 في المائة) من إجمالي الزيادات في التكاليف، ويرد أدناه تفسير تفاصيل الزيادات في التكاليف حسب الفئة.

الجدول 7: ملخص الزيادات في التكاليف تحت الاعتمادات الصافية في الفترة 2014-2015 بسعر الصرف الوارد في ميزانية الفترة 2012-2013*

(بملايين الدولارات الأمريكية)					
النسبة المئوية من مجموع الزيادات في التكاليف حسب كل عنصر من عناصر التكلفة	النسبة المئوية لزيادة التكاليف (عن فترة السنتين) (هـ=د/ب)	الزيادات في التكاليف للفترة 2014-2015 (د=ب+ج)	التضخم (ج)	التوزيع على فترة السنتين (ب)	الاعتمادات الصافية المقترحة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 بتكاليف الفترة 2012-2013 (أ)
					خدمات الموظفين
48%	3.6%	26.0	21.0	5.0	715.5 الرواتب والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية والبدلات
38%	39.2%	20.6	-	20.6	52.6 استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
86%	6.1%	46.6	21.0	25.6	768.1 مجموع خدمات الموظفين
14%	3.2%	7.8	7.8	-	247.5 مجموع السلع والخدمات
100%	5.4%	54.4	28.8	25.6	1,015.6 مستوى الميزانية للاعتمادات الصافية والاحتياجات الإضافية

* يعكس توزيع الميزانية بحسب فئات المدخلات المبين في العمود المعنون "برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 الاعتمادات الصافية المقترحة بتكاليف الفترة 2012-2013" مجموعة المدخلات المقترحة في المقترح الخاص بفترة السنتين 2014-2015 بتكاليف الفترة 2012-2013. والأرقام مقربة إلى أقرب عُشر.

خدمات الموظفين

292- تشمل خدمات الموظفين جميع تكاليف الموظفين، بما في ذلك المرتبات، والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية، وبدلات الإعاقة، والضمان الاجتماعي، والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بالموظفين، واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة سواء لفئة الموظفين الفنيين أو فئة موظفي الخدمات العامة. وتأتي الزيادات في تكاليف خدمات الموظفين من القرارات المتعلقة بالنظام الموحد للأمم المتحدة، بعد استعراضه من لجنة الخدمة المدنية الدولية وموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه، ومن عوامل خارجية أخرى من قبيل أسعار الصرف السائدة في الأسواق. وهذا العنصر الأخير له أهمية خاصة بالنسبة لتكاليف الموظفين في المكاتب الميدانية حيث ترتفع العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي. وتنطبق الزيادات التي تقرها لجنة الخدمة المدنية الدولية بحسب الموقع وفئة الموظفين عندما تحدث.

293- ويقدر أن خدمات الموظفين سوف تزيد بنسبة قدرها 6.1 في المائة مقارنةً بفترة السنتين السابقة (أي بنسبة قدرها 4.1 في المائة في السنة) وأنها ستمثل 46.6 مليون دولار أمريكي من (أي نسبة قدرها 86 في المائة من المجموع) الزيادات في التكاليف التي يرد تلخيص لها في الجدول 7. ويُعزى إلى توزيع التكاليف على فترة السنتين مبلغ قدره 25.6 مليون دولار أمريكي (أي التأثير المالي الإضافي في الفترة 2014-2015 لتسويات تكاليف الموظفين التي تحدث في فترة السنتين الحالية)، بينما يقدر التضخم بمبلغ قدره 21 مليون دولار أمريكي (أي أثر التسويات المتوقع سريانها اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2014 بالنسبة للتكاليف).

294- وقد نشأ توزيع تكاليف قدرها 25.6 مليون دولار أمريكي على فترة السنتين نتيجة لمزيج من العوامل المختلفة التالية:

(أ) حدوث زيادة إجمالية في التكاليف الخدمية الحالية لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة أعلى من التكاليف المدرجة في الميزانية بمبلغ قدره 20.6 مليون دولار أمريكي وذلك استناداً إلى التقييمات الاكتوارية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 وإلى التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة حسب التقييم في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012؛⁴⁷

(ب) تأثير متوسط عوامل من قبيل تأثيرات أسعار الصرف في المكاتب الميدانية على تكاليف المرتبات الصافية بالنسبة لجميع المواقع؛

(ج) حدوث زيادة كبيرة في تكاليف موظفي الفئة الفنية في المقر الرئيسي في عام 2012 مقارنةً بزيادة مدرجة في الميزانية قدرها 2.5 في المائة بسبب تطبيق قاعدة الإثني عشر شهراً أي المقارنة بين حركة مستوى المعيشة في روما وفي نيويورك عام 2011. ومن المتوقع حدوث زيادة قدرها 2.0 في المائة في ما يتعلق بعام 2013، وهو ما يقل قليلاً عن المبلغ المدرج في الميزانية، ويتمشى مع الرقم الدليلي لأسعار المستهلكين في وحدة المعلومات الاقتصادية؛

(د) عدم حدوث تغيير في جدول مرتبات موظفي الخدمة العامة في المقر اعتباراً من 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، مع الأخذ في الاعتبار نتيجة مسح المرتبات في 2012. وكانت هناك زيادة بنسبة 2.5 في المائة⁴⁸ أدرجت في الميزانية لعام 2013؛

(هـ) حدوث زيادة بأقل مما هو مدرج في الميزانية في مرتبات فئة الموظفين الفنيين الداخلة في حساب المعاش التقاعدي لعام 2013 بناء على توقعات وحدة المعلومات الاقتصادية للرقم الدليلي لأسعار المستهلكين بالنسبة للدولار الأمريكي (2.4 في المائة مقابل 3.6 في المائة مدرجة في الميزانية). وتتم مراجعة الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، عند تعديل الأجر الصافي لمرتبات الموظفين الفنيين في نيويورك مراعاة للتغيير في تكاليف المعيشة؛

⁴⁷ الوثيقة FC 148/5

⁴⁸ الوثيقة FC 147/12 توصيات لجنة المالية وقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية والمجلس المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والجمعية العامة (بما فيها التغييرات التي تطرأ على جدول المرتبات والعلاوات).

(و) حدوث زيادة في تكلفة خطة التأمين الطبي الأساسي أقل من الزيادة المدرجة في الميزانية سواء في ما يتعلق بموظفي الفئة الفنية أو فئة الخدمات العامة، تعزى بصفة رئيسية إلى الوفورات الناجمة عن تدابير شتى لاحتواء التكاليف التي أدخلتها الأمانة (لم تحدث زيادة في سنة 2012 وزيادة قدرها 5 في المائة في سنة 2013 كما هو مدرج في الميزانية)؛

(ز) انخفاض تكاليف استحقاقات السفر عن التكاليف المدرجة في الميزانية نتيجة لتطبيق سياسة جديدة في عام 2012 تفضي بعدم دفع مبلغ مقطوع مقابل شحن الأمتعة غير المصحوبة براكب في الأجازات لزيارة الوطن أو لزيارة الأسرة.

295- من المتوقع حدوث زيادة تضخمية في التكاليف قدرها 21 مليون دولار أمريكي في الفترة 2014-2015 في ما يتعلق بخدمات الموظفين استناداً إلى التقديرات الخاصة بشتى عناصر التكاليف، مثل:

(أ) توقع زيادة بنسبة قدرها 2 في المائة في مرتبات الموظفين الفنيين في المقر الرئيسي في عام 2014 وعام 2015، تماشياً مع التنبؤات الخاصة بالرقم الدليلي لأسعار المستهلكين في إيطاليا (1.9 و 2.1 في المائة على الترتيب)؛

(ب) توقع حدوث زيادات تضخمية مختلفة في مرتبات موظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المواقع الميدانية، مع مراعاة عوامل مثل التضخم، وتقلبات أسعار الصرف، والأنماط السابقة للزيادات مؤخراً. وتتنبأ الأرقام الدليلية لأسعار المستهلكين التي تصدر عن وحدة المعلومات الاقتصادية والأرقام الدليلية لمتوسط الأجور الإسمية حدوث زيادات تتراوح من 2.0 في المائة إلى 8.0 في المائة كل سنة خلال الفترة 2014-2015 في أقاليم ومواقع شتى لمنظمة الأغذية والزراعة وجود كبير فيها. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تصل معدلات التضخم في غانا، حيث يوجد لمنظمة الأغذية والزراعة مكتب إقليمي، إلى 7.8 في المائة في سنة 2014 وإلى 8 في المائة في سنة 2015؛

(ج) طبقت زيادتان بنسبة 2.5 في المائة و 2.2 في المائة على أجر موظفي الفئة الفنية الداخل في حساب المعاش التقاعدي في سنة 2014 وسنة 2015 على الترتيب، تماشياً مع تنبؤات الرقم الدليلي لأسعار المستهلكين الصادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية والمتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية؛

(د) توقع حدوث زيادة سنوية في التكاليف الطبية في 2014-2015 حسب التضخم الطبي في التقييم الاكتواري الذي أجري في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2011 (4 في المائة و 5 في المائة)؛

(هـ) توقع حدوث زيادة سنوية قدرها 2 في المائة في تكاليف استحقاقات السفر، أخذاً في الحسبان، كمتوسط، الزيادة في الرقم الدليلي لأسعار المستهلكين لبعض مقار العمل وتقلبات أسعار صرف العملات. ولا توجد تغييرات ملموسة بحسب توقعات صناعة السفر ولا في سياسة المنظمة؛

(و) حدوث زيادة بنسبة قدرها 3 في المائة في تكاليف منحة التعليم استناداً إلى الاتجاه السابق وتنقيح مستوى منحة التعليم وتكلفة الإقامة الداخلية الذي أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(ز) عدم حدوث زيادة جديدة في التكاليف الحالية لخدمة الموظفين بعد انتهاء الخدمة في التقديرات الاكتوارية في المستقبل. وسوف تكون التقديرات في التقارير التالية في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2013 و2014 مبنية على الإنفاق في 2014-2015. وستكون هذه إحدى المجالات التي تتسم بمخاطر شديدة والتي ينبغي إدارتها أثناء التنفيذ.

296- وقد أبلغت أجهزة منظمة الأغذية والزراعة الرئاسية بأن تكاليف الموظفين من الصعب التكهّن بها على الرغم من نظام المعلومات المحسن الذي يُستخدم لتحليل أنماط التكاليف الحالية وتحديد الاتجاهات تحديداً كميّاً⁴⁹ مما يؤدي إلى اختلافات عن تقديرات الميزانية التي تُعد قبل تنفيذ الميزانية. وكمثال، وكما لوحظ أعلاه في الفقرة (ز)، فإن التقلبات الاكتوارية في نهاية عام 2013 و عام 2014 يمكن أن تؤدي إلى تقلبات ملموسة من الافتراضات الحالية. وبالمثل، من الصعب التنبؤ بتقلبات أسعار العملة في المواقع الأخرى بخلاف المقر. ويجب إدارة أي اختلاف ضمن الاعتماد المدرج في الميزانية لفترة السنتين، مما يتطلب إدخال تعديلات على البرامج أثناء دورة التنفيذ من أجل إدارة هذه التكاليف غير المدرجة في الميزانية، وتظهر التسويات ضمن توزيع التكاليف على سنتين، في ما يتعلق بفترة السنتين التالية.

السلع والخدمات

297- يدخل ضمن مجموع السلع والخدمات، الموارد البشرية الأخرى، والسفر، ومصروفات التشغيل العامة، والأثاثات، والمعدات، وبيبين تضخماً تقديرياً يبلغ 7.8 ملايين دولار أمريكي، وهو ما يعادل زيادة بنسبة قدرها 3.2 في المائة في فترة السنتين (أو زيادة بنسبة قدرها 2.1 في المائة لكل سنة). وهذا الرقم أقل كثيراً من الرقم الدليلي لأسعار المستهلكين الذي تتنبأ به وحدة المعلومات الاقتصادية بالنسبة لإيطاليا (1.9 في المائة و 2.1 في المائة لسنة 2014 و 2015، على التوالي، ويطبق الرقم الدليلي لأسعار المستهلكين بالنسبة للعالم (3.5 في المائة و 3.4 في المائة في سنة 2014 و 2015 على التوالي) على نفقات جميع المواقع.

298- ويضم برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 الاحتياجات التقديرية من السلع والخدمات المقدرة بشكل عام استناداً إلى المساهمات المتوقعة لتحقيق النتائج التنظيمية. وعند وضع الزيادة التقديرية في السلع والخدمات، أُجري تحليل لأنماط الإنفاق المحتملة بحسب فئة التكاليف، استناداً إلى عمليات الإنفاق السابقة. والمنتظر أن يكون نمط الإنفاق على السلع والخدمات في 2014-2015 مماثلاً.

⁴⁹ الوثيقة FC 113/10 معاملة الاختلاف في تكاليف الموظفين

299- وسيستمر رصد الاتجاهات والقرارات التي يمكن أن تؤثر على الزيادات التقديرية في التكاليف، وسيجري إبلاغ الأجهزة الرئاسية بأي تغييرات كبيرة في افتراضات وتقديرات الزيادات في التكاليف قبل انعقاد المؤتمر في يونيو/حزيران 2013.

عنصر انقضاء الوقت

300- عنصر انقضاء الوقت هو تخفيض اعتمادات الميزانية للتكاليف التقديرية للوظائف الثابتة لأن بعض الوظائف ستظل شاغرة لبعض الوقت نتيجة لتنقلات الموظفين. وتستند منهجية عنصر انقضاء الوقت، التي وافق عليها المجلس في دورته السابعة بعد المائة، إلى ثلاثة جوانب:

- (1) معدلات دوران الموظفين، كما تقاس من خلال انتهاء الخدمة؛
- (2) أوقات التوظيف المعيارية؛
- (3) المدى المتوقع لحالات انتهاء الخدمة، حتى يمكن توقع إجراءات التعيين وتقليل الفترات السابقة على التعيين بناء على ذلك.

301- ووفقاً للمنهجية المعمول بها، فقد طبقت فترة خمس سنوات كمتوسط متحرك (أي من 2008 حتى 2012) لحساب معدلات دوران الموظفين. وهو ما يسفر عن معدل دوران يبلغ في المتوسط 6.25 في المائة لموظفي الفئة الفنية و5.97 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة. ومقارنةً بالمتوسط المتحرك البالغ خمس سنوات والمستخدم في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013، انخفض معدل دوران الموظفين من الفئة الفنية بنسبة قدرها 0.48 في المائة وبنسبة قدرها 0.24 في المائة في حالة موظفي فئة الخدمات العامة. والوقت المعياري السابق على التعيين الذي يجري تطبيقه هو كما يلي: بالنسبة لموظفي الفئة الفنية 42 أسبوعاً، أي 0.81 سنة؛ وبالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة 25 أسبوعاً أي 0.48 سنة. أما مدى حالات انتهاء الخدمة الذي يمكن التنبؤ به فيحصل عليه من استعراض أسباب انتهاء الخدمة، الذي توجز نتائجه في الجدول 8.

الجدول 8: مدى إمكانية التنبؤ بإجراءات التوظيف

فئة الخدمات العامة		الفئة الفنية		فئة إنهاء الخدمة
عدد الأسابيع المتوقع	النسبة المئوية من الموظفين	عدد الأسابيع المتوقع	النسبة المئوية من الموظفين	
25 أسبوعاً	26%	42 أسبوعاً أو أكثر	48%	إنهاء متوقع للخدمة (مثل التقاعد الإلزامي)
8 أسابيع	51%	12 أسبوعاً	41%	إنهاء للخدمة متوقع لفترة محدودة (مثل الاستقالات بعد تقديم الإشعار المطلوب)
0 أسابيع	22%	0 أسابيع	11%	إنهاء للخدمة غير متوقع

302- وقد طبقت هذه النتائج لحساب عنصر انقضاء الوقت في الفترة 2014-2015 بنسبة 2.05 في المائة لفئة الموظفين الفنيين وبنسبة 1.64 في المائة لفئة موظفي الخدمة العامة. وبالمقارنة بالنسب المئوية المستخدمة في الفترة 2012-2013، يكون عنصر انقضاء الوقت قد انخفض بالنسبة لفئة الموظفين الفنيين (من 2.09 في المائة) وزاد بالنسبة لفئة موظفي الخدمة العامة (من 1.55 في المائة). ونظراً للتغير الطفيف الذي حدث في النسب المئوية من الفترة 2012-2013 إلى الفترة 2014-2015، لم يكن لعنصر انقضاء الوقت الجديد أي تأثير على تكاليف الموظفين عند تطبيقه على جميع المواقع، عدا المواقع القطرية ومكاتب الاتصال⁵⁰.

303- ويقدم الملحق العاشر عرضاً عاماً لاقتراح من جانب النتيجة التنظيمية قبل زيادة التكاليف وبعدها.

⁵⁰ بالنسبة لمكاتب الاتصال والمكاتب القطرية، وافق المؤتمر في عام 2009 على إلغاء عامل انقضاء الوقت.

العناصر الكفيلة بتحسين الأوضاع المالية للمنظمة والسيولة والاحتياطي فيها

لمحة عامة عن الأرصدة في الحساب العام وما يتصل به من حسابات

304- يمكن تقدير السلامة المالية للمنظمة فيما يتعلق بعناصرها الثلاثة في الحساب العام وما يتصل به من حسابات على النحو التالي:

- (أ) الحساب العام الذي يعكس النتائج التاريخية التجميعية لجميع الاشتراكات على الأعضاء، والإيرادات المتنوعة وغيرها من الإيرادات والتي تقابلها المصروفات التجميعية لتنفيذ برنامج العمل؛
- (ب) صندوق رأس المال العامل المرخص له بمستوى يبلغ 25.7 مليون دولار أمريكي. ووفقاً للقاعدة المالية 6-2، فإن الغرض الرئيسي من هذا الصندوق هو تقديم سلف مالية للحساب العام لتمويل المصروفات إلى أن يتم تحصيل الاشتراكات المقررة للميزانية. ويمكن أيضاً استخدام صندوق رأس المال العامل في تمويل نشاطات الطوارئ غير المنظورة في الميزانية؛
- (ج) حساب الاحتياطي الخاص أنشئ هذا الحساب بمقتضى قرار المؤتمر 77/27 في عام 1977 وجرى توسيعه بموجب قراري المؤتمر 81/13 و89/17، وتوجيه آخر من المؤتمر في 2005⁵¹، وهو يتولى حماية برنامج العمل والميزانية من تأثيرات التكاليف الإضافية غير المدرجة في الميزانية والناشئة عن التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف والاتجاهات التضخمية غير المدرجة في الميزانية. كم أن بإمكان الحساب أن يحول أموالاً إلى الحساب العام على أساس استردادها فيما بعد. واعتباراً من عام 2010 لا يسجل في حساب الاحتياطي الخاص سوى فروق أسعار تحويل العملات الأجنبية في التعاملات النقدية⁵². رغم أن الحساب مرخص له بمستوى 5 في المائة من ميزانية العمل الفعلية (وهو ما يعادل 50.3 مليون دولار في الفترة المالية 2012-2013)، ولم يحدث أي تجديد لحساب الاحتياطي الخاص منذ عام 1991.

305- ويرد موجز للأرصدة في الحساب العام وما يتصل به من حسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011⁵³ في الجدول 9:

الجدول 9: الأرصدة في الحساب العام وما يتصل به من حسابات حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011

بملايين الدولارات الأمريكية	
(641.3)	الحساب العام (العجز)
25.7	صندوق رأس المال العامل
20.0	حساب الاحتياطي الخاص
(595.6)	مجموع الحساب العام وما يتصل به من حسابات (العجز) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011

⁵¹ الفقرة 101 من الوثيقة C 2005/REP.

⁵² الفقرة 11 من الوثيقة CL 140/21.

⁵³ الوثيقة C 2013/5 A.

306- ويمثل الرصيد الصافي لمجموع الحساب العام وما يتصل به من حسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 انخفاضا قدره 623.1 مليون دولار أمريكي لدى مقارنته بفائض الحساب العام البالغ 27.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 1997، وهو التاريخ الذي أبلغت فيه المنظمة آخر مرة عن وجود رصيد موجب. ويرد موجز للعوامل الرئيسية التي أسهمت في هذا الانخفاض في الجدول 10.

الجدول 10: العجز في الحساب العام وما يتصل به من حسابات حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011

بملايين الدولارات الأمريكية	
27.4	مجموع الفائض في الحساب العام وما يتصل به من حسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 1997 ⁵⁴
135.1	الانخفاض في الاعتمادات الخاصة بالاشتراكات
(737.8)	تكاليف الخدمة السابقة غير الممولة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة
(59.3)	نفقات غير مدرجة في الميزانية
39.0	الفوائض/العجز الأخرى في 1998-2011 (صافي)
(595.6)	مجموع العجز في الحساب العام وما يتصل به من حسابات حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011

الانخفاض في الاعتمادات بشأن الاشتراكات

307- كانت سياسة المنظمة قبل الفترة 2006-2007 هي قيد اعتماد مقابل 100 في المائة من المبلغ المستحق من الاشتراكات القابلة للقبض من الدول الأعضاء إلى أن يأتي الوقت الذي يتم فيه تحصيل هذه الاشتراكات. وعدلت المنظمة سياستها ابتداء من الفترة 2006-2007 بحيث لا يتم قيد هذا الاعتماد إلا فيما يتعلق بالاشتراكات التي لا تعتبر في ظروف استثنائية قابلة للتحصيل. وأسفر الانخفاض في هذا الاعتماد من نهاية ديسمبر/كانون الأول 1997 إلى نهاية 2011 عن تحسين في رصيد الحساب العام بمبلغ 135.1 مليون دولار أمريكي.

تكاليف الخدمة السابقة غير الممولة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة

308- قيدت المنظمة باطراد خلال الفترة منذ عام 1997 القيمة الكاملة للالتزامات الخدمة السابقة المتصلة بخطة التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة على النحو الذي حدده التقييم الاكتواري الخارجي. وبلغ التأثير التجميعي الصافي على العجز في الحساب العام نتيجة للاعتراف بالالتزامات الخدمة السابقة الزائدة عن الاشتراكات الإضافية الصادرة لتمويل هذه الالتزامات خلال هذه الفترة مبلغ 737.8 مليون دولار أمريكي⁵⁵ حتى نهاية 2011.

⁵⁴ الصفحة 5 من الوثيقة C99/5

⁵⁵ كان مجموع الالتزامات غير الممولة المبلغ في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 يبلغ 817.7 مليون دولار أمريكي منها 750.4 مليون دولار للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة و67.3 مليون دولار أمريكي لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة.

309- واعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2008، اعتمدت المنظمة خطة استخدام طريقة "الممر" في الاعتراف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية. وبمقتضى هذه الطريقة، أرجئت المكاسب والخسائر الاكتوارية التي تتجاوز 10 في المائة من قيمة الالتزام الاكتواري واعترف بالمتوسط المتوقع لفترة العمل المتبقية للموظفين المشاركين في الخطة والذي يقدر حالياً بما يتراوح بين 9.4 و11.4 سنوياً ومن أصل مبلغ إجمالي قدره 246 مليون دولار أمريكي مؤجل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، يتعلق مبلغ 203.1 مليون دولار أمريكي بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة؛ ويتصل مبلغ 41.1 مليون دولار أمريكي بصندوق مدفوعات نهاية الخدمة؛ في حين يرتبط مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي بخطة مدفوعات نهاية الخدمة. ومع تطبيق نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ينتظر أن يتوقف العمل بطريقة الممر، مع الاعتراف على الفور بجميع المكاسب والخسائر. وإذا حدث أن سجلت المبالغ المرجأة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 في الكشوفات المالية، فإن العجز في الحساب العام سوف يزيد بما يعادل 246.0 مليون دولار.

المصروفات غير المدرجة في الميزانية

310- كان هناك، خلال الفترة منذ 1998، مصروفات غير مدرجة في الميزانية يبلغ مجموعها 59.3 مليون دولار أمريكي لا يقابلها تمويل وأسهمت في تدهور مجموع العجز في الحساب العام وما يتصل به من حسابات:

- (أ) رخص قرارا المؤتمر 97/7 و99/3 للمدير العام تغطية تكاليف إعادة توزيع الموظفين وانتهاء الخدمة بما يزيد عن الاعتمادات الصافية للميزانية المعتمدة للفترتين 1998-1999 و2000-2001 على التوالي. وقيدت التكاليف ذات الصلة البالغة 10.6 مليون دولار أمريكي⁵⁶ و8.4 مليون دولار أمريكي⁵⁷ على الحساب العام؛
- (ب) قيدت على الحساب العام دون تمويل مقابل المدفوعات الزائدة عن المبالغ التي حددها التقييم الاكتواري لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة والتي بلغت 9.4 مليون دولار أمريكي⁵⁸ في الفترة 2002-2003؛ و2.9 مليون دولار أمريكي في الفترة 2004-2005⁵⁹؛ و8.2 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007⁶⁰، وقد تم تحميلها على الحساب العام دون أن يتوافر لها تمويل مقابل؛
- (ج) قيدت على الحساب العام تكاليف الخدمة الجارية غير المدرجة في الميزانية والبالغة 13.4 مليون دولار أمريكي⁷ بخصوص التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة دون تمويل مقابل في الفترة 2006-2007؛
- (د) قيد مبلغ قدره 6.4 مليون دولار أمريكي⁷ على حساب الاحتياطي الخاص في الفترة 2006-2007 لتغطية جزء من الزيادة غير المنتظرة في مرتبات فئة الخدمات العامة في المقر الرئيسي.

⁵⁶ الوثيقة C 2001/5، ص 14، الملاحظة 11

⁵⁷ الوثيقة C 2003/5، ص 10، الملاحظة 10

⁵⁸ الوثيقة C 2007/5A، ص 12، الملاحظة 10

⁵⁹ الوثيقة C 2007/5A، ص 12، الملاحظة 9

⁶⁰ الوثيقة C 2009/5A، ص 7، الحاشية 6

الاحتياجات التجميعية لموازنة العجز في الحساب العام

311- كما جاء في تقارير الفترات المالية السابقة، فما لم تتخذ الأجهزة الرئاسية إجراءات ملموسة لمعالجة الالتزامات غير الممولة، فإن العجز المتراكم في الحساب العام سيواصل تدهوره. ويحدد هذا الجزء كمية المتطلبات اللازمة - لتسوية العجز في الحساب العام على الأقل لمعالجة الالتزامات المتكررة غير الممولة (تكاليف الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة) كما تظهر في حسابات المنظمة

312- كما يظهر بإيجاز في الجدول 11، فإن التمويل التجميعي اللازم في فترة السنتين 2014-2015 لتسوية عجز الحساب العام يصل إلى 46.8 مليون دولار أمريكي. وقد أعطت الأجهزة الرئاسية بالفعل توجيهات إيجابية بضرورة تمويل تكاليف الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة بمبلغ 35.1 مليون دولار، ومع ذلك، فإن الآليات الفعلية لمثل هذا التمويل ينبغي أن تتحدد في إطار برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2014-2015. وترد أدناه التفسيرات للعنصرين المذكورين في الجدول.

الجدول 11: الاحتياجات التجميعية لموازنة العجز في الحساب العام

عناصر لتحسين العجز التجميعي في الحساب العام للمنظمة	التمويل التجميعي في 2014- 2015 (بملايين الدولارات)
احتياجات متكررة لتمويل الالتزامات المتعلقة بالموظفين:	
تمويل التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة	35.1
تمويل التزامات الخدمة السابقة لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة	11.7
مجموع الاحتياجات التمويلية الإضافية للخصوم المتعلقة بالموظفين	46.8

تمويل تكاليف الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة

313- تمثل التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة حصة المنظمة في تكاليف مطالبات التأمين الصحي التي يتعين أن تسدها نيابة عن المتقاعدين طوال فترة العمر المتوقعة لهم استناداً إلى خدماتهم السابقة مع المنظمة. وينبغي التمييز بينها وبين تكاليف الخدمة الجارية⁶¹، التي هي عنصر معياري في تكاليف الموظفين، وتغطيها في كل فترة مالية اعتمادات في ميزانية البرنامج العادي.

314- لم يحدث قط أن سددت التزامات تكاليف الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة من اعتمادات الميزانية أو من برنامج العمل. ففي الوقت الذي يوفر فيه برنامج العمل والميزانية التمويل اللازم لتكاليف الخدمة الجارية (أي المبالغ التي سيحصل عليها الموظفون أثناء فترة السنتين الجارية) فإن هناك آلية تمويل جزئية لتمويل هذا الجزء من الالتزامات التي حصل عليها الموظفون في فترات سابقة (أي التزامات الخدمة السابقة). واعتباراً من فترة

⁶¹ تزيد تكاليف الخدمة الجارية في كل سنة حيث يقدم الموظفون الحاليون خدماتهم مقابل هذه الخدمات التي ستدفع مستقبلاً.

السنتين 2004-2005، وافق المؤتمر على اشتراكات إضافية منفصلة على الأعضاء بغرض تمويل التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وأحاطت لجنة المالية كذلك بأن الاشتراكات في التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وهي الاشتراكات البالغة 14.1 مليون دولار أمريكي عن الفترة المالية، على نحو ما أقره المؤتمر في بادئ الأمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، ما زالت بعيدة كل البعد عن متطلبات تمويل فترة السنتين لضمان التغطية الكاملة لهذه الالتزامات بحلول سنة 2040، باستخدام فترة اهتلاك لمدة 30 سنة ابتداء من عام 2010.

315- واستدكرت لجنة المالية، في دورتها السادسة والعشرين بعد المائة في مايو/أيار 2009، ما أشار به المجلس من معالجة هذه الالتزامات على المدى الطويل باتباع استراتيجيات تكفل التمويل الكامل لالتزامات المنظمة الرئيسية. كما أقرت اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين بعد المائة في مايو/أيار 2012 بضرورة التمويل الإضافي باتجاه تغطية التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، ووافقت على إصدار توصيتها إلى المجلس بزيادة الاشتراكات في الفترات المالية في سياق برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015 مع ملاحظة اشتراكات المشاركين من الموظفين الفعليين بمرور الوقت.

316- واستنادا إلى التقييم الاكتواري في عام 2011، فإن الالتزام غير الممول للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، وصل في مجموعه إلى 750.4 مليون دولار. وكما يرد بالتفصيل في الجدول 12، فإن التمويل التجميعي المطلوب لفترة السنتين هو 35.1 مليون دولار بحسب المبدأ الذي أرساه المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، وهو "التوصية بالتمويل بنفس المستوى في الفترات المالية القادمة، كما تحدده آخر التقييمات الاكتوارية".

الجدول 12: خيارات التمويل لالتزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة

التقييم الاكتواري لسنة 2011	
30 سنة	فترة الاهتلاك
2040	السنة المستهدفة
(بملايين الدولارات)	
49.2	التمويل اللازم للفترة 2014-2015 ⁶²
(14.1)	التمويل لفترة السنتين الحالية
35.1	التمويل الإضافي اللازم

317- وكما هو الحال بالنسبة لأي توقعات إكتوارية طويلة الأجل، يوجد عنصر عدم يقين كامن يتعلق بالتكاليف النهائية للخطة. ويمكن أن يسفر الانحراف عن افتراضات التقييم عن تغييرات في الالتزامات النهائية والاشتراكات اللازمة في المستقبل⁶³.

⁶² تفر احتياجات التمويل بتكاليف الدعم الشامل للمطالبات الطبية للموظفين المتقاعدين من مساهمات الموظفين الحاليين (الفقرات 17-19 من الوثيقة FC132/3) ومدفوعات المنظمة المقابلة لهؤلاء الموظفين الحاليين.

⁶³ تقوم إحدى الشركات الخارجية بعمل تقييم اكتواري للخطة على أساس سنوي لتحديث التقديرات الخاصة بالالتزامات الشاملة واحتياجات التمويل.

تمويل صندوق مدفوعات نهاية الخدمة، والتزامات الخدمة السابقة

318- مدفوعات نهاية الخدمة هي المدفوعات التي تقدم مع انتهاء خدمة الموظف بما في ذلك الإجازات السنوية المستحقة، ومنحة العودة للوطن وتعويضات نهاية الخدمة وتكاليف السفر إلى الوطن التي تنشأ عندما تنتهي خدمة الموظفين في المنظمة. وتعكس الالتزامات في أي نقطة زمنية تقديراً اكتوبرياً للمبالغ التي يكتسبها الموظفون الحاليون.

319- في حين يوفر برنامج العمل والميزانية التمويل لتكاليف الخدمة الحالية (أي المبالغ التي سيكتسبها الموظفون خلال فترة السنتين الجارية)، لا تتوفر آلية تمويل لتمويل ذلك الجزء من الالتزامات الذي كسبه الموظفون في فترات سابقة (أي التزامات الخدمة السابقة). فالتزامات الخدمة السابقة غير الممولة هذه، لم تسدد قط من اعتمادات برنامج العمل. ولذا ينبغي معالجة التزامات الخدمة السابقة بنفس الطريقة التي تعالج بها التزامات الخدمة السابقة المتصلة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة.

320- استناداً إلى عمل التقييم اكتوبري في عام 2011، فإن الالتزامات غير الممولة في صندوق مدفوعات نهاية الخدمة وصلت في مجموعها إلى 67.3 مليون دولار. كما هو مبين في الجدول 13، فإن التمويل الإضافي المطلوب هو 11.7 مليون دولار. ولا توجد في الوقت الحاضر آلية لتمويل الصندوق، كما أن الأجهزة الرئاسية لم تعط حتى الآن أي توجيه بشأن هذه المسألة. وقد أسفرت التدفقات النقدية التي تزيد عن التمويل في التكاليف الحالية للخدمة في برنامج العمل والميزانية بالنسبة لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة عن إحداث عجز نقدي هيكلية في الوقت الحاضر في الحساب العام، إلى أن يتم التوصل إلى نهج لتمويل هذه الالتزامات.

الجدول 13: خيارات تمويل التزامات الخدمة السابقة من صندوق مدفوعات نهاية الخدمة

التقييم اكتوبري لسنة 2011	
15 سنة	فترة الاهتلاك
2025	السنة المستهدفة
(بملايين الدولارات)	
11.7	التمويل اللازم للفترة 2012-2013
0	التمويل لفترة السنتين الحالية
11.7	التمويل الإضافي اللازم

متطلبات معالجة نقص السيولة

321- تظل المنظمة ضعيفة أمام توقيت تسديد اشتراكات الدول التي تسدد أكبر الاشتراكات. وكان صندوق رأس المال العامل، وحساب الاحتياطي الخاص، قد أنشأ ليكون بمثابة شبكات أمان لميزانية البرنامج العادي في مواجهة حالات نقص السيولة والتكاليف الإضافية غير المدرجة في الميزانية على التوالي. والمستوى الحالي للاحتياطي في هاتين الجهتين

لا يكفي لتغطية مصروفات المنظمة لشهر واحد. ويحدد هذا الجزء كمية الأموال اللازمة لتجديد صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص لمرة واحدة.

322- وكما يلخص الجدول 14، فإن التمويل الإضافي المطلوب لعلاج نقص السيولة يصل إلى 104.6 مليون دولار. وقد أعطت الأجهزة الرئاسية بالفعل توجيهاً⁶⁴ إيجابياً بشأن تجديد حساب الاحتياطي الخاص بمبلغ 6.4 مليون دولار. وفيما يلي شرح لكل عنصر من العناصر الواردة في الجدول.

الجدول 14: الاحتياجات التجميعية لمعالجة نقص السيولة

التمويل التجميعي في الفترة 2014-2015 (بملايين الدولارات)	عناصر لتحسين السيولة في المنظمة
74.3	احتياجات تجديد موارد الاحتياطيات التي تدفع لمرة واحدة صندوق رأس المال العامل حساب الاحتياطي الخاص:
6.4	الزيادة في مرتبات موظفي الخدمة العامة عام 2006
23.9	5 في المائة من إجمالي ميزانية العمل الفعلية في المنظمة
104.6	إجمالي الاحتياجات التي تدفع لمرة واحدة لزيادة الاحتياطيات

تجديد صندوق رأس المال العامل

323- سبق لجوء المنظمة إلى الاقتراض التجاري الخارجي لتغطية النقص في السيولة في أعوام 2005 و2006 و2007، استهلاكها لصندوق رأس المال العامل بالكامل، بالإضافة إلى أي أرصدة متوافرة في حساب الاحتياطي الخاص. وقد أثبتت هذه الاحتياطيات على مدى عدة سنوات عدم كفايتها كشبكة أمان لتجنب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

324- تم تحديد المستوى المرخص به حالياً لصندوق رأس المال العامل في عام 1991 عندما كان يمثل شهراً واحداً من التدفقات النقدية في البرنامج العادي والبالغ 25.7 مليون دولار أمريكي لا يكفي لتغطية حتى شهر واحد من التدفقات النقدية (50 مليون دولار تقريباً). وترك صندوق رأس المال العامل عند مستواه الحالي ينطوي على مخاطر الاقتراض التجاري الخارجي لتنفيذ برنامج العمل المعتمد.

325- وقد سبق أن أبلغت لجنة المالية بأن التعامل مع الاحتياجات التشغيلية للنقد في مواجهة التأخير المستمر في سداد اشتراكات الدول الأعضاء، يقتضي زيادة صندوق رأس المال العامل إلى ما يعادل نحو شهرين من التدفقات النقدية للبرنامج العادي (90 مليون دولار حالياً) من خلال اشتراكات خاصة للدول الأعضاء لمرة واحدة. ونظراً لاستمرار الصعوبات التي تشهدها المنظمة فيما يتعلق بالتأخر في مدفوعات البلدان الأعضاء يوصي في برنامج العمل والميزانية بأن

⁶⁴ الدورة 115 للجنة المالية والدورة 131 للمجلس.

تدفع الدول الأعضاء اشتراكات خاصة لمرة واحدة بمبلغ 74.3 مليون دولار لرفع رصيد صندوق رأس المال العامل إلى 100 مليون دولار أمريكي، كما أن ذلك سيوفر شبكة أمان أكبر قبل اللجوء إلى الاقتراض.

تجديد حساب الاحتياطي الخاص

326- تصل الأموال التجميعية المطلوبة لتجديد حساب الاحتياطي الخاص إلى 30.3 مليون دولار. وفيما يلي شرح لكلا العنصرين، أي الزيادة في مرتبات موظفي الخدمات العامة في عام 2006 التي دفعت من حساب الاحتياطي الخاص، و5 في المائة من مجموع ميزانية العمل الفعلية في المنظمة، اللذان يصل مجموعهما إلى هذا المبلغ.

الزيادة في مرتبات موظفي الخدمة العامة في عام 2006 المدفوعة من حساب الاحتياطي الخاص

327- استذكر المؤتمر في دورته عام 2009⁶⁵ أنه في أعقاب إقرار المقترحات التي قدمها المدير العام إلى لجنة المالية وإلى المجلس، سحب من حساب الاحتياطي الخاص 6.4 مليون دولار في عام 2006 لتسديد جزء من الزيادة في مرتبات موظفي الخدمة العامة في المقر التي لم تكن متوقعة ولم تكن مدرجة في الميزانية، على أساس الفهم بأن الحساب سيعوض بنفس هذا المبلغ. وتنص قرارات المؤتمر الأخيرة، بما في ذلك الدورة 37 في عام 2011⁶⁶ بتأجيل تعويض حساب الاحتياطي الخاص إلى فترات مالية قادمة. وبناء على ذلك، فالمطلوب تجديد حساب الاحتياطي الخاص بمبلغ 6.4 مليون دولار لاستعادة المبلغ الذي استخدم في تغطية دفع الزيادة في مرتبات موظفي الخدمات العامة في عام 2006.

5 في المائة من إجمالي ميزانية العمل الفعلية للمنظمة

328- ينص قرار المؤتمر 81/13 على ضرورة الإبقاء على حساب الاحتياطي الخاص عند مستوى يعادل 5 في المائة من إجمالي ميزانية العمل الفعلية للمنظمة. وكان التعويض السابق لحساب الاحتياطي الخاص باشتراكات خاصة على الدول الأعضاء قد صدر عن المؤتمر في عام 1991 (القرار 91/16) بمبلغ قدرة 28 مليون دولار. ومن المستصوب تعويض الاحتياطي إلى المستوى المرخص به عن طريق اشتراكات خاصة تدفع لمرة واحدة بمستوى الاشتراكات التي تعتمد على آخر رصيد للحساب في مستوى الميزانية المعتمدة. وبافتراض أنه سيكون هناك رصيد نقدي يقدر بنحو 20.0 مليون دولار في حساب الاحتياطي الخاص في نهاية 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، فسوف يسفر ذلك عن اشتراكات في حدود 23.9 مليون دولار (صافي تكاليف رواتب موظفي الخدمات العامة لعام 2006 والبالغة 6.4 مليون دولار، كما ورد أعلاه)، لتعويض حساب الاحتياطي الخاص تعويضاً كاملاً ليصل إلى 5 في المائة من ميزانية العمل (1 005.6 مليون دولار أمريكي بناء على أرقام الميزانية المعتمدة للفترة المالية 2012-2013).

⁶⁵ الفقرة 125 من الوثيقة C2009/REP

⁶⁶ الفقرة 101 من الوثيقة C2011/REP

موجز الاحتياجات

329- يقدم هذا الجزء نظرة عامة عن احتياجات التمويل لتنفيذ برنامج العمل للفترة المالية 2014-2015 من جميع مصادر التمويل؛ واحتياجات التمويل بالنسبة إلى السلامة المالية وحالة السيولة والاحتياطيات؛ وكيف ستؤثر احتياجات التمويل التراكمية هذه على الالتزامات المالية للأعضاء في المستقبل.

330- ويعطي برنامج العمل والميزانية هذا نظرة متكاملة للاحتياجات الإجمالية من الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل والميزانية فيما يرتبط بصورة مباشرة بالخطة المتوسطة الأجل، في شكل اشتراكات مقررة ومساهمات طوعية تبلغ في مجموعها 2 507.4 دولار أمريكي، كما يوجزها الجدول 15.

الاعتمادات الصافية في الميزانية - الاشتراكات المقررة

331- نقطة البداية في مستوى الميزانية الصافية للفترة 2012-2013 هي 1 005.6 مليون دولار أمريكي. وكما هو مبين في الجزء ألف من برنامج العمل والميزانية، تم تحديد موارد لتخصيصها لمجالات الأولوية القصوى التي تقتضي زيادة فعلية بنسبة 1 في المائة التي تقدر بنحو 10 ملايين دولار أمريكي. وتقدر الزيادة في التكاليف بمبلغ 54.4 مليون دولار أمريكي للمحافظة على القوة الشرائية. (46.6 مليون دولار أمريكي لتكاليف الموظفين، و7.8 مليون دولار أمريكي لتكاليف غير الموظفين). علاوة على ذلك، وسيكون المبلغ الإجمالي المقترح لمستوى اعتمادات الميزانية الصافية التي ستمول من الاشتراكات المقررة، بقيمة 1 070.1 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 6.4 في المائة عن الاعتمادات الصافية في ميزانية 2012-2013.

المساهمات الطوعية

332- تماشيا مع نهج الميزانية المتكامل، فإن برنامج العمل المستند إلى النتائج، يشمل احتياجات تقديرية من نوعين من المساهمات الطوعية بقيمة 1 437.4 مليون دولار أمريكي.

(أ) مساهمات طوعية أساسية بقيمة 164.9 مليون دولار أمريكي، للمشاريع المقدرة والمساهمات الطوعية الأساسية لغير المشاريع والمستخدم كدعم مباشر لبرنامج العمل؛

(ب) مساهمات طوعية أخرى من خارج الميزانية بقيمة 1 272.5 مليون دولار أمريكي، تشمل دعم البرنامج الميداني ومساعدة الدول الأعضاء، وتقدر بنحو 568.6 مليون دولار أمريكي وحالات الطوارئ بمبلغ 703.9 مليون دولار أمريكي.

الجدول 15: احتياجات التمويل التراكمية لبرنامج العمل في الفترة 2014-2015 (بملايين الدولارات الأمريكية، بسعر الصرف المعمول به في ميزانية الفترة 2012-2013، وهو 1 يورو = 1.36 دولار أمريكي)

المبلغ	برنامج العمل
1,005.6	الاحتياجات بموجب الاعتمادات الصافية لبرنامج العمل
10.0	احتياجات الميزانية، بمستوى أسعار 2012-2013
1,015.6	1 في المائة هي زيادة حقيقية
54.4	صافي مخصصات الميزانية للفترة 2014-2015 بأسعار 2012-2013
1,070.1	الاحتياجات التراكمية - ارتفاع التكاليف
6.4%	الاعتمادات الصافية للميزانية للفترة 2014-2015
	النسبة المئوية للتغيير في الاعتمادات الصافية
	الاحتياجات من خارج الميزانية لبرنامج العمل
164.9	المساهمات الطوعية الأساسية
568.6	دعم للبرامج الميدانية/المساعدات إلى الدول الأعضاء
703.9	حالات الطوارئ
1,437.4	الاحتياجات الإجمالية بموجب المساهمات الطوعية
2,507.4	مجموع برنامج العمل المتكامل للفترة 2014-2015

تحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياطيات

333- بناء على طلب لجنة المالية، وتمشياً مع برنامج العمل والميزانية السابق، هناك مجموعتان من التدابير التي تعتبر مفضلة لتثبيت العجز في الحساب العام وتلافي أي نقص في السيولة، وهو ما سيحتاج إلى تمويل من الاشتراكات المقررة على الوجه التالي:

(أ) الاحتياجات التراكمية المتكررة لتسديد الاستحقاقات المتعلقة بالموظفين:

- التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة البالغة 49.2 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل مبلغ تراكمياً بقيمة 35.1 مليون دولار أمريكي عن مستوى التمويل الذي تمت الموافقة عليه في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013.
- تقديم مبلغ 11.7 مليون دولار أمريكي لأول مرة لاستحقاقات الخدمة السابقة إلى صندوق مدفوعات نهاية الخدمة

(ب) التجديد مرة واحدة لما يلي:

- لصندوق رأس المال العامل بمبلغ 74.3 مليون دولار أمريكي
- لحساب الاحتياطي الخاص في حدود من 6.4 ملايين دولار أمريكي (فقط لتعويض الزيادة في مرتبات موظفي الخدمات العامة التي سددت في الفترة 2006-2007) إلى 30.3 مليون دولار أمريكي (تجديد كامل).

334- يتراوح مستوى التمويل التراكمي الإجمالي للإسراع بتحسين السلامة المالية للمنظمة في فترة السنتين 2014-2015، كما جاء في أعلاه، ما بين 127.5 مليون دولار أمريكي إلى 151.4 مليون دولار أمريكي.

التأثير على تقييمات احتياجات التمويل التراكمية في إطار برنامج العمل

335- كما هو الحال في الفترات المالية السابقة، ستستند الاشتراكات المقررة للفترة 2014-2015 إلى الاعتمادات الصافية لفترة السنتين بالإضافة إلى أي تمويل آخر متفق عليه لاستعادة السلامة المالية للمنظمة. ويرد أدناه عرض للتأثير على التقديرات من احتياجات اعتمادات التمويل الصافية.

336- وعند احتساب اشتراكات الأعضاء المقررة، تنص المادة 5-2 (أ) من اللائحة المالية على ضرورة خصم الإيرادات المتنوعة التقديرية عند تحديد اعتمادات الميزانية. وتقدر الإيرادات المتنوعة في الفترة 2014-2015 بنفس المستوى الذي كانت عليه في الفترة 2012-2013، وهو 5 ملايين دولار أمريكي.

337- ويبلغ إجمالي احتياجات التمويل للفترة 2014-2015 بالنسبة للميزانية الممولة من الاشتراكات المقررة بعد خصم الإيرادات المتنوعة التي بلغت 1 065.1 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 6.4 في المائة في مستوى تقديرات الاعتمادات الصافية مقارنة بفترة السنتين المالية الحالية.

338- وفي إطار منهجية الاشتراكات المجزأة التي أقرها المؤتمر في القرار 2003/11⁶⁷، تدفع الاشتراكات المقررة بالدولار الأمريكي واليورو، وفقاً للمصروفات المقدرة بكل من هاتين العملتين.

339- يعكس الجدول 16 التأثير العام للميزانية المقترحة للفترة 2014-2015 مقارنة بالاشتراكات الموافق عليها بالدولار الأمريكي واليورو للفترة 2012-2013. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الزيادة الإجمالية في الاشتراكات بنسبة 6.4 في المائة تشمل زيادة بنسبة 8.8 في المائة في الاشتراكات بالدولار الأمريكي وزيادة بنسبة 4.2 في المائة في الاشتراكات باليورو.

⁶⁷ المادة 5-6 من اللائحة المالية.

الجدول 16: الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء في الفترتين 2012-2013 و2014-2015

فترة السنتين	مستوى التمويل من أجل:	بملايين الدولارات الأمريكية 1 يورو = 1.36 دولارا أمريكيا	ملايين الدولارات الأمريكية	ملايين اليورو
2013-2012	تنفيذ برنامج العمل الممول من الاشتراكات المقررة - مخصصا منها الإيرادات المتنوعة	1,005.6	496.4	374.4
		(5.0)	(5.0)	0.0
إجمالي الاشتراكات المقررة التي دفعها الأعضاء في الفترة 2013-2012		1,000.6	491.4	374.4
2015-2014	تنفيذ برنامج العمل الممول من الاشتراكات المقررة - مخصصا منها الإيرادات المتنوعة	1,070.1	539.7	390.0
		(5.0)	(5.0)	0.0
إجمالي الاشتراكات المقترحة على الأعضاء في الفترة 2014- 2015		1,065.1	534.7	390.0
<i>النسبة المئوية للفرق عن الفترة 2013-2012</i>				
		6.4%	8.8%	4.2%

340- تم احتساب أرقام الميزانية المذكورة أعلاه على أساس سعر الصرف المطبق في الميزانية لفترة السنتين 2013-2012، أي 1 يورو = 1.36 دولار أمريكي.

341- ووفقا للممارسة المتبعة، تم تحديد سعر الصرف المطبق في الميزانية لفترة السنتين 2014-2015 وفقا للسعر الذي كان سائدا وقت إعداد هذه الوثيقة، أي 1 يورو = 1.30 دولار أمريكي وهو ما يعني انخفاضا في الاعتمادات الصافية المقترحة لتنفيذ برنامج العمل من 1 070.1 مليون دولار أمريكي إلى 1 046.7 مليون دولار أمريكي عند حسابها بالعملة المستخدمة في المنظمة وهي الدولار الأمريكي.

342- وتجدر الإشارة إلى أن الاشتراكات المقررة المجزأة باليورو والدولار الأمريكي لا تختلف في ظل اختلاف ظروف سعر الصرف. ويوضح ذلك في الجدول 17 من خلال تطبيق احتياجات التمويل لبرنامج العمل لفترة 2014-2015 الواردة أعلاه عند سعر الصرف المنقح للدولار الأمريكي واليورو: 1 يورو = 1.30 دولار أمريكي. وتحدد الحصة المقدرة للدولار الأمريكي من نفقات تنفيذ برنامج العمل حسب سعر الصرف الجديد المطبق في الميزانية البالغ 1.30 عند نسبة 52 في المائة ونسبة 48 في المائة المتبقية باليورو.

الجدول 17: تأثير تغيير سعر الصرف المطبق في الميزانية في ظل الاشتراكات المجزأة (بملايين الدولارات الأمريكية/ اليورو) *

1 يورو = 1.36 دولار	1 يورو = 1.30 دولار	
539.7	539.7	الاشتراكات المستحقة بالدولار الأمريكي لبرنامج العمل لفترة 2014-2015
390.0	390.0	الاشتراكات المستحقة باليورو لبرنامج العمل لفترة 2014-2015
539.7	539.7	الاشتراكات المستحقة بالدولار الأمريكي
507.0	530.4	الاشتراكات المقررة المستحقة باليورو معبرا عنها بالدولار الأمريكي بسعر صرف محدد
		المجموع بالدولار الأمريكي
1,070.1 دولار	1,046.7 دولار	

* قبل خصم الإيرادات المتنوعة البالغ قدرها 5 ملايين دولار أمريكية وهو ما يقدر بنحو 100 في المائة بالدولار الأمريكي.

القرار 2013/ـ

اعتمادات ميزانية الفترة 2014-2015

إن المؤتمر،

بعد أن نظر في برنامج العمل والميزانية المقدم من المدير العام؛

وبعد أن نظر في الاعتمادات الإجمالية الصافية المقترحة البالغة 1 070 063 000 دولار أمريكي لفترة السنتين 2014-2015 بسعر الصرف في الفترة 2012-2013 = 1.38 يورو= دولار أمريكي والتي يُفترض أن تعادل بموجبها المصروفات بالدولار الأمريكي 539 666 000 دولار أمريكي واليورو 389 999 000 يورو؛

وبعد أن رأى أن الاعتمادات الصافية الواردة أعلاه تعادل 1 046 664 000 دولار أمريكي بسعر الصرف المستخدم في إعداد الميزانية وقدره 1 يورو = 1.30 دولار أمريكي الذي حدد للفترة 2014-2015 بعد تحويل الجزء الخاص باليورو؛

1- يوافق على برنامج العمل الذي اقترحه المدير العام للفترة 2014-2015 على النحو التالي:

(أ) صوّت على الاعتمادات على أساس سعر 1 يورو = 1.30 دولار أمريكي للأغراض التالية:

بالدولار الأمريكي

97,028,000	الإسهام في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	الباب 1:
201,722,000	زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة	الباب 2:
67,322,000	الحد من الفقر في المناطق الريفية	الباب 3:
115,863,000	التمكين من النظم الزراعية والغذائية الشاملة والتي تتسم بالكفاءة على المستويات المحلية والوطنية والدولية	الباب 4:
38,032,000	زيادة صمود سبل المعيشة أمام الأخطار والأزمات	الباب 5:
51,959,000	الجودة التقنية والمعرفة والخدمات	الباب 6:
135,307,000	برنامج التعاون التقني	الباب 7:
67,978,000	الخدمات الإرشادية	الباب 8:
44,801,000	تكنولوجيا المعلومات	الباب 9:
87,897,000	حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه	الباب 10:
91,395,000	الإدارة التي تتسم بالكفاءة والفعالية	الباب 11:
600,000	المصروفات الطارئة	الباب 12:
21,886,000	الإنفاق الرأسمالي	الباب 13:
24,874,000	الإنفاق الأمني	الباب 14:
1,046,664,000	مجموع الاعتمادات (الصافية)	
104,400,000	التحويلات إلى صندوق التسويات الضريبية	الباب 15:
1,151,064,000	مجموع الاعتمادات (الكلية)	

(ب) تموّل الاعتمادات (الصافية) التي جرى التصويت عليها في الفقرة (أ) أعلاه ناقصا الإيرادات المتنوعة المقدرة بمبلغ 5 000 000 دولار أمريكي من الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء والبالغة 1 041 664 000 دولار أمريكي لتنفيذ برنامج العمل. وتحدد هذه الاشتراكات بالدولار الأمريكي واليورو، وتتألف من 534 666 000 دولار أمريكي و389 999 000 يورو. ويأخذ ذلك في الاعتبار التقسيم بنسبة 52 في المائة بالدولار الأمريكي وبنسبة 48 في المائة باليورو للاعتمادات (الصافية) وبنسبة 100 في المائة للإيرادات المتنوعة.

(ج) سيمول أيضا مبلغ إضافي قدره ××× دولار أمريكي من الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء لتمويل التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وستحدد هذه الاشتراكات بالدولار الأمريكي واليورو مع الأخذ في الاعتبار التقسيم بنسبة 33 في المائة للدولار الأمريكي وبنسبة 67 في المائة لليورو وتبلغ بذلك ××× دولار أمريكي وYYY يورو.

(د) ويبلغ مجموع الاشتراكات المستحقة من الدول الأعضاء لتنفيذ برنامج العمل المعتمد ولتمويل اهتلاك التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة ××× دولار أمريكي وYYY يورو. وتسدد هذه الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء في 2014 و2015 وفقا لجدول الاشتراكات الذي يعتمده المؤتمر في دورته الثامنة والثلاثين.

(هـ) لدى تحديد المبالغ الفعلية للاشتراكات التي يسدها كل من الدول الأعضاء، سيُحسب مبلغ إضافي من خلال صندوق التسويات الضريبية لأي دولة عضو تفرض ضرائب على المرتبات والمكافآت والتعويضات التي يتلقاها الموظفون من المنظمة والتي تعاود المنظمة دفعها للموظفين. وقد توقع مبلغ يقدر بنحو 9 200 000 دولار أمريكي لهذا الغرض.

2- يشجّع الأعضاء على تقديم مساهمات طوعية، ولاسيما المساهمات الطوعية الأساسية، لتيسير تنفيذ برنامج العمل المتكامل ضمن إطار النتائج.

(اعتُمد في _____ 2013)

دال- أطر النتائج وتخصيص الموارد للفترة 2014-2015

مجالات التركيز البرامجي وإزالة التركيز - عرض عام

343- إن إعادة صياغة برنامج عمل المنظمة حول عدد محدود من الأهداف الإستراتيجية (5 بدلاً من الأحد عشرة السابقة) ينطوي على زيادة التركيز من حيث تركيز الاهتمام على البرامج الأكثر قبولاً (وبالتالي تقليل التركيز على بعض المجالات الفنية أو طرائق العمل). وفيما يلي عرض عام لنتائج الجهود التي بذلت في عملية إعادة الصياغة هذه.

الهدف الاستراتيجي 1: الإسهام في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

344- يقترح الهدف الاستراتيجي 1 نتائج مشتركة ومتساوقة وشاملة وإطار للمساءلة للعمل بشأن الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال قطاع الأغذية و الزراعة، بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية وبالاقتران مع الإجراءات التكميلية بشأن الحماية الاجتماعية والتعليم وفرص العمل والجنسانية. وعلى ذلك، يعالج هذا الهدف مشكلات التفتت الأفقي والرأسي للهدف الاستراتيجي حاء (تحسين الأمن الغذائي وتحسين بالتغذية) في إطار الخطة المتوسطة الأجل/برنامج العمل والميزانية السابق.

345- ولا يجمع إطار الهدف الاستراتيجي 1 الوحدات داخل المنظمة معا فحسب حول هدف وإستراتيجية مشتركين، بل ويجمع أيضا الحكومات وشركاءها في التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتتسم قضايا الأمن الغذائي بتعدد الأبعاد وتعدد التخصصات. وبغية تجنب ازدواجية العمل التي تغطيها الأهداف الإستراتيجية الأخرى، يضيف الهدف الاستراتيجي 1 قيمة من خلال استخدام إطار مشترك لضمان أن تسفر الإجراءات في إطار الأهداف الإستراتيجية الأخرى عن نتائج إيجابية للأمن الغذائي والتغذية بجانب النتائج الأخرى المتعلقة بالهدف الاستراتيجي المعني.

346- ويختلف الهدف الاستراتيجي 1 كذلك عن الهدف الاستراتيجي (حاء) السابق من حيث إسناده قدرا أكبر من الاهتمام إلى تحقيق النتائج والآثار على المستوى الوطني سواء من جانب التغييرات في حالة التغذية والأمن الغذائي أو من حيث تحسين التزام الحكومات وشركاء التنمية وقدراتها.

347- ويؤكد الهدف الاستراتيجي 1 على نهج متكامل إزاء تنمية القدرات مع صلات واضحة بين البيئة الممكنة (في شكل مجموعة متسقة وشاملة من السياسات والبرامج والاستثمارات والتشريعات لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية) والقدرات المالية والمؤسسية والتنظيمية والمتعلقة بالموارد البشرية اللازمة لتحويل الالتزام إلى إجراءات ونتائج. كذلك يشمل الهدف الاستراتيجي 1 من حيث طرائق تنمية القدرات، التعاون بين بلدان الجنوب، والدور الهام للشراكات مع المنظمات الأخرى بقدرات تكاملية.

348- ويولي الهدف الاستراتيجي 1 أهمية بالغة لوضع نظم شاملة "لحوكمة الأمن الغذائي والتغذية" تشمل جميع أصحاب المصلحة والقطاعات المعنية. ويتسم الهدف الاستراتيجي 1 بالابتكارية حيث يمد نطاق المبادئ الكامنة وراء نموذج الحوكمة للجنة الأمن الغذائي المتجددة ليشمل المستويات الإقليمية والوطنية. وبهذه الطريقة يشدد على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والتشاور واتساق السياسات، ويروج لصنع القرار المعتمد على الأدلة. وتدرج نظم الحوكمة المقترحة في إطار الهدف الاستراتيجي 1 الحوكمة على المستويات السياسية والتقنية وعلى مستوى القواعد الأساسية.

349- وأدرجت عملية تقييم الآثار في تصميم الهدف الاستراتيجي 1، وخاصة في شكل عمليات تقييم منتظمة والترويج للموارد من أجل السياسات على جميع المستويات بشأن حالة التزام أصحاب المصلحة وقدراتهم على العمل في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وكان الهدف الاستراتيجي (حاء) السابق يميل نحو رصد التقدم بعد انتهاء العمل وخاصة من حيث انخفاض مستوى النتائج.

350- ويتمثل العمل الذي سوف يلقي التركيز عليه في الهدف الاستراتيجي 1 بالمقارنة بالهدف الاستراتيجي حاء بالدعم المقدم لوضع السياسات والبرامج والمشاريع الحرة غير المدرجة في الإستراتيجية الشاملة الأكبر للأمن الغذائي والتغذية. كما سيتوقف العمل المتعلق بمعلومات الأمن الغذائي والتغذية غير المدرج في نهج شامل ومتسق لنظم والمتساوقة معلومات الأمن الغذائي والتغذية.

الهدف الاستراتيجي 2: زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات من الزراعة

والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة

351- يقوم الهدف الاستراتيجي 2 أيضاً بنشر نطاق واسع من الأنشطة التي كانت تغطي من قبل تحت عدة أهداف إستراتيجية. وفي هذا التجميع، أعطيت أولوية متقدمة لموضوعين رئيسيين: (1) المراعاة التامة لجميع الأبعاد الثلاثة للاستدامة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية)؛ (2) الحاجة الملحة لتحقيق انتقال منظم إلى ممارسات أكثر استدامة، وبالتالي تيسير تطبيقها بمعرفة عدد كبير من المنتجين ومديري الموارد.

352- وكقاعدة عامة، فإن تنفيذ الهدف الاستراتيجي 2 سيسعى إلى اتخاذ ترتيبات أكثر تشدداً لرصد الحصول على منتجات وخدمات المنظمة واستخدامها في البلدان والأقاليم، مع التكفل في الوقت نفسه بإقامة روابط وثيقة لأعمال استقطاب التأييد وتنمية القدرات فيما يتعلق باستخدام هذه المنتجات والخدمات.

353- ولدى صياغة الهدف الاستراتيجي 2، تم الإقرار بأهمية تعددية التخصصات في الإنتاج المستدام؛ على وجه الخصوص، الحاجة إلى التوفيق بين أهداف الإنتاج وأهداف إدارة الموارد الطبيعية. وينطوي ذلك على زيادة التركيز على إقامة الروابط بين القطاعات الفرعية للزراعة (المحاصيل، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك الطبيعية، والغابات) والحد من التركيز على عمل واحد بشأن التكنولوجيات، أو مواضيع محددة جداً.

354- وسيُنصب تركيز أكبر على تعزيز الشراكات مع المؤسسات الخارجية العامة والخاصة وعلى توطيد التعاون داخل هيكل المنظمة. كما ستكون العلاقات النشطة مع الجهات المانحة وأصحاب المصلحة والسلطات الحكومية المعنية في البلدان عاملاً رئيسياً في تخصيص ما يكفي من الموارد المالية للأنشطة الميدانية.

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في المناطق الريفية

355- سيتمثل التركيز الرئيسي للعمل البرامجي في إطار الهدف الاستراتيجي 3 في توفير نهج شمولي إزاء التنمية الريفية والحد من الفقر ضمن أوضاع إقليمية معينة. وفي حين أنه يركز على خبرات المنظمة التقنية المتخصصة، سوف يلغي التركيز على النهج الرأسي والقطاعية فقط بل سيركز على فرص تعزيز الصلات بين الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأكثر دينامية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والتوفير المتسارع للعمل اللائق والحد من الفقر في المناطق الريفية.

356- وسوف يقدم البرنامج، في معرض دعمه لأصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين، وسائل سياساتية لتحديد العوامل المهنية الرئيسية التي ستمكن من تحقيق التنمية الريفية المستدامة والحد من الفقر، إلا أنه سيركز على وجه الخصوص على: (1) تعبئة المجتمعات المحلية من خلال تدعيم المؤسسات والمنظمات الريفية مثل منظمات المنتجين والتعاونيات؛ (2) البنية التحتية الريفية والخدمات الريفية ولا سيما الخدمات المالية والبيئية الشاملة (بالارتكاز على الخبرات والتجارب المستمدة من الهدف الاستراتيجي 4)؛ (3) المساواة والحصول على موارد الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية؛ (4) فرص الحصول اللائق بما في ذلك من خلال الأنشطة غير الزراعية فضلاً عن التعليم والتدريب المهني؛ (5) تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية بطرق لا تؤدي فقط بطريقة مباشرة إلى تحسين رفاه سكان الريف بل ولإطلاق الموارد لتشجيع التنمية الريفية وتدعيم الأمن الغذائي. وسيكون ضمان الاتساق والتآزر عبر جميع هذه المجالات أمراً بالغ الأهمية.

357- وسيكون لدى النهج البرامجي عنصر جنساني قوي في جميع المجالات الخمسة. وسيكون هناك في معرض تدعيم فرص العمل اللائق، تركيز خاص على الفرص التي تتاح للشباب وعلى منع عمالة الأطفال والتي تتداخل مع التعليم أو الإضرار بالصحة وتنمية المهارات الشخصية.

358- وسوف يسند اهتمام خاص آخر لدى تنفيذ البرنامج للشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ برامج التنمية الريفية والحد من الفقر.

359- وسيسند اهتمام آخر لتحسين الحوكمة الخاصة بالتنمية الريفية ولا سيما من خلال تقديم تنمية القدرات لأصحاب المصلحة على جميع المستويات (الوطنية والحكومات المحلية والمنظمات المجتمعية) في تحديد الاستراتيجيات المتسقة والشاملة للتنمية الريفية وتنفيذها بفعالية.

*الهدف الاستراتيجي 4: التمكين من وجود نظم زراعية وحرارية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة،
على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي*

360- ولدى مواصلة المنظمة القيام بدورها الأساسي كاستشاري رئيسي ومركز للمعلومات فيما يتعلق بمفاهيم واستراتيجيات النظم الزراعية والحرارية والغذائية، ينبغي لها أن تولي التركيز الأول إلى استدامة مثل هذه الأنظمة وأن تضع سلاسل قيمة تتسم بالكفاءة والشمول. فالهدف الاستراتيجي 4 يتضمن دعوة قوية لأفضل الممارسات، ونشر هذه الممارسات، وإيلاء الاهتمام اللائق بتوفير مشاريع صغيرة ومتوسطة لصناعات الزراعة والغابات والأغذية توفر فرصاً أفضل لحصول هذه الصناعات على الموارد ودخولها إلى الأسواق (مع ما ينطوي عليه ذلك من الحاجة إلى نظم وتحليلات للمعلومات التجارية وتلك المتعلقة بالأسواق).

361- من بين مجالات التركيز المتزايد في ظل الهدف الاستراتيجي 4: التوعية بخسائر الأغذية والفاقد منها ووضع برامج للتقليل من هذه الخسائر والفوائد (مع ما يصاحب ذلك من برامج للاستثمار توجه إلى تقليل الخسائر والفاقد)، ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص باتجاه نماذج شاملة للأعمال وسليمة اقتصادياً، وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات؛ وتقدير مدى تأثير المواصفات الخاصة على صناعة الأغذية والغابات، والتوسيم الإيكولوجي (مصايد الأسماك المستدامة) وإصدار شهادات لتربية إعادة التأهيل المائية بشأن شمولية سلاسل القيمة، ودعم اتفاقيات التجارة الدولية الشاملة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

362- من المتوقع حدوث انخفاض ملموس في مستوى النشاط في تكنولوجيات ما بعد الصيد والتمويل العام للمناطق الريفية. وسوف يتحول العمل لتحسين الروابط بين الريف والحضر باتجاه وضع خطط للتوريدات عن طريق مشترين معتمدين، وأسواق جملة، ومحال تجارية كبيرة. وسوف يتوقف العمل تدريجياً في نظم الزراعة، وإدارة المزارع، والإرشاد الذي يعتمد على الأسواق.

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل المعيشة على الصمود في مواجهة التهديدات والأزمات

363- يتضمن جدول أعمال المنظمة في مجال القدرة على الصمود أمام الصعاب العمل في أربعة مجالات يعزز كل منها الآخر، على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية والعالمية: (1) اعتماد البلدان والأقاليم للأطر القانونية والسياسية والمؤسسية والتنظيمية للحد من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر الأزمات التي تتعرض لها نظم الأغذية والزراعة؛ (2) تقديم البلدان والأقاليم معلومات بانتظام واتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لمواجهة التهديدات المحتملة والمعروفة والناشئة التي تتعرض لها الزراعة والأغذية والتغذية؛ (3) تطبيق البلدان لتدابير الوقاية وتخفيف الأثر، تقلل من المخاطر على الزراعة والأغذية والتغذية؛ (4) تأهب البلدان والأقاليم للكوارث والأزمات المتضررة منها والتي لها آثار على الأغذية والزراعة وإدارتها لاستجابات فعالة.

364- لا توجد على الإطلاق أي مجالات عمل جديدة بحد ذاتها في الهدف الاستراتيجي 5، حيث سيستمر تنفيذه في الاستفادة من الأعمال السابقة والجارية التي أثبتت جدواها (سواء الأعمال المعيارية أو الميدانية) فيما يتعلق بالوقاية من المخاطر أو تخفيف حدتها، والمشكلة المحيرة لإدارة الأزمات.

365- ومع ذلك، سيكون هناك اهتمام منهجي بالأبعاد التالية: (1) ضمان تعاون أفضل فيما بين القطاعات والجهات الفاعلة؛ (2) إتباع نهج كلية ومتعددة التخصصات (بما في ذلك مواصلة الدعم من حالات الطوارئ إلى التنمية)؛ (3) العمل كفريق واحد على مختلف المستويات في منظمة تتمتع بقدر أكبر من اللامركزية (بما في ذلك الأفرقة المتكاملة على المستويات القطرية والإقليمية المسؤولة عن جميع التدخلات الإنسانية والإنمائية والاستثمارية والسياسي)؛ (4) تطبيق النتائج المشتركة التي تتقاسمها جميع المستويات (من المحلي إلى العالمي والعكس بالعكس) والترويج لنفس الفهم واللغة؛ (5) إدارة المعرفة (والدروس المستفادة) وحوار السياسات والدعوة والاتصالات؛ (6) التركيز على الموضوعات الشاملة مثل الحوكمة والقضايا المتعلقة بالجنسين والتغذية.

366- ومن بين المجالات التي ينبغي أن تحظى بتركيز خاص: (1) استباقية الحد من المخاطر (بدلاً من إدارة الأزمات كرد فعل)؛ (2) تعميم تدابير الحد من مخاطر الكوارث وإقامة قدرات وسياسات للحد من الكوارث، مثل دعم التزام البلدان بإطار عمل هيوغو، وعلى الأخص في التدخلات من أجل التنمية؛ (3) برامج متعددة السنوات في البلدان المعرضة للكوارث وتلك التي تعاني أزمات ممتدة، من أجل تدابير للحد من المخاطر؛ قدرات وسياسات مؤسسية لإدارة المخاطر؛ إدارة/ نظم للمعلومات ونظم للإنذار المبكر، بالإضافة إلى التأهب والاستجابة الفعالة؛ (4) تنمية القدرات على إدارة المخاطر لمصلحة الجهات الفاعلة المحلية والقطرية والإقليمية؛ (5) إقامة شراكات إستراتيجية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود.

خطط عمل الأهداف الإستراتيجية مشفوعة بمؤشرات الأداء وخطوط الأساس والأهداف

الهدف الاستراتيجي 1: الإسهام في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

(بآلاف الدولارات بأسعار الفترة 2012-2013)

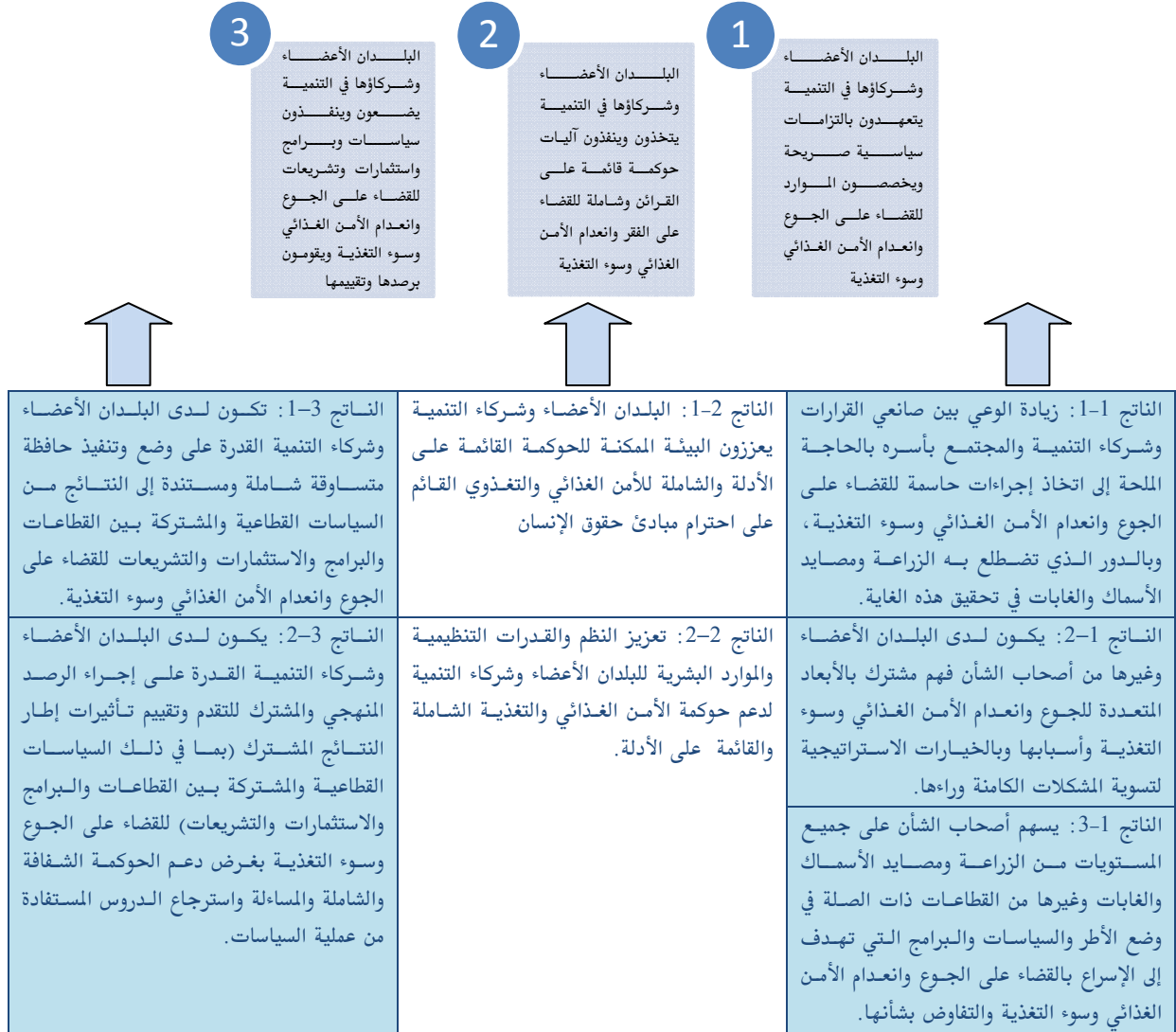
المجموع	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	البرنامج الميداني	المساهمات الطوعية الأساسية	الاعتماد الصافي	النتيجة التنظيمية
160,026	105,274	89,642	15,632	54,751	1.01
64,027	35,054	32,753	2,300	28,973	1.02
21,382	12,431	10,420	2,011	8,951	1.03
245,435	152,759	132,815	19,944	92,675	المجموع

خطة العمل

367- ستقدم المنظمة الدعم لأعضائها في المساهمة في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال ثلاث نتائج تنظيمية وسبعة نواتج تعتمد على قدرات المنظمة الفريدة على التفاعل والعمل مع البلدان وشركاء التنمية. ويشمل ذلك دور المنظمة في دعم لجنة الأمن الغذائي العالمي المتعددة الشركاء، فضلا عن عقد ودعم أجهزة وضع الجوانب التقنية والسياسي وبرامج وضع المواصفات. كذلك فإن الدعوة والإجراءات التحفيزية لتدعيم الأمن الغذائي والتغذية تستفيد بصورة جيدة من وجود المنظمة في البلدان والأقاليم، فضلا عن منافعها العامة العالمية ومطبوعاتها الهامة التي تساندها حملات الاتصال القوية.

368- وسوف توفر المنظمة التحليل القائم على الأدلة لتعزيز الالتزامات السياسية للأمن الغذائي والتغذية والدعوة المتعلقة بها. وسوف تيسر قدرات المنظمة على العمل "كوسيط أمني" في عدد من القطاعات التقنية ذات الصلة بشواغل الأمن الغذائي والتغذية تجانس السياسات في كافة هذه القطاعات، وتوجيه آليات الحوكمة التي تتسم بالشفافية والمسؤولية على جميع المستويات. وتتوافر أمثلة على هذه الآليات على المستوى العالمي، المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم تحقيق الحق في الغذاء بصورة تدريجية، وعلى الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وعلى المستوى الإقليمي الدعم المقدم للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا أو مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الخالية من الجوع، وعلى المستوى الوطني، دعم البلدان في تنفيذ تحدي القضاء على الجوع.

النتائج التنظيمية للهدف الاستراتيجي 1



المؤشرات والأهداف

369- يتمثل الغرض من إطار الرصد الخاص بالهدف الاستراتيجي 1 في تقييم كيفية تغيير أوضاع الأمن الغذائي والتغذية الخاصة بالسكان والأسر نتيجة لزيادة الالتزام وتحسين قدرات الحكومات وشركاء التنمية على استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

370- سيجري تقييم المساهمة التي ستقدمها المنظمة مع شركائها لزيادة مستويات الالتزام وتحسين القدرات من خلال مجموعة من المؤشرات. وسيجري تجميع المؤشرات في أربعة أرقام قياسية رئيسية صممت بطريقة تتيح تحديد ما يلي بصورة محكمة: (1) مدى كفاية السياسات والبرامج والأطر القانونية الحالية للأمن الغذائي والتغذية؛ (2) مدى تناسب تخصيص الموارد للاحتياجات؛ (3) مدى كفاية حوكمة الأمن الغذائي والتغذية بما في ذلك من خلال آليات وشراكات التنسيق الشاملة مع أصحاب المصلحة؛ (4) الدرجة التي يعتمد فيها صنع القرار على الأدلة. وقد عممت المؤشرات الخاصة بالجنسانية والحوكمة في كل رقم من الأرقام الدليلية الأربعة.

371- سيتم الحصول على البيانات الخاصة بالمؤشرات المختارة من مصادر البيانات الثانوية ومن خلال الاستبيانات القطرية حيث سيجري تحديد خط الأساس في عام 2013. وستحدد الأهداف على مستوى الأرقام الدليلية، وستشير إلى التغييرات المنشودة في عينة من البلدان التي تحظى بأولوية عالية من حيث عمق ومدى المشكلات القائمة والدور الذي يتوقع أن تضطلع به المنظمة مع شركائها بالنظر إلى مزاياها النسبية ووظائفها الأساسية. وتعتبر خطوط الأساس والأهداف التي تدرج عند هذه النقطة من الوقت مؤقتة ولا تغطي سوى البلدان في إقليم أفريقيا. وسوف تتحدد خلال 2013 خطوط الأساس والأهداف الخاصة بإقليمي آسيا وأمريكا اللاتينية.

الهدف الاستراتيجي 1: الإسهام في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية				
مستوى مؤشرات الهدف الاستراتيجي (ومصادرها)				
1-1	انتشار التقزم (منظمة الصحة العالمية)			
2-1	انتشار نقص التغذية (حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012)			
3-1	تجربة قياس انعدام الأمن الغذائي (المسح الخاص بصوت الجوع)			
001: تعهد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بالتزامات سياسية صريحة وتخصيصها موارد لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية				
	المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)
1-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب متوسطة الارتفاع/ مرتفعة (16 في أفريقيا) التي حسّنت التزامها في شكل سياسات وبرامج وتشريعات جيدة	0	50%	100%
2-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب متوسطة الارتفاع/ مرتفعة (5 في أفريقيا) التي حسّنت التزامها في شكل سياسات وبرامج وتشريعات جيدة	0	50%	100%
3-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب متوسطة الارتفاع/ مرتفعة (16 في أفريقيا) التي حسّنت التزامها في شكل تخصيص موارد للأمن الغذائي والتغذية	0	50%	100%
4-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب متوسطة الارتفاع/ مرتفعة (5 في أفريقيا) التي حسّنت التزامها في تخصيص موارد للأمن الغذائي والتغذية	0	50%	100%
002: اعتماد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية آليات للحكومة شاملة ومستندة إلى أدلة وتنفيذ هذه الآليات من أجل استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية				
	المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)
1-2	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب متوسطة الارتفاع/ مرتفعة (16 في أفريقيا) التي حسّنت آليات الحكومة فيها لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	0	50%	100%
2-2	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب منخفضة/ متوسطة الانخفاض (5 في أفريقيا) التي حسّنت آليات الحكومة فيها لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	0	50%	100%

003: قيام البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بصياغة سياسات وبرامج واستثمارات لاستئصال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها				
المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)	
1-3	0	50%	100%	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب متوسطة الارتفاع/ مرتفعة (16 في أفريقيا) التي حسّنت عملياتها التي تستند إلى أدلة لصياغة سياسات وبرامج، وتنفيذ ورصد وتقييم هذه السياسات والبرامج
2-3	0	50%	100%	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي ينتشر فيها التقزم بنسب متوسطة الانخفاض/ منخفضة (5 في أفريقيا) التي حسّنت عملياتها التي تستند إلى أدلة لصياغة سياسات وبرامج، وتنفيذ ورصد وتقييم هذه السياسات والبرامج

المبادرة الإقليمية (الهدف الاستراتيجي 1): مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع في عام 2025

372- في إطار هذه المبادرة، أعيد تأكيد الهدف المشترك لبلدان الإقليم في المؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة (2012)، وهذا الهدف هو استئصال الجوع بحلول عام 2025. ويؤدي المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مهام الأمانة الفنية لهذه المبادرة. وتتمثل النتائج والنواتج الإقليمية في ما يلي:

- (أ) إعادة تأكيد البلدان الأعضاء التزامها السياسي باستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال: تشكيل جبهات برلمانية لمكافحة الجوع وتعزيزها وتنسيقها مع الحكومات والمجتمع المدني لوضع أطر قانونية مساندة للأمن الغذائي والتغذية، والجبهة البرلمانية لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في إطار الهيكل البرلمانية فوق الوطنية من قبيل برلمان أمريكا اللاتينية؛
- (ب) تعزيز حكومات الإقليم والبرلمانيين والمجتمع المدني للحوار والقدرات الفنية على إنشاء آليات للحكومة والتنسيق بشأن القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية من خلال تنسيق مبادرات الأمن الغذائي والتغذية التي تأخذ بزمامها أجهزة هيئات التكامل الإقليمية (منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والمجموعة الكاريبية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومجموعة الأندين) والتي تنسق ضمن إطار جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتعزيز مشاركة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في لجنة الأمن الغذائي العالمي؛
- (ج) إنشاء البلدان الأعضاء في الإقليم مؤسسات واستراتيجيات وبرامج محضرة بشكل أفضل لمعالجة الطابع المتعدد القطاعات للأمن الغذائي والتغذية من خلال إقامة تحالفات وشراكات في البلدان ذات الأولوية يتم تعزيزها حول إجراءات مركزة في الأطر السياسية الوطنية القائمة، وبرامج المعلومات الإقليمية بشأن السياسات العامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للاستخدام من قبل البلدان في الإقليم لتسهيل التعاون بين بلدان الجنوب وتحسين المساعدة التقنية.

الهدف الاستراتيجي 2: زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة

والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة

(بآلاف الدولارات بأسعار الفترة 2012-2013)

المجموع	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	البرنامج الميداني	المساهمات الطوعية الأساسية	الاعتماد الصافي	النتيجة التنظيمية
87,536	50,235	39,362	10,873	37,301	2.01
149,903	93,740	77,470	16,269	56,164	2.02
41,497	24,049	10,568	13,482	17,448	2.03
185,253	103,136	68,498	34,638	82,117	2.04
464,190	271,160	195,898	75,262	193,030	المجموع

خطة العمل

373- سوف تسهم المنظمة في زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة من خلال تحقيق أربع نتائج تنظيمية و14 ناتجا. وسوف يتطلب ذلك العمل بالدرجة الأولى في أربعة مجالات:

- دعم استحداث النهج وتقاسمها وتكييفها مع الظروف المحلية مع طائفة من الشركاء والتركيز على معالجة الحوافز الاقتصادية والمؤسسية والمالية أمام تطبيقها على نطاق واسع؛
- أطر تمكينية لنظم الإنتاج السليمة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا التي تتضمن كفاءة استخدام الموارد والتنوع والتكيف والتخفيف فيما يتعلق بتغير المناخ وخدمات النظم الايكولوجية والمساءلة؛
- تعزيز آليات وصكوك الحوكمة الدولية والوطنية ذات الصلة بالاستخدام المستدام للموارد مع اهتمام خاص بإمكانياتها وقدرة البلدان النامية على المشاركة فيها؛
- بناء القدرات والحصول على الأدلة واستخدامها لدعم تصورات السياسات والتخطيط.

374- وسوف تستفيد هذه النتائج من وصول المنظمة المميز إلى صانعي السياسات المعنيين عبر القطاعات الزراعية من المستوى المحلي إلى العالمي. ويتعين على المنظمة بناء القدرة على تيسير التحول الواسع النطاق الضروري إلى النهج الأكثر استدامة من خلال خبراتها الواسعة النطاق - عبر التخصصات وبين البلدان والأقاليم، وتوفير الاستشارة للقرارات الإستراتيجية لصانعي السياسات الرئيسيين. ولدى المنظمة أيضا خبرات واسعة النطاق في إدراج اعتبارات إدارة الموارد الطبيعية في الاستراتيجيات الشاملة للأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر والتنمية الريفية.

النتائج التنظيمية للهدف الاستراتيجي 2



المؤشرات والأهداف

375- يتمثل الغرض من إطار الرصد للهدف الاستراتيجي 2 في تقييم التقدم صوب التحول إلى التكثيف المستدام للإنتاج من خلال زيادة الإنتاجية وتوفير السلع والخدمات بطريقة مستدامة عبر جميع القطاعات الزراعية. وبعد ذلك سوف يقيس وضع النهج والوسائل وتطبيقها بنجاح لمساعدة صانعي القرارات والمنتجين في البلدان على: (1) تحديد أولياتهم بشأن التكثيف المستدام للإنتاج؛ (2) تنفيذ السياسات والقوانين الضرورية؛ (3) استخدام الموارد الطبيعية داخل وعبر نظم الإنتاج في القطاع الزراعي بصورة تتسم بالكفاءة.

376- ويتمثل أحد التحديات الرئيسية لوضع الإطار في الحاجة إلى معالجة قطاعات متعددة مع العمل في نفس الوقت على تحقيق الإنتاجية والاستدامة بطريقة متعددة التخصصات. وما زال الإطار الذي يركز على العديد من مجالات عمل المنظمة، قيد الإعداد. وسوف تتطلب مواصلة إعداده ووضع صيغته النهائية اعتماد مفهوم دينامي للاستدامة يصلح لجميع القطاعات الزراعية المختلفة ويأخذ في الحسبان الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

377- وسوف تشمل عملية وضع الصيغة النهائية للإطار مواصلة البلورة والتحقق من مؤشرات النتيجة التنظيمية وعناصرها الأساسية. وسيتواصل وضع خطوط الأساس وأخذ العينات وتحديد الأهداف في سياق النهج الشامل المتعلق بالرصد في 2013.

الهدف الاستراتيجي 2: زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة				
مستوى مؤشرات الهدف الاستراتيجي (ومصادرها)				
يحدد فيما بعد				
001: اعتماد المنتجين ومديري الموارد الطبيعية ممارسات تؤدي إلى زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة				
المؤشر المؤقت	خطا لأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)	
1-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي تضع أو تحسن استراتيجيات وطنية متكاملة من أجل نظم إنتاج وإدارة للموارد الطبيعية بصورة أكثر استدامة.	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
2-1	النسبة المئوية للبلدان المستهدفة التي نفذت و/ أو ارتقت بمستوى النظم أو النهج (بما في ذلك النظم العالمية المهمة للتراث الزراعي) لتشجيع اعتماد ممارسات مستدامة، مثل إدارة مستجمعات المياه، وتقليل الانبعاثات، وإدارة الغابات والزراعة، ونظم الإنتاج المستدامة، وإدارة الأراضي والمياه بصورة مستدامة، والتكيف مع تغيرات المناخ والحد من تأثيرها، وإدارة الثروة الحيوانية بصورة مستدامة، والتركيز المستدام على الاستثمارات الزراعية.	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
3-1	النسبة المئوية للبلدان المستهدفة التي اعتمدت استراتيجيات للوقاية من المخاطر البيولوجية المرتبطة بنظم إدارة الإنتاج والموارد الطبيعية، وإدارتها بما في ذلك تلك التي تدعم إدارة مخاطر الصحة الحيوانية والصحة العامة، ومكافحة التلوث الناجم عن الممارسات الزراعية (مثل الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات، والتلوث من الثروة الحيوانية، والري، وتربية إعادة الأحياء المائية، الخ)، تطبيق معايير الصحة النباتية، بما في ذلك تدابير سلامة الغابات، ومخاطر العوامل المسببة للأمراض- المحاصيل والثروة الحيوانية، مخاطر سلامة الأغذية، اعتماد خطط للسلامة البيولوجية (تربية الأحياء المائية).	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد

002 : قيام أصحاب المصلحة في البلدان الأعضاء بتعزيز الحوكمة – السياسات والقوانين وأطر الإدارة والمؤسسات الضرورية لدعم المنتجين ومديري الموارد – في مرحلة التحول نحو نظم الإنتاج المستدامة في قطاع الزراعة				
المؤشر المؤقت	خطا أساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)	
1-2	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي وضعت و/أو حسّنت سياسات وطنية وقوانين و/ أو مؤسسات لتقوم بالتحول نحو تحسين نظم إدارة الإنتاج والموارد الطبيعية بصورة مستدامة	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
003 : قيام أصحاب المصلحة بوضع وتطبيق وتنفيذ آليات دولية للحوكمة والصكوك ذات الصلة (المعايير والخطوط التوجيهية والتوصيات وغيرها) الضرورية لتحسين وزيادة توريد السلع والخدمات في نظم الإنتاج المستدامة في قطاع الزراعة				
المؤشر المؤقت	خطا أساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)	
1-3	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي أدمجت العناصر الأساسية للاتفاقات الدولية الملزمة وغير الملزمة المتعلقة بتحسين وزيادة توريد السلع والخدمات في السياسات والأطر القانونية الوطنية مثل: <ul style="list-style-type: none"> الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات جدول الأعمال العالمي لدعم التنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية مدونة السلوك بشأن المبيدات الموارد الوراثية الحيوانية الموارد الوراثية النباتية الدستور الغذائي (الحدود القصوى للمخلفات) الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة الرشيدة للغابات المزروعة المؤتمر الدولي للأشجار الحور (الهيئة الدولية لأشجار الحور) خطة عمل إنفاذ القوانين والإدارة الرشيدة والتجارة في قطاع الغابات 	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
2-3	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي جعلت تنفيذ الاتفاقات الدولية الملزمة وغير الملزمة المتعلقة بزيادة وتوفير السلع والخدمات، بما في ذلك المشاركة الفعالة في عمليات الحوكمة الدولية، بما في ذلك: لجنة مصايد الأسماك؛ لجنة الغابات؛ هيئة الدستور الغذائي؛ هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛ الهيئة الدولية لأشجار الحور؛ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات؛ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ خطة عمل إنفاذ القوانين والإدارة الرشيدة والتجارة في قطاع الغابات	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
004 : اتخاذ الجهات المعنية قرارات مستندة إلى أدلة في عمليات تخطيط وإدارة القطاعات الزراعية والموارد الطبيعية لدعم التحول إلى نظم مستدامة للإنتاج في القطاع الزراعي عن طريق الرصد والإحصاءات والتقييم والتحليلات.				
المؤشر المؤقت	خطا أساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)	
1-4	النسبة المئوية للبلدان التي لديها نظم وطنية للرصد و/ أو خدمات إحصائية تعطي بيانات ومعلومات عن الموارد الطبيعية، بما في ذلك رصد الغابات، ورصد المخزونات السمكية، والإحصاءات الزراعية – البيئية، ورصد إدارة الأراضي بصورة مستدامة، ورصد الموارد الوراثية، ورصد الأمراض الحيوانية، الخ.	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد

المبادرة الإقليمية البرمجية (الهدف الاستراتيجي 2): نظام الإنتاج المعتمد على الأرز في آسيا

378- سيكون صغار المزارعين في نظم الزراعة المعتمدة على الأرز الفئة المستهدفة في هذه المبادرة مع مراعاة أن هؤلاء المزارعين مسؤولون عن أكثر من 80 في المائة من الإنتاج الكلي في الإقليم. وسوف تسترعي المبادرة الاهتمام إلى النطاق الكامل للسلع والخدمات التي تنتجها النظم الايكولوجية لزراعة الأرز. وسوف تسهم، في بعض البلدان في استثارة الوعي بين مجتمعات المزارعين الرواد وصانعي السياسات بمساهمة خدمات النظم الايكولوجية في إنتاج واستدامة نظم الأرز. وسيضع المشروع أيضا عناصر لبناء قدرات التقييم ومساعدة صانعي السياسات في تقييم مختلف ممارسات الإنتاج الممكنة، والمقايضات التجارية وجوانب التآزر واختيار أفضل الخيارات ضمن إستراتيجية طويلة الأجل. وأخيرا، سيجري تمكين صانعي القرارات في البلدان الرائدة على اتخاذ القرارات المستنيرة عن سياسات أسواق الأرز التي تراعي الآثار المحتملة لتغير المناخ والقيمة الاجتماعية والثقافية لنظم الأرز الإقليمية.

379- وتتكون المبادرة من أربعة عناصر: المياه ونظم الأرز/ الأسماك والتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية وخدمات النظم الايكولوجية، وممارسات الإدارة والقضايا الاجتماعية الاقتصادية والسياسي الشاملة. وسوف تسهم في النتائج التنظيمية 1 و2 و4 من الهدف الاستراتيجي 2 وفي إعداد إستراتيجية للأرز في آسيا التي تضعها المنظمة استجابة لتوصية الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر المنظمة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. وستعقد حلقة عمل إقليمية في بانكوك في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 لعرض النتائج الأولية لهذه المبادرة وإدراجها في إطار الأولويات الإقليمية لآسيا.

المبادرة الإقليمية البرمجية (الهدف الاستراتيجي 2): شح المياه في الشرق الأدنى

380- لدى إقليم الشرق الأدنى سجل طويل من المبادرات الرامية إلى تحسين موارد المياه وممارسات إدارة الأراضي المحصولية. وقد اكتسبت دروس ويمكن تقاسمها في نفس الوقت الذي تكون فيه حاجة ملحة إلى حقن تفكير جديد في عملية إيجاد صكوك مستدامة لمشكلات شح المياه. وستكون النهج المبتكرة إزاء حوكمة المياه عنصرا رئيسيا يبسر الحصول على الممارسات الفعالة والمجربة لاستخدام وإدارة المياه.

381- وسوف تسترعي المبادرة الاهتمام، من خلال إستراتيجية تعاونية وشراكات إقليمية إلى نطاق السياسات والاستثمارات والنهج والممارسات التي تتعادل مع الإنتاج الزراعي المستدام في ظل ظروف شح المياه، والمساهمة في النتيجة التنظيمية 1 (النواتج 1-1 و2-1 و3-1 و4-1)، 2 (الناتج 1-2) و4 (النواتج 1-4 و2-4 و3-4). وسوف تركز على خبرات ومعارف البلدان الأعضاء والمنظمة والشركاء الآخرين العاملين في ميدان المياه للأغراض الزراعية في الإقليم لتحديد وإبراز مجالات الأولوية للعمل من جانب البلدان والذي قد يسفر عن تحسينات كبيرة في إنتاجية المياه لأغراض الزراعة والاستدامة البيئية. كما ستضع إطارا للتعاون بين البلدان الأعضاء والشركاء في مجال إدارة المياه لأغراض الزراعة وتحديد الثغرات النوعية التي تمس الحاجة إليها للدعم من جانب هؤلاء الشركاء.

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في المناطق الريفية

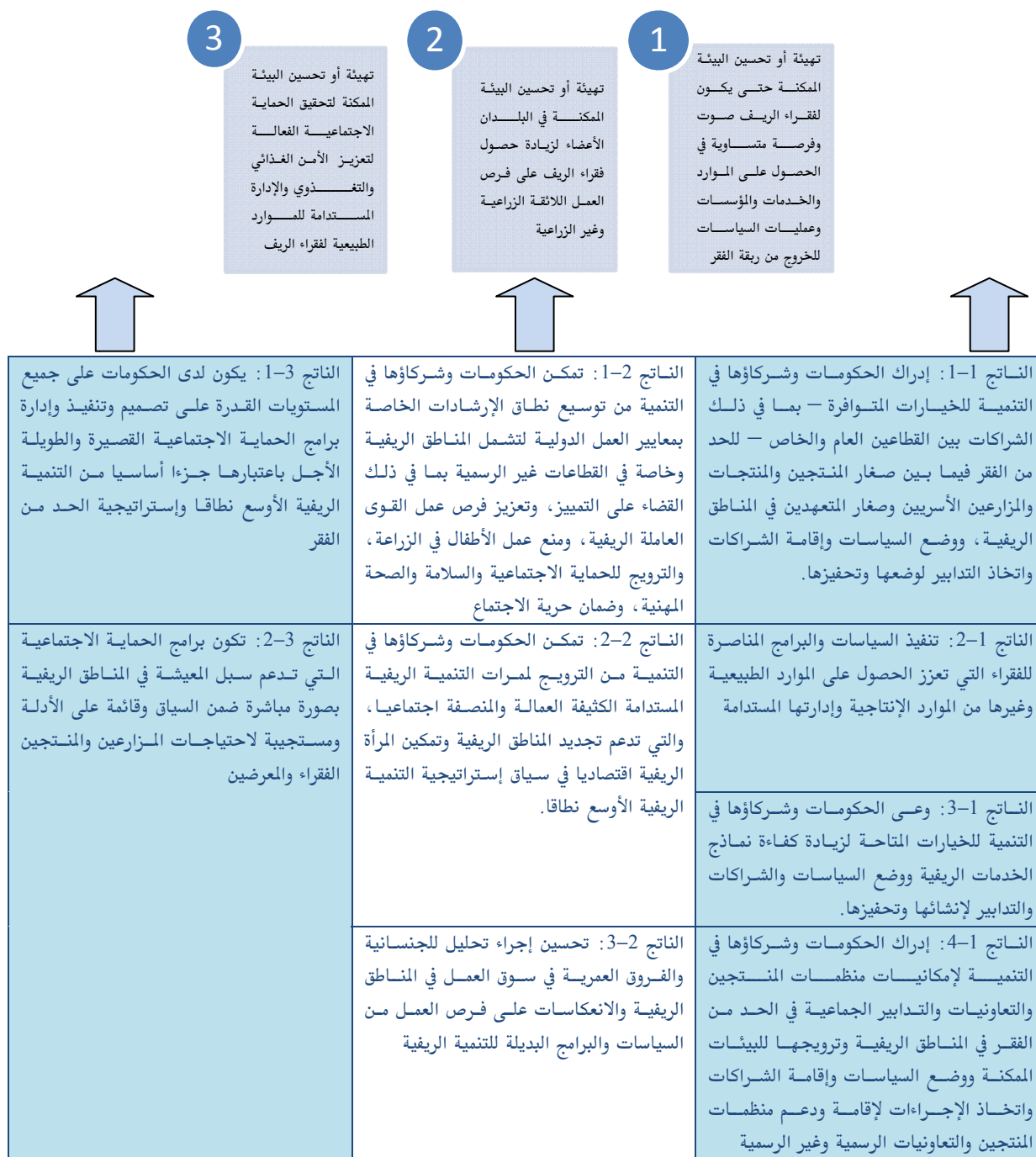
(بآلاف الدولارات الأمريكية بأسعار الفترة 2012-2013)

المجموع	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	البرنامج الميداني	المساهمات الطوعية الأساسية	الاعتماد الصافي	النتيجة التنظيمية
72,904	36,069	33,585	2,484	36,835	3.01
39,568	15,530	12,971	2,559	24,038	3.02
6,848	2,851	2,396	455	3,998	3.03
119,320	54,450	48,952	5,498	64,870	المجموع

خطة العمل

382- سوف تسهم المنظمة في خفض الفقر في المناطق الريفية من خلال تحقيق ثلاث نتائج و9 نواتج. ومن الواضح أن المنظمة عنصر فاعل في الكثير من العوامل العاملة في الحد من الفقر، وتكمن مزاياها النسبية في الدعم الذي تقدمه لوضع وتنفيذ مدونات السلوك المتفق عليها دولياً والمعايير والمواصفات والممارسات الجيدة، وخبراتها الواسعة النطاق في دعم وضع السياسات المعتمدة على الأدلة، وتحديد الدروس المستفادة بمشاركة طائفة عريضة من الشركاء، وفي الترويج لتقاسم البحوث والمعارف، وفي التعاون مع السلطات الوطنية لتنمية القدرات وفي وضع واختبار النماذج وخيارات التدخل وفي الرصد والتقييم.

النتائج التنظيمية للهدف الاستراتيجي 3



المؤشرات والأهداف

382- يستخدم إطار الرصد والتقييم في إطار الهدف الاستراتيجي 3 نهج الملامح القطرية. ويحدد فريق الهدف الاستراتيجي كجزء من هذه العملية مختلف عوامل النجاح الرئيسية (أي الأبعاد) التي تحدد إنجاز كل نتيجة من

النتائج التنظيمية. فعلى سبيل المثال، تحتاج مواصفات الجنسانية لهذه المؤشرات إلى مزيد من الاهتمام. ويتواصل تطوير المؤشرات خلال 2013.

384- وسيجري وضع منهجية خطة الأساس وأخذ العينات والاستهداف في سياق النهج الشامل للرصد. وستمنح الأولوية للمؤشرات المتوافرة والتي يبلغ عنها بصورة روتينية، حيثما تكون كافية (مثل مؤشرات تقييم أداء القطاع الريفي في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) في عمليات جمع البيانات والإبلاغ. وسيجري استكشاف استخدام أطر الإبلاغ المشتركة باعتبارها أحد مجالات الشراكة المشتركة بين الوكالات.

385- كذلك، سيجري وضع منهجية قياس التحسينات (أخذ العينات والتصنيف) على النحو المبين أدناه في خط الأساس والغايات، بطريقة متساوقة في سياق النهج الشامل للملاحق القطرية لأغراض الرصد.

الهدف الاستراتيجي 3 - الحد من الفقر في الريف			
مستوى مؤشرات الأهداف الإستراتيجية المؤقتة (ومصادرها)			
1-3 انتشار الفقر (جدول بأعداد الرؤوس) (البنك الدولي)			
001: تهيئة بيئة تمكينية ⁶⁸ أو تحسينها بحيث يستطيع فقراء الريف ⁶⁹ إسماع أصواتهم، والحصول على الموارد والخدمات وعلى عمليات المؤسسات والسياسات لكي يخرجوا من فقرهم			
	المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغايتان المؤقتتان (نهاية 2015، ونهاية 2017)
1-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي انتهت من أهداف محددة لتوفير فرص متساوية لحصول الرجال والنساء الريفيين على موارد وخدمات ضمن سياسات الأغذية والزراعة	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
2-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي لديها استراتيجيات للحد من الفقر في الريف بسياسات محددة لتقليل الفوارق بين الجنسين	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
3-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي توجد بها سياسات فعالة لزيادة فرص فقراء الريف ⁷⁰ في الحصول على: خدمات مالية وأسواق؛ بحوث زراعية وخدمات إرشادية؛ مدخلات زراعية.	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
4-1	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي لديها سياسات فعالة لزيادة فرص فقراء الريف في الحصول على موارد طبيعية إنتاجية ⁷¹	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد

⁶⁸ ينطبق تعريف "البيئة التمكينية" المعتمد على مستوى الأهداف الإستراتيجية.

⁶⁹ ينطبق تعريف "فقراء الريف" المعتمد على مستوى الأهداف الإستراتيجية.

⁷⁰ تتطلب الخاصية الجنسانية في هذه المؤشرات المزيد من الاهتمام، وهو ما يجري العمل فيه الآن.

⁷¹ لا بد من تعميم المسائل المرتبطة بفرص الحصول التمييزية بسبب الشؤون الجنسانية في هذا العمل، وهو ما يحدث الآن بالفعل.

يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	النسبة المئوية للبلدان المعنية التي تحسن فيها الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية	5-1
يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	النسبة المئوية من البلدان التي تحسن فيها تمثيل المرأة في الأجهزة المحلية لوضع السياسات واتخاذ القرارات على مستوى أجهزة المجتمع المحلية، والمشاركة في المنظمات الريفية	6-1
يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	النسبة المئوية من البلدان المعنية التي سهلت فيها آليات جمع البيانات الرصد الفعلي لمدى التقدم في الحد من الفقر في الريف في جميع جوانبه، بما في ذلك بحسب العمر والشؤون الجنسانية	7-1
002 - تهيئة بيئة تمكينية في البلدان الأعضاء أو تحسينها بغرض زيادة فرص حصول فقراء الريف على فرص عمل لائقة في الأعمال الزراعية وغير الزراعية			
الغايتان المؤقتتان (نهاية 2015، ونهاية 2017)	خط الأساس المؤقت	المؤشر المؤقت	
يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	النسبة المئوية من البلدان المعنية التي تم فيها تحسين سياسات فعلية وسياسات قائمة على الأدلة (بما في ذلك المعايير والأحكام) والاستراتيجيات وخطط العمل و/أو البرامج، بحيث تتناول بصورة كافية فرص العمل اللائقة في الريف على المستوى القطري سواء للرجال أو النساء	1-2
003 - تهيئة البيئة التمكينية أو تحسينها من أجل الحماية الاجتماعية الفعالة لزيادة الأمن الغذائي والتغذوي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لمصلحة فقراء الريف			
الغايتان المؤقتتان (نهاية 2015، ونهاية 2017)	خط الأساس المؤقت	المؤشر المؤقت	
يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	النسبة المئوية من البلدان المعنية التي لديها نظم للحماية الاجتماعية تهدف إلى الحد من الفقر في الريف	1-3

المبادرة الإقليمية (الهدف الاستراتيجي 3): الفقر في الريف

386- ستتناول هذه المبادرة الإقليمية البرنامجية جميع النتائج الثلاث للهدف الاستراتيجي 3، من أجل تعظيم الآثار الإيجابية لبرامج الحماية الاجتماعية، وفرص العمل اللائق في المناطق الريفية، والحصول المنصف على الموارد الطبيعية والخدمات الريفية وإدارتها، والمشاركة في منظمات المنتجين والمؤسسات الريفية. وستدرج هذه العناصر في إستراتيجية أوسع للتنمية الريفية من أجل توفير التناسق السياسي وضمان أوجه التآزر. وسيجري بهمة استكشاف الفرص المتاحة للمجتمعات والفئات السكانية المحرومة والناثية والفقيرة من حيث الموارد، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء، من أجل المشاركة في سلاسل الإنتاج والتسويق.

387- وستسعى هذه المبادرة في عام 2013 إلى إرساء الأساس التحليلي لإطار نتائج تشغيلية فعالة في واحد أو اثنتين من المجالات الجغرافية الرائدة، مما سيوجه زيادة العمل التعاوني الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة والحكومات ومختلف أصحاب المصلحة والشركاء لتنفيذ برامج عمل متسقة وأطول أجلا. وسيجري اختيار سلسلة القيمة التي ستعطي لها الأولوية في عام 2013 من بين تلك التي حُددت بالفعل على أنها تمثل أولويات في المرحلة الأولى من المبادرة النموذجية للإدارة القائمة على النتائج في أفريقيا: كسافا في غانا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذرة في أنغولا أو أوغندا. وسيجري أيضا استكشاف الصلات مع سلاسل القيمة الأخرى (التفاعل بين المحاصيل والثروة الحيوانية).

388- ستوجه هذه المبادرة إلى التركيز على المجتمعات والفئات السكانية المحرومة والنائية والفقيرة من حيث الموارد، مع إيلاء اهتمام للشباب والنساء. وتستند إلى الاستفادة من العمل القائم بشأن سلاسل القيمة في البلد/ البلدان النموذجية وإيلاء اهتمام للثغرات الهامة داخل هذه السلاسل ومراحل التدخل حيثما تستطيع المنظمة أن تضيف قيمة من منظور العدل الاجتماعي. وسوف يتم تحديد الاحتياجات الحاسمة في تحسين البيئة التمكينية (بما في ذلك من خلال توفير البنية الأساسية والخدمات اللازمة وبناء المؤسسات) التي من شأنها أن تساهم في تنشيط التنمية الريفية وخلق فرص العمل والحد من الفقر، ودعم النهج المتعددة التخصصات في جميع القطاعات والمؤسسات والجهات الفاعلة (العامة والخاصة على حد سواء).

389- وتشمل الأنشطة المتوقعة والنتائج: توافر معرفة وأدلة حديثة يسهل الوصول إليها فيما يتعلق بجهود تنمية سلاسل القيمة في البلد المستهدف لإدراج احتياجات المزارعين والمنتجين الفقراء والمستضعفين وكذلك العمال المأجورين وتحديد الاحتياجات والفرص فيما يتصل بالحماية الاجتماعية على امتداد السلسلة؛ الاضطلاع بعمليات تشخيص تشاركية مراعية للمنظور الجنساني على الصعيد الوطني؛ يجري تمكين الحكومات في البلدان الرائدة لتصميم وتنفيذ السياسات والأطر التنظيمية التي توفر أقصى قدر من الفرص للمزارعين والمنتجين الفقراء والمستضعفين والترويج لتوفير فرص العمل اللائق في الأنشطة غير الزراعية والخدمات الريفية؛ وقد أصبح لدى السلطات الوطنية في البلدان الرائدة قدرات محسنة من حيث الحوكمة وآليات الاتساق والتنسيق فيما يتعلق بالسياسات المشتركة بين القطاعات ومهارات القدرات.

التمكين من وجود نظم زراعية وحرارية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة،
على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي

(بآلاف الدولارات الأمريكية بأسعار الفترة 2012-2013)

المجموع	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	البرنامج الميداني	المساهمات الطوعية الأساسية	الاعتماد الصافي	النتيجة التنظيمية
75,327	33,863	28,769	5,094	41,464	4.01
142,093	91,516	50,474	41,042	50,578	4.02
25,442	5,467	3,659	1,808	19,975	4.03
242,863	130,846	82,902	47,943	112,017	المجموع

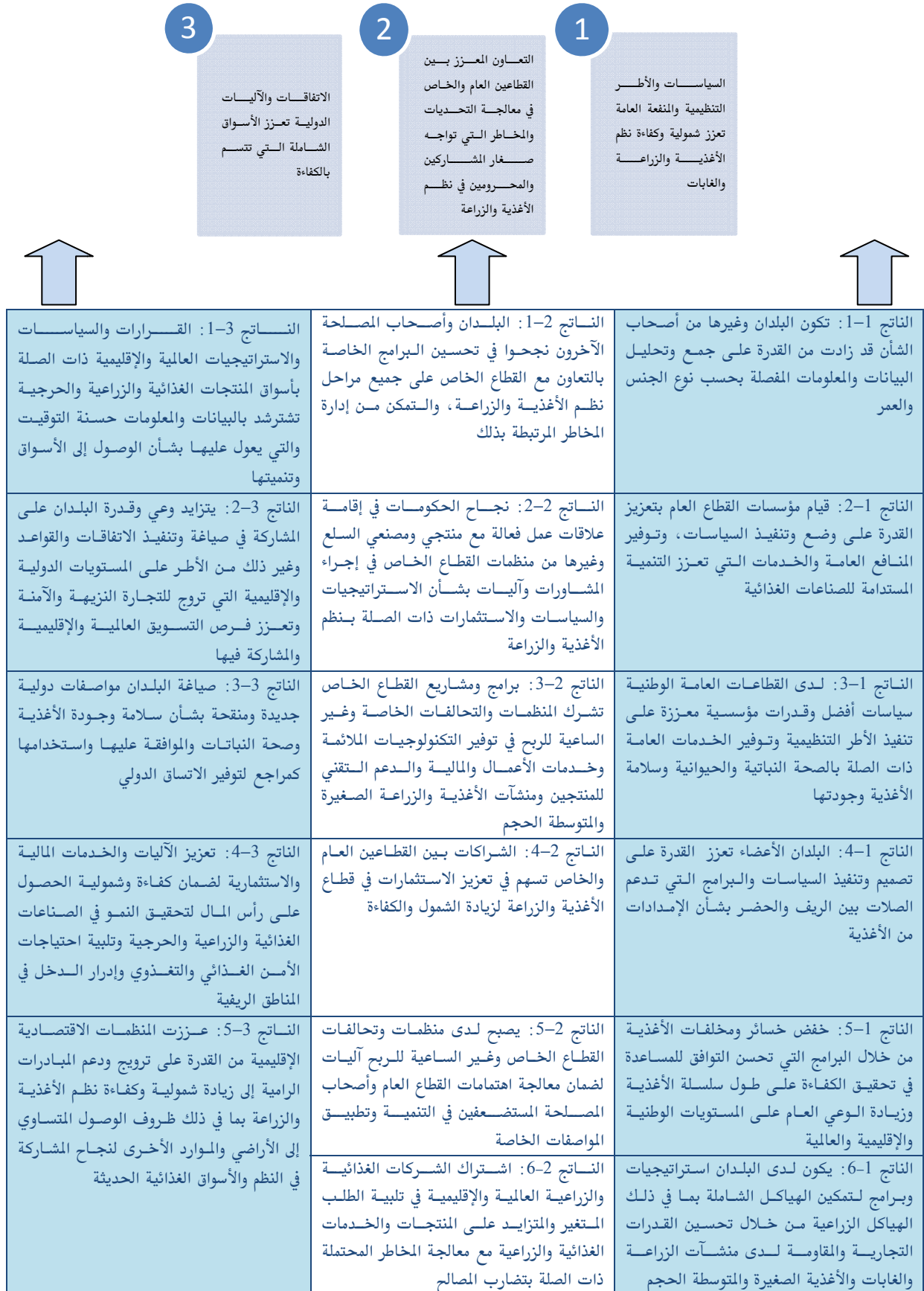
خطة العمل

390 سوف تسهم المنظمة في تمكين نظم الزراعة والأغذية الشاملة والتي تتسم بالكفاءة على المستويات المحلية والوطنية والدولية من خلال تحقيق ثلاث نتائج و17 من النواتج.

391- وفي حين أنه سيتعين على السلطات والمؤسسات الوطنية أن تقود، بحكم الضرورة، عملية التغيير الصعبة، في كثير من الأحيان، صوب الظروف التي يمكن فيها لصغار ومتوسطي الحجم من القطاع الخاص العمل بكفاءة وشمول وتعاون، تكون المنظمة قادرة على الارتكاز على حوار الأمم المتحدة الموسع مع القطاع الخاص وغير ذلك من المبادرات بما في ذلك السنة الدولية للتعاونيات (2012) والسنة الدولية للزراعة الأسرية (2014) في دعم هذه الجهود.

392- كما ستواصل المنظمة الاضطلاع بدور الشريك المميز في: المؤسسات المالية الدولية لدعم توفير المنافع والخدمات ذات الصلة من القطاع العام وتهيئة الظروف المواتية للاستثمار؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية في أسواق السلع الأساسية والقضايا المتصلة بالتجارة؛ ومراكز تحليل السياسات ووضع الاستراتيجيات للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومنظمة الصحة العالمية في الأغذية المأمونة وعمل الدستور الغذائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتنمية سلسلة القيمة والخدمات المالية، والشراكة التعاونية في مجال الغابات للإدارة المستدامة للغابات، وبرنامج الأغذية العالمي في نظم توزيع الأغذية المأمونة. وتستضيف المنظمة أيضاً أمانة نظام معلومات السوق الزراعية الذي بدأ في سبتمبر/أيلول 2011 في إطار مبادرة مجموعة العشرين لتعزيز الشفافية في الأسواق وخفض تقلبات الأسعار وتحسين تنسيق استجابات السياسات.

النتائج التنظيمية للهدف الاستراتيجي 4



المؤشرات والأهداف

393- سوف يتطلب تركيز الهدف الاستراتيجي 4 على نظم الزراعة والأغذية الأكثر شمولاً وكفاءة اشتراك المنظمة في مجالات عمل جديدة نسبياً وخاصة فيما يتعلق بالنتيجة 1. وعلى ذلك، يتعين أولاً تحقيق عدد من الشروط المسبقة (مثل مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة) وأدوات التقييم (مثل خسائر الأغذية والرقم الدليلي للمخلفات)، ووضعها لتحقيق ثم قياس النتائج الثلاث. ولذا وضع إطار الرصد للهدف الاستراتيجي 4 لتوجيه عملية التغيير الضرورية.

394- وسيتم استعراض هذه المجموعة الأولى من مؤشرات الهدف الاستراتيجي 4 لتقييم إمكانيات التجانس مع الأهداف الإستراتيجية الأربعة الأخرى. وسيجري بعد ذلك وضع خط الأساس والأهداف أو تأكيدها. وتعتبر المؤشرات على مستوى النتائج التنظيمية أمثلة توضيحية لأنواع المؤشرات التي سوف يتواصل بلورتها خلال 2013.

395- وبالنسبة لمجالات العمل الجديدة للمنظمة، لم تدرج مؤشرات التقدم على مستوى النواتج وأنواع المعالم البارزة مع الأهداف إلا في عام 2015. وفي بعض الحالات، تمثل مؤشرات النواتج هذه متطلبات ضرورية للمؤشرات المقترحة على مستوى النتائج والتي لن تقاس قبل عام 2017. وسيجري خلال 2013 تحقيق التجانس بين مؤشرات النتائج التنظيمية ونواتج وأنشطة تخطيط العمل التي سوف توضع. كما سيجري استعراض وحدات هذه المؤشرات وتعديلها وفقاً لمصدر البيانات.

الهدف الاستراتيجي 4: التمكين من وجود نُظمٍ للزراعة والأغذية أكثر شمولاً وكفاءة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي			
مستوى المؤشرات المؤقتة للهدف الاستراتيجي (ومصادرها)			
1-4 زيادة نصيب أقل البلدان نمواً في صادرات الأغذية الزراعية (النشرة الإحصائية للمنظمة)			
2-4 زيادة الاستثمار في الأغذية والزراعة (النشرة الإحصائية للمنظمة)			
001: وجود سياسات وأطر تنظيمية ومنافع عامة تعزز شمول نظم الأغذية والزراعة والغابات وكفاءتها			
المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغايتان المؤقتتان (نهاية 2015، ونهاية 2017)	
1-1	تطوير نظم بيانات الأسواق/ التجارة على المستوى القطري بحيث تعكس أداء نظم زراعة الأغذية	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
2-1	عدد البلدان التي تستخدم نظم المنظمة لبيانات الأسواق/ التجارة التي تعكس أداء نظم زراعة الأغذية	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
3-1	نظم بيانات الأسواق/ التجارة بشأن أداء نظم زراعة الأغذية التي وضعتها المنظمة	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
4-1	تحديد نهج لتنظيم الصحة الحيوانية والنباتية وسلامة الأغذية	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
5-1	عدد البلدان التي أبلغت عن تحسين الجوانب التنظيمية للصحة النباتية والحيوانية وسلامة الأغذية	يحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد

6-1	عدد المشاريع التي تساعد البلدان/ المؤسسات على تنفيذ نظم فعالة ذات كفاءة لمراقبة الصحة النباتية والحيوانية وسلامة الأغذية	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
7-1	عدد الدراسات التي نفذت على المستوى القطري عن تلف أو فقدان البيانات الأولية	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
8-1	عدد البرامج الاستثمارية على المستوى القطري التي ووفق عليها للحد من التلف والخسائر	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
9-1	مقياس لخسائر/ تلف الأغذية وضع لرصد مستوى التلف والخسائر المبدئية على المستوى القطري	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
-1 10	عدد البلدان التي تستخدم مقياس لخسائر/ تلف الأغذية لرصد مستوى التلف/ الخسائر الأولية على المستوى القطري	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
002: تحسين التعاون بين القطاعين العام والخاص في التصدي للتحديات والمخاطر التي يواجهها الصغار والمحرومون ممن يشاركون في نظم الأغذية والزراعة			
	المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغايتان المؤقتتان (نهاية 2015، ونهاية 2017)
1-2	وضع برنامج للحوار مع القطاع الخاص بشأن التعاون فيما بين القطاعين العام والخاص في مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه الصغار من المشاركين والمحرومين في نظم الأغذية والزراعة في المنظمة	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
2-2	زيادة متوسط استثمارات القطاع الخاص لمدة سنتين في الأغذية والزراعة والتنمية الريفية المستدامة، مع تقديم تيسيرات من جانب المنظمة، مقابل متوسط الاستثمارات في فترة السنتين السابقتين (مقدرة بالدولار الأمريكي)	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
3-2	عدد البلدان المعنية التي طبقت حواراً فعالاً بين القطاعين العام والخاص في الأغذية والزراعة والتنمية الريفية المستدامة من خلال التسهيلات التي قدمتها المنظمة	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
4-2	وضع مبادئ للاستثمار الزراعي الرشيد واعتمادها في الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
5-2	عدد البلدان التي طبقت مبادئ الاستثمار الزراعي الرشيد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
003: وجود اتفاقات وآليات دولية تروج للأسواق الشاملة والمتسمة بالكفاءة			
	المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغايتان المؤقتتان (نهاية 2015، ونهاية 2017)
1-3	عدد البلدان الأعضاء التي أبلغت عن زيادة استخدام معلومات وتحليلات الأسواق التي قدمتها المنظمة	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
2-3	عدد البلدان التي حصلت على دعم للمشاركة بصورة أكثر فعالية في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات الإقليمية والدولية	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
3-3	عدد الاتفاقات الدولية أو الإقليمية المتعلقة بالتجارة التي أبرمت أو تمت صياغتها لتعكس بصورة أفضل الاحتياجات المختلفة للبلدان الأعضاء، في أعقاب المساعدات التي قدمتها المنظمة	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد

المبادرة الإقليمية (المهدف الاستراتيجي 4): الهياكل الزراعية في إقليم أوروبا ووسط آسيا

396- يُقصد ببرنامج منظمة الأغذية والزراعة بشأن الهياكل الزراعية إصلاح بعض أوجه الاختلال في مشهد السياسات غير المواثي إلى حد شديد بالنسبة لذوي الحيازات الصغيرة في الإقليم. ويضم البرنامج عنصرين والنتائج المرتبطة بهما لدعم ذوي الحيازات الصغيرة عن طريق تحسين البيئتين التمكينية والتشريعية. وهذان العنصران هما: (1) زيادة شمول السياسات والمنافع العامة التي تتعامل مع الهياكل الزراعية في أوروبا وآسيا الوسطى؛ (2) اتفاقات دولية في الإقليم تشجع الأسواق الشاملة وذات الكفاءة للمزارع الصغيرة.

397- وستدفع المبادرة الإقليمية تحقيق هذه النتائج إلى الأمام في أسرع وقت ممكن. وهي متماشية تماما مع الأولويات الإقليمية التي أقرها المؤتمر الإقليمي الأوروبي (أبريل/نيسان 2012)، وسيتم تنفيذها أولا في البلدان المختارة في الإقليم. ويوصفها برنامجا رائدا، ينبغي النظر إلى العديد من تدخلاتها كمرحلة أولى نحو تحقيق نتائج إقليمية ذات أهمية أكبر في مراحل لاحقة. ومن ثم فإن المبادرة ينبغي أن تقوم في العام الأول بوضع الأسس للمزيد من العمل في مجال إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق. وهي تتضمن عنصري التعلم لا سيما بعض التجارب. وسيتم تحليل هذين العنصرين وتعديلهما بعد السنة الأولى لكي تعكس الدروس المكتسبة.

398- ومن الواضح أن النتيجة الأولى ستكون رهن أعمال الدعوة القوية من قبل المنظمة، مثلا من خلال تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ وزيادة التوعية بالجوانب الحرجة مثل تحسين أداء تعاونيات الخدمات الزراعية أو التقليل من هدر الأغذية وتخفيف الفاقد منها في النظم الحالية). وستؤدي النتيجة الثانية إلى قدر كبير من مناقشات السياسة العامة والتدريب، لاسيما من حيث: (1) تسهيل حصول أصحاب الحيازات الصغير على إمكانية التصدير إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي الآسيوي؛ (2) تعزيز التنسيق في السياسة العامة بين بلدان مبادرة الشراكة الشرقية؛ (3) تسهيل فهم مبادئ منظمة التجارة العالمية واعتمادها في كامل إقليم رابطة الدول المستقلة.

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل المعيشة على الصمود في مواجهة التهديدات والأزمات

(بالآلاف الدولارات الأمريكية بأسعار الفترة 2012-2013)

النتيجة التنظيمية	الاعتماد الصافي	المساهمات الطوعية الأساسية البرنامج الميداني	الطوارئ	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	المجموع
5.01	5,931	1,208	49,976	55,171	61,102
5.02	4,724	1,602	80,244	83,188	87,912
5.03	24,437	4,121	201,313	269,655	294,092
5.04	1,524	496	372,358	387,273	388,797
المجموع	36,617	7,426	703,891	795,287	831,904

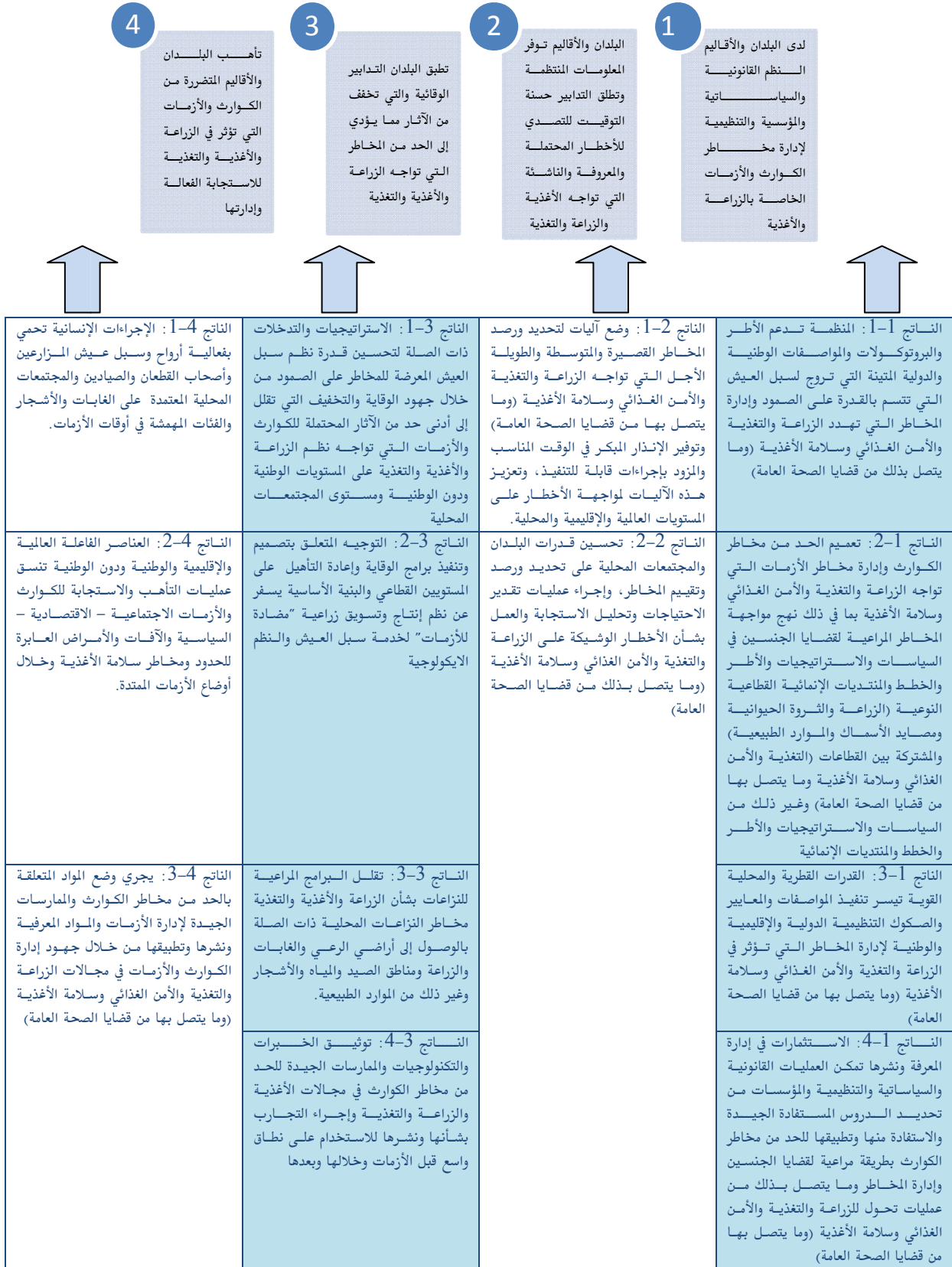
خطة العمل

399- سوف تسهم المنظمة في زيادة صمود سبل المعيشة أمام الأخطار والأزمات من خلال تحقيق أربع نتائج تنظيمية و13 من النواتج والارتكاز على التعاون المتعدد التخصصات الذي دعم البرنامج الإطاري للمنظمة للحد من مخاطر الكوارث التي تصيب الأمن الغذائي والتغذية. وتظل زيادة صمود نظم المعيشة المعتمدة على الزراعة والموارد الطبيعية الهدف الجامع والمحرك المنطقي للتسلسل من الإغاثة الإنسانية إلى التنمية وما يتصل بذلك من دعم للبلدان على النحو الذي تتبعه المنظمة باستمرار.

400- وبهذه الروح وتماشيا مع المزايا النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة وخبرتها الميدانية المستفيضة، تركز خطط العمل هذه على تنمية وحماية وإعادة سبل المعيشة القادرة على الصمود بحيث لا تتعرض سلامة المجتمعات التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية لتهديد بفعل الأزمات. وهي تتقيد بنهج "المسار المزدوج" المتمثل في اتخاذ خطوات فورية لدعم الأمن الغذائي والتغذية، مع القيام في الوقت ذاته بمعالجة العوامل الكامنة المحركة للكوارث والأزمات. وسوف تيسر الخطط تعميم الحد من المخاطر والتأهب لها والوقاية منها والتخفيف من آثارها والاستجابة لها والتعافي منها في قطاعات الأغذية والزراعة عن طريق عمليات برمجة إستراتيجية محلية ووطنية وإقليمية ودولية تضم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وفي مجالي التنمية والاستثمار قبل الأزمة وأثناءها وبعدها.

401- وستستغل منظمة الأغذية والزراعة علاقتها الفريدة بالوزارات المسؤولة عن الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والبيئة. وستستفيد من قدرتها المثبتة على القيادة والمساهمة في المنتديات والآليات الدولية الأساسية للمشاركة الجماعية في إدارة المخاطر. وستستغل أيضا استغلالا كاملا ما لديها من تدابير مختبرة كثيرة لإدارة المخاطر، بما في ذلك لتحليل المخاطر (تحديد الأخطار، وتقدير المخاطر، وتحليل خيارات الاستجابة وتنفيذها) والاتصال بشأن المخاطر، ونظمها الراسخة للمعلومات والإنذار المبكر بشأن الأمن الغذائي وسلامة الأغذية. وستشارك مشاركة نشطة، استنادا إلى تقييماتها المحايدة والدقيقة لآثار الأزمات وما يتصل بها من احتياجات للأغذية والزراعة، في آليات من قبيل نداءات الأمم المتحدة وتقديرات حالات الطوارئ، والتقديرات المشتركة بعد الكوارث وبعد النزاعات، وتقديرات المحاصيل والأمن الغذائي. وستواصل المنظمة الترويج لجدول أعمال موسع عنوانه "صحة واحدة" من أجل اتباع نهج تعاونية ومشاركة بين القطاعات ومتعددة التخصصات لمعالجة تهديدات الأمراض المعدية التي تحدث عند التفاعل بين الثروة الحيوانية/الحياة البرية - الإنسان - النظم الإيكولوجية.

النتائج التنظيمية للهدف الاستراتيجي 5



المؤشرات والأهداف

402- تماشياً مع هدف وإستراتيجية الهدف الاستراتيجي 5، يتمثل الغرض من إطار الرصد في تقييم كيفية قدرة سبل المعيشة على الصمود من خلال زيادة الالتزامات وتحسين القدرات على إدارة مخاطر الكوارث والأزمات، ورصد المخاطر والإنذار المبكر، والوقاية والتخفيف لأغراض الزراعة والأغذية والتغذية.

403- وستواصل تأهيل التوليفة التي تعدها المنظمة مع شركائها واستكمالها في 2013 خلال بلورة ووضع الصيغة النهائية لإطار الرصد بما في ذلك منهجية خط الأساس، وأخذ العينات وتحديد الغايات. وستستمد البيانات المتعلقة بالمؤشرات المختارة من مصادر البيانات الثانوية ومن خلال الاستبيانات الوطنية التي ستجرى بالتآزر مع فرق الإستراتيجية الأخرى. واحتفظ بالعديد من مؤشرات الفقرة 2010-2013 وأدرجت في إطار الرصد المعني بهذا الهدف الاستراتيجي على النحو المبين في جدول المؤشرات.

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة صمود سبل المعيشة في مواجهة التهديدات والأزمات				
مستوى المؤشرات المؤقتة للهدف الاستراتيجي (ومصادرها)				
1-5 الحد من التعرض للمخاطر (النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث)				
2-5 تقليل الاعتماد على المعونة الغذائية، ومستوى سوء التغذية (برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة اليونيسيف)				
001- البلدان والأقاليم التي لديها نظم قانونية وسياساتية ومؤسسية وأطر تنظيمية لإدارة مخاطر الكوارث والأزمات التي تواجه الزراعة والأغذية والتغذية				
	المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)
1-1	وجود سياسات واستراتيجيات وطنية وإقليمية و/ أو أطر تنظيمية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، والتي تشمل الزراعة والأغذية والتغذية والقطاعات ذات الصلة.	45 بلدا وضعت أو تبنت سياسات وطنية بشأن سلامة/جودة الأغذية على أساس التقييمات السليمة ومن خلال العمليات التشاركية (دال 2-1)	50	تحدد فيما بعد
2-1	سلطة مكرسة وكافية لإدارة المخاطر، وتوفير الموارد لتنفيذ خطط وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالزراعة والأغذية والتغذية على جميع المستويات الإدارية	51 بلداً نامياً/ بلداً تمر بمرحلة انتقالية تقدم أو بسبيلها إلى أن تقدم خدمات موحدة وذات كفاءة للتفتيش على الأغذية وإصدار شهادات بشأنها بحيث تلي التوصيات الدولية (دال 2-3)	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد

تحدد فيما بعد	15	12 من بلدان النقاط الساخنة للكوارث عالية المخاطر التي أدرجت في خططها القطرية للحد من المخاطر خطط عمل محددة للحد من المخاطر في الزراعة. (طاء 1-3)	الحد من مخاطر الكوارث جزء لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالزراعة والأغذية والتغذية	3-1
002- تقدم البلدان والأقاليم معلومات منتظمة، وتنفذ أعمالاً في حينها للتصدي للتهديدات المحتملة والمعروفة والناشئة التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي				
الغاية المؤقتة (نهاية 2017)	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	خط الأساس المؤقت	المؤشر المؤقت	
تحدد فيما بعد	5	بلدان يجربان إقامة نظم لرصد السياسات والبرامج القطاعية المشتركة المستندة إلى النتائج التي تغطي شواغل انعدام الأمن الغذائي والجوع و/أو سوء التغذية (حاء 1-3)	وضع نظم لجمع ورصد وتقاسم البيانات بشأن أهم الأخطار والتهديدات بالمخاطر التي تؤثر على الزراعة والأغذية والتغذية	1-2
تحدد فيما بعد	35	27 من البلدان المعرضة للخطر التي أنشأت أو اتخذت خطوات لتحسين نظم الإنذار المبكر بشأن الزراعة والأمن الغذائي باستخدام برامج منسقة (طاء 1-1)	وجود نظم لتحليل المخاطر ونظم للإنذار المبكر والتحذير لجميع المخاطر الرئيسية التي تؤثر على الزراعة والأغذية والتغذية، بالاتصال بالمجتمعات المحلية	2-2
تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	استخدام التحليلات المستندة إلى أدلة والبيانات المتعلقة بالأخطار والتعرض للخطر في إعطاء معلومات عند برمجة وتنفيذ القرارات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في مجالات الزراعة والأغذية والتغذية	3-2

003 تطبيق البلدان لتدابير اللوقاية والحد من تأثير المخاطر على نظم الأغذية والزراعة			
الغاية المؤقتة (نهاية 2017)	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	خط الأساس المؤقت	المؤشر المؤقت
تحدد فيما بعد	24 (ألف 2-4) 35 (ألف 3-1) تحدد فيما بعد 10 بلدان وتدريب 80 مدرباً (هاء 4-) (2) تحدد فيما بعد	12 بلداً تستخدم النظم الوقائية لمكافحة الجراد أو تستخدم تقنيات الحشرة العقيمة استخداماً متكاملاً على نطاق واسع و13 بلداً تستخدم مكافحة النوى (ألف 2-4) 27 بلداً طبقت تدابير لتحسين صلاحية المبيدات بهدف الحد من مخاطرها بالنسبة لصحة الإنسان والبيئة (ألف 3-1) 43 بلداً ناميا/ يمر بمرحلة التحول وضعت استراتيجيات وخطط عمل وطنية لزيادة الوعي والتوعية بسلامة الأغذية وجودتها، بما في ذلك فوائدها التغذوية (دال 3-4) 4 بلدان تستخدم النهج المجتمعية التي وضعتها المنظمة لمكافحة الحرائق و50 مدرباً جرى تدريبهم (هاء 4-2) 8 بلدان أو منظمات أحواض الأنهار تعتمد استراتيجياتها على التعامل مع ندرة المياه على توصيات المنظمة (الإطار الشامل للتعامل مع ندرة المياه) (واو 2-1)	1-3 التنفيذ الفعلي للممارسات الجيدة والتكنولوجيات للحد من المخاطر على الزراعة والتغذية على جميع المستويات الإدارية
تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	2-3 جاري تنفيذ إجراءات في الزراعة والأغذية والتغذية مرتبطة بالحماية الاجتماعية للحد من ضعف السكان الذين يواجهون الخطر و/أو الضرر
تحدد فيما بعد	49 (طاء 2-2)	27 بلداً حصلت على دعم من المنظمة ونفذت نهج مجموعة الأمن الغذائي لصياغة وإدارة مواجهة الطوارئ (طاء 2-2)	3-3 تنسيق وطني لأصحاب المصلحة المتعددين والآليات المتعددة القطاعات للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وإدارة التشغيل بما في ذلك التركيز على الحد من مخاطر الكوارث في التدخلات في مجالات الزراعة والأغذية والتغذية

004- استعداد البلدان والأقاليم المتضررة من الكوارث والأزمات التي تؤثر على الزراعة والأغذية والتغذية للاستجابة، وإدارة هذه الاستجابة بصورة فعالة				
المؤشر المؤقت	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)	
1-4	التأهب لمواجهة الكوارث، ووجود خطط طوارئ من أجل الزراعة والأغذية والتغذية، وتكون فعالة في الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات الإدارية	28 بلداً وشريكا قاموا بإدماج الزراعة والأمن الغذائي في خطط الطوارئ (طاء 1-2) خطتان للطوارئ القطرية أعدتا خصيصاً بشأن تهديدات آفات وأمراض محددة غير الجراد الصحراوي، بما في ذلك الأعشاب الضارة والنباتات الخشبية (ألف 2-3) 65 بلداً نامياً وبلدان تمر بمرحلة تحول تنفذ إجراءات وطنية/إقليمية بمساعدة المنظمة وبدعم منها للوقاية من الأمراض الحيوانية/المنقولة عبر الحيوان (الحيوانات البرية المحلية والمائية، والحياة البرية) (باء 2-2) 31 بلداً نامياً/ تمر بمرحلة تحول وضعت برامج لسلامة الأغذية على أساس تحديد المخاطر وتطبيق أفضل ممارسات المنظمة، بما في ذلك الاستعداد للطوارئ (دال 1-3)	تحدد فيما بعد 30 (ألف 2-3) 100 (باء 2-2) 34 (دال 1-3)	تحدد فيما بعد
2-4	وجود آليات تنسيق فنية ومؤسسية فعالة وقابلة للمساءلة، وتنفيذ قدرات لإدارة الكوارث والأزمات من أجل الأغذية والتغذية والزراعة	56 في المائة من البلدان المدعومة من المنظمة وضعت ونفذت خططاً لإعادة التأهيل أو استراتيجيات لتعبئة الموارد من أجل الإنعاش الزراعي والانتقال (طاء 1-3) 27 من البلدان المدعومة من المنظمة وضعت ونفذت نهج مجموعة الأمن الغذائي لصياغة وإدارة مواجهة الطوارئ (طاء 2-2)	75 في المائة من البلدان (طاء 1-3) 49 (طاء 2-2)	تحدد فيما بعد
3-4	وجود آليات تنسيق فنية ومؤسسية فعالة وقابلة للمساءلة، وتنفيذ قدرات لإدارة الكوارث والأزمات من أجل الأغذية والتغذية والزراعة	59 في المائة من البلدان التي قامت المنظمة بدعم تنمية قدراتها في أعقاب الأزمات، نفذت تدابير لتعزيز مرونة نظم الأغذية والزراعة (طاء 2-3)	80 في المائة من البلدان (طاء 2-3)	تحدد فيما بعد

المبادرة الإقليمية (الهدف الاستراتيجي 5): منطقة الساحل والقرن الأفريقي

404- إن الوزارات الرئيسية وأجهزة الحكم المحلي المسؤولة عن الزراعة والأغذية التغذية ليست مهياً بدرجة كافية للتعامل مع الأخطار والمخاطر التي يتزايد تعقدها. فالكوارث والأزمات يمكن أن تكون أكبر حتى من أقوى البلدان وأكثر المؤسسات استعداداً، مثلما أظهرت "الكوارث الضخمة" التي حدثت في السنوات الأخيرة. وقد دعت مؤتمرات منظمة الأغذية والزراعة الإقليمية ولجانها الفنية إلى تقديم الدعم المستمر للبلدان وللشبان المعرضين للمخاطر من أجل الحد من مخاطر الأزمات والكوارث ومنعها والتأهب لها والتخفيف منها والاستجابة لها والتعافي منها والحوكمة الفعالة للأمن البيولوجي والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. وفي الوقت نفسه، سيلزم أن يؤخذ في الاعتبار ما يوجد في الأقاليم من تنوع وخصوصية. والهدف من هذه المبادرة الإقليمية هو معالجة إقليمين في أفريقيا معرضين بوجه خاص لأخطار متعددة وكوارث هما: منطقة الساحل والقرن الأفريقي.

405- وفي هذه المنطقة الشديدة التنوع، تشمل المخاطر التي تهدد سبل المعيشة القادرة على الصمود ما يلي: حالات الجفاف والفيضانات والمخاطر الطبيعية الأخرى (الأعاصير الحلزونية والزلازل والتسونامي)؛ وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ وتوسُّع المناطق القاحلة وشبه القاحلة؛ وآثار تغير المناخ؛ ونقص المياه؛ والأزمات الممتدة؛ وغزو الجراد؛ وتهديدات الصحة الحيوانية العابرة للحدود؛ والنزاعات بين الرعاة والمزارعين؛ والتهديدات لسلامة الأغذية؛ وحرائق الغابات وغيرها من أشكال الغطاء النباتي. وهذا يتطلب تنمية قدرات متعددة التخصصات للقيام بعمل شامل في مجال القدرة على الصمود بحيث تكون هناك تدخلات متسقة على صعيد الطوارئ والتنمية والاستثمار والسياسات.

406- تركز هذه المبادرة الإقليمية البرنامجية على النتيجة التنظيمية 1، ومن ثم فإن الاهتمام ينصب على تقليل المخاطر وحوكمة إدارة الأزمات من خلال ما يلي:

- (أ) إدراج الحد من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر الأزمات المتعلقة بالزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية، بما يشمل اتباع نهج إزاء المخاطر مراعية للمنظور الجنساني، في سياسات قطاعية محددة (الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية)، وسياسات مشتركة بين القطاعات (التغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة))، وغير ذلك من السياسات والاستراتيجيات والأطر والخطط والمنتديات التنموية ذات الصلة.
- (ب) تنمية القدرات القطرية والمحلية القوية لتيسير تنفيذ المعايير والقواعد والصكوك التنظيمية الدولية والإقليمية والوطنية لإدارة المخاطر المتعلقة بالزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة).
- (ج) توفير الاستثمارات في إدارة المعرفة ونشرها للتمكين العمليات والمؤسسات القانونية والسياسية والتنظيمية من تحديد وتسجيل وتطبيق الدروس المستفادة والممارسات الجيدة للحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات وما

يتصل بها من عمليات انتقال على نحو يراعي المنظور الجنساني من أجل الزراعة والتغذية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية (وما يتصل بذلك من قضايا الصحة العامة).

407- سيتميز تحقيق هذه النواتج في منطقة الساحل والقرن الأفريقي بثلاثة "منتجات" أساسية. وهذه ستضع الأسس لتدخلات متسقة ومستمرة بالنسبة إلى الطوارئ والتأهيل والمرحلة الانتقالية والتنمية والاستثمار والسياسة العامة وذلك لزيادة قدرة سبل المعيشة على الصمود في هذين الإقليمين الفرعيين، بالتعاون الوثيق مع البلدان والسلطات الإقليمية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية: (أ) وضع برامج صمود متعددة السنوات لمنطقة الساحل والقرن الأفريقي وامتلاكها على جميع المستويات؛ (ب) شراكات إستراتيجية بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومنظمة الأغذية والزراعة للتعلم المشترك بين الأقاليم وجمع ونشر الممارسات الجيدة المتعلقة بالقدرة على مواجهة المخاطر المتعددة؛ (ج) دراسة مرجعية عن "اقتصادات القدرة على مواجهة في الأراضي الجافة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" أعدت مع البنك الدولي و الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

الهدف 6: الجودة الفنية والمعرفة والخدمات

(بآلاف الدولارات الأمريكية بأسعار الفترة 2012-2013)

المجموع	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	البرنامج الميداني	المساهمات الطوعية الأساسية	الاعتماد الصافي	النتيجة التنظيمية
30,304	46	0	46	30,258	6.01
933	0	0	0	933	6.02
10,442	46	34	12	10,396	6.03
10,000	0	0	0	10,000	6.04 (MDF)
51,679	92	34	58	51,587	المجموع

408- ضماناً لإتباع نهج قوي وعملي يستند إلى النتائج في جميع أعمال المنظمة، فإن على المنظمة أن تكون قادرة على أن تتكفل بأن يكون لديها قدرة داخلية على تحقيق النتائج المرجوة. ففي سياق تزداد فيه اللامركزية، يصبح للمحافظة على القوام الفني للمنظمة، وبناء قدرتها على تعميم وظائفها الفنية الرئيسية إلى ما هو أبعد من حدودها، أهمية قصوى. ويشكل هذا الهدف إطار الخدمات الفنية والمتعلقة بالجودة التي تقدمها المنظمة.

409- وفي هذا الإطار الجديد، تصبح كل إدارة فنية الهيكل التنظيمي الدائم الذي يقوم بدور البيت الثابت للموظفين الفنيين المعنيين في المقر. وتكون مسؤوليتها الرئيسية هي النهوض بالقدرات الفنية للمنظمة وإدارة المسائل والاحتياجات المهنية للموظفين الفنيين المعنيين في جميع المواقع. كما ستسهم الإدارات في مجالات محددة - وإن كانت محدودة - من المجالات والتخصصات المواضيعية التي تدخل ضمن ولايتها والتي لا يمكن إدارتها ضمن برامج المنظمة بصورة فعالة، بما في ذلك خدمة اللجان الفنية، وإعداد المطبوعات الرئيسية، وكبير الإحصائيين، وقيادة الموضوعين الشاملين للشؤون الجنسانية والحوكمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الإدارات ستحتفظ بمهام التمثيل المؤسسية لدى الأطراف المناظرة المناسبة.

بيانات النتائج

410- يخصص الهدف 6، باعتباره أحد أبواب الميزانية، موارد للإدارات الفنية لكي تقوم بالمسؤوليات الموكولة إليها. وقد تم التخطيط للأعمال والموارد لكي تحقق ثلاث نتائج بنواتج ومؤشرات للأداء كما يلي. وتوفر النتيجة التنظيمية 04-6 الموارد من الصندوق متعدد التخصصات.

(1) جودة وكمال العمل الفني والمعياري للمنظمة

(أ) ضمان جودة المعرفة الفنية اللازمة لتحقيق ودعم تنفيذ الأهداف الإستراتيجية عن طريق القيادة الفنية الرئيسية لمساعد مدير العام في الإدارات الفنية، وإقامة شبكات فنية وتوفير خبرة فنية كافية لبرامج المنظمة؛

- (ب) التكفل بالامتثال للسياسات الفنية، والسلامة من الناحية الفنية واتساق تدخلات المنظمة عبر الحدود الجغرافية؛
- (ج) توفير القدرة على الاستجابة للقضايا الناشئة، ودعم البحث عن نُهج جديدة وابتكارات لتكييف حلول للبيئة المتغيرة، والإسهام في مواجهة التحديات عن طريق بذل جهود تعاونية باستخدام الصندوق متعدد التخصصات؛
- (د) النهوض بالفهم الأساسي للتحديات، وإيجاد خيارات في التخصصات الأساسية عن طريق اللجان الفنية – لجنة مصايد الأسماك/ لجنة الغابات/ لجنة الزراعة/ لجنة مشكلات السلع؛
- (هـ) التكفل بإعداد المطبوعات الرئيسية عن حالة انعدام الأمن الغذائي، والزراعة، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والغابات، والأراضي والمياه؛
- (و) دعم وتشجيع الحوار الفني والسياسي على المستويين العالمي والإقليمي عن طريق التمثيل المؤسسي من جانب الإدارات الفنية وكبير الإحصائيين.

(2) جودة ووحدة البيانات التي أنتجتها المنظمة وقامت بتحليلها

- (أ) التكفل بأن تنتج المنظمة بيانات موثوق بها وعالية الجودة عن الجوع والأغذية والزراعة، وأن تقوم بتجميعها ونشرها في الوقت المناسب؛
- (ب) دعم القدرات القطرية على تصميم ورصد وتقييم السياسات والبرامج التي تحد من الجوع والفقر، عن طريق تعزيز المؤسسات الإحصائية الوطنية، وتنمية المهارات والكفاءات الفنية للإحصائيين الوطنيين، وتحسين الطرق القطرية على جمع ونشر البيانات ذات الصلة في الوقت المناسب؛ (الإستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية)؛
- (ج) زيادة قواعد البيانات الموجودة ووضع قواعد جديدة تقوم على الأدلة إذا لزم الأمر من أجل توجيه التدخلات بصورة أفضل. وفي مجال جمع وتقديم المعلومات والمعارف والإحصاءات، سيكون لدى جميع قواعد البيانات الإحصائية الرئيسية في المنظمة بيانات مفصلة بحسب الجنسين، كلما كان ذلك مناسباً ومتوافقاً.

(3) جودة الخدمات، وإستراتيجية ونُهج متماسكة للعمل بشأن الحوكمة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برامج الأهداف الإستراتيجية

- (أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء المستهدفة على وضع وتنفيذ سياسات وإستراتيجيات وبرامج استثمارية للمساواة بين الجنسين في التنمية الريفية والأمن الغذائي؛

- (ب) وضع أطر مؤسسية وتنمية قدرات الموارد البشرية ضماناً لأن يكون بمقدور موظفي المنظمة من جميع المستويات دعم مبادرات البلدان الأعضاء لتشجيع المساواة بين الجنسين في مجالات الأمن الغذائي والتغذية، والزراعة، والتنمية الريفية؛
- (ج) تقديم المشورة الفنية للمنظمة لكي تحقق المعايير والأهداف الدنيا لسياسة المساواة بين الجنسين، وخطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- (د) ضمان جودة الخدمات، وتماسك الإستراتيجية والنهج لدعم العمل في مجال الحوكمة في المنظمة؛
- (هـ) وضع نهج لزيادة قدرات البلدان الأعضاء على تقييم ومعالجة تحديات الحوكمة الرئيسية ذات الصلة بالمهام والتي قد تعيق قدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج بنجاح في الأوضاع المعقدة التي تشمل التخصصات المتعددة وأصحاب المصلحة والاهتمامات المؤسسية؛
- (و) وضع أطر مؤسسية مرنة، وقدرات وأدوات تقييم الحوكمة وقدرات الموارد البشرية لضمان قدرة موظفي المنظمة على جميع المستويات على معالجة قيود الحوكمة أو تعزيز قدرات الحكومة الرئيسية ذات الصلة بالمهام بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة لدى البلدان الأعضاء سعيها إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية؛
- (ز) توفير آلية لاستيعاب وتبادل الخبرات والدروس المستفادة عبر المنظمة فيما يتعلق بتحديات الحوكمة في الأوضاع المعقدة بما في ذلك السياقات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف؛
- (ح) تحديد الفرص واقتراح الاستراتيجيات لتعزيز قدرات المنظمة على المشاركة في، وحينما يكون ملائماً، قيادة المبادرات الإقليمية والمتعددة الأطراف الكبيرة أو وضع أطر مؤسسية للدعوة والتنسيق والتعاون لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

أهم مؤشرات الأداء

المرجع	أهم مؤشر أداء	خط الأساس المؤقت	الغاية (نهاية 2015) مؤقتا	الغاية (نهاية 2017) مؤقتا
1	النسبة المئوية للتنفيذ في مواجهة تحديات الحوكمة في الأهداف الإستراتيجية الخمسة	الأهداف ذات الأولوية المتصلة بالحوكمة التي ستحدد بالتشاور مع الفرق المعنية بالأهداف الإستراتيجية الخمسة	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
2	النسبة المئوية للمعايير الدنيا لتعميم المنظور الجنساني، وتحديد الغايات بسياسات للمساواة بين الجنسين	تحدد فيما بعد 2013	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
3	النسبة المئوية للمعايير الدنيا في خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	تحدد فيما بعد 2013	٪40	٪80
4	عدد وحدات المنظمة في المقر وفي المكاتب الميدانية التي ترصد تنفيذ البرامج على أساس غايات ومؤشرات تراعي المنظور الجنساني	8	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
5	النسبة المئوية للمبادرات الجديدة لجمع البيانات التي تم تنفيذها (مثل أصوات الجوعى)	0	٪50	٪100
6	إنشاء مجموعة ولجنة استشارية دولية للإحصاءات	0	1	2
7	نسبة الاستثمارات الزراعية الرشيدة، والمبادئ المتبعة من أجل اللجان الفنية	0	٪50	٪100
8	عدد البلدان التي استخدمت إطار الإدارة في صياغة أطر البرمجة القطرية و/ أو أطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية	0	20	50

موضوعان شاملان: الحوكمة وقضايا الجنسين

411- وضعت الخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية المقترحين مع إيلاء الاهتمام اللازم لموضوعين عامين عن قضايا الجنسين والحوكمة، وذلك ضماناً لإدماج منظور ونهج كلٍ منهما إدماجاً تاماً في العمل البرنامجي للمنظمة. فالموضوعان معالجان بصورة كلية لدعم تحقيق الأهداف الإستراتيجية على مستويين: داخل كل هدف استراتيجي وفيما بين الأهداف الإستراتيجية. ويركز هذا الجزء على النهج المستخدمة لإدراج قضايا الجنسين والحوكمة باستمرار ضمن جميع الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها المنظمة، وكيف تنوي المنظمة متابعة أدائهما بصورة أكثر شفافية ومساءلة.

412- وفي صياغة الخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية المقترحين، عمل أشخاص من ذوي الخبرة في قضايا الجنسين والحوكمة بشكل وثيق مع أفرقة الأهداف الإستراتيجية، وسوف يستمر هذا التعاون خلال تخطيط العمل وتنفيذه. وأجري تحليل متعمق للتشاور مع كل فريق من أفرقة الأهداف الإستراتيجية لتحديد عناصر خطة العمل التي تحتاج إلى قدر خاص من الاهتمام لهذين الموضوعين العاميين، إلى جانب قائمة بالمؤشرات لرصد مدى التقدم الذي تحرزه المنظمة لتطبيق هذين الموضوعين العاميين في الخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية.

413- وبالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة المنظمة في المساواة بين الجنسين تحدد أهداف وأغراض المنظمة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتلعب دوراً رئيسياً في رصد الإنجازات وكتابة تقارير عن هذا الموضوع في الخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية المقترحين.

الحوكمة

414- تشير الحوكمة إلى القواعد الرسمية وغير الرسمية والمنظمات والعمليات التي تعبر الجهات الفاعلة العامة والخاصة من خلالها عن مصالحها وتتخذ القرارات وتنفذها. وتأتي المسائل المتعلقة بالحوكمة من عدة مصادر مختلفة، سواء عامة أو خاصة، ابتداءً من المجتمعات المحلية والمزارع والتعاونيات، ومنظمات رجال الأعمال، والمؤسسات الكبيرة الحجم وحتى الهيئات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية. ويعتني تعزيز الحوكمة أساساً بالتمكين من حل المشكلات بكفاءة وفعالية بطرق تعتبر مشروعة من جانب أصحاب المصلحة المعنيين والتمكين والمتأثرين بصورة مباشرة من القرارات والإجراءات التي تتخذ في إطار الحكم أو هياكل الحوكمة أو بمعرفة أي منهما.

الأساس المنطقي

415- يأتي التركيز الجديد للمنظمة على الحوكمة من الاعتراف بأن المهام الحرجة المتصلة بعمليات التنمية التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية وعلى سبل العيش وإدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام أصبحت تواجه تحديات معقدة ومتزايدة تتعلق بالحوكمة. وكمثال، فلكي تتحقق الأهداف المتعلقة باستئصال الجوع وسوء التغذية، فإن

الأمر يحتاج إلى نهج شاملة ومتكاملة لإشراك الجهات الفاعلة العامة والخاصة ممن تكون مشاركتهم ضرورية لزيادة مشروعية وفعالية الحلول المعتمدة. فمعالجة مسائل العلاقة المتنامية بين المجالات البيئية ومجالات الإنتاج، أصبحت هي الأخرى تتطلب مستوى لم يحدث من قبل من التعاون فيما بين القطاعات على جميع المستويات، وأصبحت تزداد تعقيداً بفعل عدم اليقين المتزايد بسبب تأثير تغير المناخ وسرعة تواتر أحوال الطقس القاسية. وعلى نطاق أوسع، فإن الأمر يحتاج إلى مؤسسات وآليات للحوكمة تكون أكثر مرونة واستجابة وأكثر قدرة من أجل تحسين التنسيق الفعال بين أصحاب المصلحة المختلفين، بما يسمح بحل المشكلات بصورة فعالة مع العمل في نفس الوقت على تحقيق الأهداف المتعددة، بل والمتعارضة في بعض الأحيان.

النهج العام

416- لاشك أن نهج المنظمة هو نهج عملي عن عمد في توجهه: فالأهداف الأساسية لا بد أن تستفيد من الخبرة الواسعة للمنظمة وشركائها الخارجيين لتهيئة فرص أوسع للحصول على المعرفة ووضع أطر لتمكين زبائن المنظمة الأساسيين وشركائهم لكي يعترفوا بتحديات تحليل الحوكمة الأساسية للحوكمة لتصميم سياسات فعالة وتنفيذها، ولكي يقوموا بتحليل هذه التحديات. وسوف يركز مثل هذا الإطار على معرفة الاختناقات الرئيسية، بدلاً من طرح وصفة واحدة، وسوف يضع قائمة بالاستراتيجيات المستندة إلى الخبرة للزبائن وأصحاب المصلحة لكي يحسنوا من آليات الحوكمة الحالية أو يقيموا آليات جديدة. كما سيسعى الإطار إلى تعبئة مساعدات لتعزيز القدرات اللازمة لمهمة المنظمة، مثل تصميم وتنفيذ أطر إحصائية، وجمع البيانات، وإجراء التحليلات المرتبطة بفعالية التشغيل في حينها.

417- أولاً، عندما تعمل المنظمة بشكل وثيق مع الحكومات أولاً، ومع أصحاب المصلحة الآخرين في سياقات مختلفة، فسوف يدعم ذلك مبادرات الحوكمة في المنظمة وهذه الحكومات وأصحاب المصلحة لكي يقوموا بوضع آليات مؤسسية، بل وتعزيز هذه المنظمات في أغلب الأحيان ومواصلة تحسين ما هو موجود منها، من أجل معالجة التحديات المعقدة التي تواجه الأهداف الاستراتيجية. وسوف تركز تدخلات المنظمة التي تقوم بها على جميع المستويات ذات الصلة، ابتداءً من المستويات المحلية حتى تلك المتعددة الأطراف، مع الأخذ في الاعتبار أن النقطة النهائية لمشروعية وفعالية أي عمل تظل في يد الدول الأعضاء.

418- تستهدف المنظمة بتدخلاتها معالجة مسائل بعينها فيما يتعلق بالقدرة والعمليات بطرق يمكن أن تحسن نتائج التفاعلات بين الجهات الفاعلة المتعددة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دورها سيكون التيسير، بتقديم دراسات حالة مصممة تصميمياً جيداً إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين تحتوي على استراتيجيات بديلة تقوم على قرائن لحل المشكلات ودعم هؤلاء الأشخاص في تعزيز آلياتهم للحوكمة. وهذه التدخلات تشكل عنصراً رئيسياً في زيادة قدرة الأعضاء والالتزام إزاءهم، وسوف تتم متابعة هذه التدخلات على مستوى مخرجات المنظمة.

المبادئ

419- إن تركيز الاهتمام على "الحوكمة" يعطي أولوية للقواعد والعمليات التي تؤثر على التفاعلات بين الجهات التي تتمتع بمقومات الدولية وتلك التي لا تتمتع بهذه المقومات وإلى القرارات والإجراءات التي تنتج عن هذه التفاعلات. فمصطلح "الحوكمة" أو "الحوكمة الرشيدة" يستخدم أحياناً بطرق تنطوي على مجموعة موحدة من المعايير التي تطبق عالمياً كشرط مسبقاً لنجاح أي سياسات. ولكن نهج المنظمة ليس مقدمة لهذه الافتراضات، وإنما يسعى إلى أن يضم في إطاره الحساسة إلى مجموعة كبيرة من المبادئ المشتركة التي يمكن إدراجها بطرق مختلفة داخل المجتمع الواحد وفيما بين المجتمعات المختلفة لزيادة المشروعية والفاعلية وجعل الحوكمة - من بين جملة أمور أخرى - عملية متبادلة للتعلم يجري تقاسمها على نطاق واسع. وهذه المبادئ الأساسية لزيادة الحوكمة الفعالة تشمل: المشاركة والمساءلة والشفافية والمساواة والإنصاف والكفاءة والفعالية وسيادة القانون.

التنفيذ

420- سوف تعتمد النتائج المتعلقة بالحوكمة داخل كل هدف استراتيجي وفيما بين الأهداف الإستراتيجية على الوظائف الأساسية للمنظمة، وسوف تعمل - عندما يكون ذلك مناسباً - داخل أطر المساعدات الإنمائية للأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بما يلي:

- (أ) إعطاء بيانات وتحليلات وشواهد هادفة وذات صلة وموثوق بها لدعم صناعة القرار، وزيادة الشفافية، وتيسير عمليات الرصد والتقييم (بما في ذلك آليات الحوكمة العالمية، والاتفاقيات الدولية)؛
- (ب) تشجيع منابر محايدة للحوار، وتيسير الاتفاق على المسائل الحساسة والمتنازع عليها بين القطاعات الفرعية وأصحاب المصلحة المختلفين على المستويات الدولية والقطرية والمحلية؛
- (ج) دعم تنمية القدرات لتعزيز البيئة المؤسسية والسياساتية الملائمة، والمنظمات والأفراد، وعلى الأخص أصحاب المصلحة المهمشين والأكثر تعرضاً للخطر؛
- (د) تيسير الشراكات بين مجموعات أصحاب المصلحة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية؛
- (هـ) القيام بالترويج للزراعة المستدامة ومصايد الأسماك والغابات، والأمن الغذائي والتغذية، والحق في الغذاء في المنتديات الأكثر اتساعاً من أجل تنفيذ الالتزامات المتفق عليها دولياً، ودعم أصحاب المصلحة المهمشين والأكثر تعرضاً للخطر، من أجل تشجيعهم على المشاركة.

الإستراتيجية التنظيمية

421- ستستهدف مجالات العمل التالية لتشجيع الممارسات الجيدة في مواجهة التحديات المتعلقة بالحوكمة في مختلف الأهداف الإستراتيجية.

(أ) تعزيز مساهمة المنظمة في الحوكمة العالمية - دفع المنظمة في آليات الحوكمة العالمية المهمة، وعلى الأخص لجنة الأمن الغذائي العالمي فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية من أجل تعزيز حوكمة نظم الأغذية ومساندة تحقيق الأهداف الإستراتيجية

(ب) العمل بشكل منهجي على تحديد مسائل الحوكمة الهامة على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف ذات الصلة بتنفيذ الاستراتيجيات الفعالة من أجل تحقيق نتائج الأهداف الإستراتيجية وإسداء المشورة الهادفة بشأن الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه القضايا؛

(ج) تعزيز قدرات موظفي المنظمة على دعم الحوكمة المحسنة، ضمن جملة أمور أخرى، وبلورة وتطوير الأدوات والخطط توجيهية القائمة، وتقديم الدعم المستهدف في مجال الحوكمة كمورد لمكاتب المنظمة على المستويين القطري والإقليمي؛

(د) رصد وتقييم تدخلات المنظمة من أجل تعزيز الحوكمة وتقدير الخبرة المكتسبة من الدروس المستفادة لبناء قدرة المنظمة على دعم الحوكمة.

422- لدى المنظمة خبرة كبيرة فيما يتعلق بالحوكمة في كل هدف من الأهداف الإستراتيجية. ففي الغالب الأعم، سوف تنفذ التدخلات التي تؤثر على الحوكمة كجزء من خطط العمل الخاصة بالأهداف الإستراتيجية. ورغم ذلك، فإن تسليم الدعم الذي تقدمه المنظمة بصورة أكثر كفاءة سوف يتطلب نهجاً أكثر اتساقاً بالنسبة للحوكمة، بما في ذلك: (1) تحسين تنسيق الإجراءات داخل كل هدف من الأهداف الإستراتيجية وفيما بين هذه الأهداف؛ (2) تحديد الصعوبات الجمة أمام تحسين الحوكمة على مختلف المستويات بصورة أكثر منهجية؛ (3) تجميع أفضل الممارسات بشأن استراتيجيات وآليات التشغيل للترويج للحوكمة وتعزيزها وتقاسم هذه الممارسات والاستراتيجيات؛ (4) الاستعراض المنهجي للأعمال المتعلقة بالحوكمة ودور المنظمة في هذا المضمار. وسينصب تركيز إضافي على فعالية تنفيذ المنظمة وعلى الشراكات في مجال السياسات، مع ملاحظة أن قدرة المنظمة على ممارسة القيادة الفعالة تحتاج إلى أن تترسخ ثقافة جديدة للمشاركة داخل ثقافة المنظمة نفسها.

قضايا الجنسين

423- لإيجاد عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية، من الضروري توفير نفس الفرص للنساء والرجال، وتمكينهم من الاستفادة على قدم المساواة من التدخلات التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة والتدخلات الإنسانية. وإن إيلاء

اهتمام كاف للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الريف سيساعد على بلوغ الأهداف العالية الثلاثة التي تنشدها المنظمة.

الأساس المنطقي

424- إن قطاع الزراعة يعمل بأقل من طاقته في كثير من البلدان النامية، ومن أهم أسباب ذلك أن المرأة لا تحصل بصورة متساوية على الموارد والفرص التي تحتاجها لكي تكون أكثر إنتاجية. وهذه "الفجوة بين الجنسين" في الأصول والمدخلات والخدمات تتجلى في مختلف أرجاء العالم وتمثل عبئاً على قطاع الزراعة، وعلى الاقتصاد العام، وعلى المجتمع، بل وعلى المرأة نفسها. وينبغي للحكومات والمجتمع الدولي أن يتعاونوا للقضاء على التمييز بموجب القانون، وتشجيع الفرص المتساوية للحصول على الموارد، والتكفل بأن تكون السياسات والبرامج والمؤسسات الزراعية على وعي بقضايا الجنسين، وأن تكون أصوات المرأة مسموعة كشريك يقف على قدم المساواة مع الرجل في التنمية المستدامة. فمعالجة العقبات الاجتماعية التي تواجه المرأة الريفية عن طريق السياسات الوطنية للزراعة والأمن الغذائي سوف تزيد من إمكانيتها كعنصر اقتصادي نشط. وتبين الأدلة أن نهج السياسات والبرامج القائمة على المساواة بين الجنسين والمشاركة وتمكين الرجال والنساء على السواء، يمكن أن يفضي إلى مكاسب كبيرة في الإنتاجية الزراعية، وإلى فوائد اقتصادية واجتماعية أكثر اتساعاً لسكان الريف والمجموعات المعرضة للخطر.

النهج العام

425- تمثل سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين الإطار المؤسسي الذي تسترشد به المنظمة في جهودها لتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع أعمالها، بما فيها البرنامج الميداني والأعمال المعيارية. وهي تحدد أهداف المنظمة وغاياتها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، كما يضع هيكلًا للمساءلة، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتنفيذ هذه الأهداف ورصدها. وتستجيب سياسة المنظمة لمعايير الأداء وكتابة التقارير في أجهزة الأمم المتحدة كما تنص عليها خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة (SWAP) بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي أقرها رئيس مجلس المسؤولين التنفيذيين عن التنسيق في عام 2006، للترويج للمساءلة والقيادة في جميع وكالات الأمم المتحدة من أجل ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياسات وبرامج هذه الوكالات. وتعتبر المساواة بين الجنسين أيضاً أحد المبادئ الخمسة للأمم المتحدة التي توجه برنامج عمل المنظمة.

426- إن الوظيفة الرئيسية للموضوع العام المتعلق بالجنسين هو تنسيق الأعمال المتعلقة بالجنسين في المنظمة بهدف تقليل الفجوة القائمة بينهما في مجال الزراعة والأمن الغذائي. وينطوي هذا الدور التنسيقي على: تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الإستراتيجية الخمسة وأعمال المنظمة الأخرى ذات الصلة، ودعم البرامج الفنية، وتعزيز قدرات البلدان في مجال المساواة بين الجنسين، والتكفل بتنفيذ نظم الرصد والمساءلة التي تراعي المنظور

الجنساني. وسوف تكون شبكة نقاط الاتصال المتعلقة بالجنسين في المقر وفي المكاتب اللامركزية هي الآلية الرئيسية التي ستنفذ من خلالها الأعمال المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

427- وسيعتمد تنفيذ الأعمال المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في كل هدف من الأهداف الإستراتيجية وفيما بين هذه الأهداف على المهام الرئيسية للمنظمة، وعلى الأخص:

- (أ) الاستثمار في تعزيز قدرات البلدان وموظفي المنظمة على وضع بيانات مفصلة بحسب نوع الجنس، وتحليلها واستخدامها في تحليل السياسات وفي التخطيط للبرامج والمشاريع وتقييمها.
- (ب) تيسير الحوار السياسي المستهدف وتشجيعه ودعمه على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة والأمن الغذائي.
- (ج) تنمية الكفاءة والمهارات المتعلقة بقضايا الجنسين في البلدان ولدى موظفي المنظمة من أجل القيام بإعداد سياسات واستثمارات وبرامج تراعي المنظور الجنساني، وتنفيذها ورصدها وتقييمها.
- (د) دعم تجميع ونشر المنتجات المعرفية والممارسات الجيدة بشأن النتائج التي حققتها المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين.
- (هـ) تيسير وتعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة ذات الصلة، على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.
- (و) وضع وتنفيذ إستراتيجية للدعوة وإثارة الوعي بالمساواة بين الجنسين.

الهدف الاستراتيجي

428- إذا أخذنا ما سبق في الاعتبار، وعلى الأخص الشروط المحددة في سياسات المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين، ستستخدم مجالات العمل المستهدفة التالية لتشجيع المساواة بين الجنسين في الأهداف الإستراتيجية:

- (أ) تحديد قضايا الجنسين ذات الصلة بتحقيق النتائج في الأهداف الإستراتيجية وتقديم المشورة الهادفة إلى فرق الأهداف الإستراتيجية لسد الثغرة الموجودة بين الجنسين ولوضع خطوط أساس ذات الصلة بهذا الشأن، حيثما كان ذلك مناسباً؛ وضمان الاستخدام وتحسين مصادر البيانات المتاحة، وخاصة الاستطلاعات الأسرية من أجل الحصول على إحصاءات بحسب الجنسين والتحليلات المراعية للمساواة بين الجنسين.
- (ب) تقديم المشورة الفنية للمنظمة للوصول إلى الحد الأدنى من المعايير والأهداف لسياسة المساواة بين الجنسين داخل الإطار الزمني الملتمزم به مع تنفيذ آليات مناسبة للمساءلة؛
- (ج) تحديد وتطبيق مجموعة من المعايير الدنيا في عام 2015 ضمناً لإدراج تعميم قضايا الجنسين في جميع أعمالها ومن أجل التدخلات الهادفة؛

(د) الاستفادة من الشبكة القائمة لنقاط الاتصال الخاصة بالجنسين في المقر وفي المكاتب اللامركزية. وسوف تستمر الشبكة في القيام بدور تحفيزي.

(هـ) زيادة التركيز على وضع معايير للبرامج والمشاريع على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية؛

429- إن مركزية وأهمية قضايا الجنسين في الخطة المتوسطة الأجل/ برنامج العمل والميزانية، يتطلبان أن تكون إدارة نهج المنظمة في قضايا الجنسين موضوعاً شاملاً. وبناءً على ذلك فإن التنسيق المركزي يقع ضمن الهدف السادس الخاص بالمعرفة الفنية والجودة والخدمات، بينما ستتحدد الموارد الجوهرية ضمن كل هدف من الأهداف الإستراتيجية والأهداف الوظيفية ذات الصلة.

430- يعرض الجدول التالي الموارد المقررة في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2014-2015 بحسب المجال البرامجي ويعقد مقارنة بينهما وبين تلك التي كانت مقررة في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2012-2013 عندما تمت بلورة الجنسانية من خلال الهدف الاستراتيجي كاف (المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية). وقد خصص نصف الموارد في 2012-2013 للنتيجة التنظيمية كاف-04، التي كانت بشأن كيفية إدراج المنظمة للجنسانية في خطط وبرامج العمل. وقد أعيدت برمجة هذا العمل في 2014-2015 وأعيد تركيزه تحت النتيجة 6-03، في حين تمت برمجة العمل الكثير الذي سبق تنفيذ تحت النتائج التنظيمية كاف -01 - كاف -03 تحت النتيجة 3-01 على النحو المبين في الجدول 18.

الجدول 18: الموارد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (بآلاف الدولارات الأمريكية)

النتيجة التنظيمية للفترة 2013-2012	التغيرات التحويلية في الفترة 2012-2013	برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015	النتيجة التنظيمية للفترة 2014-2015
كاف 01- إدماج تحقيق المساواة بين الجنسين في الريف في سياسات الأمم المتحدة وفي البرامج المشتركة للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية	2,002	12,527	01-3 تحسّن البيئة التمكينية، في البلدان الأعضاء، لصغار المنتجين الريفيين من الرجال والنساء، والمزارعين الأسريين، وصغار مبشري الأعمال الحرة في الريف، مما يمكنهم من الخروج من دائرة الفقر.
كاف 02- زيادة قدرة الحكومات على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية في برامج ومشاريع وسياسات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية باستخدام إحصاءات مفصلة بحسب كل جنس على حدة وغير ذلك من المعلومات والموارد ذات الصلة	3,240		
كاف 03- صياغة الحكومات سياسات تراعي احتياجات المرأة وجامعة وتشاركية في ما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية	4,984		
كاف -4 إظهار التزام من جانب المنظمة وموظفيها وقدرتها وقدرتهم على معالجة الأبعاد الجنسانية في عملهم	11,030	8,729	03-6 قضايا المساواة بين الجنسين والحوكمة
الصندوق المتعدد التخصصات	500	500	02-6 المشورة والخدمات الفنية
المجموع	21,756	21,756	
* يتم تخصيص مساهمات ممثلات المنظمة في كاف 04 في الفترة 2012-2013 والتي قيمتها 2.3 مليون دولار تحت إطار النتيجة التنظيمية 3-01 في الفترة 2014-2015.			

برنامج التعاون التقني

(بآلاف الدولارات الأمريكية بأسعار الفترة 2012-2013)

المجموع	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	البرنامج الميداني	المساهمات الطوعية الأساسية	الاعتماد الصافي	النتيجة التنظيمية
4,630	0	0	0	4,630	7.01
127,223	0	0	0	127,223	7.02
131,853	0	0	0	131,853	المجموع

431- طرح برنامج التعاون التقني كباب منفصل في قرار رصد الاعتمادات لأغراض الميزانية. وهو يتكون من جزئين رئيسيين، برنامج التعاون التقني للإدارة والدعم، وهو الجزء الذي يتقاسمه المقر والمكاتب الميدانية، ومشاريع برنامج التعاون التقني، التي تقدم مساعدات مباشرة إلى الدول الأعضاء. ومن بين اعتمادات مشاريع برنامج التعاون التقني، مازالت هناك نسبة 15 في المائة تخصص للموافقة على مشاريع الطوارئ، و3 في المائة للمشاريع المشتركة بين الأقاليم. أما النسبة الباقية من اعتمادات مشاريع برنامج التعاون التقني فستخصص للمشاريع الإنمائية وتوزع على مختلف الأقاليم، تحت إدارة ممثلي المكاتب الإقليمية كما يتبين من الملحق السابع.

432- واعتباراً من منتصف عام 2012، بدأت المنظمة في استخدام طريقة التقييم اللاحق لإجراء عمليات تقييم وكتابة تقارير عن تحقيق النتائج، والاستدامة، والتأثير التحفيزي، وأعمال المتابعة لجميع المشاريع الإنمائية لبرنامج التعاون التقني التي نفذت على المستويات القطرية وشبه الإقليمية والإقليمية.

433- وقد وافق المجلس في دورته الخامسة والأربعين بعد المائة على التدابير المتعلقة بمواصلة النهوض ببرنامج التعاون التقني، بما يتسق مع عملية التفكير الاستراتيجي ومع إطار البرمجة القطرية. ومن بين هذه التدابير استخدام إطار البرمجة القطرية كنقطة بداية لتحديد أولوية المساعدة الفنية لمشاريع برنامج التعاون التقني القطرية بما يتماشى مع الأهداف الإستراتيجية، وإعطاء أدوار ومسؤوليات أكبر للمكاتب الميدانية في عمليات الرصد وكتابة التقارير عن مشاريع برنامج التعاون التقني، ومواصلة تبسيط وتنسيق الإجراءات الخاصة بهذا البرنامج.

الهدف الوظيفي 8: التواصل

(بآلاف الدولارات الأمريكية بأسعار الفترة 2012-2013)

المجموع	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	البرنامج الميداني	المساهمات الطوعية الأساسية	الاعتماد الصافي	النتيجة التنظيمية
16,829	86	20	65	16,743	8.01
43,782	1,356	1,266	90	42,426	8.02
7,231	3	0	3	7,228	8.03
67,841	1,445	1,286	159	66,396	المجموع

نطاق العمل

434- يتناول هذا الهدف الوظيفي عدد من الوظائف الرئيسية للمنظمة المتعلقة بالاتصال، أي "تحديث المعرفة، والتكنولوجيات والممارسات الجيدة" و"تنمية القدرات على المستويين القطري والإقليمي" و"الدعوة والاتصال" والشراكات في مجالات الأمن الغذائي والتغذية، والزراعة، والتنمية الريفية" بما في ذلك تعبئة الموارد. وتقدم هذه الوظائف من قبل مكتب الشراكات، مكتب الشراكات والدعوة وتنمية القدرات، مكتب الاتصالات في المنظمة، وشعبة التعاون في ما بين بلدان الجنوب وحشد الموارد.

435- وتعزز جهود التواصل هذه الثقة في المنظمة كمنظمة للمعرفة وتنمية القدرات وتبني الدعم والإرادة السياسية باتجاه ولاية المنظمة، وهو ما يفضي في نهاية الأمر إلى زيادة الاستثمارات من أجل صون الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية. وتتيح هذه الوظائف الرئيسية نُهجاً وأدوات وطرق يمكن تطبيقها على الأهداف الإستراتيجية الخمسة للحصول على نتائج جيدة مع تقليل ازدواجية الجهود في الوقت نفسه. وبالتالي فإن الخدمات والموارد التي تتاح لهذا الباب سوف تمكن المنظمة من القيام بتدخلات منسقة من أجل أولوياتها.

الشراكات

436- تعترف المنظمة بأن الشراكات عامل حاسم في مساعدة الأعضاء على تحقيق أهدافهم العالمية وأهدافهم الإستراتيجية. وتسهم المنظمة في الشراكات مع المؤسسات بجميع أنواعها وتستفيد من هذه الشراكات، سواء مع المؤسسات الخاصة أو المنظمات القاعدية، أو الشركات أو الاتحادات المهنية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والحكومات الوطنية، وغيرها. وهناك بعض الشراكات التي تعمل على المستوى القطري والميداني، وشراكات أخرى ذات طبيعة إقليمية أو عالمية. وتعمل المنظمة بشراكات في مجالات الأمن الغذائي، وإدارة الموارد البشرية، والغابات ومصايد الأسماك، والإنذار المبكر فيما يتعلق بطوارئ الأغذية والانتعاش من الكوارث، وسلامة الأغذية، والطاقة البيولوجية، والكثير من المجالات الأخرى.

437- وستمكن الخبرات والموارد التي ستوضع ضمن هذا الباب، المنظمة من تعزيز وتعميق تعاونها مع الشركاء الرئيسيين، بما فيهم وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وهذه الشراكات هي عناصر مهمة تتجه نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية وضمان أن تظل قضايا الجوع والأمن الغذائي والتغذية أولويات قصوى في جدول أعمال التنمية العالمي لما بعد عام 2015. وسيستمر العمل في الاسترشاد بإستراتيجية المنظمة بشأن الشراكات (2012) على أساس المبادئ التبادلية، والفعالية، والميزة النسبية، والمرونة، والحياد وعدم التحيز. وستواصل المنظمة تركيزها على التعاون مع الوكالات الأخرى الموجودة في روما، ومع المجتمع المدني، مع زيادة التعاون في الوقت نفسه مع القطاع الخاص، عن طريق الاستمرار في تفصيلات إستراتيجية المؤسسة.

تنمية القدرات

438- إن الخبرات والموارد المتشعبة في هذا الباب ضرورية لتنفيذ إستراتيجية المنظمة بشأن تنمية القدرات (2010). فطبقاً لهذه الإستراتيجية، تولي المنظمة تركيزاً على تيسير وضع قاعدة مستدامة للقدرات في البلدان الأعضاء والأقاليم للمساعدة في تحقيق الأهداف العالمية الثلاثة والأهداف الإنمائية للألفية، بأن تلعب دوراً تحفيزياً في الشراكات مع العناصر الفاعلة الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد تم تنفيذ خمسة مجالات عمل: (1) تنمية القدرات الداخلية في مجالي الحوكمة والتنسيق؛ (2) تنمية القدرات على البرمجة؛ (3) آليات التخطيط والرصد ورفع التقارير؛ (4) الاتصال؛ (5) ترسيخ وظيفة تنمية القدرات في السياسات والترتيبات المتعلقة بالموارد البشرية في المنظمة. وستواصل مجموعة العمل الحالية المشتركة بين الإدارات والمعنية بتنمية القدرات قيامها بدور عملي رئيسي في تنفيذ ورصد هذه الإستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعليم بالوسائل الالكترونية سوف يصمم ويسلم لدعم البرامج الرئيسية في المنظمة للمشاركة مع المنظمات الدولية والإقليمية.

إدارة المعرفة

439- وتمشياً مع سياسة المنظمة بشأن إدارة المعرفة (2011)، ستواصل المنظمة تعزيز قدرتها "كمنظمة للمعرفة" ضماناً للكفاءة والفعالية والجودة في تنفيذ عملها في مجال المعرفة. وستكون هناك تطورات جديدة، واستخدام طرق وأدوات لتقاسم المعلومات من حيث التفاعل بين الموظفين في مختلف إدارات المنظمة، والتدريب على هذه الطرق والأدوات (مثل الشبكات الفنية)، والحصول على المعارف الموجودة في مستودعات المنظمة نفسها (مثل الأرشيف المفتوح في المنظمة والنظام الجديد لإدارة السجلات). وسيقدم الدعم والمشورة إلى وحدات المنظمة بشأن التوثيق وتقاسم المعرفة، والتكنولوجيات والممارسات الجيدة في مجال الأمن الغذائي والزراعة من البرامج والمشاريع. وسوف يسهل ذلك تدفق المعرفة داخل المنظمة وفيما بين المنظمة والمجتمع العالمي. وستزود خدمات المكتبة الموظفين في جميع المواقع بفرص كافية للحصول على موارد معرفية تتعلق بموضوعات يعينها لا غنى عنها لكي تظل المنظمة معاصرة في ابتكار الممارسات الزراعية وتغييرها وتطويرها. وسوف تحصل البلدان الأعضاء والمنظمات الإقليمية على دعم لإنتاج وإدارة المعلومات

والمعارف الزراعية بشأن التكنولوجيات والممارسات الجيدة وجعلها متاحة بالأشكال الرقمية، وتطبيق المعايير والمنهجيات العالمية.

الاتصال

440- الموارد التي ستوضع ضمن هذا الباب ستمكّن المنظمة من إعطاء حافز إضافي لأهدافها الإستراتيجية وإيجاد دعم لمبادرات المنظمة عن طريق العمل المرن والاستراتيجي والهادف في مجالات الاتصالات. وستكون كل هذه الجهود منسقة بمعرفة مكتب الاتصالات في المنظمة ولكنها ستنفذ بمعرفة العاملين في مكاتب الاتصالات للمنظمة في مختلف أرجاء العالم بما في ذلك مكاتب الاتصالات والإدارات الموجودة في المقر.

تعبئة الموارد والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

441- إضافة إلى المجموعة الكبيرة من الشراكات المتوقعة أعلاه، بذلت المنظمة جهوداً خاصة لتجميع الشراكات في الموارد وتنويعها والتوسع فيها من أجل جذب قدر كافٍ من المساهمات الطوعية من مجموعة كبيرة من الشركاء، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وجعل هذه الموارد أكثر قابلية للتنبؤ بها بما يكفل التركيز وإحداث تأثير ملموس للأموال الآتية من هؤلاء الشركاء. وقد نفذت المنظمة إستراتيجية تعبئة الموارد وإدارتها (2011). كما أن الموارد والخبرات المقترحة في هذا الباب سوف تمكّن المنظمة من بذل جهود منسقة لتعبئة الموارد في ظل بيئة تمكينية. وسوف تتمحور الجهود حول إيجاد وعي واسع النطاق بالمجالات ذات الأولوية والاحتياجات من الموارد في المنظمة، وتشجيع زيادة القدرة على تعبئة الموارد في مختلف إدارات المنظمة والتأكد من أن الموارد تدار بصورة فعالة من أجل تحقيق النتائج. وخلال الفترة المالية القادمة، ستركز المنظمة في تعبئتها للموارد على تقديم دعم ومشورة متكاملين على المستويين العالمي واللامركزي لتلبية الأولويات على مختلف المستويات عن طريق وضع أطر لموارد البرمجة مثل أطر البرمجة القطرية وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

442- *بيان النتائج التنظيمية*: تنفيذ أهداف المنظمة بدعمٍ من وظائف الاتصال عن طريق الشراكات المجمعّة والمتنوعة والممتدة، وزيادة الوعي العام، والدعم السياسي والموارد باتجاه ولاية المنظمة، وزيادة تنمية القدرات وتقاسم المعرفة.

443- أولويات الفترة 2014-2015 وأهم النتائج المتوقعة:

(1) الشراكات

(أ) تعزيز وتشجيع الشراكات الرئيسية، مثل الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، ومؤسسات التمويل الدولية، والهيئات

الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، وجمعيات المنتجين والتعاونيات، والقطاع الخاص، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛

(ب) دعم الإدارات الموجودة في المقر والمكاتب الميدانية وتقديم المشورة لها بشأن تنفيذ استراتيجيات الشراكة في عموم المنظمة، بما في ذلك الشراكات مع المجتمع المدني، وباقي منظمات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، من أجل اختيار الشركاء، وإقامة الشراكات، وإدارتها، والاتصالات، والرصد، والاستعراض، والتقييم.

(ج) تعزيز مشاركة المنظمة في العمليات التي تحدث فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك العمليات التي تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية فيما بعد عام 2015، مع إعطاء تركيز خاص على عمليات منظومة الأمم المتحدة على المستويين الإقليمي والوطني، وزيادة مشاركة المكاتب الميدانية في هذه العمليات.

(2) بناء القدرات

(أ) توفير التدريب والمشورة والدعم لأفرقة الأهداف الإستراتيجية وموظفي المنظمة على جميع المستويات من أجل تحسين نهج تنمية القدرات، وتعميم بناء القدرات في آليات البرمجة في المنظمة ونظمها ومبادراتها الرئيسية، والاستفادة من الممارسات والتكنولوجيات الجيدة المستنبطة من برامج المنظمة.

(3) إدارة المعرفة

(أ) وضع وتشجيع النهج والأدوات والمنهجيات المؤسسية، وتدريب الموظفين على تقاسم المعرفة من أجل دعم أفرقة الأهداف الإستراتيجية والمبادرات الرئيسية العامة في المنظمة، بما في ذلك التنفيذ الفعال لوظيفة إدارة السجلات، وتقديم خدمات هادفة من المكتبة لتلبية الاحتياجات المحددة للإدارات الفنية والمكاتب الميدانية.

(د) تحسين إدارة المعلومات والبيانات عن طريق دعم الوصول إلى البحوث الزراعية العالمية على الإنترنت، وقاعدة بيانات النظام الدولي للإعلام عن العلوم والتكنولوجيا الزراعية - أجريس، وحركة الاتساق في معلومات البحوث الزراعية للتنمية، ومعايير إدارة المعلومات الزراعية، والأرشيف المفتوح في المنظمة بشأن المنافع العامة العالمية.

(4) الاتصالات

(أ) إقامة علاقات جديدة مع وسائل الإعلام العالمية والإقليمية والوطنية لزيادة مكانة المنظمة وتلميع سمعتها كمصدر موثوق به فيما يتعلق بالأمن الغذائي وجميع مجالات ولايتها؛

(ب) تحسين وجود المنظمة على شبكة الإنترنت في جميع أرجاء العالم، من أجل التحديد والتماسك في النواحي الفنية والبحثية، والنهوض بمكانة العمل الذي يجري في الأقاليم.

(5) تعبئة الموارد والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

(أ) إدارة الاتصالات والتنسيق مع الشركاء في الموارد، وتوسيع وتنويع قاعدة الشركاء الذين تتعامل المنظمة معهم بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب؛

(ب) تطوير ودمج تعبئة الموارد في المنظمة وموقع الويب، والانترنت، وأداة تعبئة الموارد القائمة على الويب، مع نشر التوعية لمجالات العمل ذات الأولوية في المنظمة والاحتياجات من الموارد من خلال وسائل أخرى للاتصالات.

(ج) تطوير ثقافة في كل إدارات المنظمة والنهوض بالقدرة على تعبئة الموارد، عن طريق التدريب على تعبئة الموارد، وعلى الأخص في المكاتب الميدانية؛

(د) إدراج تعبئة الموارد في أطر البرمجة القطرية الجديدة والمعدلة؛

(هـ) التكفل بأن تكون المساهمات الطوعية متماشية مع أولويات الأعضاء، ومتسقة مع سياسات المنظمة، وأن يكون لها أسبابها وأن تجري متابعتها.

أهم مؤشرات الأداء

المرجع	أهم مؤشر أداء	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)
1	زيارة المستخدمين لأرشيف المنظمة المفتوح (عدد الزوار يعتمد على إحصائيات الدخول على شبكة الإنترنت)	2.5 مليون وثيقة يتم الحصول عليها شهرياً	3.5 مليون وثيقة يتم الحصول عليها شهرياً	4.5 مليون وثيقة يتم الحصول عليها شهرياً
2	مستوى وجود وسائل الإعلام (عدد الزيارات) مقاساً بخدمة Meltwater للرصد الإعلامي	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
3	عدد شركاء المنظمة بحسب كل فئة (شركاء جدد/ غير تقليديين، قطاع خاص، مجتمع مدني)	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
4	مستوى المساهمات الطوعية التي تم تعبئتها في فترة السنتين (2014-2015)	1.4 مليار دولار (2013/2012)	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد
5	عدد خطط العمل لتعبئة الموارد دعماً لإطار البرمجة القطرية	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد	يحدد فيما بعد

الهدف الوظيفي 9: تكنولوجيا المعلومات

(بآلاف الدولارات الأمريكية بأسعار الفترة 2012-2013)

المجموع	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	البرنامج الميداني	المساهمات الطوعية الأساسية	الاعتماد الصافي	النتيجة التنظيمية
31,329	3	0	3	31,326	9.01
12,784	1	0	1	12,783	9.02
44,112	4	0	4	44,108	المجموع

نطاق العمل

444- تكنولوجيا المعلومات ضرورية لأنشطة المنظمة الرئيسية كما أنها عامل مهم في تحقيق النجاح يدعم المنظمة في عملها. ومن المهم لكي تصبح المنظمة منظمة رقمية من الجيل القادم، ستقوم وظيفة تكنولوجيا المعلومات بتطبيق التغييرات اللازمة عن طريق حلول مبتكرة تحقق فعالية التكاليف وتجعل المنظمة أكثر كفاءة.

445- وقد تقرر تركيز تكنولوجيا المعلومات وأولوياتها في الفترة المالية التالية على أساس ستة أعمدة منسقة: عمود للإطار المؤسسي، وعمود للبيئة الإدارية، وعمود للبيئة الفنية، وعمود للبيئة العالمية، وعمود للبيئة التعاونية، وعمود لمجتمع التكنولوجيا.

446- وتقوم شعبة تكنولوجيا المعلومات بوظيفة تكنولوجيا المعلومات، وهي تغطي خدمات شاملة لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسة، والقواعد والحوكمة، بالإضافة إلى إدارة الدعم وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم المعلومات. وسوف تواصل الشعبة رصد تطورات عالم التكنولوجيا، وتقييم كيفية استخدام التكنولوجيات الجديدة في المنظمة وتطوير الوظائف الضرورية التي تسمح بتطبيقها. وتتولى شعبة تكنولوجيا المعلومات التنسيق مع المكاتب الإقليمية التي ستكون مسؤولة عن دعم المستخدمين وعمليات البنية الأساسية المحلية في الأقاليم المعنية.

447- وفي ظل هذا الهدف الوظيفي، ستكون الوظائف التالية هي الوظائف الرئيسية:

- (أ) التكفل بنهج متكامل لتخطيط تكنولوجيا المعلومات وحوكمة وتقييم مبادرات تكنولوجيا المعلومات في مختلف إدارات المنظمة؛
- (ب) تبني بيئة عمل شاملة للإدارة والتشغيل تكون أكثر تماسكاً، والترويج لبيئة نظام لإدارة المعلومات في المنظمة يسهل إدارة هذه المعلومات من أجل صنع القرارات على جميع مستويات المنظمة في مختلف أرجاء العالم؛
- (ج) تبني بيئة فنية مشتركة لدعم الأعمال الفنية للمنظمة؛
- (د) زرع بيئة شاملة ومتكاملة لتكنولوجيا المعلومات تلبي الاحتياجات العامة والمشاركة لجميع المكاتب؛

(هـ) إيجاد مناخ عمل شامل ومتكامل يدعم العمل التعاوني والتعلم في جميع إدارات المنظمة، ومع الشركاء الخارجيين؛

(و) تنمية القدرة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات من أجل الوفاء باحتياجات المنظمة من تكنولوجيا المعلومات في المستقبل.

448- *بيان النتيجة التنظيمية*: تجري معالجة احتياجات المنظمة في مجال الأعمال بطريقة منتظمة في جميع المواقع الجغرافية، عن طريق الجودة والفعالية وتكون فعالة من حيث التكلفة، ومن خلال حلول وخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات تتخذ في الوقت المناسب.

449- الأولويات في الفترة المالية 2014-2015 وأهم النواتج المتوقعة:

(أ) دعم أفضل للعمل الفني الذي تقوم به المنظمة، عن طريق وضع نظم إنتاج تتسم بالكفاءة، ومجالات للتعاون، ومعلومات إحصائية ومكانية وفنية متكاملة يمكن الحصول عليها واستخدامها بسهولة؛

(ب) دعم إدارة المنظمة بنظم مؤسسية تحول عمليات الأعمال إلى نظم أوتوماتيكية وموحدة؛

(ج) دعم عمليات المنظمة عن طريق حافظة لنظم معلومات تتسم بالكفاءة والفعالية على شبكة الويب، تظل صالحة للاستخدام وتتطور في الوقت المناسب لكي تلبي التغييرات الدينامية في احتياجات الأعمال؛

(د) مستودع مؤسسي للبيانات يقدم "نسخة واحدة من الحقيقة" لعمليات المنظمة، وحافظة لأدوات معلومات الأعمال تطرح الرؤية السابقة والحالية والمتوقعة للبيانات التشغيلية للمنظمة؛

(هـ) تدبير موارد سليمة للجوانب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك البنية التحتية وخدمات مركز البيانات لضمان التبرني والتشغيل الفعالين اللذين يحققان فعالية التكاليف لنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة؛

(و) توريد مجموعة شاملة من أدوات مكان العمل، مثل المعدات (الحواسيب المحمولة والطابعات) والبرمجيات (أدوات إنتاجية المكاتب، والبريد الإلكتروني، وأماكن العمل) والاتصالات (الانترنت، والاجتماعات الفيديوية، والهواتف).

(ز) الهندسة المعمارية في المنظمة، التي ستعطي عرضاً استراتيجياً ومبتكراً للتكنولوجيا. وستجعل هذه الهندسة تكنولوجيا المعلومات متسقة بشكلٍ وثيق مع التغييرات في مجال الأعمال، وسوف تسمح بتحقيق المزيد من كفاءة التكاليف؛

(ح) تقديم خدمات دعم لتكنولوجيا المعلومات في التوقيت المناسب وبصورة تتسم بالجودة والكفاءة والفعالية من حيث التكاليف؛

(ط) تحسين إدارة الحوكمة.

أهم مؤشرات الأداء

المرجع	أهم مؤشر أداء	وحدة القياس	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)
1	مستوى رضا الزبائن عن تكنولوجيا المعلومات في المنظمة بحسب مجالات العمل الرئيسية	النسبة المئوية من الزبائن الراضين المصدر: المسح السنوي للزبائن	يحدد فيما بعد	90%	95%
2	(أ) النسبة المئوية لاتفاقات مستوى الخدمات التي حققت غاياتها (ب) النسبة المئوية لتغطية اتفاقات مستوى الخدمة لأعمال تكنولوجيا المعلومات	٪ (موارد أقل من أداء الخدمات السنوية) استعراضات	لا ينطبق	80%	100%
3	وضع أمن تكنولوجيا المعلومات/ وترتيب المنظمة بحسب تقييم استخدام إطار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي 03-1 عدد نشرات أمن تكنولوجيا المعلومات التي تنشر كل 3 شهور ويراجعها مكتب المفتش العام 03-2 عدد الاستعراضات التي تجري كل سنتين بمعرفة هيئة رسمية خارجية	بالعدد	3	3	3
4	النسبة المئوية للمشاريع التي بها عنصر لتكنولوجيا المعلومات التي أنجزت في مواعيدها وبالجودة المطلوبة وفي حدود ميزانياتها	النسبة المئوية (المصدر: نظام إدارة حافظة المشاريع)	لا ينطبق	80%	100%

الهدف الوظيفي 10 : حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه

(بآلاف الدولارات الأمريكية بأسعار الفترة 2012-2013)

النتيجة التنظيمية	الاعتماد الصافي	المساهمات الطوعية الأساسية	البرنامج الميداني	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	المجموع
10.01	26,620	451	0	451	27,072
10.02	16,357	127	2,630	2,757	19,114
10.03	43,271	592	20,061	20,653	63,925
المجموع	86,249	1,170	22,691	23,861	110,110

نطاق العمل

حوكمة المنظمة

450- من بين الأعمال التي جرت في مجال حوكمة المنظمة، الخدمة الفعالة والسلوك الشفاف لاجتماعات الأجهزة الرئاسية والدستورية.

451- اعتمدت المنظمة على مجموعة من الخدمات التي تقدمها في الداخل، وكذلك التعاون مع الأعضاء والشركاء الخارجيين، لكي تصل إلى النتائج. والكثير من هذه الخدمات يتخطى حدود الإدارة البحتة، ويمس عناصر ترتبط ارتباطاً مباشراً بشحن التوجه الاستراتيجي ويدعم ويركز على الميزة النسبية، وينظم ويشرف بصورة مناسبة على كلية عمليات المنظمة. ويستند دعم الحوكمة على الاتصال الفعال بين المنظمة وأعضائها فيما يتعلق بجميع الجوانب المتصلة بالأجهزة الرئاسية والدستورية في المنظمة، ويعتمد على الاتصالات المفتوحة والفعالة مع الأعضاء بشأن عمليات المنظمة الحكومية الدولية من خلال ممثليهم الدائمين، لا سيما عن طريق موقع الممثلين الدائمين على الشبكة الويب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمة قادرة - من خلال البرمجة الكفؤة والدعم اللوجستي، وخدمة الأجهزة الرئاسية، وتنفيذ خدمات التوثيق واللغات والبروتوكول - على الوفاء بالمستويات المطلوبة من السرعة والدقة والاتساق في جميع المسائل المتعلقة بالحوكمة.

الإشراف

452- يجري الإشراف عن طريق العمل في مجالي التقييم الخارجي المستقل ومراجعة الحسابات.

453- إن التقييم هو إحدى الآليات الرئيسية للمساءلة أمام البلدان الأعضاء وأمام المدير العام، بإجراء تقديرات متعمقة وموضوعية لعمل المنظمة تحت جميع مصادر الأموال. كما أنه يسهم في تغيير مؤسسي وفي التعلم عن طريق التوصيات والدروس التي تستفيد منها عمليات التخطيط والأعمال الجارية. وتتولى البلدان الأعضاء تحديد أولويات التقييم في الأجهزة الرئاسية. وتشارك جميع وحدات المنظمة ممن يقوم مكتب التقييم بتقدير أعمالها بالمشاركة في هذه

العملية، بتقديم آرائهم وشهادتهم وتعليقاتهم واقتراحاتهم بشأن جميع العمليات التي يمكن القيام بها. والمنظمة مسؤولة عن إعداد ردود الإدارة وتقرير المتابعة.

454- ويساعد مكتب المفتش العام المنظمة على تنفيذ أهدافها بتوفير نهج منظم ومنهجي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، وعمليات المراقبة والحوكمة. ومكتب المفتش العام مسؤول عن عمليات الرصد وتقييم مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة، والإدارة المالية، واستخدام الأصول. ويقوم المكتب بتزويد المدير العام والوظائف والبرامج المراجعة لخدمات مستقلة وتأكيدات واستشارات موضوعية تهدف إلى إضافة قيمة إلى عمليات المنظمة وتحسينها. كما أن مكتب المفتش العام مسؤول عن الترويج لبيئة من النزاهة في مختلف عمليات المنظمة من خلال الكشف عن أي حالة غش أو سوء سلوك في جميع المواقع، والتحقيق فيها ومنعها ويتأكد مكتب المفتش العام من أن نتائج التحقيقات قد أخذ بها من أجل استنباط الدروس المستفادة والتوصية بتغييرات إجرائية وأخرى في مجال السياسات بحسب الحاجة، بغرض زيادة التكامل داخل المنظمة.

التوجيه

455- يضم التوجيه الوظائف التي تمثلها القيادة التنفيذية للمنظمة، وعلى الأخص مكتب المدير العام، وكذلك المستشار القانوني، والإستراتيجية، وإدارة التخطيط والموارد، ودعم اللامركزية. وقد تم تخصيص الموارد من أجل التسهيلات التي ستعطي للمدير العام المنتخب من تاريخ انتخابه حتى توليه مهام منصبه، كما قرر المجلس في ديسمبر/ كانون الأول 2012⁷².

456- وتقدم الخدمات القانونية المشورة فيما يتعلق بالمسائل القانونية، مثل الأمور الدستورية، وصياغة المعاهدات الدولية، والجوانب القانونية في العلاقات مع الحكومة المضيفة ومع الحكومات الأخرى ومع المنظمات الدولية، وكذلك الجوانب القانونية المحددة فيما يتعلق بشؤون العاملين. وهي تخدم لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، وتجري بحثاً قانونية متبصرة بشأن المسائل المتصلة بالحكومات المضيفة (قانون المصارف، وقانون الضرائب، وقانون العقود، وقانون الشركات، ودعاوى المحاكم)، كما تقدم الدعم القانوني للمنظمة.

457- ويتولى مكتب الإستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد إسداء المشورة إلى المدير العام بشأن المسائل الإستراتيجية وتلك المتعلقة بالسياسات فيما يتصل بأهداف المنظمة والبرامج المستندة إلى النتائج، والميزانيات وتعبئة الموارد لجميع مصادر الأموال. وهو يتصدر عملية وضع السياسات والتدابير فيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج. كما ينسق عملية إعداد البرامج الإستراتيجية للمنظمة وخطط الميزانية، ويدير تخصيص الموارد، ويرصد عملية تنفيذ برامج المنظمة ويرفع تقارير عنها.

⁷² الفقرة 36(ن) من الوثيقة CL 145/REP

458- أما مهمة مكتب دعم اللامركزية فهي دعم نشر أطر البرمجة القطرية لكي تضمن المنظمة على المستوى القطري الإقليمي وشبه الإقليمي أكبر مساهمة ممكنة في الأهداف الإنمائية للأعضاء في إطار الأهداف الإستراتيجية للمنظمة. كما أنه ملجأ المشاريع والنهج المرتبطة بأطر البرمجة القطرية وضمان الجودة.

459- *بيان النتائج التنظيمية*: التوجه الفعلي للمنظمة من خلال زيادة الالتزام والتعاون السياسي مع الدول الأعضاء، والإدارة الإستراتيجية والإشراف.

الأولويات لفترة السنتين 2014-2015 والنواتج الرئيسية المتوقعة

حوكمة المنظمة

460- من بين مجالات التركيز لزيادة الحوكمة: تقديم خدمة أكثر فعالية للأجهزة الرئاسية والدستورية، وتنفيذ قراراتها بطريقة سريعة وشفافة وإيصال ذلك إلى الأعضاء، وتحسين خدمات اللغات وتنسيق الأعمال على المستوى الإقليمي لتمكين المؤتمرات الإقليمية من القيام بدورها الجديد في مجال الحوكمة بصورة أكثر فعالية.

الإشراف

461- من بين الأولويات التي حددتها الأجهزة الرئاسية للتقييم في المنظمة: استكمال خمسة تقييمات للمكاتب الإقليمية وشبه الإقليمية وتقييم عمل المنظمة في مجالين قديمين من مجالات العمل ومجالين جديدين من مجالات التركيز، وهي الإنتاج المحصولي، ومنتجات المعرفة، وتغيرات المناخ، والموارد الوراثية. كما طلبت الأجهزة الرئاسية تقييما لعمل المنظمة في مراحل التحول في أعقاب الأزمات. وسيتم أيضا تعديل منهجية التقييمات القطرية بحيث تراعي نشر وتعميم أطر البرمجة القطرية، وتقييمات المشاريع، عن طريق نهج جماعي للمشاريع ذات الموضوع الواحد، وهو ما سيحظى بمزيد من التأكيد.

462- سيتولى مكتب المفتش العام إعداد وتنفيذ خطة للمراجعة تقوم على المخاطر، واستكمال التحقيقات التي تزود الإدارة بقاعدة واضحة لاتخاذ القرارات، وإسداء المشورة إلى الإدارة بشأن تنفيذ أو تعزيز عناصر المساءلة في المنظمة، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، وأطر السلامة والثقة. وتأخذ النواتج شكل تقارير ومذكرات فردية تنقل النتائج إلى الإدارة، وكذلك التقارير الموجزة مثل التقرير السنوي لمكتب المفتش العام، واقتراحات الخطوط التوجيهية والسياسات.

التوجيه

463- لا يمكن النظر إلى وظيفة التوجيه التنفيذي، لا سيما تلك الخاصة بمكتب المدير العام، بمعزل عن الحوكمة والعلاقات مع أعضاء المنظمة، فتحقيق نتائج المنظمة هو مسؤولية مشتركة للمنظمة والبلدان الأعضاء فيها. وطحاً لهذا الجانب، تم إدراج مؤشر رئيسي للأداء لرصد النسبة المئوية التي تحققت من أهداف النتائج التنظيمية في التاريخ المنتظر للمرة الأولى في الخطة المتوسطة الأجل 2014-2017 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015.

464- إن وظيفة المستشار القانوني هي مهمة استشارية بطبيعتها وتنفذ بناء على الطلب. وتهتدي في عملها الاستشاري بالبنود التي يحيلها إليها المدير العام، والإدارة العليا، والإدارات الفنية، والموظفون، وأمانة الأجهزة الرئاسية والدستورية في المنظمة، وغيرها. ورغم ذلك، فمن المنتظر أن تكون هناك مجالات عمل مهمة للمستشار القانوني في فترة الخطة المتوسطة الأجل، مثل مراجعة نشرة المدير العام 9/99 بشأن مذكرات التفاهم وخطابات النوايا النهائية، وإسداء المشورة القانونية واستعراض السياسات الخاصة بمكافحة التحرش، وصياغة خطوط توجيهية لمصايد الأسماك الصغيرة.

465- ومن أهم الأولويات في مجالات الإستراتيجية والتخطيط والميزنة: العمل نحو إنشاء نظام يعتمد على الويب وإدارته في التخطيط للبرامج المتكاملة ودورة المشاريع، وتخصيص الميزانية، وعملية الرصد والتقدير ورفع التقارير، وتعزيز سلسلة المساءلة في عموم المنظمة، ووضع إطار جديد للرصد ورفع التقارير وتحسين مجال معلومات الأداء وسلامتها فيما يتعلق بصنع قرارات الإدارة العليا، وتعزيز قدرات المديرين على جميع المستويات لكي يستجيبوا بصورة فعالة للمخاطر التي تواجه تنفيذهم لبرامج عملهم.

466- وفي مجال دعم اللامركزية، سيركز العمل على الانتهاء من التكامل الفعال لعمليات الطوارئ والتنمية في المكاتب القطرية، وزيادة تفويض المسؤوليات إلى المكاتب الميدانية مع الإبقاء في الوقت نفسه على إطار فعال للمساءلة وعلى رقابة داخلية مناسبة، والاحتفاظ بأعلى مستويات التعرف والاختيار والإحاطة والتوجيه المتاحة إلى رؤساء المكاتب الميدانية، وزيادة جودة صياغة البرامج/ المشاريع، ودعم تحسين تركيز البرامج فيما يتعلق بالأهداف الإستراتيجية بما يتمشى مع الأهداف الإنمائية الوطنية، وتنمية القدرات، والمساواة بين الجنسين، الخ، ودعم المكاتب الإقليمية في قيامها كمحاور فنية وتشغيلية وإدارية، وتعزيز المكاتب القطرية لتحسين الدعم الداخلي لعمليات الأعمال الرئيسية فيها مثل تعبئة الموارد، والتخطيط والبرمجة، وإدارة المشاريع، والدعوة، والاتصالات.

أهم مؤشرات الأداء

المرجع	أهم مؤشر أداء	وحدة القياس	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)
1	وثائق الأجهزة الرئاسية التي تقدم في حينها واحتياجات اللغات	%	70	75	80
2	تنفيذ قرارات الأجهزة الرئاسية في المواعيد المحددة	%	80	8	90
3	توصيات من مكتب التقييم ومكتب المفتش العام نفذت في مواعيدها المقررة	%	90	93	95
4	أهداف النتائج التنظيمية التي تحققت	%	76	78	80

الهدف الوظيفي 11: الإدارة الكفؤة والفعالة

(بآلاف الدولارات الأمريكية بأسعار الفترة 2012-2013)

المجموع	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	البرنامج الميداني	المساهمات الطوعية الأساسية	الاعتماد الصافي	النتيجة التنظيمية
20,412	1,252	0	1,252	19,160	11.01
2,801	593	0	593	2,208	11.02
72,661	5,433	68	5,365	67,228	11.03
95,873	7,278	68	7,210	88,596	المجموع

نطاق العمل

467- يغطي هذا الهدف الوظيفي الخدمات الإدارية وخدمات الدعم على أساس مبدأ أفضل قيمة للنقود.

468- يشمل العمل في مجال إدارة الموارد البشرية، صياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وتدبير للموارد البشرية تهدف إلى جذب وتنمية قوة عمل ماهرة ومتنوعة والحفاظ عليها ويتم توظيفها على أساس الاستحقاق وتهدف إلى المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل. ومن بين الأنشطة في هذا المجال، وضع مبادئ فعالة للتصميم التنظيمي، وتطبيق عمليات تتسم بالكفاءة في تعيين الموظفين واختيارهم، وإدارة حركة التنقلات ودورة الموظفين وتيسير عمليات تقييم أداء الموظفين، ووضع أدوات للتعليم والتطوير تحت تصرف تمكنهم من إحراز أو تنمية المهارات الضرورية لتنفيذ برنامج عمل المنظمة.

469- ويشمل العمل في مجال المالية، التوصية بسياسات وإجراءات تفي بأعلى المستويات المهنية، وإدارة هذه السياسات والتدابير، وإمسك دفاتر تسجل الأنشطة المالية بدقة وتفي بمتطلبات المراجعة الداخلية والخارجية، ورفع تقارير عن الحالة المالية للمنظمة وأنشطتها إلى الإدارة العليا والأجهزة الرئاسية والجهات المانحة، وضمان الرعاية الآمنة للأصول المالية للمنظمة واستخدامها بكفاءة، والإشراف على العمليات المالية حيثما أجريت داخل المنظمة، وضمان تجهيز الإيرادات والمصروفات وتسجيلها في الوقت المناسب طبقاً للسياسات والتدابير المقررة.

470- وفي مجال الخدمات الإدارية، ستدار البنية التحتية ومرافق المبنى والمعدات الفنية في المنظمة بصورة فعالة. كما سيقدم الدعم التشغيلي ودعم السياسات ضماناً لأن تطبق المنظمة في مشترياتها من السلع والخدمات عالمياً مبدأ أفضل قيمة للنقود. كما يقدم دعم مركزي عن طريق مركز الخدمات المشتركة إلى جميع مكاتب المنظمة والعاملين فيها من أجل عمليات المعاملات الإدارية الروتينية، مثل دعم المستخدمين، وخدمات الأفراد من الموارد البشرية، وتعيين الموظفين وغير الموظفين، وإدارة الأصول، وإدارة المبيعات، وحسابات الدفع وعمليات السفر. كما تشمل المهام في ظل هذا الهدف الوظيفي ضمان سلامة وصحة وأمن العاملين سواء في المقر أو في الميدان، عن طريق بذل جهود تعاونية مع المكاتب الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية.

471- *بيان النتائج التنظيمية*: تعظيماً للفعالية نحو التكفل بتحقيق أفضل قيمة للنقود، ستتولى إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والمالية القيام بمهامها - على المستوى العالمي - في اكتساب الثقة ووضع السياسات ورصدها ومراقبتها. وعلى المستوى المحلي، ستقوم هذه الإدارة بمساندة فرق الدعم الإقليمية لكي تقدم أفضل ما لديها من مشورة وخدمات في الوقت المناسب.

الأولويات في 2014-2015 وأهم النواتج المتوقعة

472- أهم العوامل التي تشكل البيئة التي ستنجز فيها هذه الوظائف في 2014-2015 هي عملية اللامركزية الجارية والزيادة التي لا مفر منها في قيمة النقود عن طريق تبسيط عمليات الأعمال. ومع استخدام النظام العالمي لإدارة الموارد في المكاتب الميدانية في جميع أنحاء العالم، ستعطي الأولوية للجهود التي تكفل توفير المستويات المطلوبة من الرصد والدعم في كامل المنظمة.

473- إن المجال الذي له أولويته الأولى في 2014-2015 هو النجاح في إنجاز اللامركزية في العمليات التجارية. وإنجازاً لهذه المهمة، سوف تقوم المنظمة بما يلي: (1) تنفيذ الأنظمة التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والعمليات الموجودة في مكاتب المنظمة في مختلف أرجاء العالم، وتسهل إعداد أول كشوفات مالية تطبق هذا النظام على السنة المالية التي تبدأ في يناير/ كانون الثاني 2014؛ (2) مواصلة العمل بنظام اللامركزية في عمليات المشتريات والعمليات المالية ودعم الموارد البشرية من خلال التنمية الجارية للقدرات؛ (3) إحداث زيادة ملموسة في الرقابة على عمليات الأعمال ورصدها؛ (4) زيادة الدعم والتدريب لشبكة المكاتب الميدانية.

474- ضماناً لأن تكون الخدمات موجهة نحو الزبائن وتتمشى مع أفضل المعايير في هذا المجال، سيستمر العمل في إعداد اتفاقات للخدمات المطلوبة، وقياسها ورصدها. وسوف تعلن محتويات هذه الاتفاقات مع متابعة رضا وأداء الزبائن، من خلال إجراء مسوحات للزبائن أو غير ذلك من أدوات الرصد.

475- وستستمر المنظمة - تحقيقاً لقيمة أفضل للنقود - في تبسيط عمليات الأعمال على أساس ردود أفعال الزبائن. وسوف تشمل عملية التبسيط إلغاء أو تعديل القواعد واللوائح، وكذلك إدخال تغييرات هيكلية تنطوي على إبرام عقود خارجية لبعض الأنشطة أو الاستعانة بعناصر خارجية. وستسعى المنظمة أيضاً إلى متابعة فرص تقديم خدمات مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها الأخرى.

476- وسعيًا وراء تحقيق النتيجة التنظيمية وتنفيذ الأولويات السابق ذكرها، ستقدم المنظمة النواتج التالية:

(أ) رفع تقارير مالية دقيقة وسليمة في الوقت المناسب، وتقديم خدمات مالية تتسم بالكفاءة والفعالية ومراقبة جيداً، دعماً للأجهزة الرئاسية، والإدارة والجهات المانحة، والموظفين؛

- (ب) أن تكون استراتيجيات وسياسات وترتيبات وخدمات الموارد البشرية متممة بالكفاءة والفعالية وتدعم جذب قوة عمل ماهرة ومتنوعة ومحبة للعمل، وتنميتها، والإبقاء عليها؛
- (ج) أن تكون الخدمات الإدارية ووظائف الدعم متممة بالكفاءة والفعالية والتبسيط وأن تلبي احتياجات زبائن شعبة الخدمات الإدارية في المنظمة ومكتب المدير العام المساعد، إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية، ومركز الخدمات المشتركة؛
- (د) أن يدار عمل لجنة الطعون بكفاءة وفعالية، بما في ذلك تقديم المشورة والتوصيات بشأن المسائل المتعلقة بإدارة العدالة الداخلية؛
- (هـ) أن تشجع صحة وإنتاجية القوة العاملة في المنظمة بصورة نشطة بتوفير خدمات صحية للجميع وفعالة لجميع العاملين، سواء في المقر أو في المكاتب الميدانية.

أهم مؤشرات الأداء

المرجع	أهم مؤشر أداء	وحدة القياس	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)
1	النسبة المئوية للخدمات المؤسسية بموجب اتفاق بشأن مستوى الخدمات الذي يغطيه الاتفاق	إحصاءات الاتفاقات بشأن مستوى الخدمات في إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والمالية	مستوى 2013	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
2	تحسين مستوى رضا الزبائن بجودة الخدمات المقدمة (بحسب مجال العمل)	النسبة المئوية للتحسين	نتائج مسح إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والمالية 2011	5 في المائة تحسن	10 في المائة تحسن
3	تحسين مستوى رضا الموظفين الذين استفادوا من برنامج الوساطة في المنظمة	النسبة المئوية للتحسين	النسبة المئوية للنتائج التي تحسنت عن مسح إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والمالية في 2013	25 في المائة تحسن	50 في المائة تحسن
4	تبسيط العمليات الإدارية وجعلها موجهة إلى الزبائن	النسبة المئوية للعمليات المؤهلة المعممة في كل مجال	يحدد فيما بعد في نتائج مسح 2013	20 في المائة من العمليات المؤهلة	60 في المائة من العمليات المؤهلة
5	النسبة المئوية للطعون التي حسمت في المواعيد المحددة	النسبة المئوية (المصدر: التقارير السنوية)	التقرير السنوي عام 2013	75 في المائة	85 في المائة
6	تنفيذ إطار السلامة المهنية والسياسات الصحية	النسبة المئوية من العمل الذي نفذ		100 في المائة في المقر الرئيسي	100 في المائة في المقر الرئيسي وفي الميدان

المرجع	أهم مؤشر أداء	وحدة القياس	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)
7	النسبة المئوية للزيادة في الشراء فيما بين الوكالات	عدد العطاءات المشتركة التي نفذت	مستوى 2011 (90 في المائة)	مستوى 2011	مستوى 2011
8	تتلقى المنظمة رأياً قاطعاً من المراجع الخارجي بشأن كشوفاتها المالية	رأي المراجع الخارجي في المراجعة السنوية	تحصل المنظمة الآن على رأي قاطع من المراجع الخارجي كل سنتين	رأي سنوي قاطع في المراجعة	رأي سنوي قاطع في المراجعة
9	زيادة النسبة المئوية للبلدان الأعضاء الممثلة تمثيلاً متساوياً	تقارير بيانات قوة العمل	الدول الممثلة تمثيلاً متساوياً 70 في المائة	بقاء الدول الممثلة تمثيلاً متساوياً عند نسبة 70 في المائة	بقاء الدول الممثلة تمثيلاً متساوياً عند نسبة 70 في المائة
10	تجدد الموظفين: النسبة المئوية للموظفين المنقولين إلى وظائف جديدة عن طريق عمليات النقل بين المناطق الجغرافية	تقارير بيانات قوة العمل	100 في المائة في فترة السنتين	5 في المائة زيادة عن خط الأساس في 2013	10 في المائة زيادة عن خط الأساس في 2013

الإنفاق الرأسمالي

(بالآلاف الدولارات الأمريكية بأسعار الفترة 2012-2013)

النتيجة التنظيمية	الاعتماد الصافي	المساهمات الطوعية الأساسية	البرنامج الميداني	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	المجموع
13.01	7,781	0	0	0	7,781
13.02	6,003	0	0	0	6,003
13.03	8,448	0	0	0	8,448
المجموع	22,232	0	0	0	22,232

نطاق العمل

477- أنشأ قرار المؤتمر 2003/10 مرفق الإنفاق الرأسمالي كباب من أبواب برنامج العمل والميزانية. ويحدد المرفق ويأذن بالمصروفات على أصول مادية وغير مادية تمتد لفترة صلاحية تتجاوز فترة السنتين المالية في المنظمة وتتطلب مستوى من الموارد يتعذر تمويله في إطار اعتمادات فترة مالية واحدة. ويأذن البند 6-11 من اللائحة المالية بتحويل أي رصيد في حساب الإنفاق الرأسمالي من أجل استخدامه في الفترة المالية اللاحقة.

478- وبهذه الطريقة، يوفر مرفق التمويل هذا الاستثمارات اللازمة للمحافظة على منتجات وخدمات المنظمة في: (1) تكنولوجيا المعلومات وتقاسم المعرفة، (2) نظم الدعم التشغيلي والإداري، (3) البنية الأساسية والمعدات.

479- وسيكون هناك تركيز ملموس على مجال تكنولوجيا المعلومات وتقاسم المعرفة في الفترة من 2014 إلى 2015 حتى يمكن تحسين برامج المعرفة، وخدمات الاتصالات، ومعايير الأمن. وسوف تتصدر عدة مبادرات مهمة تتعلق بالتحسين المستمر لنظم الدعم التشغيلي والإداري الاستثمارات في المجال الثاني، كما ستكون هناك تجديدات ملموسة في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وغيرها في المجال الثالث.

480- بيانات النتيجة التنظيمية

(1) تحقق الاستثمارات الرأسمالية للمنظمة في تكنولوجيا المعلومات/ إدارة المعرفة الفوائد المطلوبة من حيث إيجاد تكنولوجيا معلومات/ إدارة معرفة أكثر فعالية وكفاءة وقدرة على خدمة الأعمال المطلوبة للمنظمة والأهداف الإستراتيجية التي وافقت عليها البلدان الأعضاء.

(2) إن الاستثمارات في مباني ومرافق مقر المنظمة تعطي قيمة للنقود وتسفر عن بيئة عمل أكثر فعالية وسلامة واستدامة، بما يتفق مع القوانين الإيطالية وتلك المعمول بها في الاتحاد الأوروبي لمباني المكاتب. كما أن الاستثمارات طويلة الأجل تسفر أيضاً عن تخفيض التكاليف الجارية للصيانة والتشغيل في الأجلين القصير والمتوسط.

481- الأولويات المقررة للفترة 2014-2015 وأهم النواتج المتوقعة:

- (أ) يحتاج الأمر إلى استثمارات في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تحديث مركز البيانات وأجهزة البريد الإلكتروني وبرمجياته. ولاشك أن تعزيز مرافق غرف الاجتماعات في المقر وشبكة الاتصالات وخدمات الهاتف القديمة، سوف يحسن من القدرة على إجراء الاتصالات.
- (ب) إن الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن بعد سوف يعطي قدرة موحدة على الاتصالات ونقل الصوت عبر الإنترنت، على إدارة الاتصالات ومتابعة الحلول من أجل إدخال تطبيقات المنظمة إلى المكاتب الميدانية.
- (ج) وينبغي أن تفي الاستثمارات في أمن تكنولوجيا المعلومات بتوفير المواصفات الجديدة ومواجهة التحديات التي تواجه قضية الأمن.
- (د) سوف تستثمر المنظمة في مشاريع للتجميع والتغيير لكي تتجه نحو برنامج فني وتعاوني ومتكامل للاتصالات.
- (هـ) سيتم تعديل النظم الإدارية والتشغيلية لكي تتلائم مع العمليات والمتطلبات الجديدة للأعمال، ولكي تخدم بصورة أفضل النموذج اللامركزي الناشئ في المنظمة. ولاشك أن مشاريع التكامل والتحديث سوف تتكفل بنظم معلومات مستمرة ومناسبة للاستعمال، من خلال تكنولوجيات مدعومة بمواصفات جيدة، ووضع حافظة لنظم معلومات مجمعة.
- (و) إن التنفيذ الفعال لبرنامج المنظمة للتغيرات التحولية وطرق العمل المتعددة التخصصات يتطلب استثمارات رأسمالية للنهوض بالبرامج الحالية لتقاسم المعرفة وإدارة الذاكرة المؤسسية للمنظمة. وسيكون هناك استثمار لمرّة واحدة لتحويل مقتنيات مكتبة المنظمة إلى النظام الرقمي والانتها من تنفيذ إستراتيجية الحفظ بهذا النظام، ضماناً للحصول بصفة مستمرة على السلع العالمية العامة في المنظمة من خلال أرشيفها المفتوح. كما ستضع المنظمة برنامجاً لإنتاج وتنفيذ دورات دراسية للتعليم الإلكتروني لاستخدامها في الحواسيب الشخصية والأجهزة المحمولة.
- (ز) ويحتاج الأمر إلى مزيد من الاستثمارات لتعزيز البنية الأساسية من أجل معايير إدارة المعلومات في المنظمة، ونظم التصنيف (مثل قوائم الرموز الإحصائية، والمسردات، والقواميس، وغيرها)، وهي أدوات لا غنى عنها في تنظيم المعلومات.

482- هناك الكثير من مشاريع السلامة والتجديد المتوسطة/ الكبيرة التي لا بد من تنفيذها لكي تتماشى مع قوانين السلامة المعمول بها في إيطاليا والاتحاد الأوروبي، وكذلك لضمان سلامة موظفي المنظمة. وهي مسؤولية المنظمة نفسها. وسوف تركز خدمة إدارة البنية الأساسية والمرافق على المسائل التي تتطلب التدخلات الملحة للغاية في الفترة 2014-2015، مثل تغيير النوافذ غير الآمنة وتغيير أنظمة التدفئة، والتهوية، والتكييف المتقدمة، وأجهزة الإطفاء. وسوف يواصل مشروع الإنفاق الرأسمالي تغيير أنظمة التدفئة، والتهوية، والتكييف إلى ما بعد 2014-2015 وحتى 2020.

أهم مؤشرات الأداء

المرجع	أهم مؤشر أداء	وحدة القياس	خط الأساس المؤقت	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)
1	النسبة المئوية من الإنفاق الرأسمالي المخصصة للمبادرات التي أجري لها تحليل التكلفة والمنافع و خطة لتحقيق العائد	استعراض سنوي	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
2	النسبة المئوية من مشاريع الإنفاق الرأسمالي التي سلمت في موعدها لإرضاء الزبائن وفي حدود ميزانياتها	استعراض سنوي	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
3	تنفيذ المشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية بإتقان وفي مواعيدها وفي حدود ميزانياتها	النسبة المئوية	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد

الإنفاق الأمني

(بالآلاف الدولارات الأمريكية بأسعار الفترة 2012-2013)

المجموع	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	البرنامج الميداني	المساهمات الطوعية الأساسية	الاعتماد الصافي	النتيجة التنظيمية
10,781	181	0	181	10,600	14.01
14,209	0	0	0	14,209	14.02
24,990	181	0	181	24,809	المجموع

نطاق العمل

483- يغطي هذا الباب الأنشطة المقررة لضمان أمن وسلامة بيئة العمل لجميع موظفي المنظمة في المكاتب الميدانية والمقر على السواء بتوفير المعلومات، والتدريب، والخدمات، والمعدات الكافية فيما يتعلق بالسلامة والأمن.

484- مسألة الأمن واحدة من أكثر المسائل إلحاحاً في تعامل الكثير من المنظمات الدولية. فهي مطلب أساسي لممارسة الأعمال في عالم أصبحت تربطه شبكة واحدة، مع ضمان سلامة الموظفين في الوقت نفسه. فالتعقيد السياسي والبيئي في منظمات اليوم، والزيادة المستمرة في الاعتماد على التكنولوجيا لتوجيه وأتمتة العمليات، تجعل من الأمن نشاطاً محفوفاً بالتحديات.

485- يوفر باب الإنفاق الأمني تغطية شاملة لتكاليف الموظفين وغير الموظفين التي لها علاقة مباشرة بأمن وسلامة موظفي المنظمة وممتلكاتها التي تدخل ضمن مرفق الإنفاق الأمني الذي أنشأه قرار المؤتمر رقم 2005/5. وهذه النفقات مقسمة إلى برنامجين بشأن الأمن في المقر والميدان.

486- ويهدف الاعتماد الخاص ببرنامج الأمن في المقر الرئيسي إلى ضمان بيئة عمل تكفل السلامة والأمن لتنفيذ برامج المقر ويوفر الدعم لتنفيذ مهمة المدير العام باعتباره المسؤول المختار عن الأمن بالنسبة لإيطاليا. وهو يشمل الإبقاء على التنسيق مع الحكومة المضيفة وإدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة، وإقامة نظم لإدارة الأمن، وتوفير بيئة تمكينية، وضمان سلامة وأمن العاملين، داخل مباني المنظمة. وتشمل الأنشطة المتوقعة في خطة العمل الأمنية في هذا المجال إدخال تحسينات في السلامة من الحرائق، وبعض أعمال البنى الأساسية، ومسائل الصحة المهنية، وهذه الأنشطة جميعها تستند إلى الخطوات المتخذة على مدى السنوات القليلة الماضية لإيجاد بيئة عمل أكثر أماناً وصحة لموظفي المقر. وضماناً لتحقيق سلامة المرافق والبنية الأساسية في المقر، ستنفذ عدة مشاريع في مباني المنظمة وصولاً إلى إدخال تحسينات على سلامة موظفيها وظروف عملهم.

487- وتوفير الأمن في الميدان هو الذي يسمح بتنفيذ برامج المنظمة بكفاءة وفعالية، مع ضمان الأمن والسلامة والمعيشة ورفاه الموظفين، عن طريق توفير الخبرة الفنية والمشورة بطريقة تتسق مع سياسات المنظمة ومع إطار نظام إدارة الأمن في

الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذا الهدف، يقوم الأمن الميداني برصد وتقدير ظروف الأمن السائدة في البلدان من منظور عمليات المنظمة على المستوى القطري، بالتعاون الوثيق مع إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة/ المعايير الدنيا للأمن التشغيلي، ومعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، وحالة الاستعدادات الأمنية في المكاتب الميدانية للمنظمة، ويقترح إجراءات تصحيحية لزيادة سلامة وأمن موظفي المنظمة وبعثاتها.

488- ومن المنتظر إحداث تقدم في وضع برنامج السلامة والصحة المهنيين للمنظمة، عن طريق عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالسلامة والصحة المهنيين التي تتكون من الوحدات الرئيسية المسؤولة عن سلامة وصحة الموظفين في المقر والممثلين في الميدان.

489- *بيان النتيجة التنظيمية*: بإمكان موظفي المنظمة أن يقوموا بمهامهم بسلامة وأمان في جميع المواقع التي تعمل فيها المنظمة.

الأولويات في فترة السنتين 2014-2015 وأهم النواتج المتوقعة

490- تتمثل الأولويات المتعلقة بالأمن في المقر في تزويد الموظفين والمندوبين في المنظمة بمستوى من الحماية يتناسب مع تقدير التهديدات الذي يتم بمشاركة السلطات المحلية، وإيجاد قدرة داخلية على الوقاية من الطوارئ والاستجابة لها في حالات حدوثها، وكفالة مستوى تدريب موظفي الأمن يتناسب مع معايير الأمم المتحدة والسلطات المحلية؛ وتوفير الدعم للموظفين والمندوبين في حالات الطوارئ؛ وتوفير الدعم للمدير العام في مهمته باعتباره المسؤول المختار لإيطاليا في ضمان الحوار المستمر والمنتظم مع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في إيطاليا.

491- تكفل أولويات الأمن في الميدان في 2014 ضمان أن تكون جميع مكاتب المنظمة والأنشطة الممولة من البرنامج العادي أصبحت تمثل امتثالاً تاماً في عام 2014 بالمعايير الدنيا للأمن التشغيلي (91 في المائة- 100 في المائة)، وتقديم دعم أفضل ومستمر لجميع المواقع الميدانية، وأن تستمر في عملية الإبقاء على قوة زخم وتعزيزها لكي تستخدمها في حالات الطوارئ، وأن توفر تدريباً شاملاً على الأمن لجميع العاملين الذين يقومون بالسفر في مهام أو هؤلاء الذين يعينون في مواقع في الميدان.

492- ومن بين أولويات اللجنة الاستشارية المعنية بالسلامة والصحة المهنيين، نشر دليل موحد عن السلامة والصحة المهنيين لتوزيعه في المقر وفي الميدان على السواء؛ ووضع برنامج تدريبي للتوعية بأمر السلامة والصحة المهنيين لجميع الموظفين، وتحديد اختصاصات لجان السلامة والصحة المهنيين لنشرها في الميدان. ومن بين خدمات السلامة والصحة المهنيين التي سيتم التوسع فيها في الميدان، تقديم الخدمات الاستشارية للمكاتب الميدانية التي تعتبر المخاطر مرتفعة فيها، والاعتماد على شبكة الويب كمصادر للتوعية بالسلامة والصحة المهنية.

493- وأهم المخرجات هي:

(أ) بيئة سليمة وآمنة للعمل، من أجل تنفيذ البرنامج في مختلف أرجاء العالم.

(ب) بيئة سليمة وآمنة للعمل من أجل تنفيذ البرنامج في المقر.

(ج) القيام بدعم مهمة المسؤول المختار لإيطاليا بكفاءة.

أهم مؤشرات الأداء

المرجع	المؤشر	خطة الأساس	الغاية المؤقتة (نهاية 2015)	الغاية المؤقتة (نهاية 2017)
1	النسبة المئوية للمكاتب الميدانية التي تلتزم بالمعايير الدنيا للأمن التشغيلي.	88	91-100%	100%
2	النسبة المئوية للموظفين الدوليين في المكاتب الميدانية التي تلتزم بمعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة	تحدد فيما بعد	91-100%	100%
3	النسبة المئوية الإبلاغ عن الحوادث المتعلقة بالأمن في المكاتب الميدانية مع متابعتها العاجلة	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
4	عدد الموظفين الذين تلقوا تدريباً أو شاركوا في حلقات عمل أو حصلوا على معلومات	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد
5	النسبة المئوية لإيفاد المهنيين المتخصصين في الأمن الميداني خلال 72 ساعة لمساعدة المكاتب الميدانية في إدارة الأزمات المتعلقة بالأمن، بحسب الحاجة	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد	تحدد فيما بعد

المصروفات الطارئة

(بآلاف الدولارات الأمريكية بأسعار الفترة 2012-2013)

المجموع	مجموع المساهمات من خارج الميزانية	البرنامج الميداني	المساهمات الطوعية الأساسية	الاعتماد الصافي	النتيجة التنظيمية
600	0	0	0	600	12.01
600	0	0	0	600	المجموع

494- لا تزال الموارد المخصصة للمصروفات الطارئة على حالها منذ برنامج العمل والميزانية للفترة 1980-1981.

التحويل إلى صندوق التسويات الضريبية

495- أنشئ صندوق التسويات الضريبية في 1 يناير/كانون الثاني 1972.

496- وتماشيا مع الممارسة المتبعة منذ 1972-1973 تقدم ميزانية الفترة 2014-2015 على أساس إجمالي بإضافة اعتماد بشأن ضرائب الموظفين إلى مجموع ميزانية العمل الفعلية.

497- ولن يكون لذلك تأثير على الاشتراكات التي يسدها الأعضاء التي لا تفرض ضرائب على مستحقات الموظفين، ويعاد استرجاع نصيبها الكامل من اعتماد ضرائب الموظفين بحفظها من الاشتراكات المستحقة الدفع.

498- أما الأعضاء التي تفرض ضرائب على مستحقات الموظفين فستحصل على حصتها من الاعتماد الخاص بضرائب الموظفين بخفضها بحسب المبلغ المقدر أن يكون ضروريا لتلبية مطالبات موظفي المنظمة المعنيين باسترداد الضرائب.

499- ويمثل المبلغ 104.4 مليون دولار أمريكي المدرج في الفترة 2014-2015 الفرق بين تكاليف المرتبات الإجمالية والصافية فيما يتعلق بالموظفين الفنيين والفئات العليا استنادا إلى جدول اشتراكات الأمم المتحدة في أول يناير/كانون الثاني 2012.

500- وسوف يقدم تطبيق القروض الناشئة عن خطة ضرائب الموظفين مقابل اشتراكات الأعضاء بعد أن يتخذ المؤتمر قرارا بشأن جدول الاشتراكات الذي سيطبق في الفترة 2014-2015.

الملحق الأول: الأبعاد الإقليمية

مقدمة

501- تعززت عملية وضع الأولويات على المستوى الإقليمي فضلا عن المستوى الوطني فيما يتعلق بالتعاون مع المنظمة نتيجة لما تم مؤخرا من إصلاحات. ففي المقام الأول، تشترك المؤتمرات الإقليمية بنشاط باعتبارها القناة الرئيسية للأعضاء للإعراب عن وجهات نظرهم بشأن الأولويات ودورة مارس/آذار - مايو/أيار 2012 للدورات تناولت الأولويات بالارتكاز على المدخلات من عملية التفكير الاستراتيجي التي أطلقها المدير العام في أوائل عام 2012. وترد التوصيات المصاحبة فيما يلي والتي تترابط مع الأهداف الإستراتيجية المؤسسية التي تقوم عليها الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية. وأبرزت المجالات الناشئة عن ذلك في الأجلين القصير إلى المتوسط.

502- وعلى المستوى الوطني، استكمل العديد من البلدان أو يعكف على إعداد أطر البرمجة القطرية التي تتوافق مع الأولويات الوطنية، وتندمج مع برامج العمل الخاصة بوكالات الأمم المتحدة الأخرى من خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مما يوفر خريطة طريق للإجراءات الفعالة على المستوى القطري. وقد جرى كذلك جمع العناصر المشتركة من الأولويات الفنية فيما بين هذه الصكوك المحلية. وهناك العديد من المبادرات الإقليمية البرمجية التي يتوقع أن تحدث إسهامات كبيرة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والنواتج التنظيمية قد أبرزت في خطط العمل

503- ويتضمن الجدول التالي تفاصيل إشارية للموارد المالية التي يتوخى أن تتوافر خلال الفترة المالية 2014-2015.

الإقليم	الاعتمادات الصافية	الموارد الطوعية الأساسية	غيرها من خارج الميزانية	المجموع
المقر الرئيسي/العالم	631,215	160,314	71,405	862,933
أفريقيا	136,998	1,764	517,531	656,294
آسيا والمحيط الهادي	82,232	152	374,897	457,282
أوروبا وآسيا الوسطى	47,405	818	39,678	87,900
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	73,013	1,687	175,578	250,278
الشرق الأدنى	44,776	121	93,419	138,316
المجموع	1,015,639	164,856	1,272,507	2,453,002

أفريقيا

الأولويات التي تم الموافقة عليها في المؤتمر الإقليمي

504- وافق المؤتمر الإقليمي لأفريقيا السابع والعشرون على الأولويات التي رأى أنها ستكون ذات أهمية إقليمية بالغة:

1- زيادة الإنتاجية والوصول الفعال للأسواق في النظم الغذائية الزراعية

2- الحد من التعرض للأخطار التي تهدد الأمن الغذائي والتغذية

3- النهوض بالإدارة والحوكمة بشأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية

505- وعلاوة على ذلك، شدد المؤتمر على أهمية العديد من النهج الشاملة وطرائق تنفيذ منتجات المنظمة وخدماتها أي:

506- العمل السياسي ينبغي أن يهدف إلى تحسين المعارف والقدرات في البلدان والمنظمات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة لتحويل السياسات والبرامج المصممة إلى إجراءات ملموسة. وينبغي أن يتضمن ذلك وضع نماذج فعالة تربط بين اتفاقات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والخطط الاستثمارية لصياغة السياسات وعمليات الميزانيات مع ما يصاحب ذلك من آليات تمويل مبتكرة.

507- تقاسم المعلومات والمعارف التي تتعزز من خلال التحليلات المعيارية للقضايا الناشئة والاتجاهات العالمية مقترنة بالتحليلات التطبيقية على المستوى الميداني والنظم الإحصائية الفعالة للأغذية والزراعة. وينبغي أن يصب ذلك في صياغة السياسات وتحديد أولويات الاستثمار وتخطيط البرامج ورصدها وتقييمها. وسوف يسند تركيز مواز للتعلم المنهجي القطري الشامل لتحديد أفضل الممارسات في أنحاء القارة.

508- تنمية القدرات والمؤسسات لمعالجة الاحتياجات النوعية للبلدان والأقاليم (والأقاليم الفرعية) عبر الأبعاد الثلاثة المترابطة (الأفراد والمنظمات والبيئة الممكنة الشاملة).

509- مكافحة عدم المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية لا سيما عن طريق زيادة بناء القدرات وتقديم المساعدات التقنية لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات للتنمية الزراعية والريفية واعية للمساواة بين الجنسين للحد من الفجوة الجنسانية في القطاع الزراعي وتحسين مشاركة الجنسين على طول سلسلة القيمة.

510- توجيه ثنائي المسار ينتهج اللوفاء بالاحتياجات المباشرة للسكان المعرضين مع إقامة مقاومة طويلة الأجل والحد من الاستضعاف من خلال جهد منسق لمعالجة العوامل الهيكلية الكامنة وراءه.

511- *الشراكات القوية* مع الحكومات والمجتمع المدني والعناصر الفاعلة في القطاع الخاص والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من شركاء التنمية لتحقيق نتائج ملموسة وتأثيرات على مستوى المستفيدين من خلال إنشاء آليات مبتكرة وفعالة لإقامة الشراكات على المستويات الإقليمية والقطرية ودون الإقليمية.

512- وتتربط هذه الأولويات مع الأهداف الإستراتيجية الشاملة والنتائج التنظيمية مما سيؤدي إلى عدد من مجالات التركيز النوعية في الإقليم على النحو المبين أدناه.

زيادة الإنتاجية والوصول الفعال للأسواق في نظم الأغذية والزراعة

513- تتوافق هذه الأولوية مع الهدف الاستراتيجي 2 والهدف الاستراتيجي 4 وسوف تسهم أيضا في تحقيق الأهداف الواردة في الهدف الاستراتيجي 1 والهدف الاستراتيجي 3. ويتمثل أحد الأهداف ذات الأهمية البالغة لأفريقيا في الترويج للسياسات والاستراتيجيات التي تتضمن التكثيف والتنوع المستدامين للإنتاج الزراعي مع مراعاة مبدأ "أحفظ وازرع". وسيكون الحد من خسائر الأغذية من الأبعاد الهامة الأخرى لهذا الجهد السياساتي. وسيجري السعي إلى تحسين فرص الوصول إلى الأسواق من خلال تعزيز دمج المنتجين من المستويات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الحصرية وتقديم الدعم لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة للتصنيع الزراعي فضلا عن تيسير التجارة فيما بين بلدان الإقليم.

514- وستجري معالجة الاحتياجات من بناء القدرات في الإقليم وخاصة فيما يتعلق بتعزيز قدرة الوزارات على العمل مع القطاع الخاص ولتحديد وضع المنافع العامة لدعم التعاون بين القطاعين العام والخاص وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي. وعلاوة على ذلك، سيتعين تدعيم الأطر المؤسسية والقانونية لسلامة الأغذية وإدارة الجودة ولتحسين التزام منتجي الأغذية بالمعايير الدولية الخاصة بسلامة وجودة الأغذية.

الحد من التعرض للأخطار التي تواجه الأمن الغذائي والتغذية

515- يتوافق هذا مع الهدف الاستراتيجي 5. فسوف تعالج المنظمة التعرض للأخطار في أنحاء الإقليم من خلال ضمان تحسين الصلات بين نظم الأغذية والزراعة المحلية والأوضاع التغذوية ومساعدة البلدان فيما يتعلق بالمخاطر الكبرى التي تفرضها الآفات النباتية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود. وسوف تستهدف المبادرات في إطار الهدف الإستراتيجي 5 على وجه الخصوص إقليمين فرعيين يعانين من الضعف الشديد - منطقة السهل والقرن الأفريقي.

516- وتشمل خطوط العمل الرئيسية ما يلي:

- (أ) نظم أكثر فعالية لإدارة مخاطر الكوارث (بما في ذلك رصد الأمن الغذائي) و تحسين التأهب والتوسع في أفضل الممارسات وبرمجة المقاومة استنادا إلى شبكات الأمان واستعادة القطاعات الإنتاجية؛
- (ب) السياسات والبرامج التي تغطي الاستجابة القصيرة الأجل لصدمة المناخ الزراعي أو صدمة الأسعار وشبكات الأمان حسنة التوجيه لحماية الفئات المعرضة بصورة مزمنة؛
- (ج) إدراج شواغل الأمن الغذائي والتغذية (بما في ذلك سلامة الأغذية) في برامج إدارة حالات الطوارئ ومخاطر الكوارث.

النهوض بالإدارة والحوكمة بشأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية

517- تتسق هذه الأولوية مع الهدف الاستراتيجي 4. فالإقليم يحتاج إلى مساعدات ومشورة فيما يتعلق بإنفاذ القواعد والمعايير ومدونات السلوك بشأن الإدارة الفعالة والاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية مع توجيه الاهتمام أيضا إلى عمليات التكيف والتخفيف ذات الصلة بتغير المناخ والمحافظة على شواغل الأمن الحيوي والسلامة الحيوية.

518- وتتمثل الجوانب الأخرى التي يتعين معالجتها في الترويج للممارسات الأفضل في إدارة الغابات والحياة البرية، والري وتجميع المياه ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وحفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية. وستواصل المنظمة تقديم الدعم للتوسع في استخدام مجموعة الموارد الوراثية النباتية والحيوانية الثرية لأغراض الإنتاج المستدام مع حمايتها في نفس الوقت من فقدان التنوع البيولوجي.

الاتجاهات العامة في الأولويات المحددة في أطر البرمجة القطرية

519- تظهر أطر البرمجة القطرية المتاحة في الوقت الحاضر توافقا قويا مع الأولويات الإقليمية الواردة أعلاه التي ووفق عليها خلال المؤتمر الإقليمي لعام 2012. ويبين تحليل أجرى على 14 من هذه الأطر أن الأولوية 1 تحظى بأعلى نسبة (50 في المائة) من مجموع نتائج هذه الأطر (109) في حين أن 20 في المائة تتعلق بالأولوية 2 وأخيرا، أسندت البلدان أيضا أهمية قوية (21 في المائة) للأولوية 3.

آسيا والمحيط الهادئ

520- رغم أن إقليم آسيا والمحيط الهادئ حقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي، فإنه ما زال يضم 62 في المائة ممن الذين يعانون من نقص التغذية في العالم (536 مليون نسمة). كما يواجه الإقليم تحديات كبرى: التوسع العمراني

السريع، واتساع الفروق في الدخول، وتوقف التوسع في الأراضي الصالحة للزراعة، وزيادة ندرة موارد المياه، وتأثيرات عوامل رئيسية مثل التقلبات في أسعار النفط الخام والأغذية، وتغير المناخ وحدوث الكوارث الطبيعية.

الأولويات التي تم الموافقة عليها خلال المؤتمر الإقليمي

521- أكد المؤتمر الإقليمي الحادي والثلاثون من جديد الأولويات التي كانت الدورة السابقة قد وافقت عليها للتصدي للتحديات التي حددت والاحتياجات الكبيرة للمشورة السياسية والمساعدات التقنية:

- 1- تعزيز الأمن الغذائي والتغذية
- 2- تدعيم الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية
- 3- تعزيز إدارة الموارد الطبيعية العادلة والمنتجة والمستدامة واستخدامها
- 4- القدرة على التصدي للأخطار وحالات الطوارئ التي تواجه الأغذية والزراعة
- 5- مواجهة تأثيرات تغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية

تعزيز الأمن الغذائي والتغذية

522- الهدفان اللذان تم تحديدهما في إطار الأولوية 1 هما:

- (أ) الإسهام في استئصال الجوع وسوء التغذية في آسيا والمحيط الهادئ تمشيا مع أهداف مؤتمر القمة العالمي والأهداف الإنمائية للألفية (الهدف الاستراتيجي 1 والنتائج التنظيمية 1 و2 و3)؛
- (ب) توفير الدعم للمبادرات التي يتخذها الشركاء وغيرهم من منظمات الأمم المتحدة لاستئصال الجوع وسوء التغذية من خلال إجراءات محددة (الهدف الاستراتيجي 1 والنتيجتان التنظيميتان 2 و3).

523- ويتعين الاستمرار في استثارة وعي الحكومات والجمهور العام بحجم مشكلات نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وأسبابها وآثارها والاستراتيجيات المحتملة لمواجهتها. وستقدم المنظمة الدعم لكي تدرج الاعتبارات التغذوية بصورة فعالة في الزراعة والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية والبرامج ذات الصلة، ويمكن تحقيق النتائج المرجوة ورصدها. وسوف تشمل الوسائل الرئيسية لتحقيق تلك الغايات من خلال تحليل الأوضاع الخاصة بالسكان المستضعفين، وتحسين عملية جمع المعلومات ونشرها، وبناء المؤسسات، وحوار السياسات والدعوة فضلا عن الشراكات والتعاون بين بلدان الجنوب.

تدعيم الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية

524- فيما يلي الأهداف المحددة تحت الأولوية 2:

- (أ) زيادة إنتاج وإنتاجية الزراعة بالتركيز على المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل الأرز والقمح والذرة فضلا عن الثروة الحيوانية (الهدف الاستراتيجي 2، والمبادرة الإقليمية بشأن نظم الإنتاج المعتمدة على الأرز)؛
- (ب) ودعم تنمية الزراعة والأعمال الزراعية والصناعات الزراعية وخاصة تلك الخاصة لصغار المزارعين والمتعهدين مما يمكنهم من الاستجابة لفرص التسويق وبناء المقاومة واجتذاب الاستثمارات (الهدف الاستراتيجي 3 والنتائج التنظيمية 1 و2 و3)؛
- (ج) رفع مستويات المعيشة في المناطق الريفية بزيادة الاستثمار في البنية الأساسية والموارد البشرية والخدمات لتوفير فرص العمل وإدراج الدخل (الهدف الاستراتيجي 4 والنتيجة التنظيمية 3)؛
- (د) تحسين فرص وصول صغار المنتجين إلى الأسواق والترويج للنمو الشامل (الهدف الاستراتيجي 4 والنتيجتان التنظيميتان 1 و3).

525- ويتعين على الحكومات أن تعالج بفعالية ركود إنتاجية المحاصيل الذي يشكل عقبة رئيسية أمام تلبية الطلبات التي تتزايد بسرعة. ويتعين على الحكومات أن تستكشف جميع المجالات لزيادة الإنتاجية في محاصيل الحبوب الرئيسية. وبوسع المنظمة أن تضطلع بدور رئيسي بتوفير المساعدة والمشورة لتحقيق هذه الغاية. كذلك تنطوي عمليات تربية الحيوان ومصايد الأسماك على إمكانات كبيرة إلا أنه يتعين ضمان الاستدامة في جميع هذه القطاعات الفرعية. وستكون الوسائل الرئيسية في هذا المجال ما يلي: تعزيز صفات السياسات وزيادة استخدام التكنولوجيات الجديدة ودعم قطاعات الأعمال الزراعية وبناء القدرات وتدعيم مرافق البحوث.

تعزيز إدارة الموارد الطبيعية العادلة والمنتجة والمستدامة واستخدامها

526- تتمثل الأهداف المتفق عليها في إطار الأولوية الإقليمية 3 فيما يلي:

- (أ) الحد من تدهور الموارد الطبيعية والوصول إلى مستوى مستدام من الاستخدام (الهدف الاستراتيجي 2 والنتائج التنظيمية 1 و2 و3)؛
- (ب) التوصل إلى توافق عريض في الآراء بشأن استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها للحد من أخطار الاستغلال في المستقبل (الهدف الاستراتيجي 2 والنتائج التنظيمية 1 و2 و3)؛
- (ج) زيادة إنتاجية المياه وتحسين إدارة نظم الري بالمياه الجوفية والمياه السطحية (الهدف الاستراتيجي 2 والنتيجتان التنظيميتان 1 و4)؛
- (د) حفظ الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي (الهدف الاستراتيجي 2 والنتيجة التنظيمية 4).

527- وسوف تقدم المنظمة دعماً نشطاً في هذه المجالات وخاصة من حيث: بناء القدرات وإسداء المشورة التقنية وتعميم الجنسانية بصورة فعالة، وتعزيز التعاون الإقليمي والتوجيه السياسي. وتشمل مجالات التركيز النوعية: عمليات التقييم الإقليمية والرصد وتحسين إدارة المياه وإدارة مصائد الأسماك الإقليمية المعتمدة على النظم الأيكولوجية، والنهج التشاركية الفعالة إزاء الغابات وحماية التنوع البيولوجي.

القدرة على التصدي للأخطار وحالات الطوارئ التي تواجه الأغذية والزراعة

528- تتمثل الأهداف المتفق عليها في إطار هذه الأولوية 4 فيما يلي:

(أ) تيسير التحول في التركيز من التصدي لحالات الطوارئ بتدابير إغاثة قصيرة الأجل إلى برامج الحد من مخاطر الكوارث عريضة القاعدة والمتسقة والتأهب لمواجهةها وتلافيها على أن يعقب التصدي لحالات الطوارئ الربط بين الإغاثة والتنمية والإحياء للتخفيف من الآثار الطويلة الأجل للكوارث على الأمن الغذائي والتغذية المتوازنة (الهدف الاستراتيجي 5 والنتائج التنظيمية 1 و2 و3)؛

(ب) تعزيز القدرات على مستوى الإقليم الفرعي على الحد من الكوارث والمخاطر والتأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية والتصدي بفعالية لحالات الطوارئ التي تربط بين الإغاثة والإحياء إلى التنمية المستدامة الطويلة الأجل (الهدف الاستراتيجي 5 والنتائج التنظيمية 1 و2 و4).

529- وتشمل مجالات التركيز المقابلة للمنظمة: ضمان تحسين إدارة نظم المعلومات وتعزيز التعاون والشراكات من خلال الآليات الإقليمية ومتابعة عمليات الدعوة وإقامة الشبكات الإقليمية وبناء القدرات الموجهة. وسيسند الاهتمام الواجب للتكنولوجيات والابتكارات العملية ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث وربط الإغاثة والإحياء بالتنمية وتحسين النهج إزاء إعادة التوطين والتأهيل للأشخاص النازحين داخلياً.

التصدي لآثار تغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية

530- تتمثل الأهداف في إطار الأولوية 5 فيما يلي:

(أ) تحديد التكنولوجيات المبتكرة والممارسات الملائمة في الأقاليم الفرعية للتصدي للآثار المعاكسة لتغير المناخ على القطاع الزراعي بغرض حماية الأمن الغذائي والتغذية وتدعيم التقدم في هذا المجال (الهدف الاستراتيجي 2 والنتائج التنظيمية 1 و2 و4)؛

(ب) والحد من مساهمة الزراعة، بما في ذلك تربية الحيوان وتربية الأحياء المائية ومن خلال إزالة الغابات، في انبعاثات الاحتباس الحراري وإدراج التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في استراتيجيات الزراعة والتنمية الريفية (الهدف الاستراتيجي 2 والنتائج التنظيمية 2 و3 و4).

531- وسوف تشمل مجالات التركيز الرئيسية ما يلي: المساعدة في صياغة السياسات ودعم بناء القدرات وإجراء دراسات الحالة على عدد مختار من مجالات الإنتاج الغذائي الرئيسية فيما يتعلق بتأثير المناخ، ونشر الخيارات والممارسات التقنية الملائمة. وسوف تساعد المنظمة في الحوار المتعلق بالسياسات، وتبادل المعلومات بشأن البحوث والتنمية الخاصة بالأصناف المقاومة لتغير المناخ ووضع استراتيجيات زراعية تنطوي على إمكانيات كبيرة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والترويج لنظم وممارسات الإنتاج المحسن من المحاصيل ومنتجات تربية الأحياء المائية والإنتاج الحيواني مما يسهم في الحد من انبعاثات الاحتباس الحراري.

الاتجاهات العامة في الأولويات المحددة في أطر البرمجة القطرية

532- أعدت جميع بلدان الإقليم أطر برمجة قطرية. ويمكن النظر إلى الأولويات الرئيسية المشار إليها على المستوى القطري في ضوء الأولويات الإقليمية الخمس الواردة أعلاه والأهداف الإستراتيجية المؤسسية على النحو التالي:

- (أ) الأولوية الإقليمية 1 والهدف الاستراتيجي 1 - تعزيز الأمن الغذائي والتغذية والتخفيف من وطأة الفقر والترويج لسبل العيش (10 بلدان).
- (ب) الأولوية الإقليمية 2 والهدف الاستراتيجي 2 - زيادة الإنتاجية الزراعية (9 بلدان) - متصلة بالهدف الاستراتيجي 2 تنمية قطاعات الأعمال بما في ذلك سلاسل القيم/ 6 بلدان) - متصلة بالهدفين الاستراتيجيين 3 و4- التجارة/التعاون الدولي (4 بلدان) متصلة بالهدف الاستراتيجي 4
- (ج) البحوث الزراعية والإرشاد وخدمات الدعم الأخرى (3) بلدان متصلة بالهدفين الاستراتيجيين 3 و4.
- (د) الأولوية الإقليمية 3 والهدف الاستراتيجي 2 - إدارة الموارد الطبيعية بما في ذلك موارد المياه (11 بلدا)
- (هـ) الأولويتان الإقليميتان 4 و5 والهدفان الإستراتيجيان 2 و5 - التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وإدارة مخاطر الكوارث (11 بلدا).

أوروبا وآسيا الوسطى

الأولويات التي وافق عليها المؤتمر الإقليمي

533- أيد المؤتمر الإقليمي الثامن والعشرون لأوروبا ست أولويات رئيسية لعمل المنظمة في أوروبا وآسيا الوسطى:

- 1- الأمن الغذائي والتغذية؛
- 2- المشورة السياسية للحكومات لدعم التكثيف المستدام في المزارع الصغيرة؛
- 3- إدارة الموارد الطبيعية (بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها)؛
- 4- مكافحة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية التي تحملها الأغذية؛

5- الدعم السياسي والمؤسسي لدخول الدول الأعضاء في التجارة الإقليمية والعالمية ووضع المعايير والمنظمات الاقتصادية السياسية.

6- دعم وبناء المنافع العامة العالمية والإقليمية من خلال البحوث التطبيقية في مجالات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات.

534- ويمكن توضيح هذه الأولويات بصورة عامة بالنسبة للأهداف الإستراتيجية على النحو التالي :

الأولويات الإقليمية التي وافق عليها المؤتمر الإقليمي لأوروبا	الأهداف الإستراتيجية المؤسسية
1- الأمن الغذائي والتغذية	الهدف الإستراتيجي 1
3- إدارة الموارد الطبيعية	الهدف الإستراتيجي 2
2- الدعم السياسي لصغار المزارعين	
4- مكافحة الآفات والأمراض	
6- دعم وبناء المنافع العامة العالمية والإقليمية من خلال البحوث التطبيقية	
2- الدعم السياسي لصغار المزارعين	الهدف الإستراتيجي 3
4- مكافحة الآفات والأمراض	
2- الدعم السياسي لصغار المزارعين	الهدف الإستراتيجي 4
5- الدعم السياسي والمؤسسي لدخول الدول الأعضاء إلى التجارة الإقليمية والعالمية ووضع المعايير والمنظمات الاقتصادية السياسية	
3- إدارة الموارد الطبيعية	الهدف الإستراتيجي 5
4- مكافحة الآفات والأمراض	

535- سوف تسترشد مجالات التركيز الرئيسية ذات الأهمية المباشرة لأوروبا وآسيا الوسطى خلال الفترة المالية القادمة 2014-2015 وما بعدها بالمؤتمر الإقليمي الثامن والعشرين لأوروبا. بالمواضيع الأخرى التي تغطيها المبادرة الإقليمية للهياكل الزراعية. عرض عام يرد فيما يلي :

مصدر التوجيه	مجالات التركيز
أولوية إقليمية	الأمن الغذائي والتغذية
موضوع مقترح من المؤتمر الإقليمي لأوروبا	النظم الغذائية الزراعية للنهوض بالتغذية في أوروبا وآسيا الوسطى
أولوية إقليمية	إدارة الموارد الطبيعية
برنامج الهياكل الزراعية	الدعم السياسي لصغار المزارعين
	مكافحة الآفات والأمراض
	دعم وبناء المنافع العامة الإقليمية والعالمية من خلال البحوث التطبيقية في مجالات الأغذية و الزراعة ومصايد الأسماك والغابات
أولوية إقليمية	الدعم السياسي لصغار المزارعين
	مكافحة الآفات والأمراض
برنامج الهياكل الزراعية	دمج صغار المنتجين في سلاسل القيمة
موضوع مقترح من المؤتمر الإقليمي لأوروبا	السياسات للنهوض بالبيئة الممكنة لتعاونيات خدمة المزارعين
	السياسات للحد من خسائر الأغذية والمخلفات
أولوية إقليمية	الأمن الغذائي والتغذية
موضوع مقترح من المؤتمر الإقليمي لأوروبا	النظم الغذائية الزراعية للنهوض بالتغذية في أوروبا وآسيا الوسطى

الاتجاهات العامة في الأولويات المحددة في أطر البرمجة القطرية

536- يضم الإقليم 12 بلدا تحصل على مساعدات تقنية وهي مقسمة إلى ثلاث فئات (بلدان الأولويات القصوى وبلدان الشراكة الشرقية المختارة، والبلدان المحتمل انضمامها للاتحاد الأوروبي). وتجسد أطر البرمجة القطرية المتاحة من هذه البلدان، بصفة عامة الأولويات الإقليمية الموافق عليها. وعموما، فإن أقل مستوى للأولويات يمنح للأمن الغذائي والتغذية في حين تقع أقصى أولوية محددة في المشورة السياسية لدعم التكتيف المستدام لصغار الحائزين وإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة الآفات والأمراض. ويبدو أن الدعم السياسي والمؤسسي للإدراج في المنظمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية والمنافع العامة العالمية و الإقليمية تجسد درجة متوسطة من الأولوية.

537- وبدقة أكبر، منحت الأولوية 1 (داخل بلدان رابطة الدول المستقلة ودورها في الخارج) تصنيف أولوية متوسط منخفض بواسطة 3 بلدان، وحصلت الأولويات 2 و3 و4 على تصنيف أولوية عالية مطلقة من 8 و8 و6 بلدان على التوالي، وحصلت الأولويتان 5 و6 على تصنيف أولوية عالية متوسطة من 5 و6 بلدان على التوالي.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الأولويات التي وافق عليها المؤتمر الإقليمي الثاني والثلاثون

538- أكد المؤتمر الإقليمي الثاني والثلاثون الأولويات الرئيسية التالية للإقليم:

1- الأمن الغذائي والتغذية

2- تغيير المناخ والاستدامة البيئية

3- الزراعة الأسرية

4- صحة الحيوان والنبات وسلامة الأغذية

539- وأكد المؤتمر الإقليمي كذلك الجوانب ذات الصلة بالمسائل الجنسانية وشباب الريف والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي في الريف. وفيما يتعلق بالبلدان المحددة، أسند المؤتمر الإقليمي أولوية خاصة لدعم هايتي. ويمكن وصف الصلات بالأهداف الإستراتيجية والنتائج التنظيمية المؤسسية والانعكاسات من حيث مجالات التركيز الرئيسية للمنظمة على النحو التالي.

الأمن الغذائي والتغذية

540- من الواضح أن الأولوية ترتبط بصورة وثيقة بالهدف الإستراتيجي 1 وكذلك بالهدف الإستراتيجي 2 والهدف الإستراتيجي 3 والهدف الإستراتيجي 4. وأسند المؤتمر الإقليمي أهمية خاصة لنهج المسار المزدوج للحد من الجوع وسوء

التغذية وبصورة أعم انعدام الأمن الغذائي. وسوف تكون خطة العمل العاملة للهدف الاستراتيجي 1 ونتائج التنظيمية الثلاث وثيقة الصلة بالإقليم بشرط مراعاة الفروق الكبيرة في انتشار الجوع وسوء التغذية فيما بين الأقاليم الفرعية وداخلها.

تغير المناخ والاستدامة البيئية

541- تتصل هذه الأولوية بصورة وثيقة بالهدف الاستراتيجي 5 وإلى حد ما بالهدف الإستراتيجي 2 أيضا. وسيتعين على المنظمة مساعدة البلدان على تدعيم قدرات المزارعين ومنظمي الموارد الطبيعية في تحديد وتطبيق نهج تخطيط استخدام الأراضي الأكثر استدامة. وينبغي أيضا أن تظل التربة وموارد المياه لأغراض الإنتاج الزراعي موضع الاهتمام للمساعدة في المحافظة على خصوبة التربة و/أو تحسينها وضمان توافر موارد المياه من حيث كميتها ونوعيتها. وينبغي أن تقدم المنظمة أيضا المساعدة مع البرامج الوطنية والمحلية لجمع وتخزين المياه للزراعة الصغيرة النطاق وخاصة في المناطق التي يتهددها التصحر.

542- ويتوقع أن تكون إدارة المخاطر محورا رئيسيا آخر لمساعدات المنظمة التقنية وبناء القدرات على المستويين الوطني والمحلي. ويتعين أن تصبح البلدان قادرة على تحديد وتحليل المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية وتقييم الاحتياجات والاستجابات المحتملة والتدخل الفعال في حالات الكوارث الكبرى التي تؤثر في الزراعة والتغذية والأمن الغذائي. وستكون عملية بلورة خطط تكيف وطنية مع آثار تغير المناخ من المتطلبات الرئيسية في السنوات القادمة وهو مجال سيتطلب منها على الأرجح الحصول على مساعدات المنظمة. وسيكون التعاون الدولي (بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب) ضروريا لتبادل الخبرات فيما يتعلق بممارسات التكيف الزراعي الجيدة.

الزراعة الأسرية

543- ترتبط هذه الأولوية بالهدف الاستراتيجي 2 والهدف الاستراتيجي 3 والهدف الاستراتيجي 4. وستدعو المنظمة بقوة لوضع الزراعة الأسرية على جداول أعمال السياسات الوطنية، وتيسير تنفيذ السنة الدولية للزراعة الأسرية في عام 2014. ويتمثل أحد مجالات التركيز الهامة في تعزيز القدرات المحلية والوطنية والإقليمية على تصميم وإدارة برامج وسياسات الزراعة الأسرية. وسيجري نشر الممارسات الجيدة للترتيبات السياسية والمؤسسية جنبا إلى جنب مع تبادل الخبرات بنشاط فيما بين الموظفين العموميين ومنظمات المجتمع المدني المعنية بسياسات الزراعة الأسرية.

544- وينبغي للمنظمة كذلك أن تتعاون مع السلطات الوطنية في تحديد العوامل الرئيسية التي تحد من ربحية واستدامة نظم الزراعة الأسرية فضلا عن المواقف التي تحد من إطلاق قدراتها الكاملة. وسيتعين تقديم المساعدات التقنية لتحسين قدرات المزارع الأسرية على تزويد الأسواق المحلية والوطنية بالمنتجات من خلال قنوات التسويق البديلة، والترويج للأسواق النظامية المحلية ومشتريات البرامج المجتمعية وإقامة تحالفات إنتاجية في سلاسل القيمة.

وسيتعين إسداء المشورة فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ السياسات والبرامج (وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات) التي تعزز من استخدام الأصناف المحصولية المتنوعة وراثيا التي تناسب النظم الايكولوجية الزراعية وممارسات الزراعة المتعددة والمقاومة لتغير المناخ فضلا عن استخدام البذور المحلية والأصناف الوطنية وحفظها وتبادلها.

الصحة الحيوانية والنباتية وسلامة الأغذية

545- تتغلغل هذه الأولوية في العديد من الأهداف الإستراتيجية. وتشمل مجالات التركيز الهامة التي تهم الإقليم: تعزيز نظم الإنتاج الحيواني والنباتي، وتكثيفها المستدام (نهج الكفاءة الايكولوجية) مع مراعاة قضايا صحة الحيوان والنبات وسلامة الأغذية و السياسات والأطر القانونية الفعالة لصحة الحيوان والنبات على المستوى القطري، وتجانسها على مستوى الإقليم الفرعي، والخدمات الشاملة لصحة الحيوان والنبات للزراعة الأسرية، وبرامج التدريب على الأمن الحيوي والحد من المخاطر الصحية، وسلامة الأغذية للمجتمعات المحلية المعرضة، ومواصلة تقديم الدعم للوقاية من الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود واستئصالها وتحسين آليات التنسيق على المستوى الإقليمي الفرعي.

الاتجاهات العامة للأولويات المحددة في أطر البرمجة القطرية

546- الأمن الغذائي في أطر البرمجة القطرية: يبدو اعتمادا على الخصائص النوعية لكل بلد، أن هناك شواغل قوية إزاء ارتفاع أسعار الأغذية والحاجة إلى سياسات ولتدابير فعالة للتعامل معها. ففي حالة أمريكا الوسطى، يبدو أن تعزيز الزراعة الأسرية عنصر هام للاستعاضة عن الواردات الغذائية وزيادة التوافر من الأغذية. وثمة حاجة أيضا إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية وإعادة تنظيم الأطر المؤسسية للقطاع الريفي بأكمله. وتشدد بلدان أخرى على التوعية التغذوية والسمنة وتقتراح إعادة النظر في برامج الوجبات المدرسية، والسياسات الأخرى ذات الصلة بالصحة وغيرها من السياسات. وقد وافق أحد عشر بلدا على هذه المسألة، وحاجة هذه البلدان إلى الحصول على دعم المنظمة في تنفيذها. وأخيرا، أشار العديد من أطر البرمجة القطرية إلى الحاجة إلى تحسين جمع البيانات والإحصاءات ووضع نظم قوية لرصد تحقيق السياسات والبرامج.

547- *تغير المناخ والاستدامة البيئية في أطر البرمجة القطرية*: وتشمل: (1) وضع خطط تكيف وطنية مع تغير المناخ بصرف النظر عما إذا كانت البلدان توجد في الأقاليم الفرعية للبحر الكاريبي أو أمريكا الوسطى أو المخروط الجنوبي؛ (2) إدارة المخاطر وخاصة في بلدان البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى؛ (3) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما في ذلك في إدارة الأراضي والمياه في مناطق مستجمعات المياه ونظم الإدارة المتكاملة لموارد المياه فيما يتعلق بالزراعة والغابات وتربية الحيوانات وتربية الأحياء المائية (الثروة السمكية)؛ (4) الحاجة إلى المحافظة على قواعد بيانات موارد الأراضي وتحديثها (وخاصة في بلدان البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى).

548- *الزراعة الأسرية في أطر البرمجة القطرية*: تنظر البلدان إلى تعزيز الزراعة الأسرية على أنها جزء من إستراتيجية التنمية الريفية الأوسع نطاقاً مع الاعتراف بالجوانب النوعية للزراعة الأسرية والحاجة إلى بلورتها مع سياسات الأراضي بمشاركة أكبر من جانب المنتجين. وفي حين أن بلدان المخروط الجنوبي قد قامت، خلال العقد الماضي، بوضع ومواصلة تنقيح ترتيبات مؤسسية لدعم الزراعة الأسرية، لم تبدأ بلدان أخرى في أمريكا الوسطى إلا منذ فترة قصيرة في إتباع نفس النهج. وتتمثل إحدى القضايا الرئيسية في ارتفاع تكاليف المعاملات بالنسبة لصغار المزارعين مما يتحول إلى انخفاض في القدرة التنافسية. وتركز البلدان أيضاً على تدعيم إنتاج البذور وتوزيعها بالنسبة للمزارعين الأسريين.

549- *صحة الحيوان والنبات وسلامة الأغذية في أطر البرمجة القطرية*: أدرج 14 بلدا طلبات محددة في هذا المجال: 6 بلدان من أمريكا الجنوبية و3 من أمريكا الوسطى و5 من منطقة البحر الكاريبي. وتراوحت طلبات المساعدات التقنية بين صياغة السياسات الشاملة والتنمية المؤسسية للبرامج الوطنية لصحة الحيوان والنبات من خلال الأطر القانونية، والسلامة الإحيائية، وتدعيم قدرات تقييم المخاطر الصحية، والاستجابات للطوارئ. كما رأى أن سلامة الأغذية ونوعيتها تحتل أولوية متقدمة في السلاسل الزراعية والغذائية.

الشرق الأدنى

الأولويات التي تم الموافقة عليها في المؤتمر الإقليمي

550- يظهر هذا الإقليم الذي يضم 19 بلداً تتمتع بتراث ثقافي مشترك إلا أنها تتباين تبايناً شاسعاً من حيث مستويات التنمية وتوافر الموارد، ومستويات متطرفة من الثروة والفقر (في حالة قياس هذه المستويات على أساس دخل الفرد). غير أن جميع البلدان تواجه تحديات مشتركة مثل تناقص موارد المياه والأراضي الزراعية والاختلال الهيكلي بين الاحتياجات الغذائية وإنتاج الأغذية، والصعوبات في توفير فرص العمل وإدراج الدخل في مواجهة النمو السريع في السكان وتناقص الاستثمار في القطاع الريفي وتدهور البيئة والكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان بما في ذلك النزاعات فضلاً عن أخطار تغير المناخ التي تلوح في الأفق. وفي هذا السياق، أكد المؤتمر الإقليمي الحادي والثلاثين للمنظمة في الشرق الأدنى من جديد مجالات الأولويات الخمس التي حددت في إطار الأولويات الإقليمية الذي سبقت الموافقة عليه.

1- تعزيز الأمن الغذائي والتغذية

2 تدعيم الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية للنهوض بسبل العيش

3 الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

4 التصدي لآثار تغير المناخ ووضع استراتيجيات للتكيف

5 التأهب لحالات الطوارئ الغذائية والزراعية والاستجابة لها

تعزيز الأمن الغذائي والتغذية

551- يتعلق هذا المجال من مجالات الأولوية الإقليمية بتحقيق جميع الأهداف الإستراتيجية إلا أنه يعالج بصورة وثيقة الهدف الإستراتيجي 1. وهناك احتياجات كبيرة في الإقليم للمشورة والمساعدة فيما يتعلق بمبادرات الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية للمنظمة لدعم هذه المبادرات: تحليل التعرض لانعدام الأمن الغذائي وتعزيز عملية جمع المعلومات ونشرها بما في ذلك الإحصاءات الزراعية المحسنة والأكثر موثوقية وتعزيز القدرات الوطنية على صياغة السياسات والخطط للحد من انعدام الأمن الغذائي والبطالة، وضمان الاستقرار من خلال تدابير إدارة المخاطر المعتمدة على السوق والترويج للتعاون فيما بين بلدان الإقليم بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

تعزيز الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية لتحسين سبل العيش

552- يرتبط هذا المجال من مجالات الأولوية الإقليمية بتحقيق ثلاثة أهداف مؤسسية هي الهدف الاستراتيجي 1 والهدف الاستراتيجي 3 والهدف الاستراتيجي 4. ومن الضروري في الواقع تعزيز الدور الذي يمكن أن تضطلع به الزراعة في التخفيف من انعدام الأمن الغذائي والفقر والبطالة في المناطق الريفية كما يتضح ذلك في العديد من بلدان الإقليم حيث تمكن القطاع الزراعي من توفير ما يقرب من خمس إلى نصف فرص العمل الجديدة في السنوات الأخيرة. كما أن هناك مناطق تنطوي على إمكانيات واعدة بتحقيق منتجات غذائية عالية القيمة بما في ذلك المنتجات البستانية وزيت الزيتون والمنتجات السمكية لتلبية احتياجات السوق الناشئة سواء الداخلية أو الخارجية منها.

553- وتشمل مجالات التركيز الرئيسية للمنظمة: الترويج للتقنيات الأكثر كفاءة لإنتاج الأغذية في المناطق ذات المزايا النسبية والقدرة التنافسية وتنويع أنشطة إدراج الدخل لصغار المزارعين وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وإضافة القيمة في السلاسل الغذائية، وتنمية القدرات في الإنتاج الأولي والأعمال التجارية الزراعية. وهناك حاجة أيضا لتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية في البلدان لكي تتمكن من: (1) تحليل التطورات في الأسواق الزراعية الدولية، والسياسات التجارية وقواعد التجارة؛ (2) تعميق الوعي وزيادة القدرة فيما يتعلق بتحديد الفرص التجارية وصياغة السياسات والاستراتيجيات التجارية الملائمة النصيرة للفقراء بصورة فعالة؛ (3) ووضع سياسات واعية بالمساواة بين الجنسين وشاملة وتشاركية في مجالات الزراعة والتنمية الريفية؛ (4) تنفيذ السياسات والقواعد لدعم قطاعات الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

554- لهذه الأولوية فائدة خاصة في إقليم يعاني من حالات نقص بالغة وخاصة في المياه والأراضي الصالحة للزراعة في حين يواجه ضغوطا ضخمة على هذه الموارد وأخطار تدهور جسيمة وترتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق جميع الأهداف الإستراتيجية في الإقليم، في حين أنها أكثر ارتباطا بالهدف الاستراتيجي 2.

555- وتشمل مجالات التركيز للمنظمة: (1) تطبيق نهج أكثر شمولاً تجاه إدارة المياه وغيرها من الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى ترشيد استخدام هذه الموارد الشحيحة فيما بين قطاعات المحاصيل وتربية الحيوان ومصايد الأسماك والغابات؛ (2) الإدارة المستدامة لموارد المراعي والنظم الأيكولوجية البحرية؛ (3) حماية الغابات حيث تضطلع بدور هام في الحفاظ على البيئات الطبيعية والتخفيف من آثار تغير المناخ؛ (4) استكشاف المزيد من الفرص لتجميع المياه وإعادة استخدام الماء العادم؛ (5) ضمان إشراك ومشاركة جميع أصحاب المصلحة في تخطيط وإدارة موارد المياه والأراضي والموارد الوراثية؛ (6) دعم التعاون الإقليمي في إدارة المياه العابرة للحدود. وستواصل المنظمة الاضطلاع بدورها الواجب في عمليات التقييم والرصد الإقليمية، وتوصيل المعارف المتعلقة بالتكنولوجيات الموفرة للموارد إلى أصحاب المصلحة ودعم النهج الفعالة لحماية التنوع البيولوجي وما يتصل بذلك من شراكات.

التصدي لآثار تغير المناخ ووضع استراتيجيات للتكيف معها

556- تهدف هذه الأولوية الإقليمية إلى معالجة الآثار السلبية للتغيرات في درجات الحرارة والأمطار وأحداث المناخ المتطرفة وارتفاع مستوى سطح البحر، وكلها مشكلات متفاقمة من ندرة المياه وتدهور الأراضي وفشل المحاصيل وفقدان المراعي وغير ذلك من الغطاء النباتي، ونفوق الحيوانات بدرجة مفرطة وتناقص الإنتاج السمكي. ويتعين توفير الدعم للحكومات والمؤسسات العامة والمزارعين وعلى وجه الخصوص فقراء المنتجين للتكيف مع تغير المناخ. ويتوقع أن تساعد المنظمة البلدان بالمشورة/السياسية والمساعدات التقنية وبناء القدرات والدعوة.

التأهب لمواجهة حالات الطوارئ الزراعية والتصدي لها

557- لم يحقق سوى عدد قليل من البلدان تقدماً في التدابير الاستباقية في إدارة الكوارث إلا أن هناك بلداناً أخرى في حاجة إلى الإسراع بجهودها في هذا المجال. وينبغي أن يصبح تحسين القدرات الوطنية على التصدي للأخطار وحالات الطوارئ الغذائية والزراعية عنصراً أساسياً في سياسات الحد من الجوع والفقر في جميع البلدان. وستواصل المنظمة العمل على تيسير إحداث نقلة في التركيز بعيداً عن الاستجابات الخالصة لحالات الطوارئ إلى التأهب عريض القاعدة للرصد المبكر والوقاية والاستجابة وربط الإغاثة والإحياء بالتنمية للتخفيف من الآثار الطويلة الأجل. من خلال نظم المعلومات الأكثر كفاءة والدعوة والمساعدات التقنية والآليات الإقليمية الفعالة وإقامة الشبكات وبناء القدرات.

الاتجاهات العامة في الأولويات المحددة في أطر البرمجة القطرية

558- يشير تحليل لأطر البرمجة القطرية أعد حتى الآن إلى أن الأولوية التي حددت على المستوى القطري والتي تجسد درجة كبيرة من التطابق عبر الإقليم

559- الأولوية الإقليمية 2: "تعزيز الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية لتحسين سبل العيش" تبرز أعلى مستوى من الموازنة مع أولويات أطر البرمجة القطرية بمساهمة 75 في المائة من إجمالي نتائج أطر البرمجة القطرية في تحقيق هذا المجال ذي الأولوية. 63 في المائة من أطر البرمجة القطرية تدعم الأولوية الإقليمية 3: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. نصف أطر البرمجة القطرية يدعم مجال الأولوية 1: تعزيز الأمن الغذائي والتغذية و38 في المائة تدعم مجال الأولوية 4: مواجهة آثار تغير المناخ ووضع استراتيجيات للتكيف، و5: التأهب لحالات الطوارئ في مجالي الأغذية والزراعة والاستجابة لها على التوالي.

الملحق الثاني: اقتراح الميزانية للفترة 2012-2013 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والنتائج التنظيمية

برنامج العمل والميزانية 2014-2015			الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتيجة التنظيمية
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
160,026	105,274	54,751	1-01 تعهد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بالتزامات سياسية صريحة وتخصيصها موارد لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
64,027	35,054	28,973	1-02 اعتماد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية آليات للحوكمة شاملة ومستندة إلى أدلة وتنفيذ هذه الآليات من أجل استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
21,382	12,431	8,951	1-03 قيام البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية بصياغة سياسات وبرامج واستثمارات لاستئصال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتنفيذها ورصدها وتقييمها
245,435	152,759	92,675	1- الإسهام في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
87,536	50,235	37,301	2-01 اعتماد المنتجين ومديري الموارد الطبيعية ممارسات تؤدي إلى زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة
149,903	93,740	56,164	2-02 قيام أصحاب المصلحة في البلدان الأعضاء بتعزيز الحوكمة - السياسات والقوانين وأطر الإدارة والمؤسسات الضرورية لدعم المنتجين ومديري الموارد - في مرحلة التحول نحو نظم الإنتاج المستدامة في قطاع الزراعة
41,497	24,049	17,448	2-03 قيام أصحاب المصلحة بوضع وتطبيق وتنفيذ آليات دولية للحوكمة والصكوك ذات الصلة (المعايير والخطوط التوجيهية والتوصيات وغيرها) الضرورية لتحسين وزيادة توريد السلع والخدمات في نظم الإنتاج المستدامة في قطاع الزراعة
185,253	103,136	82,117	2-04 اتخاذ الجهات المعنية قرارات مستندة إلى أدلة في عمليات تخطيط وإدارة الموارد الزراعية والطبيعية لدعم التحول إلى الزراعة المستدامة عن طريق الرصد والإحصاءات والتقييم والتحليلات
464,190	271,160	193,030	2- زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة
72,904	36,069	36,835	3-01 تهيئة بيئة تمكينية أو تحسينها بحيث يستطيع فقراء الريف إسماع أصواتهم، والحصول على الموارد والخدمات وعلى عمليات المؤسسات والسياسات لكي يخرجوا من فقرهم
39,568	15,530	24,038	3-02 تهيئة بيئة تمكينية في البلدان الأعضاء أو تحسينها بغرض زيادة فرص حصول فقراء الريف على فرص عمل لائقة في الأعمال الزراعية وغير الزراعية
6,848	2,851	3,998	3-03 تهيئة البيئة التمكينية أو تحسينها من أجل الحماية الاجتماعية الفعالة لزيادة الأمن الغذائي والتغذوي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لمصلحة فقراء الريف
119,320	54,450	64,870	3- الحد من الفقر في المناطق الريفية
75,327	33,863	41,464	4-01 وجود سياسات وأطر تنظيمية ومنافع عامة تعزز شمول نظم الأغذية والزراعة والغابات وكفاءتها
142,093	91,516	50,578	4-02 تحسين التعاون بين القطاعين العام والخاص في التصدي للتحديات والمخاطر التي يواجهها الصغار والمحرومون ممن يشاركون في نظم الأغذية والزراعة
25,442	5,467	19,975	4-03 وجود اتفاقات وآليات دولية تروج للأسواق الشاملة والمتسمة بالكفاءة

برنامج العمل والميزانية 2014-2015			الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتيجة التنظيمية
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
242,863	130,846	112,017	4- التمكين من النظم الزراعية والغذائية الشاملة والتي تتسم بالكفاءة على المستويات المحلية والوطنية والدولية
61,102	55,171	5,931	5-01 البلدان والأقاليم التي لديها نظم قانونية وسياساتية ومؤسسية وأطر تنظيمية لإدارة مخاطر الكوارث والأزمات التي تواجه الزراعة والأغذية والتغذية
87,912	83,188	4,724	5-02 تقدم البلدان والأقاليم معلومات منتظمة، وتنفذ أعمالاً في حينها للتصدي للتهديدات المحتملة والمعروفة والناشئة التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي والتغذية
294,092	269,655	24,437	5-03 تطبيق البلدان لتدابير للوقاية والحد من تأثير المخاطر على نظم الأغذية والزراعة
388,797	387,273	1,524	5-04 استعداد البلدان والأقاليم المتضررة من الكوارث والأزمات التي تؤثر على الزراعة والأغذية والتغذية للاستجابة، وإدارة هذه الاستجابة بصورة فعالة
831,904	795,287	36,617	5- زيادة صمود سبل المعيشة أمام الأخطار والأزمات
30,304	46	30,258	6-01 جودة العمل الفني
933	0	933	6-02 كبير الإحصائيين
10,442	46	10,396	6-03 الشؤون الجنسانية و الحوكمة
10,000	0	10,000	6-04 الصندوق المتعدد التخصصات
51,679	92	51,587	6- الجودة التقنية والمعرفة والخدمات
4,630	0	4,630	7-01 الإدارة والدعم لبرنامج التعاون التقني
127,223	0	127,223	7-02 مشاريع برنامج التعاون التقني
131,853	0	131,853	7- برنامج التعاون التقني
16,829	86	16,743	8-01 الشراكات والدعوة وتنمية القدرات
43,782	1,356	42,426	8-02 الاتصالات
7,231	3	7,228	8-03 تعبئة الموارد والتعاون فيما بين بلدان الجنوب
67,841	1,445	66,396	8- الخدمات الإرشادية
31,329	3	31,326	9-01 البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ودعمها
12,784	1	12,783	9-02 نظم المعلومات
44,112	4	44,108	9- تكنولوجيا المعلومات
27,072	451	26,620	10-01 حوكمة المنظمة
19,114	2,757	16,357	10-02 الإشراف
63,925	20,653	43,271	10-03 التوجيه

برنامج العمل والميزانية 2014-2015			الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتيجة التنظيمية
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
110,110	23,861	86,249	10- حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه
20,412	1,252	19,160	04-11 كفاءة وفعالية إدارة الموارد البشرية
2,801	593	2,208	05-11 كفاءة وفعالية إدارة الموارد المالية
72,661	5,433	67,228	06-11 كفاءة وفعالية إدارة الموارد البشرية المادية والمالية
95,873	7,278	88,596	11- الإدارة التي تتسم بالكفاءة والفعالية
600	0	600	01-12 المصروفات الطارئة
600	0	600	12- المصروفات الطارئة
7,781	0	7,781	01-13 المعرفة
6,003	0	6,003	02-13 العمليات
8,448	0	8,448	03-13 البنية التحتية
22,232	0	22,232	13- الإنفاق الرأسمالي
10,781	181	10,600	01-14 مناخ عمل آمن ومأمون لتأدية البرامج في المقر الرئيسي
14,209	0	14,209	02-14 مناخ عمل آمن ومأمون لتأدية البرامج على المستوى العالمي
24,990	181	24,809	14- الإنفاق الأمني
2,453,002	1,437,363	1,015,639	المجموع

الملحق الثالث - اقتراح الميزانية للفترة 2014-2015 بحسب الأهداف الإستراتيجية/الوظيفية والأقاليم (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2012-2013)

المجموع		الشرق الأدنى		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		أوروبا وآسيا الوسطى		آسيا والمحيط الهادي		أفريقيا		المقر الرئيسي / العالم		لهدف الاستراتيجي /	
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الوظيفي
245,435	152,759	92,675	5,494	7,552	45,843	10,773	3,350	4,238	32,470	6,443	33,543	18,165	32,059	45,504	1
464,190	271,160	193,030	26,399	10,626	31,679	18,724	8,107	5,730	66,080	18,037	52,037	36,286	86,857	103,627	2
119,320	54,450	64,870	362	2,107	9,415	5,363	5,229	3,784	11,796	6,118	17,317	8,141	10,332	39,357	3
242,863	130,846	112,017	193	5,145	25,490	6,069	1,954	2,440	21,490	7,225	29,524	16,418	52,195	74,719	4
831,904	795,287	36,617	55,842	2,725	63,001	3,042	19,133	1,265	240,756	3,041	378,015	6,008	38,540	20,536	5
51,679	92	51,587	0	23	0	222	0	28	0	4	0	81	92	51,229	6
131,853	0	131,853	0	8,770	0	19,327	0	10,937	0	25,827	0	42,756	0	24,235	7- برنامج التعاون التقني
67,841	1,445	66,396	0	1,116	0	1,179	385	4,164	20	4,285	0	790	1,039	54,863	8
44,112	4	44,108	0	580	0	722	0	518	0	406	0	878	4	41,005	9
110,110	23,861	86,249	5,250	4,459	537	2,834	1,689	2,242	2,419	4,975	8,222	3,915	5,744	67,824	10
95,873	7,278	88,596	0	1,674	1,301	4,758	647	11,958	18	5,873	638	3,561	4,675	60,773	11
600	0	600	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	600	المصرفات الطارئة
22,232	0	22,232	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	22,232	الإنفاق الرأسمالي
24,990	181	24,809	0	0	0	0	0	99	0	0	0	0	181	24,711	التنققات الأمنية
2,453,002	1,437,363	1,015,639	93,539	44,776	177,265	73,013	40,495	47,405	375,049	82,232	519,295	136,998	231,719	631,215	المجموع

الملحق الرابع - اقتراح الميزانية للفترة 2014-2015 بحسب الأهداف الإستراتيجية/الوظيفية ومصادر التمويل (بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2012-2013)

المجموع	نسبة المشاريع التشغيلية وقيود الإعداد	مجموع الموارد من خارج الميزانية	نسبة المشاريع التشغيلية وقيود الإعداد	الدعم للبرنامج الميداني/المساعدات للبلدان الأعضاء	نسبة المشاريع التشغيلية وقيود الإعداد	حالات الطوارئ	نسبة المشاريع التشغيلية وقيود الإعداد	الموارد الطوعية الرئيسية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي
245,435	41.8%	152,759	34.6%	132,815		0	90.0%	19,944	92,675	1- الإسهام في استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
464,190	64.7%	271,160	53.7%	195,898		0	93.4%	75,262	193,030	2- زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة
119,320	58.7%	54,450	54.1%	48,952		0	100.0%	5,498	64,870	3- الحد من الفقر في المناطق الريفية
242,863	68.9%	130,846	54.5%	82,902		0	93.7%	47,943	112,017	4- التمكين من النظم الزراعية والغذائية الشاملة والتي تتسم بالكفاءة على المستويات المحلية والوطنية والدولية
831,904	8.6%	795,287	30.8%	83,970	5.0%	703,891	100.0%	7,426	36,617	5- زيادة صمود سبل المعيشة أمام الأخطار والأزمات
51,679	63.0%	92	0.0%	34		0	100.0%	58	51,587	6- الجودة التقنية والمعرفة والخدمات
131,853		0		0		0	100.0%	0	131,853	7- برنامج التعاون التقني
67,841	100.0%	1,445	100.0%	1,286		0	100.0%	159	66,396	8- الخدمات الإرشادية
44,112	100.0%	4		0		0	100.0%	4	44,108	9- تكنولوجيا المعلومات
110,110	61.5%	23,861	59.5%	22,691		0	100.0%	1,170	86,249	10- حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه
95,873	99.1%	7,278	0.0%	68		0	100.0%	7,210	88,596	11- الإدارة التي تتسم بالكفاءة والفعالية
600		0		0		0		0	600	12- المصروفات الطارئة
22,232		0		0		0		0	22,232	13- الإنفاق الرأسمالي
24,990	100.0%	181		0		0	100.0%	181	24,809	14- الإنفاق الأمني
2,453,002	31.6%	1,437,363	46.3%	568,617	5.0%	703,891	93.9%	164,856	1,015,639	المجموع

الملحق الخامس: المساهمات الطوعية الأساسية

1- المساهمات الطوعية الأساسية هي الموارد المقدرة من خارج الميزانية المقررة في برنامج العمل في إطار أطر النتائج والتي تدار بصورة وثيقة مع الاعتماد الصافي. وتشمل هذه المساهمات ما يلي:

- (أ) مشاريع حساب الأمانة التي تدعم الأنشطة الأساسية على المستويات العالمية والإقليمية؛
 (ب) المساهمات لغير المشاريع المقدمة من الشركاء (مثل البرنامج التعاوني مع البنك الدولي ومساهمة منظمة الصحة العالمية في الدستور الغذائي).

2- ويقدم هذا الملحق معلومات إضافية عن الموارد المدرجة تحت مشاريع حساب الأمانة الأساسية والمساهمات الأساسية لغير المشاريع.

مشاريع حساب الأمانة الأساسية

3- توفر مشاريع حساب الأمانة الأساسية الدعم المباشر للعمل المقرر بموجب إطار النتائج من أجل: (1) وضع المنهجيات والخطوط التوجيهية؛ (2) المبادرات والشراكات العالمية؛ (3) جمع المعلومات وتحليلها ونشرها؛ (4) اللجان والهيئات والأجهزة الإشرافية؛ (5) الأنشطة الأساسية الأخرى.

4- ويقدم الجدول التالي تفاصيل تقديرات الموارد في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2014-2015 لمشاريع حساب الأمانة الأساسية.

الوصف	تقديرات 2014-2015 (بآلاف الدولارات الأمريكية)
وضع المنهجيات والخطوط التوجيهية	8,942
المبادرات والشراكات العالمية	71,507
جمع المعلومات وتحليلها ونشرها	9,240
اللجان والهيئات والأجهزة الإشرافية	22,508
الأنشطة الأساسية الأخرى	1,387
المجموع	113,584

5- وفيما يلي أمثلة على مشاريع حساب الأمانة الأساسية التي يتوقع تفعيلها في 2014-2015 مع بيان المساهمات التقديرية من خارج الميزانية والأهداف الإستراتيجية/الوظيفية المعانة:

وضع النهجيات والخطوط التوجيهية

- (أ) حساب الأمانة العالمي بشأن تدابير الدولة لمنع وردع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والقضاء عليه: 0.5 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (ب) المبادرة العالمية المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مرفق المشورة العلمية المتصلة بالأغذية 0.5 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 4)؛
- (ج) توفير الدعم لوضع وإدارة مواصفات الأغذية الدولية والنصوص ذات الصلة بواسطة هيئة الدستور الغذائي على وجه الخصوص، والتوصيات المتعلقة بقضايا السلامة البيولوجية: المرحلة الثانية: 0.4 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 4)؛
- (د) حفظ وإدارة الملقحات لأغراض الزراعة المستدامة من خلال نهج النظم الايكولوجية: 2.0 مليون دولار أمريكي (الهدفان الاستراتيجيان 2 و4)؛
- (هـ) الزراعة الذكية مناخياً: الاستفادة من التآزر بين التخفيف والتكيف والأمن الغذائي: 0.9 مليون دولار أمريكي (الهدفان الاستراتيجيان 2 و4)؛
- (و) المياه الجوفية العالمية: إطار للعمل القطري: 0.3 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (ز) دعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات: 0.4 مليون دولار أمريكي (الهدفان الاستراتيجيان 1 و3)؛
- (ح) الترويج لإدارة المستدامة لمسايد الأسماك: 0.5 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛

المبادرات والشراكات العالمية

- (أ) البرنامج المشترك بين المنظمة والاتحاد الأوروبي: تحسين الحوكمة العالمية لأغراض الحد من الجوع: 15.7 مليون دولار أمريكي (الهدفان الاستراتيجيان 1 و2)؛
- (ب) دعم جمهورية الصين الشعبية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب: 1.0 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 4)؛
- (ج) آلية دعم البرامج المتعددة الشركاء في المنظمة - دعم المساهمات الطوعية لتعزيز القدرات على معالجة التحديات البيئية الناشئة مثل تغير المناخ والطاقة الحيوية: 5.4 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (د) البرنامج الإطاري للترويج للتنمية المستدامة للجبال: (1.3 مليون دولار أمريكي) (الهدفان الاستراتيجيان 2 و3)؛
- (هـ) تنظيم المؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات: 2.2 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (و) وضع ورصد ومتابعة العناصر الرئيسية لبرنامج التعاون بين المنظمة وحكومة إيطاليا (البرنامج التقليدي والأمن الغذائي وسلامة الأغذية والتعاون الميداني والمنظمة الآسيوية للإنتاجية): 1.4 مليون دولار أمريكي (الهدفان الاستراتيجيان 1 و4)؛
- (ز) المساهمة في برنامج التقييم العالمي للموارد الحرجية: 1.8 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛

- (ج) المنتدى العالمي بشأن أمانة البحوث الزراعية – الأنشطة الأساسية (كان في السابق النظم القطرية للبحوث الزراعية): 9.2 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (ط) تعزيز قاعدة المعرفة لنهج النظم الايكولوجية إزاء مصائد الأسماك البحرية في البلدان النامية، وتنفيذ هذا النهج: (5.6 مليون دولار أمريكي) (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (ي) الوقاية من طوارئ الجراد وإدارته: 1.1 مليون دولار أمريكي (الهدفان الاستراتيجيان 4 و5)؛
- (ك) إدراج استخدام الأراضي والزراعة كجزء من الحل – بناء القدرات على التخفيف من آثار الزراعة: 1.7 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (ل) تعزيز إدارة الموارد الحرجية وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة واستخدام الأراضي وسبل المعيشة: 8.6 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (م) Appui à la création et au fonctionnement du panel d'experts de haut niveau en matière de sécurité alimentaire et de nutrition: 0.9 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 1)؛
- (ن) اعتماد حساب الأمانة الخاص بالمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية لإنفاق الأموال على المشاريع الموافق عليها في إطار صندوق المعاهدة لأغراض تقاسم المنافع: 0.9 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 1)؛
- (س) رصد وتقييم انبعاثات الاحتباس الحراري وإمكانات تخفيضها في الزراعة والغابات ومصائد الأسماك: 3.0 ملايين دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛

جمع المعلومات وتحليلها ونشرها

- (أ) تعزيز نظام المعلومات الإحصائية القطري المنشأ في 17 بلدا من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى – المرحلة الثانية: 1.2 مليون دولار أمريكي (الهدفان الاستراتيجيان 1 و2)؛
- (ب) مشروع التقدير السريع للطاقة الحيوية والأمن الغذائي: 0.4 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (ج) Apoyo a la acción multilateral de FAO en material de recursos genéticos: ejecución del Programa Plurianual de la Comisión de Recursos Genéticos para la Alimentación y la Agricultura: (0.9 مليون دولار أمريكي) (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (د) حماية النظام الايكولوجي البحري الكبير لتيار الكنارى: 1.5 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (هـ) مشروع التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي: 0.5 مليون دولار أمريكي (الهدفان الاستراتيجيان 1 و2)؛
- (و) العنصر العالمي – الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية الريفية: 1.0 مليون دولار أمريكي (الهدفان الاستراتيجيان 1 و2)؛
- (ز) تقييم آثار تغير المناخ ورسم خرائط للتعرض لانعدام الأمن الغذائي في إطار تغير المناخ لتعزيز الأمن الغذائي الأسري من خلال نهج تكييف سبل المعيشة: 0.9 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛

اللجان والهيئات والأجهزة الإشرافية

- (أ) المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة: (1.7 مليون دولار أمريكي) (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (ب) مرض الحمى القلاعية: 1.7 مليون دولار أمريكي (الهدفان الاستراتيجيان 4 و5)؛
- (ج) هيئة مصايد التونة في المحيط الهندي: 6.7 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (د) توفير الدعم للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط: 4.6 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (هـ) اتفاقية روتردام للموافقة المسبقة عن علم: 1.3 مليون دولار أمريكي (الهدفان الاستراتيجيان 2 و3)؛
- (و) قيادة الميدان – المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة: 1.0 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (ز) لجنة وهيئات مكافحة الجراد الصحراوي: 1.3 مليون دولار أمريكي (الهدفان الاستراتيجيان 4 و5)؛
- (ح) تعزيز حوكمة الأمن الغذائي والتغذية من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي: 0.6 مليون دولار أمريكي (الهدف الاستراتيجي 1)؛
- (ط) الأنشطة الممولة من المفوضية الأوروبية وتنفيذها الهيئة الأوروبية التابعة للمنظمة لمكافحة الحمى القلاعية: 1.2 مليون دولار أمريكي (الهدفان الاستراتيجيان 4 و5)؛

الدعم المباشر الآخر لبرنامج العمل العادي

- (أ) الموظفون المهنيون المساعدون وبرنامج وظائف موظفي البرامج لأسبانيا – برنامج المنظمة: 0.5 مليون دولار أمريكي (الأهداف الإستراتيجية 1 و2 و4)؛

المساهمات الأساسية لغير المشاريع

6 المساهمات الأساسية لغير المشاريع عبارة عن موارد من خارج الميزانية تتلقى من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لدعم برنامج العمل بصورة مباشرة. ويشمل ذلك المساهمات من البنك الدولي بشأن البرنامج التعاوني مع مركز الاستثمار في المنظمة، ومن منظمة الصحة العالمية لأغراض الدستور الغذائي، ومن الحكومات المضيفة بشأن المكاتب المنشأة في بلدانها. ويتضمن الجدول التالي تفاصيل المساهمات الأساسية لغير المشاريع والأهداف الإستراتيجية/الوظيفية الرئيسية المعانة.

الوصف	تقديرات 2014-2015	الهدف الاستراتيجي الرئيسي المعان
	(بآلاف الدولارات الأمريكية)	
البنك الدولي	27,404	4
المؤسسات المالية الدولية الأخرى	9,307	4
الأنشطة الممولة بصورة مشتركة (الدستور الغذائي)	1,863	4
المساهمات التقديرية من الحكومات	4,029	2
عناصر متفرقة	8,669	1, 2
المجموع	51,272	

الملحق السادس- اقتراح الميزانية للفترة 2014-2015 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والإدارات/المكتب

(بآلاف الدولارات الأمريكية بسعر الصرف في 2012-2013)

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي / الإدارة / المكتب
245,435	152,759	92,675	1- الإسهام في استئصال الجوع وإنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
1,860	0	1,860	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
3,220	0	3,220	مكتب الاتصالات في المنظمة
2,585	0	2,585	مكتب الشراكات والدعوة وتنمية القدرات
133	133	0	مكتب تبادل المعرفة
898	0	898	نائب المدير العام (منسق الموارد الطبيعية)
2,689	567	2,122	شعبة المناخ والطاقة والحيارة
1,363	422	941	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
45,711	17,778	27,933	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
228	0	228	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
18,877	13,160	5,717	إدارة التعاون التقني
17,003	2,924	14,079	المكاتب الإقليمية
9,143	1,629	7,514	المكاتب الإقليمية الفرعية
141,725	116,147	25,578	ممثليات المنظمة
464,190	271,160	193,030	2- زيادة وتحسين توفير المنافع والخدمات من الزراعة والغابات ومصائد الأسماك بطريقة مستدامة
460	0	460	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
1,507	0	1,507	مكتب الاتصالات في المنظمة
2,326	0	2,326	مكتب الشراكات والدعوة وتنمية القدرات
275	275	0	مكتب تبادل المعرفة
18,867	11,250	7,617	نائب المدير العام (منسق الموارد الطبيعية)
16,372	9,738	6,634	شعبة المناخ والطاقة والحيارة
14,475	3,805	10,670	شعبة الأراضي والمياه
37,213	14,313	22,899	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
8,799	3,271	5,528	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
59,165	26,616	32,550	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
27,886	14,779	13,107	إدارة الغابات
3,139	2,810	328	إدارة التعاون التقني
394	0	394	مكاتب الاتصال
55,091	33,478	21,614	المكاتب الإقليمية
25,026	4,131	20,894	المكاتب الإقليمية الفرعية
193,194	146,693	46,501	ممثليات المنظمة
119,320	54,450	64,870	3- الحد من الفقر في الريف
63	19	44	نائب المدير العام (منسق الموارد الطبيعية)
940	195	745	شعبة المناخ والطاقة والحيارة
7,737	4,884	2,854	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
28,892	2,937	25,955	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
533	51	483	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
10,857	1,771	9,086	إدارة الغابات

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي / والإدارة / المكتب
666	475	191	إدارة التعاون التقني
538	35	503	مكاتب الاتصال
14,585	6,655	7,930	المكاتب الإقليمية
7,222	3,790	3,432	المكاتب الإقليمية الفرعية
47,286	33,638	13,648	ممثليات المنظمة
242,863	130,846	112,017	4- التمكين من وجود نُظُم زراعة وأغذية أكثر شمولاً وكفاءة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي
372	0	372	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
34	34	0	مكتب الاتصالات والشراكات والدعوة
34	34	0	مكتب تبادل المعرفة
164	0	164	نائب المدير العام (منسق الموارد الطبيعية)
598	598	0	شعبة الأراضي والمياه
39,296	3,908	35,387	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
12,186	5,743	6,443	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
3,836	568	3,268	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
70,394	41,309	29,085	إدارة التعاون التقني
16,536	7,098	9,438	المكاتب الإقليمية
11,912	3,419	8,493	المكاتب الإقليمية الفرعية
87,501	68,134	19,367	ممثليات المنظمة
831,904	795,287	36,617	5- زيادة صمود سُبل العيشة في مواجهة التهديدات والأزمات
329	0	329	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
56	0	56	نائب المدير العام (منسق الموارد الطبيعية)
174	0	174	شعبة المناخ والطاقة والحيارة
91	0	91	شعبة الأراضي والمياه
20,436	5,746	14,689	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
5,615	2,193	3,422	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
213	2	211	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
32,161	30,599	1,562	إدارة التعاون التقني
7,337	2,847	4,490	المكاتب الإقليمية
5,689	270	5,419	المكاتب الإقليمية الفرعية
759,802	753,630	6,172	ممثليات المنظمة
51,679	92	51,587	6- الجودة الفنية، والمعرفة، والخدمات
79	0	79	مكتب المدير العام
63	0	63	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
171	0	171	مكتب الاتصالات في المنظمة
234	0	234	مكتب الشراكات والدعوة وتنمية القدرات
105	0	105	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد
78	0	78	مكتب الموارد البشرية
91	0	91	مكتب التقييم
84	0	84	مكتب المفتش العام
5,358	25	5,333	نائب المدير العام (منسق الموارد الطبيعية)

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي / الإدارة / المكتب
79	0	79	شعبة المناخ والطاقة والحياة
63	0	63	شعبة الأراضي والمياه
168	0	168	شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم
180	0	180	مكتب دعم اللامركزية
108	0	108	شعبة تكنولوجيا المعلومات
10,000	0	10,000	الصندوق المتعدد التخصصات
4,788	0	4,788	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
13,604	46	13,558	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
6,042	0	6,042	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
5,641	0	5,641	إدارة الغابات
4,201	21	4,180	إدارة التعاون التقني
183	0	183	إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية
280	0	280	المكاتب الإقليمية
79	0	79	المكاتب الإقليمية الفرعية
131,853	0	131,853	7- برنامج التعاون التقني
1,351	0	1,351	إدارة التعاون التقني
3,010	0	3,010	المكاتب الإقليمية
269	0	269	المكاتب الإقليمية الفرعية
127,223	0	127,223	مشاريع برنامج التعاون التقني
67,841	1,445	66,396	8- الاتصال
818	818	0	مكتب الاتصالات والشراكات والدعوة
28,403	65	28,338	مكتب الاتصالات في المنظمة
14,452	55	14,397	مكتب الشراكات والدعوة وتنمية القدرات
9	9	0	مكتب المفتش العام
199	0	199	شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم
444	0	444	مكتب دعم اللامركزية
6,563	14	6,549	إدارة التعاون التقني
14,352	464	13,888	مكاتب الاتصال
4,900	20	4,880	المكاتب الإقليمية
(2,300)	0	(2,300)	إيرادات المنظمة واسترداد التكاليف
44,112	4	44,108	9- تكنولوجيا المعلومات
50,009	4	50,005	شعبة تكنولوجيا المعلومات
2,019	0	2,019	المكاتب الإقليمية
1,084	0	1,084	المكاتب الإقليمية الفرعية
(9,000)	0	(9,000)	إيرادات المنظمة واسترداد التكاليف
110,110	23,861	86,249	10- حوكمة الفاو والإشراف عليها وإدارتها
8,231	0	8,231	مكتب المدير العام
4,685	255	4,429	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
11,573	0	11,573	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد
10,613	2,650	7,963	مكتب التقييم
9,701	107	9,594	مكتب المفتش العام

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي / الإدارة / المكتب
2,115	0	2,115	نائب المدير العام (العمليات)
27,072	451	26,620	شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم
11,589	2,281	9,308	مكتب دعم اللامركزية
2,090	0	2,090	المساهمات من أجل التنسيق بين الوكالات
27,419	8,995	18,425	المكاتب الإقليمية
9,122	9,122	0	ممثليات المنظمة
(14,100)	0	(14,100)	إيرادات المنظمة واسترداد التكاليف
95,873	7,278	88,596	11- الإدارة الكفؤة والفعالة
3,977	0	3,977	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
4,926	0	4,926	مكتب الموارد البشرية
95,153	4,722	90,431	إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية
358	0	358	مكاتب الاتصال
18,273	769	17,504	المكاتب الإقليمية
1,787	1,787	0	المكاتب الإقليمية الفرعية
(28,600)	0	(28,600)	إيرادات المنظمة واسترداد التكاليف

تشمل أرقام الاعتمادات الصافية للفترة 2012-2013 التعديلات التقنية التالية مقارنة بالملحق 3 بالوثيقة CL 145/3: إعادة توزيع الموارد من غير الموظفين وموارد الإيرادات بين مركز الخدمات المشتركة / شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم وشعبة التغذية وحماية المستهلك/ شعبة التغذية ونقل موارد صندوق الابتكار من نائب المدير العام (العمليات) إلى الصندوق المتعدد التخصصات / صندوق الابتكار"

الملحق السابع: اقتراح الميزانية للفترة 2014-2015 بحسب الوحدات التنظيمية

برنامج العمل والميزانية 2014-2015			الاختلاف			برنامج العمل والميزانية 2012-2013			الوحدة / الإدارة في المنظمة
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
8,310	0	8,310	200	0	200	8,109	0	8,109	مكتب المدير العام
11,745	255	11,490	(888)	(815)	(73)	12,633	1,070	11,563	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
852	852	0	(28,404)	852	(29,256)	29,256	0	29,256	مكتب الاتصالات والشراكات والدعوة
33,301	65	33,236	33,301	65	33,236	0	0	0	مكتب الاتصالات في المنظمة
19,597	55	19,542	19,597	55	19,542	0	0	0	مكتب الشراكات والدعوة وتنمية القدرات
11,678	0	11,678	(142)	(450)	308	11,821	450	11,371	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد
5,003	0	5,003	(80)	0	(80)	5,083	0	5,083	مكتب الموارد البشرية
10,704	2,650	8,054	177	(850)	1,027	10,527	3,500	7,027	مكتب التقييم
9,794	116	9,678	(5)	(289)	284	9,799	405	9,394	مكتب المفتش العام
0	0	0	(2,115)	0	(2,115)	2,115	0	2,115	نائب المدير العام (المعرفة)
443	443	0	(29,199)	(12,935)	(16,264)	29,642	13,378	16,264	مكتب تبادل المعرفة
25,406	11,294	14,113	25,406	11,294	14,113	0	0	0	نائب المدير العام (منسق الموارد الطبيعية)
20,253	10,499	9,754	20,253	10,499	9,754	0	0	0	شعبة المناخ والطاقة والحيارة
15,228	4,403	10,825	15,228	4,403	10,825	0	0	0	شعبة الأراضي والمياه
2,115	0	2,115	(48)	0	(48)	2,164	0	2,164	نائب المدير العام (العمليات)
27,439	451	26,988	(657)	(2,017)	1,360	28,096	2,468	25,628	شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم
12,213	2,281	9,932	2,113	2,281	(168)	10,100	0	10,100	مكتب دعم اللامركزية
50,117	4	50,113	915	4	911	49,202	0	49,202	شعبة تكنولوجيا المعلومات
10,000	0	10,000	(1,269)	0	(1,269)	11,269	0	11,269	الصندوق المتعدد التخصصات
2,090	0	2,090	(25)	0	(25)	2,115	0	2,115	المساهمات من أجل التنسيق بين الوكالات
276,289	33,367	242,922	54,358	12,097	42,261	221,931	21,271	200,661	المجموع

برنامج العمل والميزانية 2014-2015			الاختلاف			برنامج العمل والميزانية 2012-2013			الوحدة / الإدارة في المنظمة
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
26,317	119	26,198	7,472	119	7,353	18,845	0	18,845	مكتب المدير العام المساعد
21,897	6,283	15,614	(3,254)	(3,053)	(201)	25,151	9,336	15,815	شعبة الانتاج الحيواني وصحة الحيوان
6,215	148	6,067	77	148	(71)	6,138	0	6,138	الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام
42,632	22,398	20,234	12,668	21,040	(8,372)	29,964	1,358	28,606	التقنيات النووية في الأغذية والزراعة
13,771	326	13,445	(532)	(374)	(158)	14,303	700	13,603	شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات
110,833	29,274	81,559	16,431	17,880	(1,449)	94,401	11,394	83,008	شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية
									إدارة الزراعة وحماية المستهلك
4,440	6	4,434	209	6	203	4,231	0	4,231	مكتب المدير العام المساعد
37,251	21,412	15,840	5,923	5,991	(68)	31,328	15,420	15,907	شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية
18,488	2,809	15,679	2,481	2,269	211	16,007	540	15,467	شعبة الإحصاء
23,881	2,783	21,098	1,886	2,197	(311)	21,995	586	21,409	شعبة التجارة والأسواق
13,034	4,709	8,325	(7,714)	(7,455)	(260)	20,748	12,164	8,584	شعبة التغذية
17,713	249	17,465	17,713	249	17,465	0	0	0	شعبة الحماية الاجتماعية
0	0	0	(12,627)	(398)	(12,229)	12,627	398	12,229	شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية
114,807	31,968	82,839	7,871	2,859	5,012	106,936	29,108	77,827	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
3,249	210	3,038	(15,703)	(15,907)	204	18,951	16,117	2,835	مكتب المدير العام المساعد
37,929	17,241	20,688	4,315	4,719	(404)	33,614	12,522	21,092	شعبة سياسات واقتصاديات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
28,840	9,785	19,055	(4,475)	(4,211)	(263)	33,314	13,996	19,318	شعبة استخدام وصون موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
70,017	27,236	42,781	(15,862)	(15,399)	(463)	85,879	42,635	43,244	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
9,050	2,335	6,714	2,459	2,335	124	6,590	0	6,590	مكتب المدير العام المساعد
23,975	13,494	10,481	1,976	2,170	(194)	21,999	11,324	10,675	شعبة الاقتصاديات والسياسات والمنتجات الحرجية
11,359	721	10,638	(18,970)	(18,842)	(128)	30,329	19,564	10,766	شعبة تقييم الغابات وإدارتها وصونها
44,384	16,550	27,833	(14,535)	(14,337)	(198)	58,918	30,887	28,031	إدارة الغابات

برنامج العمل والميزانية 2015-2014			الاختلاف			برنامج العمل والميزانية 2013-2012			الوحدة / الإدارة في المنظمة
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
0	0	0	(16,505)	(2,430)	(14,075)	16,505	2,430	14,075	مكتب المدير العام المساعد
0	0	0	(26,441)	(16,571)	(9,869)	26,441	16,571	9,869	شعبة البيئة وتغيير المناخ والطاقة الحيوية
0	0	0	(19,333)	(8,375)	(10,958)	19,333	8,375	10,958	شعبة الأراضي والمياه
0	0	0	(62,279)	(27,376)	(34,903)	62,279	27,376	34,903	الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
5,394	21	5,373	(928)	(879)	(49)	6,322	900	5,422	مكتب المدير العام المساعد
45,814	44,692	1,122	(736,061)	(736,061)	0	781,875	780,753	1,122	شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل
65,954	39,173	26,781	(6,989)	(6,831)	(158)	72,943	46,004	26,939	شعبة مركز الاستثمار
20,157	4,468	15,688	(27,422)	(26,750)	(672)	47,579	31,218	16,361	شعبة التعاون في ما بين بلدان الجنوب وحشد الموارد
137,319	88,355	48,964	(771,399)	(770,521)	(879)	908,718	858,875	49,843	إدارة التعاون التقني
9,728	1,221	8,507	434	551	(117)	9,294	670	8,624	مكتب المدير العام المساعد
17,104	636	16,467	(2,258)	(2,065)	(194)	19,362	2,701	16,661	شعبة الشؤون المالية
23,098	1,252	21,846	(2,555)	(2)	(2,553)	25,654	1,254	24,400	دائرة دعم الموارد البشرية
35,074	1,599	33,475	(6,036)	(4,789)	(1,247)	41,110	6,388	34,722	شعبة الخدمات الإدارية
10,366	47	10,319	(1,982)	(1,861)	(121)	12,348	1,908	10,440	مركز الخدمات المشتركة
95,370	4,756	90,615	(12,397)	(8,166)	(4,233)	107,768	12,921	94,847	إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية
1,269	385	883	(325)	(315)	(10)	1,593	700	893	مكتب الاتصال مع الاتحاد الأوروبي وبلجيكا
3,658	35	3,624	(8)	35	(42)	3,666	0	3,666	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، جنيف
3,882	(0)	3,883	(46)	(0)	(46)	3,928	0	3,928	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، نيويورك
1,487	0	1,487	(17)	0	(17)	1,505	0	1,505	مكتب الاتصال مع اليابان، يوكوهاما
3,790	79	3,711	(513)	(57)	(456)	4,303	136	4,167	مكتب الاتصال مع أمريكا الشمالية (واشنطن العاصمة)
1,556	0	1,556	(18)	0	(18)	1,574	0	1,574	مكتب الاتصال مع الاتحاد الروسي، موسكو
15,642	499	15,143	(927)	(337)	(590)	16,570	836	15,734	مكاتب الاتصال

برنامج العمل والميزانية 2015-2014			الاختلاف			برنامج العمل والميزانية 2013-2012			الوحدة / الإدارة في المنظمة
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
22,884	0	22,884	2,847	0	2,847	20,037	0	20,037	مشاريع برنامج التعاون التقني - البرنامج المشترك بين الأقاليم ولمكافحة حالات الطوارئ
41,781	0	41,781	5,197	0	5,197	36,584	0	36,584	مشاريع برنامج التعاون التقني - أفريقيا
25,068	0	25,068	3,118	0	3,118	21,950	0	21,950	مشاريع برنامج التعاون التقني - آسيا والمحيط الهادئ
18,803	0	18,803	2,339	0	2,339	16,464	0	16,464	مشاريع برنامج التعاون التقني - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
8,304	0	8,304	1,033	0	1,033	7,271	0	7,271	مشاريع برنامج التعاون التقني - الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
10,382	0	10,382	1,291	0	1,291	9,090	0	9,090	مشاريع برنامج التعاون التقني - أوروبا ووسط آسيا
127,223	0	127,223	15,826	0	15,826	111,397	0	111,397	مشاريع برنامج التعاون التقني مشاريع برنامج التعاون التقني
556,870	504,945	51,925	413,124	415,334	(2,210)	143,746	89,611	54,135	ممثلات المنظمة في أفريقيا
33,930	10,545	23,385	11,346	5,723	5,623	22,584	4,822	17,762	المكتب الإقليمي لأفريقيا (أكرا)
7,429	2,138	5,291	(666)	(604)	(62)	8,095	2,742	5,353	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الوسطى (لبيرفيل)
8,610	1,389	7,221	(11,048)	(10,964)	(84)	19,659	12,354	7,305	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية (أديس أبابا)
7,673	278	7,395	(4,724)	(4,638)	(86)	12,397	4,916	7,481	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية (هزارا)
0	0	0	(7,498)	(1,580)	(5,917)	7,498	1,580	5,917	المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا (أكرا)
614,512	519,295	95,217	400,535	403,271	(2,736)	213,978	116,024	97,953	أفريقيا
384,903	362,640	22,263	279,614	281,275	(1,661)	105,289	81,365	23,924	ممثلات المنظمة في آسيا والمحيط الهادئ
36,119	8,905	27,214	(8,889)	(8,555)	(334)	45,008	17,460	27,548	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك)
8,148	3,505	4,644	3,257	3,311	(54)	4,891	194	4,698	المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ (أبيا)
429,170	375,049	54,120	273,981	276,031	(2,049)	155,188	99,019	56,170	آسيا والمحيط الهادئ
31,957	27,774	4,183	27,174	27,274	(99)	4,782	500	4,282	ممثلات المنظمة في أوروبا وآسيا الوسطى
21,442	8,571	12,871	5,941	6,120	(180)	15,501	2,451	13,050	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى (بودابست)
8,727	3,683	5,044	(584)	(525)	(59)	9,312	4,208	5,104	المكتب الإقليمي الفرعي آسيا الوسطى (أنقرة)
62,127	40,028	22,099	32,532	32,870	(338)	29,595	7,158	22,436	أوروبا وآسيا الوسطى

برنامج العمل والميزانية 2015-2014			الاختلاف			برنامج العمل والميزانية 2013-2012			الوحدة / الإدارة في المنظمة
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
191,500	169,617	21,883	97,055	97,512	(457)	94,445	72,105	22,340	ممثليات المنظمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
24,997	3,665	21,332	901	1,179	(279)	24,096	2,485	21,611	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سانتياغو)
5,944	296	5,648	51	116	(66)	5,893	180	5,714	المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي (بريتجيت تاون)
9,035	3,688	5,347	2,759	2,822	(63)	6,276	866	5,410	المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى (مدينة بنما)
231,475	177,265	54,210	100,765	101,630	(864)	130,710	75,636	55,074	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
73,401	62,389	11,012	53,275	54,155	(879)	20,126	8,234	11,892	ممثليات المنظمة في الشرق الأدنى
49,966	31,100	18,866	27,044	27,279	(235)	22,922	3,821	19,101	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (القاهرة)
6,644	51	6,593	(589)	(512)	(77)	7,233	563	6,670	المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا (تونس)
130,011	93,539	36,472	79,730	80,922	(1,191)	50,281	12,618	37,663	الشرق الأدنى
(54,000)	0	(54,000)	(45,000)	(46,000)	1,000	(9,000)	46,000	(55,000)	الخدمات الإدارية والتشغيلية - الإيرادات المؤسسية
600	0	600	0	0	0	600	0	600	المصروفات الطارئة
22,232	0	22,232	(4,207)	0	(4,207)	26,439	0	26,439	الإنفاق الرأسمالي
24,990	181	24,809	(957)	(958)	0	25,948	1,139	24,809	الإنفاق الأمني
2,453,002	1,437,363	1,015,639	54,466	44,466	10,000	2,398,536	1,392,898	1,005,639	المجموع

تشمل أرقام الاعتمادات الصافية للفترة 2013-2012 التعديلات التقنية التالية مقارنة بالملحق 3 بالوثيقة CL 145/3: إعادة توزيع الموارد من غير الموظفين وموارد الإيرادات بين مركز الخدمات المشتركة / شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم وشعبة التغذية وحماية المستهلك/ شعبة التغذية ونقل موارد صندوق الابتكار من نائب المدير العام (العمليات) إلى الصندوق المتعدد التخصصات / صندوق الابتكار"

الملحق الثامن: عدد الوظائف بحسب الرتب والوحدات التنظيمية

برنامج العمل والميزانية 2015-2014					الاختلاف					برنامج العمل والميزانية 2013-2012 (التغييرات التحولية)					وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون فنيون وطنيون	فنيون	مديرون والفئات العليا	المجموع	خدمات عامة	موظفون فنيون وطنيون	فنيون	مديرون والفئات العليا	المجموع	خدمات عامة	موظفون فنيون وطنيون	فنيون	مديرون والفئات العليا	
23	12	0	8	3	0	0	0	0	0	23	12	0	8	3	مكتب المدير العام
32	11	0	19	2	0	0	0	0	0	32	11	0	19	2	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
0	0	0	0	0	(79)	(32)	0	(45)	(2)	79	32	0	45	2	مكتب الاتصالات والشراكات والدعوة
87	35	0	50	2	87	35	0	50	2	0	0	0	0	0	مكتب الاتصالات في المنظمة
44	13	0	29	2	44	13	0	29	2	0	0	0	0	0	مكتب الشراكات والدعوة وتنمية القدرات
32	10	0	19	3	0	0	0	0	0	32	10	0	19	3	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد
13	4	0	8	1	0	0	0	0	0	13	4	0	8	1	مكتب الموارد البشرية
12	3	0	8	1	0	0	0	0	0	12	3	0	8	1	مكتب التقييم
27	6	0	19	2	0	0	0	0	0	27	6	0	19	2	مكتب المفتش العام
0	0	0	0	0	(5)	(2)	0	(2)	(1)	5	2	0	2	1	نائب المدير العام (المعرفة)
0	0	0	0	0	(47)	(17)	0	(29)	(1)	47	17	0	29	1	مكتب تبادل المعرفة
39	18	0	19	2	39	18	0	19	2	0	0	0	0	0	نائب المدير العام (منسق الموارد الطبيعية)
28	10	0	16	2	28	10	0	16	2	0	0	0	0	0	شعبة المناخ والطاقة والحيازة
29	8	0	19	2	29	8	0	19	2	0	0	0	0	0	شعبة الأراضي والمياه
5	2	0	2	1	0	0	0	0	0	5	2	0	2	1	نائب المدير العام (العمليات)
100	60	0	38	2	2	1	0	1	0	98	59	0	37	2	شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم
28	15	0	11	2	0	0	0	0	0	28	15	0	11	2	مكتب دعم اللامركزية
92	29	4	57	2	0	0	0	0	0	92	29	4	57	2	شعبة تكنولوجيا المعلومات
590	235	4	322	29	98	34	0	58	6	492	201	4	264	23	

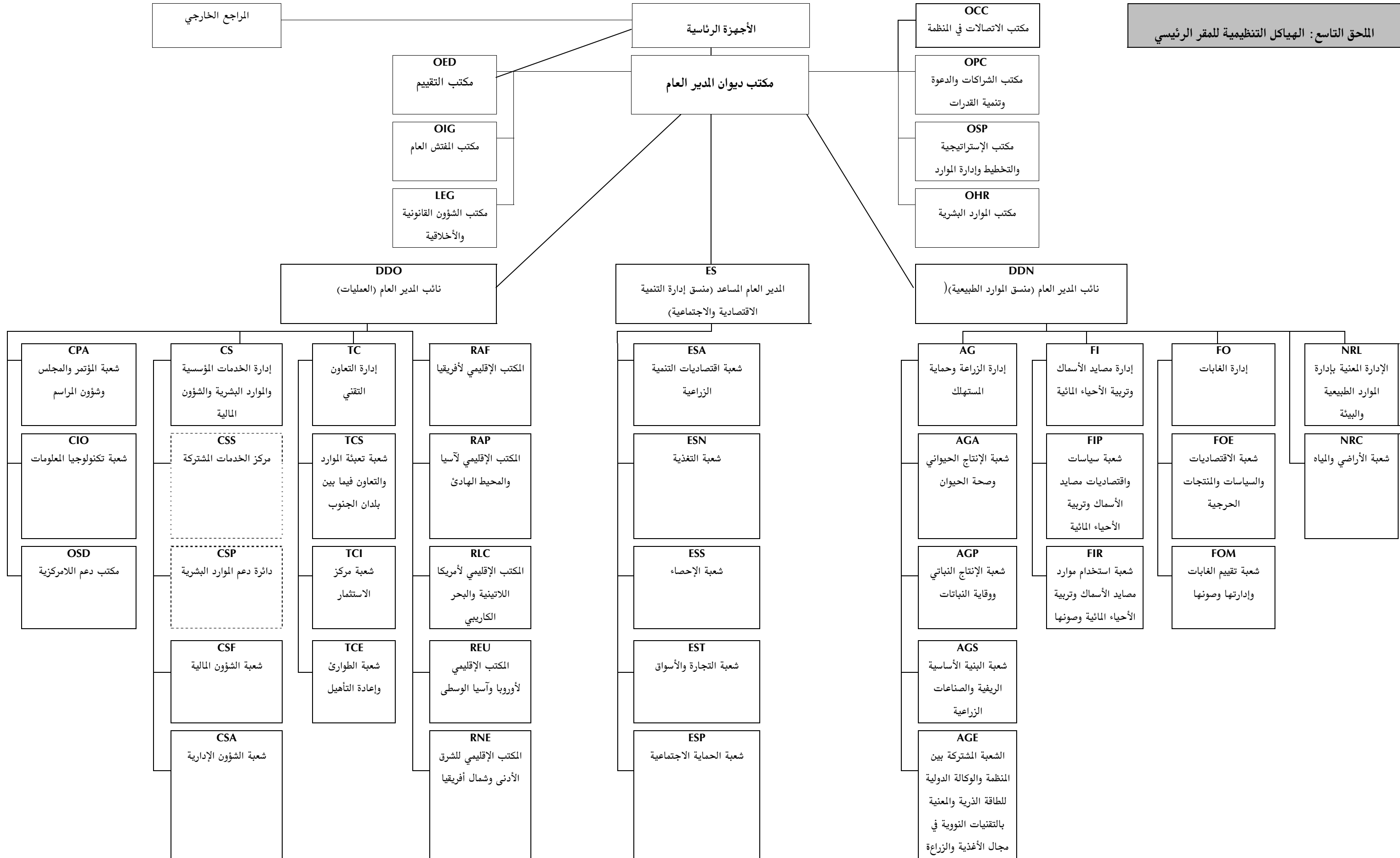
برنامج العمل والميزانية 2015-2014					الاختلاف					برنامج العمل والميزانية 2013-2012 (التغييرات التحولية)					وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون فنيون وطنيون	فنيون	مديرون والفئات العليا	المجموع	خدمات عامة	موظفون فنيون وطنيون	فنيون	مديرون والفئات العليا	المجموع	خدمات عامة	موظفون فنيون وطنيون	فنيون	مديرون والفئات العليا	
56	27	0	26	3	12	4	0	7	1	44	23	0	19	2	مكتب المدير العام المساعد
42	13	0	27	2	0	0	0	0	0	42	13	0	27	2	شعبة الانتاج الحيواني وصحة الحيوان
9	0	0	8	1	0	0	0	0	0	9	0	0	8	1	الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة
56	22	0	32	2	(14)	(6)	0	(7)	(1)	70	28	0	39	3	شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات
35	10	0	24	1	0	0	0	0	0	35	10	0	24	1	شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية
198	72	0	117	9	(2)	(2)	0	0	0	200	74	0	117	9	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
12	7	0	3	2	0	0	0	0	0	12	7	0	3	2	مكتب المدير العام المساعد
38	12	0	24	2	0	0	0	0	0	38	12	0	24	2	شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية
53	25	0	26	2	1	1	0	0	0	52	24	0	26	2	شعبة الإحصاء
64	27	0	35	2	0	0	0	0	0	64	27	0	35	2	شعبة التجارة والأسواق
20	6	0	12	2	1	2	0	(1)	0	19	4	0	13	2	شعبة التغذية
29	7	0	20	2	29	7	0	20	2	0	0	0	0	0	شعبة الحماية الاجتماعية
0	0	0	0	0	(28)	(7)	0	(19)	(2)	28	7	0	19	2	شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية

برنامج العمل والميزانية 2015-2014					الاختلاف					برنامج العمل والميزانية 2013-2012 (التغييرات التحولية)					وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون فنيون وطنزيون	فنيون	مديرون والفئات العليا	المجموع	خدمات عامة	موظفون فنيون وطنزيون	فنيون	مديرون والفئات العليا	المجموع	خدمات عامة	موظفون فنيون وطنزيون	فنيون	مديرون والفئات العليا	
216	84	0	120	12	3	3	0	0	0	213	81	0	120	12	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
7	5	0	1	1	0	0	0	0	0	7	5	0	1	1	مكتب المدير العام المساعد
64	28	0	33	3	0	0	0	0	0	64	28	0	33	3	شعبة سياسات واقتصاديات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
55	19	0	34	2	0	0	0	0	0	55	19	0	34	2	شعبة استخدام وصون موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
125	51	0	68	6	0	0	0	0	0	125	51	0	68	6	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
16	8	0	7	1	0	0	0	0	0	16	8	0	7	1	مكتب المدير العام المساعد
28	8	0	18	2	0	0	0	0	0	28	8	0	18	2	شعبة الاقتصاديات والسياسات والمنتجات الحرجية
27	7	0	18	2	0	0	0	0	0	27	7	0	18	2	شعبة تقييم الغابات وإدارتها وصونها
71	23	0	43	5	0	0	0	0	0	71	23	0	43	5	إدارة الغابات
0	0	0	0	0	(39)	(19)	0	(18)	(2)	39	19	0	18	2	مكتب المدير العام المساعد
0	0	0	0	0	(28)	(10)	0	(16)	(2)	28	10	0	16	2	شعبة المناخ والطاقة والحياة
0	0	0	0	0	(29)	(8)	0	(19)	(2)	29	8	0	19	2	شعبة الأراضي والمياه
0	0	0	0	0	(96)	(37)	0	(53)	(6)	96	37	0	53	6	مجموع الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئية
16	9	0	6	1	0	0	0	0	0	16	9	0	6	1	مكتب المدير العام المساعد
3	0	0	2	1	0	0	0	0	0	3	0	0	2	1	شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل
99	31	0	63	5	0	0	0	0	0	99	31	0	63	5	شعبة مركز الاستثمار
36	16	0	17	3	(1)	0	0	(1)	0	37	16	0	18	3	شعبة التعاون في ما بين بلدان الجنوب وحشد الوارد
154	56	0	88	10	(1)	0	0	(1)	0	155	56	0	89	10	إدارة التعاون التقني
91	71	0	18	2	0	0	0	0	0	91	71	0	18	2	مكتب المدير العام المساعد
52	22	0	29	1	1	0	0	2	(1)	51	22	0	27	2	شعبة الشؤون المالية

برنامج العمل والميزانية 2015-2014					الاختلاف					برنامج العمل والميزانية 2013-2012 (التغييرات التحولية)					وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون فنيون وطنيون	فنيون	مديرون والفئات العليا	المجموع	خدمات عامة	موظفون فنيون وطنيون	فنيون	مديرون والفئات العليا	المجموع	خدمات عامة	موظفون فنيون وطنيون	فنيون	مديرون والفئات العليا	
42	22	0	19	1	0	0	0	0	0	42	22	0	19	1	دائرة دعم الموارد البشرية
66	51	0	13	2	(4)	(3)	0	(1)	0	70	54	0	14	2	شعبة الخدمات الإدارية
103	91	1	10	1	0	0	0	0	0	103	91	1	10	1	شعبة الخدمات المشتركة
354	257	1	89	7	(3)	(3)	0	1	(1)	357	260	1	88	8	إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية
25	0	0	25	0	0	0	0	0	0	25	0	0	25	0	برنامج الفنيين المبتدئين
734	491	157	54	32	0	0	0	0	0	734	491	157	54	32	ممثليات منظمة الأغذية والزراعة
2	1	0	0	1	0	0	0	0	0	2	1	0	0	1	مكتب الاتصال مع الاتحاد الأوروبي وبلجيكا
9	4	0	4	1	0	0	0	0	0	9	4	0	4	1	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، جنيف
9	5	0	3	1	0	0	0	0	0	9	5	0	3	1	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، نيويورك
3	1	0	1	1	0	0	0	0	0	3	1	0	1	1	مكتب الاتصال مع اليابان، يوكوهاما
10	8	0	1	1	(1)	0	0	(1)	0	11	8	0	2	1	مكتب الاتصال لأمريكا الشمالية، واشنطن العاصمة
3	1	0	1	1	0	0	0	0	0	3	1	0	1	1	مكتب الاتصال في روسيا
36	20	0	10	6	(1)	0	0	(1)	0	37	20	0	11	6	مجموع مكاتب الاتصال
80	42	1	35	2	14	5	1	7	1	66	37	0	28	1	المكتب الإقليمي لأفريقيا (أكرا)
16	5	3	7	1	0	0	0	0	0	16	5	3	7	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الوسطى (ليبرفيل)
20	6	3	10	1	0	0	0	0	0	20	6	3	10	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية (أديس أبابا)
24	10	3	10	1	0	0	0	0	0	24	10	3	10	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية (هرارا)
0	0	0	0	0	(14)	(5)	(1)	(7)	(1)	14	5	1	7	1	المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا (أكرا)
140	63	10	62	5	0	0	0	0	0	140	63	10	62	5	أفريقيا

برنامج العمل والميزانية 2015-2014					الاختلاف					برنامج العمل والميزانية 2013-2012 (التغييرات التحولية)					وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون فنيون وطنيون	فنيون	مديرون والفئات العليا	المجموع	خدمات عامة	موظفون فنيون وطنيون	فنيون	مديرون والفئات العليا	المجموع	خدمات عامة	موظفون فنيون وطنيون	فنيون	مديرون والفئات العليا	
119	72	0	45	2	0	0	0	0	0	119	72	0	45	2	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك)
15	7	0	7	1	0	0	(1)	1	0	15	7	1	6	1	المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ (أبيا)
134	79	0	52	3	0	0	(1)	1	0	134	79	1	51	3	آسيا والمحيط الهادئ
43	20	2	19	2	0	0	0	0	0	43	20	2	19	2	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى (بودابست)
20	8	3	8	1	0	0	0	0	0	20	8	3	8	1	المكتب الإقليمي الفرعي آسيا الوسطى (أنقرة)
63	28	5	27	3	0	0	0	0	0	63	28	5	27	3	أوروبا وآسيا الوسطى
81	42	4	33	2	0	0	0	0	0	81	42	4	33	2	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سانتياغو)
21	10	3	7	1	0	0	0	0	0	21	10	3	7	1	المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي (برينجيت تاون)
18	5	3	9	1	0	0	0	0	0	18	5	3	9	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى (مدينة بنما)
120	57	10	49	4	0	0	0	0	0	120	57	10	49	4	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
63	31	3	27	2	0	0	0	0	0	63	31	3	27	2	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (القاهرة)
25	12	3	9	1	0	0	0	0	0	25	12	3	9	1	المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا (تونس)
88	43	6	36	3	0	0	0	0	0	88	43	6	36	3	الشرق الأدنى
3,047	1,559	193	1,162	134	(2)	(5)	(1)	5	(1)	3,049	1,564	194	1,157	135	المجموع

يتم تمويل الوظائف في المكتب الإقليمي الفرعي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن من الصناديق الاستثمارية وهي لا ترد بالتالي في حسابات الوظائف أعلاه



الملحق التاسع: الهياكل التنظيمية للمقر الرئيسي



الملحق العاشر- الاعتمادات الصافية للفترة 2014-2015 بحسب النتيجة التنظيمية قبل الزيادات في التكلفة وبعدها

الاعتمادات الصافية بعد الزيادات في التكلفة	الزيادات في التكلفة	الاعتمادات الصافية قبل الزيادات في التكلفة	الهدف الاستراتيجي / الهدف الوظيفي والنتيجة التنظيمية
58,495	3,744	54,751	1.01
31,002	2,029	28,973	1.02
9,398	447	8,951	1.03
98,894	6,219	92,675	1
39,641	2,340	37,301	2.01
59,726	3,562	56,164	2.02
18,818	1,370	17,448	2.03
87,785	5,669	82,117	2.04
205,971	12,941	193,030	2
39,112	2,277	36,835	3.01
25,412	1,374	24,038	3.02
4,244	246	3,998	3.03
68,767	3,897	64,870	3
44,109	2,644	41,464	4.01
53,816	3,239	50,578	4.02
20,854	879	19,975	4.03
118,779	6,762	112,017	4
6,192	261	5,931	5.01
5,068	344	4,724	5.02
25,942	1,505	24,437	5.03
1,656	132	1,524	5.04
38,858	2,241	36,617	5
31,171	913	30,258	6.01
976	43	933	6.02
10,875	479	10,396	6.03
10,288	288	10,000	6.04
53,310	1,723	51,587	6
4,823	192	4,630	7.01
130,261	3,038	127,223	7.02
135,083	3,230	131,853	-7
17,550	807	16,743	8.01
44,722	2,296	42,426	8.02
7,478	250	7,228	8.03
69,750	3,354	66,396	8
32,977	1,652	31,326	9.01
13,470	688	12,783	9.02
46,447	2,339	44,108	9
27,690	1,070	26,620	10.01
17,094	737	16,357	10.02
45,940	2,668	43,271	10.03
90,724	4,475	86,249	10
20,054	894	19,160	11.01
3,242	1,034	2,208	11.02
71,204	3,977	67,228	11.03
94,500	5,905	88,596	11
600	0	600	12.01
600	0	600	12- مصروفات الطوارئ
7,971	190	7,781	13.01
6,171	168	6,003	13.02
8,649	201	8,448	13.03
22,791	559	22,232	13- الإنفاق الرأسمالي
11,007	407	10,600	14.01
14,580	370	14,209	14.02
25,586	777	24,809	14- الإنفاق الأمني
1,070,063	54,424	1,015,639	المجموع



mf490a